جامعة الأزهر – غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
ماجستير لغة عربية/ علوم لغوية

التأويل النحوي في جزء عم

(دراسة تحليلية)

(Grammatical Hermeneutics at part Amma)

Analytical Study)

إعداد الطالـــــب:

رياض محمد علي أبو رحمة

إشراف

أ.د. صادق عبد الله أبو سليمان

أستاذ العلوم اللغوية في جامعة الأزهر - غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اللغة العربية / علوم لغوية. من كلية الآداب والعلوم الانسالية – حامعة الازهر- غزة.

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

إهـــــــــــداء

إلى روحي أبي وأمي

طائرين ممعنين

في رحلة الأبدية

والخلود

شكر وتقدير

أتوجه بالشكر الجزيل إلى جامعة الأزهر التي فتحت وتفتح صدرها لكل مريدي العلم في قطاعنا الصامد. أشكرها مؤسسةً أكاديميةً وطنيةً شرّعت أبوابها وقلبها لي لأتمكن من تكوين نفسي لإعداد هذه الرسالة.

وأخص بالشكر أستاذي الدكتور الصادق المبجل: صادق عبد الله أبو سليمان على شمولي برعايته، وعلى المشاعر والعناية الخاصة اللتين أحاطني بهما.

كما أتوجه بالشكر إلى عمادة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ممثلة بشخص العميد الفاضل أستاذي الدكتور محمد صلاح أبو حميدة وإلى قسم اللغة العربية ممثلا بشخص أستاذي الدكتور محمد أبو غفرة رئيس القسم.

وإلى جميع أعضاء الهيئة التدريسية الذين بذلوا كل الجهد من أجل تكويني على أفضل وجه.

وأتوجه بشكري العميق لأستاذي الدكتور حسين موسى أبو جزر، مساعد عميد كلية الآداب والعلوم الانسانية بجامعة الأقصى على حضوره معنا.

كما أخص بالشكر زوجتي الغالية أم المجد وأبنائي الأعزاء على ما أبدوه من صبر ورعاية طوال فترة إعداد هذه الدراسة.

ملخص البحث

عنوان الرسالة:التأويل النحوي في جزء عم .

- تدرس هذه الرسالة موضوع التأويل النحوي دراسة تحليلية، مطبقة ما انبثق عن التأويل النحوي من ظواهر لغوية على آيات جزء عم من القرآن الكريم. وهي: الحذف والرتبة والحالة الإعرابية والزيادة والحمل على المعنى والإحالة. حيث يعد التأويل النحوي أداة العقل العربي في فهم ما استغلق من ظواهر نحوية لم تستطع السبل الأصولية من سبر أغوارها. وعليه قسم الباحث هذه الرسالة إلى مقدمة ومدخل وستة فصول وخاتمة توزعت كما يلي:
- يتناول المدخل مصطلح التأويل وما يرتبط به من مصطلحات ومفاهيم (التأويل–التفسير – السياق– المقام– الحال).
- يتناول في الفصل الأول تأويل ظاهرة الحذف في جزء عم، وذلك في بابي العمدة والفضلة، وأحوال هذا الحذف ودلالته.
- وفي الفصل الثاني يتناول الرتبة وتأويلها،حيث رصد حالات التقيم والتأخير وجوبا وجوازا في أبواب النحو المختلفة، مع التركيز على أحوال الرتبة ودلالة تغيرها.
- أما في الفصل الثالث فإنه يتناول تأويل الحالة الإعرابية، حيث اهتم بحالات تأويل إعراب الجملة وشبه الجملة والمصادر المؤولة.
- وفي الفصل الرابع يتناول التأويل بالزيادة، التي تطال أبوب الكلم المختلفة، حيث يرصد الباحث وجود هذه الظاهرة في جزء عم، ودلالتها.
- وفي الفصل الخامس يتناول الحمل على المعنى، والذي اشتمل على الحمل على الموضع والحمل على الحكاية والتضمين.
- وأخيرا يتناول في الفصل السادس موضوع الإحالة في جزء عم. والتي تنقسم إلى إحالة ضميرية وإشارية
- وقد استعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي إضافة إلى المنهجين الإحصائي والنقدي. كما سيشير الباحث إلى أهم نتائج كل فصل من خلال الخاتمة.
- إن الظواهر التي يعالجها مصطلح التأويل النحوي تمثل العصب الرئيسي لمقولة التماسك النصي في علم اللغة الحديث، كما أنها في مجملها تعد المقومات الأساسية لدراسة نحو النص. وقد أبرزت المعاني المضافة لهذه الظواهر ما يمكن أن نطلق عليه نصا آخر، يعد الصورة الواعية التي تبرز حقيقة إعجاز النص القرآني العظيم.

Abstract

Grammatical Hermeneutics at part 'Amma': Analytical Study

This thesis studies the grammatical hermeneutics analytically, applying linguistic phenomena that came out of grammatical hermeneutics on the 'Amma' part of the holy Koran. Namely, it applies the deletion, rank, syntactical case, and addition, loading upon meaning, and reference. Grammatical hermeneutics is the tool of the Arab mind's to explore hard-to-explore grammatical phenomena that were not possible to understand using the fundamental methods.
The researcher selected a structure composed of an introduction, a preface, six chapters, and a conclusion, as follows:
- The preface deals with the concept of the term 'hermeneutics' and its associated terms and concepts (interpretation, explanation, context, position, and case).

- The first chapter deals with the explanation of the phenomenon of deletion in 'Amma' part, in both '*amdah'* and *fadlah'*and favorites, in addition to the states of deletion and its significance.

- In the second chapter, the researcher deals with 'rank' and its significance by monitoring the states of forwarding or delaying, both imperatively and selectively in the different domains of grammar with emphasis on the ranks and the significant of its change.

- The third chapter deals with the explanation of syntactical case, where the researcher cares for the different cases of interpreting the syntax of the full sentence, the phrase, and the gerund.

- In the fourth chapter, the researcher deals with explanation by addition, which affects different parts of speech, and where the researcher monitors the presence of this phenomenon in 'Amma' part, and their significance.

- In chapter five, the researcher deals with the loading upon the meaning, which includes load upon the position and loading upon the story and inference.
- Finally, chapter six deals with the issue of the referral in 'Amma' part, which is divided into pronoun referral and indicative referral.

The researcher used the descriptive analytical approach in addition to the statistical and critical approaches.
In the conclusion, the researcher points out the most important findings of each chapter.
The phenomena tackled by the term grammatical hermeneutics' is the cornerstone of the argument of textual cohesion in Modern Linguistics. In its totality, it is the essential component of the study of the textual syntax. The meanings added to these phenomena highlight what can be defined as another text, which represents a conscious image that highlights the reality of the miracle (or *i'jaz*) of the great Koran text.

End

الفهرســــــــــــــــت

المقدمة...١

مدخل ٩

التأويل..٩

التفسير..١٣

السياق..٢٠

المقام...٢٦

الحال...٢٩

الفصل الأول.. ٣٢

توطئة (الحذف بين التركيب والدلالة)...٣٣

الحذف- دراسة تطبيقية...٣٧

المبحث الأول : حذف العمدة

أولا حذف العمدة في باب الجملة الاسمية ٣٧

أ- حذف المسند إليه المبتدأ

ب- حذف المبتدأ جوازا...٣٨

١- في باب الاستفهام

أولا: في جواب الاستفهام...٣٨

ثانيا: في اسلوب الاستفهام...٣٩

٢- أن يقع بعد القول...٤٠

٣- عند قطع التابع عن المتبوع لغير المدح والذم والترحم..................................٤٠

٤- بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط...٤٢

٥- بعد بل الابتدائية..٤٣

ت- حذف المبتدأ وجوبا..٤٥

١- في قطع التابع عن المتبوع لغرض انشائي...٤٦

٢- أن يتعلق بعامل مقدر لأن بعده حرف الشرط..٤٨

٣- في جملة الجزاء المقترنة بالفاء...٤٩

٤- فيما ظاهره القسم على فعل الحال..٤٩

٥- في جملتي إما ليتحقق التوازن...٥٠

١- حذف المسند إليه اسم كان...٥٢

٢- حذف المسند الخبر...٥٣

أولا : حذف الخبر جوازا..٥٣

١- بعد إذا الفجائية...٥٣

٢- بعد همزة التسوية...٥٤

ثانيا: حذف الخبر وجوبا ٥٥

٤-حذف المسند اسم إن.. ....٥٥

ثانيا: تأويل الحذف في باب الجملة الفعلية ٥٦

١- حذف المسند إليه الفاعل ٥٧
❖ في باب المبني للمفعول:
المبحث الأول: ما ناب عن الفاعل في البناء للمفعول
أ- المفعول به..٥٧
ب- الجار والمجرور..٥٨

المبحث الثاني: الأغراض التي خرج إليها حذف الفاعل

أ- أن يكون الفاعل معلوما ٥٨
ب- تعظيم الفاعل..٥٩
ت- مناسبة الفواصل..٥٩
ث- عدم تحقق غرض معين من ذكره..٦٠
ج- كونه مجهولا أو معدوما لا يمكن تعيينه ٦٠
❖ في المصدر ذي الفاعل المحذوف..٦٠
٢- حذف المسند الفعل وحده..٦١
٣- حذف المسند الفعل مع مرفوعه..٦٣
أ- في اسلوبي الاغراء والتحذير..٦٤
ب- في باب الاشتغال..٦٤
ت- حذف عامل الظرف مع مضمره..٦٦
ث- حذف عامل المصدر المؤكد لفعله..٦٧
ج- الحذف على إرادة القول..٧٠
ح- الحذف في باب قطع التابع عن المتبوع..٧٠
خ- الحذف في باب صلة الموصول..٧١
د- حذف عامل الحال ٧١
ذ- حذف جملة النداء..٧٢
٤- حذف الجملة ٧٥
▪ تأويل الحذف في اسلوب القسم..٧٥

(١) حذف جملة القسم ٧٦

أ- جملة القسم المحذوفة قبل أحد حروف القسم..٧٦
ب- حذف جملة القسم والمقسم به..٧٦

(٢)حذف جملة جواب القسم : ٧٩

▪ تأويل الحذف في اسلوب الشرط..٨١
١- تأويل حذف فعل الشرط..٨١
- حذف فعل الشرط جوازا..٨٢
٢- حذف جملة جواب الشرط ٨٣
▪ حذف جملة جواب الاستفهام..٨٧
▪ حذف الجملة قبل الفاء العاطفة على مقدر..٨٨
▪ حذف الجملة المضافة للظرف..٨٩
– حذف أكثر من جملة ٩٠

المبحث الثاني: الحذف في باب الفضلة ٩١

• حذف المفعول به..٩٢
أولا: جوازا:
أ- لغرض لفظي:
١- مراعاة الفواصل..٩٢

٢- الايجاز أو الاختصار..٩٣
ب- لغرض معنوي:
١- الايهام بتنزيه المحذوف عن الذكر...٩٥
٢- الايهام بصون اللسان...٩٦
٣- للتخفيف ٩٦
ثانيا: حذف المفعول وجوبا
١- البيان بعد الابهام...٩٦
٢- اثبات الفعل لفاعله..٩٩
٣- القصد إلى التعميم ١٠٠
• حذف متعلق المسند...١٠٥
• تاويل الحذف في باب الاضافة
أولا: حذف المضاف...١١٢
ثانيا: حذف المضاف إليه...١١٦
• تأويل الحذف في باب النعت...١١٨
أولا تأويل حذف النعت ١١٨
ثانيا: تأويل حذف المنعوت...١١٩
• تأويل حذف الحروف: ١٢١
١- حذف حرف الجر...١٢١
٢- حذف همزة الاستفهام ١٢٤
٣- حذف لام الجواب...١٢٥
٤- حذف قد ١٢٥
٥- حذف واوالعطف...١٢٥
• حذف الحروف للتخفيف..١٢٦

الفصل الثاني (تأويل الرتبة في جزء عم)....................................١٢٨
▪ الرتبة لغة ١٢٩
▪ تأويل الرتبة ١٣٠

المبحث الأول: تأويل الرتبة في الجملة الاسمية:..١٣٣

تقديم المبتدأ وتأخير الخبر وجوبا

أ- التساوي في التعريف والتنكير..١٣٣
ب- أن يقع ضمير فصل بين المبتدأ والخبر..١٣٦
ت- خوف الالتباس مع الفاعل..١٣٦
ث- إذا كان الخبر منحصرا في المبتدأ..١٣٨
ج- أن يكون المبتدأ دعاء..١٣٨
ح- أن يكون المبتدأ من ألفاظ الصدارة أو المشبه بها...١٤٠
▪ تقديم الخبر وجوبا
• أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر...١٤٥
• أن يكون الخبر من ألفاظ الصدارة..١٤٧
▪ جواز التقديم والتأخير..١٤٨
▪ تقديم معمول الخبر على الخبر..١٤٩
▪ جواز الابتداء بالنكرة..١٥٠
▪ التقديم والتأخير في باب الأفعال الناقصة ١٥١

أ- تقديم خبر كان على اسمها..١٥٢
ب- تقديم معمول الخبر على الخبر...١٥٢
■ التقديم والتأخير في باب الاحرف المشبهة بالفعل
أ- تقديم خبرها على اسمها...١٥٣
ب- تقديم معمول الخبر على الخبر...١٥٥

المبحث الثاني: تأويل الرتبة في الجملة الفعلية

■ تقديم الفاعل على المفعول وجوبا ١٥٥
أ- أن يقع المفعول محصورا بالفاعل... ١٥٥.
ب- أن يكون كل من الفاعل والمفعول ضميرا متصلا..................................١٥٧
ت- أن يكون الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا..............................١٥٩

تقديم المفعول على الفاعل للعناية...١٦٠

أ- إذا كان الفاعل محصورا في المفعول..١٦١
ب- إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا...............................١٦١

أحوال الترتيب بين مفاعيل المتعدية لأكثر من مفعول....................................١٦٢

■ تقدم المفعول على الفعل وجوبا...١٦٦
■ امتناع تقدم المفعول على الفعل...١٦٧
■ تقدم الفاعل الضمير المتصل على متعلق الفعل وجوبا..............................١٦٩
■ تقدم متعلق الفعل على الفاعل...١٦٩
■ تقدم متعلق الفعل على المفعول به...١٧١
■ تقدم معمول الفعل على الفعل وفاعله..١٧٣
■ تقديم الحال على عاملة.. ١٧٦
■ تقديم الحال الذي أصله صفة ١٧٧
■ الرتبة عند المحدثين...١٧٨

الفصل الثالث(تأويل الحالة الإعرابية في جزء عم)..**١٨١**
• توطئة (العربية بين الإعراب والبناء)..١٨٢
- الجملة الواقعة خبرا...١٨٥
- الجملة الواقعة خبر إن...١٩٠
- الجملة الواقعة خبر كان...١٩١
- الجملة الواقعة مفعولا به..١٩٢
- الجملة الواقعة حالا..١٩٦
- الجملة الواقعة مضافا إليها...١٩٨
- الجملة الواقعة في محل جزم...٢٠٢
• الجملة الواقعة في باب التوابع..٢٠٥
- الواقعة في محل عطف...٢٠٥
- الواقعة نعتا..٢١١
- الواقعة بدلا..٢١٣
• تأويل إعراب شبه الجملة...٢١٤
- شبه الجملة الواقعة خبر المبتدأ...٢١٤
- شبه الجملة الواقعة خبر إن..٢١٦

- شبه الجملة الواقعة خبر كان... ٢١٧
- الواقعة نائبا عن الفاعل.. ٢١٨
- الواقعة مفعولا به... ٢١٨
- الواقعة حالا.. ٢١٩
- الواقعة نعتا... ٢٢٠
• تأويل إعراب شبه الجملة الظرفية... ٢٢١
• تأويل إعراب المصدر المؤول (من أنْ والمضارع).. ٢٢١
- من أنْ المضمرة بعد حروف الجر... ٢٢٣
- من أن المضمرة بعد حروف العطف (الفاء السببية)..................................... ٢٢٤
- المصدر المؤول المنسبك من (أنّ) والجملة الاسمية..................................... ٢٢٤
- المصدر المؤول المنسبك من أنْ المخففة من الثقيلة..................................... ٢٢٥
- المصدر المؤول المنسبك من (ما) المصدرية والفعل..................................... ٢٢٦

الفصل الرابع(التأويل بالزيادة في جزء عم).. ٢٢٩
مدخل (التأويل بالزيادة في القرآن الكريم)... ٢٣٠

زيادة الحروف في جزء عم... ٢٣٣

١- زيادة الباء.. ٢٣٤
- في خبر ليس.. ٢٣٦
- في المفعول به.. ٢٣٧
٢- زيادة حرف الجر (من)... ٢٣٨
٣- زيادة (ما)
- غير الكافة... ٢٣٩
- الكافة.. ٢٤٢
٤- زيادة (لا) ٢٤٣
- لتأكيد النفي.. ٢٤٤
- الواقعة في أول القسم... ٢٤٥
٥- زيادة اللام.. ٢٤٦
٦- زيادة الفاء.. ٢٤٦
٧- زيادة الواو.. ٢٥٠

الفصل الخامس (التأويل بالحمل على المعنى)... ٢٥١

مدخل.. ٢٥٢

الحمل على المعنى دراسة تطبيقية... ٢٥٤

١- الحمل على المعنى.. ٢٥٥
- توهم اسم الشرط على أنه موصول... ٢٥٥
- العطف على المعنى... ٢٥٦
٢- الحمل على الموضع.. ٢٥٦
- الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ... ٢٥٦
٣- الحمل على الحكاية.. ٢٥٧
- بعد (إذ) المضافة إلى جملة تفيد الحال.. ٢٥٧
- في العامل في (إذا) إذا كان ماضيا.. ٢٥٧

- المضارع المنفي بعد (ما) ٢٥٨
- المضارع التالي لـ(لو). ٢٥٩
- المفرد التالي للقول.. ٢٥٩
٤- التضمين.. ٢٦٠
- التضمين بين الفعل والحرف.. ٢٦٢
١- التضمين في باب الفعل
- تضمين ما يتعدى لمفعول ما يتعدى بواسطة...................................... ٢٦٢
- تضمين ما يتعدى بواسطة ما يتعدى بنفسه.. ٢٦٥
- تضمين ما يتعدى بواسطة ما يتعدى بواسطة ٢٦٦
- تضمين فعل الصيرورة فعل الخلق.. ٢٦٧
- تضمين فعل الرؤية معنى الاخبار.. ٢٦٨
- تضمين اللازم معنى الفعل المتعدي... ٢٦٩
- التضمين من خلال الأسلوب العربي... ٢٦٩
٢- تناوب الحروف.. ٢٧١

الفصل السادس (الإحالة في جزء عم) ٢٧٢
١- انماط الإحالة........ .... ٢٧٥

أولا – الإحالة الضميرية.. ٢٧٦

٢- نموذج تطبيق (١) ضمائر المتكلم (سورة النبأ نموذجا)........................... ٢٧٩
٣- نموذج تطبيق (٢) ضمائر المخاطب (شواهد متفرقة) ٢٨٢
٤- نموذج تطبيق (٣) ضمائر الغائب (سورة عبس نموذجا) ٢٨٦
٥- ضمير الشأن.. ٢٩٠
٦- ضمير الفصل... ٢٩٢

ثانيا- الإحالة الإشارية... ٢٩٤

نموذج تطبيق (٤) اسماء الإشارة في جزء عم... ٢٩٥

٧- اسم الإشارة للمفرد المذكر القريب... ٢٩٥
٨- اسم الإشارة للمفرد المذكر البعيد.. ٢٩٦
٩- اسم الإشارة للمفرد المؤنث البعيد.. ٢٩٨
١٠- اسم الإشارة لجمع القريب.. ٢٩٩
١١- اسم الإشارة لجمع البعيد ٢٩٩

الخاتمة ٣٠٠

المصادر والمراجع.. ٣٠٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله العلي القدير، حمدا كثيرا، كما ينبغي لجلال قدره، وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، وخير من نطق بلغة الضاد، نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه وسلم. وبعد:

اهتمت الدراسات اللغوية العربية منذ نشأتها بموضوع الأصول النحوية، فرأينا علماء العربية يبدعون أساليب ومناهج للدرس النحوي، معتمدين على أسس السماع والقياس والتعليل في استنباط القواعد بعد استقراء عميق للمادة اللغوية المسموعة، ثم يصار إلى طرد هذه القواعد والقياس عليها. ثم عمد العقل العربي النازع للرقي لتأكيد صحة القاعدة ومنطقيتها من خلال آلية التعليل النحوي. فإذا اصطدمت آلية طرد القاعدة بأمثلة تتعارض مع القاعدة، لجأ العالم اللغوي إلى الوقوف أمام هذه الظواهر بموضوعية، فأوّل هذه النصوص، مرجعًا هذا التعارض إلى أسباب وأوجه تتعلق بالسياق اللغوي تارة، والسياق المقامي تارة أخرى.

كما لا يخفى صلة النحو بالنص القرآني، وسعي المفسرين والفقهاء للإفادة منه في الوقوف على التراكيب المعجزة للنص القرآني، فرأينا التفسير اللغوي للقرآن، وتأويل النصوص المختلفة، تستفيد من علم النحو العربي. حيث ارتبط اتجاه تفسير النص القرآني بعلوم العربية. وخاصة أن النص القرآني نص يتميز بشدة الإيحاء، وبالتالي لابد من التأويل لفهم أبعاد النص، كما لابد من مراعاة المقام الذي يوضح جليا، الكثير من غموض هذه الإيحاءات.

أما في العصر الحديث فقد واصلت الدراسات اللغوية العناية بأصول النحو العربي وموضوعاته الثرية، وخاصة موضوع التأويل النحوي والبلاغي، حيث أظهر العلماء اعتناءً خاصا بهذا الموضوع، لأنه جمع بين موضوعات في غاية الأهمية في الدرس اللغوي القديم، إلى جانب تلاقح هذه العناوين مع الدراسات اللغوية الحديثة في أوروبا،التي اختلفت مع الاتجاه الوصفي، وهو النقيض للمنهج المعياري، الذي يدفع للتأويل. هذه الدراسات التي اهتمت بالتأويل وعدته موضوعا خصبا، أسس لمنهج متميز ومتفرد من خلال أفكار العالم الألماني شلايرماخر والفيلسوف الظاهراتي هيديجر. حيث تتجه دلالته في الفكر الغربي إلى محاولة فهم النص. إلا أن الدلالة الأساسية للمصطلح والتي ستشكل محور البحث، ستكون التأويل بمفهومه العربي الإسلامي؛ وخاصة أننا نطبق مجموعة من الأساليب التي تنتمي إلى أصول النحو وفلسفته على نص قرآني. ولا بأس من الاستعانة بالمفهوم الغربي للتأويل.

وعليه فإن تناول موضوع التأويل من هذا المنطلق، قد يقود إلى درس الموضوع بشكل حداثي، يزاوج بين عبق الفكر العربي القديم في هذا الموضوع وأصالته، وبين ما ألف حديثا في هذا المضمار سواء عند المحدثين العرب أم الغربيين.

إن اختياري لهذا الموضوع، إنما جاء نتيجة إيماني العميق بأهمية إعمال العقل في تناول النص اللغوي، وضرورة إيجاد كافة السبل لإضاءة دقائق اللغة وخصائصها، وخاصة في حال الخروج عن المألوف المطرد من اللغة. هذا الخروج الذي يعينه ويوضحه علاقة خاصة بين قصد المتكلم من جهة، وإمكانات المتلقي من جهة أخرى والظروف المحيطة بالنص كذلك .

هذا إلى جانب أن موضوع التأويل النحوي – الذي يعد من موضوعات فلسفة النحو– يحتوي على تنوع كبير في المادة العلمية، إضافة إلى أن موضوعاته

تتصف بالإشكالية، حيث وقف أمامها العقل العربي المبدع، محاولًا اكتشاف هذه الظاهرة الهامة وتحليلها وتفسيرها، فأول مسائل الحذف والزيادة، والخروج عن العلامة الإعرابية، والرتبة والعناصر الإشارية والحمل على المعنى، وغيرها من الظواهر الأساسية، التي هي برأيي تمثل العصب الحي، غير الرتيب في النحو العربي.

إن جزء عم بما يحتويه من قصار السور، إضافة إلى فضلها العظيم، تحتوي على تركيب خاص وفريد، يعتمد على الإيجاز الشديد، وهذا يقود إلى الإكثار من الظواهر السياقية والمقامية التي يهتم بها التأويل النحوي، وعليه فقد آثر الباحث اختيار هذا الجزء ليكون موضوع الدراسة، آملا أن يحقق الهدفين، أو الحسنيين، الهدف العلمي، والأجر والثواب من الله عز وجل

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في أنه :

- يسهم في إضاءة التأويل النحوي، وتطبيقه على القرآن الكريم .
- إبراز أهمية التأويل النحوي في تفسير الآيات وفهم ما استغلق من تراكيبها.
- إبراز إعجاز القرآن الكريم، من خلال تتبع البنية التركيبية في جزء عم وتحليلها وفقا للسياق بشقيه اللغوي و المقامي.
- إضافة دراسة جديدة إلى سلسلة الدراسات الجادة في التأويل النحوي في القرآن الكريم .

منهج الدراسة :

إن المنهج الذي سيعتمد عليه الباحث في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، بما يحتوي عليه من آليات لوصف الظواهر اللغوية، وتحليلها .

كما سيعمد الباحث إلى الاستعانة بأساليب المنهجين النقدي، والإحصائي في رصد الظواهر ، والعمل على المعالجة الرقمية لإبرازها، والإفادة منهما في الوصول

لنتائج أكثر دقة وعلمية.

الدراسات السابقة :

بعد البحث والتدقيق وقف الباحث على دراسات تناولت موضوع التأويل النحوي، وقد توزعت كالتالي:

١- رسالة دكتوراه بعنوان (التأويل النحوي في القرآن الكريم) للباحث عبد الفتاح الحموز. مقدمة إلى كلية الآداب بجامعة دار العلوم بالقاهرة ، عام ١٩٨٠. وقد جاءت في جزأين، احتوي كل منهما على بابين، كان الباب الأول بعنوان النحويون والتأويل، والباب الثاني بعنوان من مظاهر التأويل حذف المفردات ثم الجمل وأخيرا الحروف. أما الفصل الثالث فكان بعنوان من مظاهر التأويل فيما لا تظهر على آخره علامة إعرابية. وأخير الفصل الرابع وكان بعنوان مظاهر التأويل النحوي الأخرى . والواضح أن رسالة د. الحموز وإن كانت رائدة ولابد من الرجوع إليها في أي بحث يتناول موضوع التأويل لما مثلته من مجهود ضخم في تناول هذا الموضوع ، إلا أنها قد تناولت التأويل النحوي بشكل عام ، فلم يفرد الباحث مساحة كافية للتأويل النحوي المقامي، كما أن دراسته قد امتدت لكل القرآن الكريم، للأمر الذي لا يسبر أغوار الموضوع بشكل دقيق.

٢- دراسة دكتوراه بعنوان: التأويل النحوي عند المفسرين، مجمع البيان للطبرسي نموذجا . للباحث حسين خضير ، من جامعة ذي قار بالعراق ، بإشراف ا أ. د . عبد الستار علي مهدي. في العام ٢٠٠٢م .

وقد اهتمت الدراسة بدراسة التأويل عند المفسرين، وليس النحاة الذين انصب اهتمامهم – حسب الباحث – على تطبيق قواعدهم على النصوص المخالفة. أما المفسرون فكانوا أقرب إلى المعنى القرآني. وعليه فقد صب عناية دراسته على مجمع البيان للطبرسي كنموذج لدراسة التأويل النحوي عند المفسرين.

وقد تكونت الرسالة من ثلاث فصول، اختص الفصل الأول بأساليب التأويل عند الطبرسي، وشمل الفصل الثاني أسباب التأويل عند الطبرسي، أما الفصل الثالث فتضمن أدلة التأويل عند الطبرسي. والواضح أن الدراسة قد تعاملت مع مصطلح التأويل بمفهومه العام، فلم تفرق بين التأويل اللغوي والمقامي في المعالجة التطبيقية، كما أن التطبيق كان على أحد كتب التفسير وليس النص القرآني بشكل مباشر.

٣- التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، رسالة دكتوراه مقدمة من ليث قهير عبد الله الحياني الهيتي إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، في العام ٢٠٠٤م.
وقد قسم أطروحته إلى تمهيد وخمسة فصول، تناول في الفصل الأول مفهوم التأويل النحوي وألفاظه عند ابن هشام. وفي الفصل الثاني التأويل في الحذف، وفي الفصل الثالث التأويل في الزيادة ، أما الفصل الخامس فدرس التأويل في الحمل.

والواضح أن الباحث لم يخرج عن الخط العام للبحث الذي سار عليه سابقيه، وكان الجديد هو درس التأويل عند ابن هشام الذي تميزت مؤلفاته بالتركيز على موضوعات التأويل وإظهارها.

٤- رسالة دكتوراه بعنوان، التأويل النحوي المقامي، دراسة تحليلية في ضوء اللسانيات التداولية، مقدمة من الباحث حسين موسى على أبو جزر إلى قسم الدراسات اللغوية والأدبية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد العبد.
وقد قسم الباحث أطروحته إلى مدخل وستة فصول. تناول في الفصل الأول تأويل الحالة الإعرابية ، والفصل الثاني تأويل الرتبة النحوية، أما الفصل الثالث فقد بحث تأويل الإحالة، وفي الفصل الرابع تناول التأويل بالتضمين، والفصل الخامس التأويل المقامي للحذف ، والفصل السادس التأويل المقامي للغرض.

والواضح أن هذه الرسالة قد تميزت عن غيرها بالتركيز على الشق المقامي من التأويل واستثناء التأويل اللغوي تماما من البحث، هذا من جهة، ومن جهة أخرى ظهرت النزعة الحداثية في تناول موضوع التأويل حيث درس من زاوية اللسانيات التداولية وهي علم حديث نسبيا، عدا عن إدخال مفردات جديدة لعناصر البحث التقليدي في موضوع التأويل وهي موضوعات الإحالة والالتفات والغرض.

كما أن هذه الرسالة قد ابتعدت عن التطبيق على القرآن الكريم. واكتفى الباحث بالتطبيق في فصل واحد هو الفصل الثالث، حيث درس الإحالة في شعر أبي الطيب المتنبي.

٥- رسالة دكتوراه بعنوان التأويل النحوي في الحديث الشريف، مقدمة من الباحث فلاح إبراهيم الفهدي إلى جامعة بغداد، في العام ٢٠٠٦. وقد قسم أطروحته إلى تمهيد وأربعة فصول، خصص الفصل الأول للتأويل النحوي بالحذف، والثاني للتأويل النحوي بالزيادة، والثالث للتأويل الحديث بين التضمين ونيابة الحروف، أما الفصل الرابع فقد خصصه لحمل الأدوات على بعضها.

والواضح أن الدراسة قد تناولت التأويل النحوي بالشكل العام دون التفريق في التناول بين التأويل المقامي والتأويل اللغوي، كما أن دراسته قد توجهت لدراسة التأويل في الحديث الشريف.

٦- رسالة ماجستير بعنوان: التأويل النحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب. مقدمة من الباحث أكرم نعيم عطوان الحميداوي. إلى كلية الآداب بجامعة الكوفة، في العام ٢٠٠٨، وقد قسم الرسالة إلى تمهيد وثلاثة فصول، تناول في الفصل الأول الحذف عند الفخر الرازي، و خصص الفصل الثاني للتأويل النحوي فيما لا تظهر عليه الحركات الإعرابية. أما الفصل الثالث فقد أفرده لموارد التأويل الأخرى.

والملاحظ في هذه الدراسة أنها قد تناولت موضوع التأويل في أحد كتب التفسير، إضافة إلى أنه لم يفرق أيضا بين التأويل اللغوي والتأويل المقامي في عرضه لعناصر البحث.

كما نشير إلى وجود مجموعة من الدراسات حول جزء عم، مثل دراسة د. محمود نخلة (دراسات قرآنية في جزء عم)([1]) وغيرها التي درست جزء عم من الناحية اللغوية، إلا أنها دراسات عامة، قد تتقاطع مع مباحث التأويل النحوي، إلا أنها لم تتخصص في هذا الإطار.

= من خلال الدراسات السابقة نخلص إلى أن تناول التأويل النحوي قد سار باتجاهين، الأول تجاهل تماما التفريق بين نوعي التأويل فلم يذكر التأويل المقامي في تطبيقاته. أما الاتجاه الثاني فقد ركز على التأويل المقامي بوصفه موضوعا أساسيا في الدراسة دون تطبيقه على القرآن الكريم، وعليه فان الجدة والتميز في هذه الرسالة ستكون باختيار موضوع التأويل النحوي بشقيه اللغوي والمقامي وتطبيقه على جزء عم من القرآن الكريم، مع التركيز على الحدود الفاصلة بين نوعي التأويل، كما سيسعى الباحث إلى إبراز الآلية التي اتبعها النحاة في تأويلاتهم المختلفة، مع الاهتمام بالجانب الدلالي للتأويل.

= وسوف يقوم الباحث بتقسيم هذه الرسالة إلى مقدمة ومدخل وستة فصول وخاتمة.

- سيتناول في المدخل مصطلح التأويل وما يرتبط به من مصطلحات ومفاهيم (التأويل-التفسير – السياق- المقام- الحال).

- في الفصل الأول سيتناول تأويل ظاهرة الحذف في جزء عم، وذلك في بابي العمدة والفضلة، وأحوال هذا الحذف ودلالته.

---

[1] - دراسات قرآنية في جزء عم: د. محمود أحمد نخلة، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٨٩م.

- وفي الفصل الثاني سيتناول الرتبة وتأويلها،حيث رصد حالات التقيم والتأخير وجوبا وجوازا في أبواب النحو المختلفة، مع التركيز على أحوال الرتبة ودلالة تغيرها.

- أما في الفصل الثالث فإنه سيتناول تأويل الحالة الإعرابية، حيث اهتم بحالات تأويل إعراب الجملة وشبه الجملة والمصادر المؤولة.

- وفي الفصل الرابع سيتناول التأويل بالزيادة، التي تطال أبوب الكلم المختلفة، حيث يرصد الباحث وجود هذه الظاهرة في جزء عم، ودلالتها.

- وفي الفصل الخامس سيتناول الحمل على المعنى، والذي اشتمل على الحمل على الموضع والحمل على الحكاية والتضمين.

- وأخيرا سيتناول في الفصل السادس موضوع الإحالة في جزء عم. والتي تنقسم إلى إحالة ضميرية وإشارية.

كما سيشير الباحث إلى أهم نتائج كل فصل من خلال الخاتمة.

والله ولي التوفيق

الباحث: رياض محمد علي أبو رحمة

مدخـــــــــــــــــــــل

مدخـــــــــــــل

يتناول هذا المبحث مجموعة من المصطلحات التي ترتبط بشكل أساسي بالتأويل النحوي، وهي مصطلحات (التأويل – التفسير – السياق – المقام –الحال):

١- التأويـــــــل

لعل أول تعريف لمصطلح التأويل قد أورده الخليل بن أحمد في العين حيث يقول: "والتأوُّل والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصحّ إلا ببيان غير لفظه."([١])

فالتأويل مصدر للفعل الرباعي المضعف عينه (أَوَّلَ) من الجذر الثلاثي(أَوَلَ). واستعراض الدلالة المعجمية للمصطلح، يدل أن مادة أول وهي الأصل المعجمي لمصطلح التأويل، مادة متعددة الدلالات، حيث اختزلت العديد من المعاني منها ابتداء الغاية وانتهائها،([٢]) وكذلك الأصل، والسياسة([٣])، و التدبير والتفسير والتقدير([٤]).

وربما يكون المعنى (ابتداء الأمر وانتهاؤه) له أهميته الخاصة في تشكل المصطلح، إذ إن إزالة الغموض لابد أن تحيلنا إلى معنى أبعد من المعنى الحرفي، الذي يطلق عليه أصل المعنى، أي إلى ما آلت إليه دلالة المعنى. وذلك أن فهم اللغة يتم عن طريق إرجاع الكلام في مدركات وتجارب ذهن المستمع المؤول. إن هذا التعدد في المعاني المعجمية قد رفد المصطلح بتنوع دلالي، حتى أصبح من الغنى بمكان بحيث يصعب علينا تحديده إلا من خلال السياق، وهذا قد يفسر لماذا التعدد في تفسير المصطلح، وكذلك التنوع في تناول المصطلح في الدرس اللغوي القديم والحديث على حد سواء كما سنرى في تتبع دلالة المصطلح .

---

[١] - كتاب العين : الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)،تحقيق مهدي المخزومي(١٩٩٣م) وإبراهيم السامرائي (٢٠٠١م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٨م . ج٨ / ص٣٦٩ .

[٢] -معجم لسان العرب : جمال الدين ، محمد بن منظور الإفريقي ، (ت ٧١١هـ) دار صادر ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٢م. (أ.و.ل) ، ج١ / ص ١٧١- ١٧٢(بتصرف).

[٣] - المرجع السابق: مادة (أ.و. ل) . ج١ / ص ١٧٢- ١٧٤ (بتصرف)

[٤] - معجم القاموس المحيط ، مجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروزابادي الشيرازي(ت٨١٧هـ) ، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية،سنه ١٣١٠هـ ، الهيئة المصرية للكتاب ، القاهرة ، دت. مادة (آ.ل) . ج٣/ ص٣٢٠.

التأويل اصطلاحا:

مصطلح التأويل عند الأصوليين:

إن المتتبع لمصطلح التأويل عند الأصوليين يجد أن المصطلح له معنيين، وكل معنى كان له دلالته المختلفة، والتي كانت نتاج فكر المفسرين. ففي المرحلة الأولى المبكرة نجد أن معنى مصطلح التأويل كان بسيطا غير مركب، حيث قرن الأصوليون التأويل بمعنى التفسير فلا فرق بين المصطلحين يذكر الطبري(ت ٣١٠هـ) في تفسيره "قال أبو جعفر: وأما معنى التأويل في كلام العرب، فإنه التفسير والمرجع والمصير."[1]

وعليه فإن تفسير الكلام في هذه الحالة هو بيان معناه سواء وافق ظاهره أم خالفه فيكون التأويل والتفسير واحدا؛ يدل على ذلك أن الطبري نفسه قد أكثر من استعمال عبارة "القول في تأويل قوله" ثم يذكر الآية ويفسرها، وهذا يدل على أن التفسير والتأويل عنده مترادفان.

وقد ورد في الإتقان: "واختلف في التفسير أو التأويل: فقال أبو عبيدة وطائفة: هما بمعنى"[2] "وقال أبو القاسم النيسابوري والبغوي والكواشي وغيرهم: التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط"[3]. والملاحظ أن قولهم (موافق لما قبلها وما بعدها) يشير إلى مراعاة السياق اللغوي للقرآن وهذا يذهب أكثر باتجاه دلالة التفسير.

أما المعنى الآخر للمصطلح فربما يكون قد انبثق من تعريف الخليل السابق؛ حيث نجد أن الخليل قد استوعب في مرحلة مبكرة الدلالة المركبة لمصطلح التأويل، فهو في أول التعريف يشير إلى تفسير الكلام الذي تختلف معانيه؛ أي الذي يحتوي على دلالات متعددة للفظ أو الجملة الواحدة ، كما أن هذا التفسير لا يصح إلا إذا قام المفسر ببيان ما وراء اللفظ لكي يصل إلى حقيقة المعنى، أو لكي يؤول اللفظ إلى القصد الحقيقي للمتكلم. وعليه بنى أبو هلال (٣٩٥هـ) تعريفه للتأويل أنه "استخراج معنى الكلام لا على ظاهره، بل على وجه يحتمل مجازا

---

[1] - جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، (ت-٣١٠ هـ)،تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، بيروت١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م ، ج٦ ، ص ٢٠٤.

[2] - الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بالسعودية ، دت . ج٦ / ٢٢٦١.

[3] - البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (٧٩٤هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ، مكتبة دار التراث ، ط٣ ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م ./ ج٢ / ص١٥٢.

أو حقيقة"(١). وكذلك الجويني (ت٤٧٨هـ) وهو شيخ الغزالي رحمهما الله "(٢) والآمدي(ت.٦٣١ هـ)(٣) وابن الأثير (ت. ٦٠٦هـ)(٤)

وربما يكون تعريف القاضي الجرجاني(ت.٧٤٠هـ) "التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشرع صرف الآية عن معناها الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا بالكتاب والسنة"(٥) هو الأكثر شمولا لدلالة التأويل في معناه الثاني. حيث إنه الأكثر قربا من خلاصة فكر القدماء حول مفهوم التأويل، ذلك أنه ينظر إلى التأويل كآلية تنقل من خلالها اللفظ من دلالة الظاهر المحتمل إلى معنى آخر هو المرجوح، الذي تجعله القرائن أو الأدلة يصبح هو المعنى الراجح، لأنه يمثل حقيقة قصد المتكلم، وهو مدار التأويل.

مصطلح التأويل عند الغربيين

أما مصطلح التأويل عند الغربيين الذي يترجم إلى (Hermeneutics) فهو"مصطلح قديم بدأ استخدامه"في دوائر الدراسات اللاهوتية ليشير إلى مجموعة القواعد والمعايير التي يجب أن يتبعها المفسر لفهم النص الديني "الكتاب المقدس" فيما يعرف بـ: التفسير التوراتي.(٦)

وقد برز في العصر الحديث المفكر الألماني غادامر الذي ينطلق من كون غاية التأويل هي تحقيق الفهم "ففن التأويل يتأسس على بنية الفهم والتي تشير إلى قاعدة قديمة حول العلاقة الدورية بين الكل وأجزائه ، فمجموع الأجزاء هي التي تحدد دلالة الكل ، كما أن الأجزاء تتخذ وظيفة توضيحية. كما أن الفهم لا يتأتى إلا إذا تم العمل وفق بنية قبلية يتأسس عليها قاعدة رئيسية للفهم البعدي. والفهم حلقات متمركزة يوسع الوحدة الحقيقية للدلالة الشاملة ويحددها باعتبارها معيار الفهم.(٧) وهو بذلك لا يبتعد كثيرا عن المفهوم الإسلامي للتأويل. لأن التأويل الإسلامي انطلق إلى فهم النص القرآني من خلال بيئته؛ فاعتبر أن لغة القرآن ما هي إلا امتداد

١ - الفروق اللغوية : لأبي هلال العسكري ، تحقيق ، محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، دت. ٥٨ /

٢ -شرح الورقات للجويني ، تاج الدين عبد الرحمن بن ابراهيم الفزاري (ابن الفركاح الشافعي) (ت٦٩٠هـ) ، تحقيق ، سارة شافي الهاجري ، دار البشائر الاسلامية ، الكويت، دت، أصلها رسالة ماجستير مقدمة من الباحثة لجامعة الكويت ٢٠٦/.

٤ - النهاية في الغريب والأثر ، الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق طه أحمد الزاوي وزميله ، المكتبة الإسلامية ' (دت) ، ج١ / ٨٠ .

٥ - كتاب التعريفات ، العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، دط ، بيروت ، ١٩٨٥م . /٥٢.

٦ - إشكالية القراءة و آليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، ،المركز العربي الثقافي، ط٧، الدار البيضاء ، ٢٠٠٥م. /١٣.

٧ - فلسفة التأويل ، هانس غادامير:٤١

للغة العرب، وعليه ذهب العلماء إلى اللغة في واقعها الحي ليدرسوا خصائصها في سبيل فهم صحيح للقرآن، ومن هنا فإن التأويل العربي لم يكن تاريخيا سكونيا بالمعنى العلمي للمصطلح.

أما المفكر الايطالي أمبرتو إيكو الذي يتناول التأويل في مؤلفات عدة منها كتابه السيميائية وفلسفة اللغة([١])، وكتاب الأثر المفتوح([٢]) الذي يؤكد من خلاله على فكرة لا نهائية التأويل، ثم ينضج فكره التأويلي في كتابه التأويل بين السيميائيات والتفكيكية حيث يرى ضرورة التأويل ([٣]) إلا أنه يقف معارضا لفكر التفكيكيين التأويلي، الذين جعلوا حقوق المؤول تفوق كل حقوق أخرى، وخاصة حقوق النص. وعليه يدعو إلى إيجاد قاعدة واضحة للتأويل. "فالقول بأن التأويل ... قد يكون متناهيا لا يعني غياب أي موضوع للتأويل، كما لا يمكن القول بأن هذا التأويل تائه بلا موضوع، ولا يهتم سوى بنفسه. فالقول بلا نهائية التأويل لا يعني أن كل تأويل هو بالضرورة تأويل جيد"([٤])

وهو بهذا يلتقي مع التأويل الإسلامي، الذي يقسم التأويل إلى تأويل فاسد، وتأويل صالح([٥]) وفي هذا السياق نراه يهاجم المقولات التفكيكية التي تخطئ كل القراءات كما تعد "الوجود الوحيد للنصوص يكمن في سلسلة الأجوبة التي تثيرها ... فالنص .. هو نزهة يقوم بها المؤلف ليقوم القراء بوضع المعنى"([٦])

كما يفتح إيكو بابا، حين يذكر أن هنالك طريقا ثالثة بين نظرية قصد المؤلف، والقارئ في النص، وهذه الطريق هي (قصدية النص).([٧]) وفي هذا الإطار يوضح إيكو أن الدلالات لا تكون في كل الأحيان واضحة، وأنها تكون أحيانا قاصرة ، وأخرى أكثر شمولية، وهذا ينعكس على التأويل وصدقيته "([٨])

كما أن القول بلا نهائية العلامات من شأنه أن يقود إلى أنواع من التأويل البعيد المنهي عنه في الإسلام والذي تنبه له إيكو عندما قال: "لأنني لاحظت في الكثير من الدراسات الحديثة،

---

[١] السيميائية وفلسفة اللغة: امبرتو ايكو ، ترجمة د. أحمد الصمعي ، المؤسسة العربية للترجمة ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥م .
[٢] الأثر المفتوح ، امبرتو ايكو ، ترجمة عبد الرحمن بوعلي، دارالحوار للنشر والتوزيع ، ط٢ ، اللذقية سوريا، ٢٠٠١م .
[٣] ـ التأويل بين السيميائيات والتفكيكية : أمبرتو ايكو ، ترجمة وتقديم : سعيد بنكراد ، المركز الثقافي العربي ، ط٢، الدار البيضاء بالمغرب، ٢٠٠٤م . ص ٩ – ١٠ بتصرف.
[٤] ـ التأويل بين السيميائيات والتفكيكية : أمبرتو ايكو /٢١.
[٥] ـ قانون التأويل ، للإمام أبي حامد الغزالي ، قرأه وعلق عليه : محمد بيجو ، دن ، ط١، ١٩٩٣م /٧
[٦] ـ التأويل بين السيميائيات والتفكيكية : أمبرتو ايكو /٢٢
[٧] ـ التأويل بين السيميائيات والتفكيكية: ص٢٣بتصرف
[٨] ـ المرجع نفسه : ص٢٥بتصرف

وجود ميل عام نحو تحويل السيموزيس اللامتناهية إلى قراءة حرة يقوم وفقها المؤولون بنخل النصوص للوصول بها الى الشكل الذي يرضي نواياهم"([1])

٢- التفسير

التفسير لغة :

إن دلالة الفسر أو السفر من الناحية اللغوية، تتجه إلى البيان([2]) الوضوح ([3])والكشف لما استغلق من اللفظ، فالتفسير هو إيضاح وتفصيل للنص القرآني.

التفسير اصطلاحا :

يعرف أبو حيان المصطلح بقوله: "التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك"([4])

ويعرفه الزركشي بأنه "علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول القراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ"([5])

ونخلص مما سبق إلى أن التعريفات قد عكست دلالة التفسير المركبة، كما أبرزت العلوم الشرعية التي يحتوى عليها علم التفسير وكذلك علوم اللغة. وكما أنها وإن تباينت من حيث شمول الدلالة، فإنها تتفق على سعي الفقيه إلى بيان وتوضيح آيات الله عز وجل بحيث يؤدى ذلك لشمول الدلالة، وتوضيح ما استغلق من معان.

---

[1] - التأويل بين السيميائيات والتفكيكية : أمبرتو ايكو ١٣٧.

[2] - كتاب العين : ج٧ / ص ٢٤٧- ٢٤٨ .

[3] - معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩م. مادة (ف.س.ر) . ج٤/٥٠٤.

[4] - ٣٧- تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت، ١٤١٣- ١٩٩٣م. ج١/١٢١.

[5] - الإتقان في علوم القران : جلال الين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بالسعودية ، دت . ج٦/٢٢٦٥.

كما تجدر الإشارة إلى أن العلماء قد قسموا التفسير إلى جنسين عامين يندرج تحتهما العديد من الأنواع وهما التفسير المأثور، والتفسير بغير المأثور (بالرأي)([1]). ونشير هنا إلى أن الجنسين يدخل فيهما التأويل لأن التفسير المأثور ورد فيه الكثير من التأويلات عن الرسول وعن الصحابة والتابعين، توضح ما استغلق، ولم يجلبه ظاهر النص القرآني، وبالتالي كان لابد من تأويله وإرجاعه إلى دلالة منطقية تجلي غموضه وتوضحه. وهذا يوضح أن هنالك فرقا واضحا بين دلالة كل من التأويل والتفسير. فكل تأويل للنص القرآني يندرج في اطار التفسير ، إنما ليس كل تفسير تأويل، ذلك أن التفسير علم يشمل التأويل.

ويذكر صاحب الكليات أن "التأويل بيان أحد محتملات اللفظ، والتفسير بيان مراد المتكلم. ولذلك قيل التأويل ما يتعلق بالدراية، والتفسير ما يتعلق بالرواية"([2]). حيث يذهب بعض المحققين"أن النصوص على ظواهرها ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تتكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان.([3])

وربما كان تحديد الذهبي أكثر دقة عندما جعل"التفسير هو بيان المعاني التي تستفاد من وضع العبارة، والتأويل هو بيان المعاني التي تستفاد بطريق الإشارة "([4]) ويذكر الخازن أن "الفرق بين التفسير والتأويل أن التفسير يتوقف على النقل المسموع، والتأويل يتوقف على الفهم الصحيح"([5])

بين التأويل والقياس :

يعد القياس أحد الأصول التي أسس عليها علم النحو، وهي إلى جانبه، السماع واستصحاب الحال، والإجماع. ويعرف العلماء القياس بأنه "حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر يجمع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما"([6]).

---

[1] - ينظر : مقدمة تفسير البحر المحيط : أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، ج١/ ١٥- ٢٣

[2] - الكليات " معجم في المصطلحات والفروق اللغوية " : أبو البقاء الكفوي / ٢٦١.

[3] - المرجع السابق / ٢٦١.

[4] - التفسير والمفسرون : ج١ /١٧

[5] - بحوث في أصول التفسير ومناهجه ، أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي ، مكتبه التوبه، السعودية، ط٤، السعودية، ١٤١٩هـ / ١٠.

[6] - البرهان في أصول الفقه : عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨ ه) ، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة ،دار الكتب العلمية ط١، بيروت – لبنان ،١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م ، ج٢ ، ٤.

ويفيد التعريف أننا ننطلق للقياس من معلوم أول لمعلوم ثانٍ وذلك بعد تحقق السماع الصحيح، ثم يصار إلى الحكم فيكون إثباتا أو نفيا، وأخيرا يتم تحديد الجامع بين الأمرين ، الذي قد يكون أمرا حقيقيا ، وقد يكون حكما شرعيا أو لغويا.([1]) و يعد د. تمام حسان أن استصحاب الحال يجب أن يسبق القياس، "لأن القياس لا يكون إلا بعد أن يتضح الأصل والفرع ويعرف المطرد من الشاذ."([2]) وعليه فإن القياس يتم تطبيقه على ظواهر لغوية واضحة المعالم، إذ لا خفاء، وذلك بعكس التأويل الذي ينطلق الفقيه أو اللغوي إليه من ظاهر النص الذي يحتوي على غموض أو خفاء يحتاج إلى إجلاء بمعونة القرائن. فالتأويل "هو حرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح لدلالة توجب ذلك، وهذا هو التأويل الذي تنازع الناس فيه كثير من الأمور الخبرية والطلبية، فالتأويل الصحيح منه: الذي يوافق ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة، وما خالف ذلك فهو التأويل الفاسد"([3]) وإذا كان كل من القياس والتأويل يحتاج إلى عمليات عقلية لتحققهما، فإن التأويل يمثل عملية أكثر تعقيدا، لأن القياس بين المثلين أسهل من الانتقال إلى معرفة الغامض وكشفه. والجدير بالذكر أن للقياس أركان أربعة هي المقيس والمقيس عليه والعلة الحكم، حيث يصار إلى تعيين المقيس والمقيس عليه بعد السماع ، ثم يعلل القياس، وأخيرا يطلق الحكم حسب القرائن.

التأويل النحوي

لعل الهاجس الأكبر لدي النحاة الأوائل كان طرد القواعد على وتيرة واحدة بعد تحقيق السماع ثم القياس الذي يعد التعليل أحد عناصره الأساسية، ثم يصار إلى الإجماع واستصحاب الحال، وعندما كانت القواعد تصطدم بجدار الواقع، واللغة في الاستعمال وخاصة حين يجد النحويون صيغًا ينبغي بمقتضى تلك الأحكام النحْويَّة الشاملة أن تعمل، ومع ذلك ليس ثمة معمول لها، أو يجدون صيغا تتغيَّر حركتها دون أن يكون وراءها عامل أحدث هذا التغيير، نراهم يلجأون إلى اتباع خطوات كانت في غاية المنطقية والذكاء، حيث عمدوا إلى رد ما خالف القاعدة إلى اللغات.

---

[1] - للمزيد انظر : المحصول في علم أصول الفقه ، الإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق د. طه العلواني ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٢م . ص٥.

[2] - الأصول ، د- تمام حسان ، دط ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٠م ، ص ١٠٧.

[3] - قانون التأويل ، للإمام أبي حامد الغزالي ، قرأه وعلق عليه : محمد بيجو ، دن ، ط١، ١٩٩٣م ، ص٧

يقول صاحب الاقتراح: "أما إذا كان لغة طائفة من العرب، لم تتكلم إلا بها، فلا تأويل"([١])؛ أي أنه إذا أمكن نسب الظاهرة للغات العرب، فلا يصح التأويل. وهذا يعني أن التأويل يصح فقط عند تعذر نسب الظواهر إلى اللغات، فإن تعذر التأويل، قالوا بالشذوذ. "ولا يتكلف التأويل في النصوص الشاذة، ولا اللغات فإنها لا تحتمل تأويلًا؛ لأنها لغة قومٍ بأعيانهم فهي الأصل عندهم وإن كان غيرهم يتكلم بخلافها ولكلِ قومٍ لغتهم ولسانهم، وليس من الصواب أَن نتاول لغة قوم لحساب لغة قومٍ آخرين"([٢]) وعليه فإن فكرة التأويل النحوي قد نبعت من فكرة الاتفاق بين النصوص الفصيحة والقواعد النحوية، مما شكل ظاهرة نحوية في تراث النحويِين والمفسرين.

أما عن انتقال المصطلح إلى علم النحو فيذكر د.الحموز أنه لم يقف "على نص في مظان النحو المختلفة أو إعراب القرآن يبين كيفية تسرب هذه اللفظة إلى مؤلفات النحو، وإنني لأذهب في هذه المسألة إلى أن الكلمة انتقلت من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم."([٣])

ولعل المتأمل لطبيعة تطور علوم اللغة وعلوم القرآن، يجد أن العالِم العربي قد نظر إليها بشكل يحقق التكامل، فعلوم اللغة إنما نشأت لغرض ديني إلى جانب الغرض اللغوي، والمهتم باللغة هو ذاته عالم الفقه أو المفسر، فأول النحويين كان ابن أبي اسحق من القراء وكذلك تلامذته الذين جمعوا بين القراءة واللغة والفقه مثل عيسى بن عمر وابن العلاء، وعليه لا عجب أن نجد معظم المصطلحات الفقهية، تشكل عصب المصطلح في علوم اللغة وخاصة علم النحو.

فإذا ما تتبعنا أوائل القضايا المؤولة نجد أن التأويل قد بدأ مبكرا في علم النحو، حيث يورد صاحب مجالس العلماء مناظرةً بين ابن أبي اسحق والفرزدق، يدل مضمونها على قدرة العالم النحوي التأويلية، حيث انتقد ابن أبي اسحق الفرزدق عندما رفع (فعولان) في قوله:

وعينان قال الله كونا فكانتا   فعولان بالألباب ما تفعل الخمرُ

[١] - الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت٩١١ه) ،قرأه وعلق عليه : د. محمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ١٤٢٦ه، ٢٠٠٦م. ص ١٥٨ .
[٢] - التأويل النحوي في الحديث الشريف : أطروحة ماجستير مقدمة من الباحث ، فلاح إبراهيم الفهدي ، جامعة بغداد، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م ./ ٩.
[٣] - التأويل النحوي في القرآن الكريم : د. عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، ط١، الرياض، ١٤٠٤هـ. ج١/ ١٣

وعندما أجابه الفرزدق "لو شئت أن أسبح لسبحت. قال لو قال فعولين: لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما ولكنه أراد: هما يفعلان بالألباب ما تفعل الخمر."([١]) وكلام ابن أبي اسحق الأخير يدلل على قدرته على التأويل حيث إنه قاس في المرة الأولى الكلمة نحويا، فوجد أن الظاهر يشير إلى أنه يجب نصبها وعندما سمع رد الفرزدق، أدرك أن المسألة بحاجة إلى عدم معالجة اللفظ حسب الظاهر، فأوّل أن هناك حذف للمبتدأ تقديره (هما فعولان)، وبذلك التأويل استطاع الولوج إلى حقيقة قصد الفرزدق.

فإذا ما تتبعنا الآلية التي طورها النحاة لتطبيق التأويل، تطالعنا جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي،الذي أوردنا تعريفه الدقيق للتأويل، والذي يعبر عن فهم عميق مبكر للمصطلح،([٢]) حيث نقل سيبويه عنه في كتابه العديد من التأويلات الصائبة. كما اقتدي خطى الخليل وسار على منهجه التأويلي.([٣]) وبعد ارساء منهج التأويل من قبل النحاة الرواد، رأينا النحاة – بصريين وكوفيين– يتبعون الخليل وسيبويه في اعتماد مبدأ التأويل النحوي كاستجابة موضوعية لابد منها لتحليل الظواهر اللغوية التي لا يمكن حملها على المطرد الشائع، أوالقريب الظاهر.

مصطلح التأويل عند النحاة :

١– **مصطلح التأويل عند أبي حيان الأندلسي:** إن أول من عرف مصطلح التأويل من النحويين هو أبو حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥ هـ) حيث يقول في (شرح التسهيل): "التأويل إّنما يسوغ إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول، أما إذا كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل"([٤])

وقد يكون السبب وراء عدم عناية النحاة بإيجاد تعريفات للمصطلحات النحوية كالتأويل، أن المصطلح قد عولج في نطاق علوم أخرى، كانت علوم اللغة تعتبر امتدادا لها، وهي العلوم الشرعية المختلفة، والدليل على ذلك تقاطع المصطلحات الفقهية واللغوية لدرجة التماهي.

---

[١] - الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م ، بتصرف : ص١١٢.

[٢] - ينظر تعريف الخليل للتأويل(ص ٩) من هذا البحث .

[٣] **- ينظر: الكتاب ، كتاب سيبويه ، لأبي بشر عثمان بن قنبر (ت١٨٠ه) ، تحقيق / عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، ط٣ ، القاهرة ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م. ج١ /٢٧٩، وينظر: نفسه، ج٢ /٧٤، وينظر: نفسه، ج١/ ٧٥- ٧٦ – ٧٧.**

[٤] **- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) /١٥٨، وينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ج١/١٥.**

٢- المصطلح عند د. الحموز : كما يورد د. الحموز ما يقترب من التعريف الإجرائي للتأويل عندما يذكر "وتشيع لفظة التأويل في مؤلفات النحو المختلفة وهي تدور في فلك حمل النص على غير ظاهره لتصحيح المعنى أو الأصل النحوي"([١]) وهو بذلك يلتزم بما ورد بالتراث من تعريف للتأويل فلا يخرج عن دلالته.

٣- المصطلح عند د. أبو المكارم: "إن التأويل يعني تبيين النص بصورة تجعله آخر الأمر متفقا مع القواعد المتبعة، ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف إلى إسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"([٢]) **وربما يكون تعريف د. ابراهيم السامرائي:** "التأويل وسيلة يذللون بها كل صعب لينسجم النص المروي وقواعدهم المقررة"([٣]) قد كرر ما أورده أبو المكارم.

٤- **وفي نفس الاتجاه نجد التعريف عند د. محمد عيد** "أما التأويل فإنه يباين ذلك تماما، لأن مضمونه البحث عن الباطن خلف الظاهر، وافتراض حروف في مادة الكلمة وصيغ لكلمات وجمل كاملة – وكل ذلك من عمل الذهن وعلى أساس القواعد"([٤])

٥- **مصطلح التأويل عند تمام حسان:** يربط د. تمام حسان مصطلح التأويل بالأصل اللغوي له، وهو الرجوع والعاقبة، حيث يعرفه بأن التأويل والرد إلى المعنى مترادفإن، فيقول "وأولى بنا أن نقتدي بكتاب الله تعالى فنجعل التأويل والرد مترادفين"([٥])

ويقصد د. حسان بذلك أن المتكلم يقوم بالخروج أو العدول عن هذا الأصل لأغراض متعددة، ويأتي التأويل ليرد اللفظ إلى حقيقة معناه. وهو بهذا يعبر عن فهم عميق لتراث مصطلح التأويل في اللغة والفقه معا. وهو كذلك بتعريفه هذا يبدو متأثرا بالراغب حين يقول "التأويل من

---

[١] **- التأويل النحوي في القرآن الكريم: ج١/١٧.**

[٢] **- أصول النحو العربي ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر. ط١ ، القاهرة ، ٢٠٠٦م. ص٢٣٢.**

[٣] - النحو العربي نقد وبناء : ٢١.

[٤] - أصول النحو العربي في رأي النحاة، رأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث : د. محمد عيد ، عالم الكتب، ط٤، القاهرة ، ١٩٨٩. ص١٨١.

[٥] - الأصول " دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو –فقه اللغة – البلاغة" د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠م. ص١٣٨

الأول؛ أي الرجوع إلى الأصل ومنه الموئل للموضع الذي يرجع اليه، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علمًا كان أو فعلا"([1])

٣- السيـــــــــاق

١- السياق لغة :

وردت المادة المعجمية للجذر (سوق) بدلالات مختلفة وهي التتابع، وسوق المهر للمرأة، والنزاع،([2]) وسرد الحديث وحسن تتابعه.([3]) وإذا تأملنا مليا، نجد أن المعنى الجامع لهذه الدلالات يتمحور حول تتابع الأمر وتسلسله وانقياده في سبيل ما، ونشعر أن هذا المعنى تخالطه الحركة، فتتابع الإبل، والأصل في المهر عند العرب كان الماشية التي تساق كمهر([4])، وكذلك تتابع خروج الروح وانقيادها عند النزاع، وتتابع الحديث، وهو محور دلالة السياق اللغوي موضوع بحثنا.

٢- السياق اصطلاحا :

بين القدماء والمحدثين:

"يعد مصطلح السياق من المصطلحات التي لم يتم تحديد ماهيتها في فنون اللغة العربية قديما، فلا تكاد تجد تعريفا صريحا بماهيته جامعا للإفراد مانعا من الأغيار"([5]) "بدليل أنه لم يوضع له تعريف معين، ولم يجر له في كتب الاصطلاح ذكر"([6])

وعليه فقد استعمل القدماء روح المصطلح دون تحديد لدلالته. ولعل أول من استعمل مصطلح السياق بدلالته الناضجة التي نعرفها اليوم كان الإمام الشافعي([7]) حيث رأى أن السياق هو الذي يوضح المعنى ويجلي غموضه، وهو بذلك إنما يشير إلى دلالة السياق وأهميتها.

---

[1] - المفردات في غريب القرآن ، ابي القاسم الحسين بن محمد (الراغب الاصفهاني) (ت ٥٠٢هـ) /٣١

[2] - معجم لسان العرب : ابن منظور ، مادة (سوق) بتصرف. مجلد ٣ – ص ٢١٥٣- ٢١٥٤.

[3] - معجم صحاح العربية: مادة (هت)

[4] - النهاية في الغريب والأثر : ابن الأثير / ٤٢٤.

[5] - نظرية السياق (دراسة أصولية) : د. نجم الدين قادر كريم الزنكي ، دار الكتب العلمية ط١، بيروت ، ٢٠٠٦. ص ٣٥.

[6] - دلالة السياق (دكتوراه) مقدمة من الباحث : ردة اله بن ردة الطلحي ، إلى جامعة أم القرى ، الرياض ، ١٤٢٠م . ص٤١.

[7] - الرسالة :الامام محمد بن ادريس الشافعي(ت٢٠٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . (دت) / ٦٢.

وكذلك الإمام الغزالي الذي أورد في المستصفى ما يدل على فهمه العميق لدلالة السياق وأهميتها في إدراك المعنى الحقيقي للنصوص([1]) كما يوضح الزركشي أهمية دلالة السياق عندما يقول: "إنها ترشد إلى تبيين المجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العام، وتقييد المطلق، وتنوع الدلالة وهو من أعظم القرائن على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظيره وغلط في مناظرته"([2]) وهذا يدلل على أن السياق كان من وسائل الترجيح في التفسير القرآني.([3])

وعليه فقد اعتمد قدماء الأصوليين على السياق في بيان معنى النصوص الشرعية، كما استفادوا من قرائن السياق التي تعد من وسائلهم في تحديد المعنى، كما أنهم وعوا أن هناك نوعين من قرائن السياق، الأولى هي القرائن اللفظية (المقالية)، والثانية هي القرائن المقامية، كما وقفوا على الأثر البالغ الذي تحدثه هذه القرائن في تكوين الدلالة.

ولم يغفل النحاة أهمية دلالة السياق، حيث رأوا أن"أصول النحو العربي في السياقات الخطابية تبنى أصالةً على مقتضيات منهجية ومنظومات قواعدية غاية في الرفعة والإتقان، حيث تتيح للمتكلم أن يشكِّل السياق نحوياً على وفق مقاصده ومراده، فتتوزع البنى التركيبية على مسار الخطاب اللغوي من منظور دلالي محكوم بقاعدة تضبطه لا يسعه أن يتعداها أو يخرج عليها، ولا يجلى أو يتضح إذا خالفها إذ (ليس الغرض بنظم الكلم إن توالت ألفاظها في النطق بل إن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"([4]) وقد ورد في الكتاب العديد من الاشارات إلى اعتماد القدماء على دور السياق في تحديد القواعد النحوية([5])

كما أنه من المعلوم أن اللغويين بعد سيبويه قد اهتموا بأثر دلالة السياق في توجيه المعنى، يشهد على ذلك آراء الجاحظ و ابن جني وابن فارس([6]) وكذلك في نظرية النظم عند الجرجاني الذي اعتمد كليا على السياق وقرائنه، فيعد أن الدلالة مقترنة بالسياق اللغوي حين

[1] - المستصفى من علم الأصول :الإمام أبو حامد . محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، جدة بالسعودية ، دت. ج١/ ٢٦٤.

[2] **- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٤٩هـ)،تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعرفة ، ط١، ، بيروت ، لبنان ،١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م . ج٢/ ٢٠٠.**

[3] **- - تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ه) ، ج١ – ص١٠٧ (الهامش)**

[4] **- مجلة ينابيع ، العدد ٩ ، ذو القعدة : ١٤٢٦هـ - سيروان عبدالزهرة هاشم /٢١**

[5] **- الكتاب سيبويه: ج١ – ص٢٥. .وينظر: أثر سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه : رسالة ماجستير مقدمة من البحثة : سارة عبد الله الخالدي، إلى الجامعة الامريكية ببيروت . لبنان ، ٢٠٠٦م / ١٣.**

[6] **- ينظر الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها / ٢٨٩. حيث يقسم الخبر على غرار سيبويه إلى ثلاثة أقسام ، واجب ، وجائز ، وممتنع . وما يحدد ذلك قرينة السياق .**

يقول: "واعلم أن من الكلام ما أنت ترى المزية في نظمه والحسن، كالأجزاء من الصِّبْغ تلاحق وينضم بعضها إلى بعض حتى تكثر في العين."([1]) وهو بذلك يشير إلى العلاقة الوطيدة بين السياق والمعنى. كما يشير إلى جدلية التفاعل بين العلاقات النحوية والدلالة في إخراج المعنى إلى حيز الوجود.

عند المحدثين:

يعد مصطلح السياق (Context) من أهم المقولات في علم اللغة والنقد الحديث في أوروبا ، حيث دارت حوله العديد من الأفكار والدراسات الجادة، مما أنتج ما يسمى بنظرية السياق (Context – Theory) أو (Theory of Context). وهذا المصطلح في علم الدلالة الغربي يعم نوعين اثنين هما:([2])

١- السياق اللغوي (أو اللساني أو المقالي) .(Linguistic Context) .

٢- السياق المقامي (أو غير اللغوي أو الحالي أو الاجتماعي).(Context of Situation).

ويذكر فيرث صاحب نظرية السياق وجود ترتيب للحقائق"في سلسلة من السياقات: أي سياقات كل واحد منها ينضوي تحت سياق آخر، ولكل واحد منها وظيفة لنفسه، وهو عضو في سياق أكبر، وفي كل السياقات الأخرى، وله مكانه الخاص فيما نسميه سياق الثقافة."([3]) وهكذا فقد تصور فيرث مجموعة من السياقات تجمع بينها ما يمكن أن نطلق عليه وحدة عضوية لمجموع السياقات العامة في النص. والتي تمثلها تعدد المستويات المختلفة للدرس اللغوي والتي تتدرج من الصوت إلى المعجم .

ويذكر أولمان"إن نظرية السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنى، وقد قادت بالفعل إلى الحصول على مجموعة من النتائج الباهرة في هذا الشأن، أنها مثلا قد أحدثت

---

[1] - **دلائل الاعجاز : ابو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧٤هـ) ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ، ط٥، القاهرة ، ٢٠٠٤م. ص٨٨**

[2] - نظرية السياق ، د. نجم الدين الزنكي/ ٣٥- ٣٦ (بتصرف) .

[3] - دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان /٦١.

ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت الدراسة التاريخية للمعنى من الاستناد الى أسس حديثة أكثر ثباتا. كما أنها قدمت لنا وسائل حديثة لتحديد معاني الكلمات"([1])

ويفرق اللغويون بين نوعين من السياقات الأسلوبية من حيث الكم: "أولهما السياق الأصغر (Micro Context)، وهو عبارة عن مجموعة من المكونات اللغوية غير المحددة أو المرسومة أسلوبيا، تعترضها أداة أسلوبية"([2]). وقصد بذلك "الجوار المباشر للفظ قبله أو بعده. وكيفية التفاعل الأسلوبي بين الكلمات نتيجة هذا الجوار."([3]) والآخر السياق الكبير(Macro Context)، وهو هذا الجزء من الخطاب الذي يسبق الأداة الأسلوبية وما يليها.([4])

أما انكفست فيفرق بين اثنتين من الهيئات التي يوجد عليها النص وهما (السياق النصي) و(السياق الخارج عن النص)، وهما المقصود بهما المقال والمقام.([5])

"وكلمة السياق Context قد استعملت حديثا في عدة معان مختلفة، والمعنى الوحيد الذي يهم مشكلتنا في الحقيقة هو معناها التقليدي أي؛ النظم اللفظي للكلمة وموقعها من هذا اللفظ، بأوسع معاني هذه العبارة، إن السياق على هذا التفسير ينبغي أن يشمل – لا الكلمات والجمل الحقيقية السابقة واللاحقة فحسب – بل القطعة كلها والكتاب كله، كما ينبغي أن يشمل – بوجه من الوجوه – كل ما يتعلق بالكلمة من ظروف وملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطلق فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن"([6])

إن هذا الفهم للنص لم يكن العلماء العرب بعيدين عنه، حيث يذكر ابن حزم "والحديث والقرآن كله كلفظة واحدة فلا يحكم بآية واحدة دون أخرى، ولا بحديث واحد دون آخر، بل يضم كل ذلك بعضه إلى بعض إذ ليس بعض ذلك أولى من بعض في الإتباع، ومن فعل غير ذلك فقد تحكم بلا دليل"([7])

---

[1] - المرجع نفسه : ص ٦١.
[2] - اللغة والإبداع الأدبي : د. محمد العبد ،الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ط٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٧م ص٣٢.
[3] - دلالة السياق (دكتوراه) مقدمة من الباحث : ردة اله بن ردة الطلحي /٥٤ ، (بتصرف) .
[4] - اللغة والإبداع الأدبي : د. محمد العبد /٣٢
[5] - ينظر المرجع السابق ص ٣٢-٣٣.
[6] - دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان /٥٧.
[7] - الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم ، ج٣ /٣٧١.

السياق القرآني :

يقسم العلماء السياق القرآني إلى مستويين أساسين، هما المستوى الداخلي، والمستوى الخارجي، أما المستوى الداخلي فيتضمن أربع دوائر من السياق يتداخل بعضها في بعض بحيث تتصف بالتكامل.

- النوع الأول: سياق القرآن. (النص القرآني بكامله)
- النوع الثاني: سياق السورة.
- النوع الثالث: سياق الفقرة أو المقطع .
- النوع الرابع: سياق الآية.([1])

أما السياق الخارجي، وهو الذي أشار إليه المفسرون من خلال "مجموعة من القرائن المقامية التي ذكروها في ثنايا كتبهم، ولعل من أبرزها ظهورا في:

١- معرفة أسباب النزول.
٢- معرفة المكي والمدني.
٣- معرفة زمان نزول الآية باعتبار نزول القرآن منجما.
٤- معرفة الناسخ والمنسوخ.([2])

إن هذه المستويات في شمولها وتكاملها ، تجعل من النص القرآني وحدة متكاملة ، وتحقق مبدأ التماسك النصي؛ وهذه النظرة الشاملة للنص، تتماشى مع أحدث ما توصل إليه الغربيون في رؤيتهم للنص كما سنرى لاحقا.

بين التأويل والسياق :

إن المتتبع لمفهوم كل من السياق والتأويل، سيجد أنهما مختلفإن تماما من حيث الدلالة اللغوية، فالتأويل كما ذكرنا من الرجوع والعاقبة، والسياق من التتابع والتسلسل والأنقياد.

إلا أن المتأمل لدلالة كل من المصطلحين لابد أن يقف على مجموعة من التقاطعات الهامة التي تقرب بين المصطلحين، بل وربما تجعل من دراسة كل منهما بمثابة الوجهان للعملة الواحدة.

---

[1] - ينظر المرجع السايق / ٧٣-٧٤.
[2] - اثر السياق قي توجيه شرح الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني ، الباحث احمد الاسطل / ٧٤.

أول هذه التقاطعات أن التأويل كما ذكرنا آنفا آلية لكشف الغموض، فهو عملية عقلية مفادها العدول عن الظاهر الراجح (افتراضا)، وتخطيه لصالح المعنى المرجوح، الذي يتحول بمعونة القرائن إلى الراجح، فهو مدار قصد المتكلم." فعادة يبذل المفسر كل جهد وحيلة لإخراج النص من الغموض إلى الوضوح، وقد يكون النص غامضا لسبب معجمي يرتفع بشرح غريبه، أو سبب نحوي يرتفع ببيان وظائف عناصر الكلام، أو سبب بلاغي يرتفع ببيان ما في التركيب من مجاز أو دلالات بلاغية في الخبر و الأنشاء وغير ذلك"([1])

وعليه فإن قول الشافعي "وظاهرا يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره"([2]) وربما يكون أفضل ربط بين التأويل والسياق؛ لأنه قد جمع بين دلالة السياق والتأويل كآلية واحدة لتحقيق الفهم وكشف المعنى.

أما التقاطع الثاني وقد يكون الأهم فهو أن التأويل يقسمه العلماء إلى تأويل لغوي، وتأويل مقامي. فالتأويل اللغوي يرتبط ارتباطا وثيقا بتتابع وتسلسل النظم، وهذا يشير إلى السياق. والآلية المتبعة في هذه الحالة هي الكشف عن الغموض وإجلائه بمعونة القرائن اللغوية داخل النص، وما هي في هذه الحالة إلا القرائن السياقية نفسها. مثال ذلك قوله تعالى ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا هِيَهۡ ۝١٠ نَارٌ حَامِيَةُۢ ۝١١ ﴾ القارعة: ١٠ - ١١. فالحذف هنا جاء لدلالة السياق اللغوي عليه. "وكان سيبويه يعد الموقف الكلامي بملابساته كلا واحدا فيغتفر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه، ويبلغ سيبويه من اعتبار موقف الاستعمال أن يجعله فيصلا في الحكم بصحة التراكيب اللغوية وخطئها.([3])

كذلك التأويل المقامي، فإن المقام ليس إلا سياقا آخر كما أشار د. تمام حسان إلى مفهوم الماجريات والتي تعد سياقا خارجيا للنص حسب انكفست، حيث إن"العناصر اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة لها هي الأخرى أهميتها البالغة في هذا الشأن.([4])

[1] - قضايا اللغة في كتب التفسير : د. الهادي الجطلاوي ١٢.
[2] - ينظر ، الرسالة للامام الشافعي ، ٦٤.
[3] - النحو والدلالة ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، ١١٦.
[4] - دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، ٥٧.

وحسب هذا الفهم فإن التأويل والسياق، يتقاطعان من حيث الاشتراك في البحث اللغوي عن حقيقة الدلالة، ذلك أن هدف التأويل الأسمى كما أشار غادامر هو الفهم، وذلك أيضا ما يوافقه فيه التراث اللغوي والفقهي العربي.

أما التقاطع الثالث بين المصطلحين فهو يتمثل بالمصطلحات المصاحبة المرتبطة ارتباطا وثيقا بهما عدا عن المقام والمقام، مثل (الحال – المشاهدة – الدليل – القرينة – الموقف) وغيرها، والتي تدل على تقارب عميق في غاية البحث العلمي التي تصاحب كلا المصطلحين.

كما يجمع التأويل والسياق الغاية التي يتجه إليها المعنى، وهو ما يتمحور حول الفهم، الوعي– بصفة عامة – بالفرق بين المعنى الظاهر والمعنى المراد في الحقيقة.

والجدير ذكره في هذا الصدد أننا حين نستخدم السياق و قرائنه، سواء اللغوية أو الحالية، في الكشف عن حقيقة المعنى، فإننا في هذه اللحظة نستخدم التأويل بأوسع وأوضح دلالاته، وهو الكشف عن غموض اللفظ الظاهر، والبحث في عمق السياق عما يجلي حقيقة المعنى، باستخدام قرائن السياق.

٤-المقـــــــــــام

المقام لغة :

إن المعنى اللغوي المعجمي للجذر قوم يشير إلى الحال أو الهيئة الثابتة ([1])التي وقع فيها الحدث؛ أي استحضار اللحظة التي وقع فيها الحدث بظروفها وتفاصيلها، لكي يتحقق فهم أفضل للقول أو الحدث. وهذا ما عبر عنه الدسوقي في حاشيته على السعد عندما عرف"مقامات الكلام: الأمور المقتضية لاعتبارات خصوصية ما في الكلام"([2])

[1] معجم لسان العرب ، ابن منظور الإفريقي، (مادة قوم) . بتصرف .

[2]- حاشية الدسوقي على السعد ، المطبعة الكبرى الأميرية ، القاهرة ، ١٣١٧هـ . ١/ ١٢٥.

المقام اصطلاحا :

١- عند القدماء :

ينقل الجاحظ عن بشر بن المعتمر(ت٢١٠)"المعنى ليس يشرف بأن يكون من المعاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من المعاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب، وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من مقال ([1]) وهنا يؤكد بشر أن مراعاة المقام تكون من شرف المعنى.

ويذكر العسكري "ومن تمام آلة البلاغة التوسع في معرفة العربية ووجوه الاستعمال لها، والعلم بفاخر الألفاظ وساقطها، ومتخيرها، ورديئها، ومعرفة المقامات وما يصلح في كل واحد منها من الكلام."([2])

ويورد صاحب المفتاح تحت عنوان لكل مقام مقال: "لا يخفى عليك أن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنئة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذم، ومقام الترغيب يباين مقام الترهيب، ومقام الجد يباين مقام الهزل، وكذا مقام الكلام ابتداء يغاير مقام الكلام بناء على الاستخبار أو الأنكار، ومقام البناء على السؤال يغاير مقام البناء على الأنكار؛ جميع ذلك معلوم لكل لبيب، وكذا مقام الكلام مع الذكي يغاير مقام الكلام مع الغبي، ولكل دلك مقتضى غير المقتضى الآخر"([3])

٢- عند المحدثين :

إن فكرة المقام لدى المحدثين كانت بمثابة"المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي ينبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى الثلاثة ، وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال"([4]) أما مفهوم مصطلح المقام "فإننا نعني به مبدئيا الإطار العام للقول الذي يشمل

---

[1] - البيان والتبيين ، الجاحظ . ج١٣٦/١.

[2] - كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق على محمد البجاوي وزميله ، عيسي البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧١م . ٢٧.

[3] - مفتاح العلوم ، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن على السكاكي (ت ٦٢٦ه) تحقيق : نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٣م . ١٦٨.

[4] - اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، ٣٣٧.

زمان القول ومكانه وهوية الباث وهوية المتقبل وعلاقتهما بعضهما ببعض ، وكل ما يعرفه أحدهما عن الآخر"([1])

ويعرفه د. تمام حسان "فالذي أقصده بالمقام ليس إطارا أو قالبا، وإنما هو جملة الموقف الاجتماعي المتحرك الذي يعتبر جزءا منه، كما يعتبر السامع والكلام نفسه وغير ذلك مما له اتصال بالتكلم (Speech event)، وذلك أمر يتخطى مجرد التفكير في موقف نموذجي ليشمل كل جوانب عملية الاتصال من الأنسان والمجتمع والتاريخ والجغرافيا والغايات والمقاصد، وعلى الرغم من هذا الفرق بين فهمي وفهم البلاغيين للمصطلح الواحد ، أجد لفظ المقام أصلح ما أعبر به عما أفهمه من المصطلح الحديث (Context of situation)، الذي يستعمله اللسانيون المحدثون.([2])

ويقول د. كمال بشر في كتابة علم اللغة الاجتماعي "المقام أو سياق الحال (Non Linguistic Context) أو ما أسميناه نحن لأول مرة في التراث اللغوي العربي قديمه وحديثة (المسرح اللغوي) في مقابل سياق المقال أو سياق مكونات النص (Linguistic Context)، يعين الجو الخارجي الذي يحيط بالكلام من ظروف وملابسات ، وتتمثل عناصره الأساسية في شخصية كل من المتكلم والسامع والعلاقة بينهما والمكان وما فيه من شخوص وأشياء ، ويضيف بعضهم الزمان وما يلفه من عوامل حياتية اجتماعية أو سياسية أو ثقافية ، ثم أثر الخطاب الكلامي في المشتركين في الكلام أو الحضور ، وواضح أن المقام بهذا المعنى تصاحبه عادة بعض الحركات الجسمية من المشتركين في الخطاب ، كالاشارات باليد أو النظرات ذات الدلالة بالعين أو هز الكتفين أو التصفيق .إلخ"([3])

"والبلاغيون بوجه خاص يستخدمون مصطلحي الحال والمقام للدلالة على ما نسميه سياق الموقف، أي على القرائن الخارجية المتعلقة بالمتكلم أو المخاطب أو الحالة العامة للكلام باعتبار المكانة الاجتماعية لطرفي التخاطب"([4]) "ولقد كان البلاغيون عند اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريبا على زمانهم؛ لأن الاعتراف بفكرتي (المقام) و(المقال) باعتبارهما

---

[1] - تعدد المعنى في القرآن ، د. الفة يوسف/ ٨ .
[2] - الأصول : د. تمام حسان ، ٣٠٤.
[3] علم اللغة الاحتماعي ، د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، ط ، القاهرة ، ٨٢.
[4] - دلالة السياق (دكتوراه) مقدمة من الباحث : ردة اله بن ردة الطلحي ، إلى جامعة أم القرى ، الرياض ، ١٤٢٠م./٤٢.

أساسين متميزين من أسس تحليل المعنى يعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة."(١)"

٥- الحــــــــــــال

إن المتأمل للدلالات التي خرج إليها المعنى اللغوي للحال، يجد أنها قد دارت حول التحول والتنقل والتغير(٢)، وإذا استعرنا من علم النحو مصطلح الهيئة(٣) التي لازمت تعريف الحال، نقف على أن دلالة الحال:هيئة التنقل والتغير، والتحول التي يكون عليها الإنسان.

وقد ارتبط بمصطلح الحال العديد من المصطلحات الأخرى التي أعطت للحال مزيدا من التخصيص والإيضاح والتنوع في الاستعمال ومنها:

١ - دلالة الحال :

إن مصطلح دلالة الحال يشير إلى ما يوصلنا إلى معرفة حقيقة المعنى من خلال الهيئة التي يكون عليها الحدث لحظة تشكله. ويذكر صاحب التعريفات أن "الدلالة هي كون الشيء يلزم من العلم به العلم بشيء آخر. والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول."(٤) إن هذا الفهم يقودنا إلى أهمية دلالة الحال ودورها في تظهير المعنى. يقول الجاحظ: "البيان وحسن الإشارة باليد والرأس من تمام البيان باللسان مع الذي يكون من الدّل والشكل ، والتَّقَتُّل ، والتثنّي ، واستدعاء الشهوة ، وغير ذلك من الأمور"(٥) والجاحظ بقوله هذا يشير إلى أن التواصل الإنساني لا يكون فقط بالرموز المنطوقة فقط بل بوسائل عدة أخرى تغني عن البيان، أو تكون عناصر دلالية تضاف إلى الكلام، فتكمل المعنى وتظهره، ليحسن الفهم. وهذه العناصر هي التي تدل عليها الحال.

أما ابن جني فيوضح أثر دلالة الحال في تظهير المعنى حين يقول: "من ذلك أن ترى رجلا قد سدد سهما نحو الغرض، ثم أرسله، فتسمع صوتا فتقول:القرطاسَ واللهِ. أي أصاب

---

١ اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان ، ٣٣٧،
٢ - ينظر : لسان العرب : مادة (ح.و.ل) .
٣ - يعرف الحال بانه " وصف فضلة مذكور لبيان الهيئة " (ينظر : أوضح المسالك: ج٢/٢٩٣-٢٩٤.
٤ الكليات : ١٠٩.
٥ البيان والتبيين : الجاحظ ، ج١ /٧٩.

القرطاسَ، (فأصاب) الآن في حكم الملفوظ به البتة وأن لم يوجد في اللفظ، غير أن دلالة الحال نابت مناب اللفظ"[1]

٢ - مقتضى الحال :

"اقتضاء النص عبارة عما لم يعمل النص إلا بشرط تقدم عليه، فإن ذلك أمر اقتضاه النص بصحة ما تناوله النص"[2] وهذا يشير إلى الدلالة اللغوية السياقية للنص. فقول الرجل للآخر:اعتق عبدك هذا عني بألف درهم، تأول كأنه قال بع عبدك لي بألف درهم ثم كن وكيلا بالإعتاق.[3]

يقول السكاكي: "ثم إذا شرعت في الكلام، فلكل كلمة مع صاحبتها مقام، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام، وارتفاع شأن الكلام في باب الحسن والقبول وانحطاطه في ذلك بحسب مصادقة الكلام لما يليق به، وهو الذي نسميه مقتضى الحال"[4]

ويشرح السكاكي دلالة مقتضى الحال في موضع آخر[5] بحيث يشير إلى قدرة الباث والمتلقي على فهم الرسالة .

٣ - الحال الشاهدة :

إذا تأملنا الدلالة اللغوية للمصطلح (الحال الشاهدة) . يقودنا إلى ما تدل عليه الأحوال من مشاهدة عينية [6]، أو بالأحرى ما يعكسه المشهد من حال يتجسد فيه الحدث.

ويمثل ابن جني للحال الشاهدة حين يقول "وكذلك تقول:سألناه فوجدناه إنسانا! وتمكن الصوت بإنسان تفخمه، فتستغني عن وصفه بقولك: إنسانا لئيما! وتزوي وجهك وتقطبه، فيغني ذلك عن قولك لئيما أو مبخلا أو نحو ذلك."[7] وعليه فالحال الذي يشاهد عليها الأنسان عند الحدث الكلامي أو غير الكلامي، فيها دلالة توضح حقيقة قصد المتكلم .

---

[1] - الخصائص ، ابن جني ، ج١ /٢٨٥.
[2] - نفسه / ٣٤
[3] - نفسه ، بتصرف ٣٤.
[4] - مفتاح العلوم ، السكاكي ، ١٦٨
[5] - مفتاح العلوم ، السكاكي ، ١٦٩.
[6] ينظر: لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ش.هـ.د) .
[7] الخصائص ، ابن جني ، ج١ ، ٣٧٢

كما يمثل ابن جني لدلالة الحال الشاهدة في حديثه عن حذف الصفة "وقد حذفت الصفة ودلت عليها الحال عليها وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب في قولهم:(سير عليه ليل)، وهم يريدون ليل طويل. وكأن هذا إنما حذفت الصفة فيه لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تُحسّ في كلام القائل لذلك التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل . أو نحو ذلك، وأنت تحس ذلك من نفسك إذا تأملته "(١)

" ويوضح الجاحظ عناصر الاتصال غير اللغوي أو غير اللفظي، أي التواصل الإشاري حيث يذكر أنه يكون: "باليد، وبالرأس، وبالعين، والحاجب، والمنكب، إذا تباعد الشخصان(لا لفظ)، وبالثوب وبالسيف، قد يتهدد رافع السيف والسوط فيكون ذلك زاجرا، مانعا، ويكون وعيدا وتحذير"(٢) وكل هذه الدلالات تفهم كلغة مرادفة للكلام، تدل عليها قرينة المشاهدة.

[١] الخصائص ، ابن جني: ج١ ، ٣٧٢

[٢] البيان والتبيين ، ج١ ، ٨١.

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الأول

تأويــل الحـــذف في جــزء عــمّ

الفصل الأول:(تأويل الحذف في جزء عم)

توطئة : (الحذف اصطلاحا)

الحذف لغة :

يعرف الحذف في اللغة بأنه: **قطف** الشيء من الطرف"([١]) والمتأمل للدلالة اللغوية المعجمية لمصطلح الحذف يجد أنها تدور حول مترادفات عدة منها: (القطف–القطع – الإسقاط ([٢])– التسوية([٣]). وعند البحث والتقصي يمكن العثور على عدد كبير من المترادفات – تحلقت حول دلالة الحذف – منثورة في أبحاث القدماء.([٤]) وهذا يفسره الأهمية التي أوليت لباب الحذف في اللغة منذ بواكير نشأة العلوم اللغوية العربية.

الحذف اصطلاحا :

يقول الرماني(ت٣٨٦هـ): "الحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام."([٥]) وهذا التعريف للرماني بالرغم من فهمه لطبيعة الحذف – حيث أورد إلى جانب الإسقاط قرائن الحال واللغة التي يجب أن تدل على الحذف – إلا أنه تكلم عن حذف الكلمة فقط والمعلوم أن الحذف يكون في الكلمة والجملة، والحرف والحركة. كما أن هذا التعريف قد يكون مسلطا على مفهوم الحذف من الناحية التركيبية. وربما يكون التعريف الأشمل للحذف ما أورده التهانوي حيث يورد في كشافه: "والأنسب باصطلاح النحاة وأهل المعاني والبيان أنه إسقاط حركة أو كلمة (أو) أكثر أو أقل، وقد يصير به الكلام المساوي موجزا"([٦]) وهذا التعريف كما نرى يشمل حذف الحرف و الحركة والكلمة والجملة والعبارة ، وخاصة أن الحذف ظاهرة لغوية تشمله مستويات اللغة في الصوت والصرف والنحو والدلالة، وعليه فالحذف باب متنوع المستويات بحيث تشمل مباحثه علوم اللغة المختلفة.

---

[١] - كتاب العين : (ح.ذ.ف)، ج٣ ، ٢٠١.

[٢] - معجم لسان العرب : ابن منظور ، مادة حذف . مجلد٢ ، ٨١٠.

[٣] - اساس البلاغة ، جار الله الزمخشري(ح.ذ.ف)، ج١، ١٧٧.يذكر الزمخشري : "وحذف الصانع الشيء : سواه تسوية حسنة ، كأنه حذف كل ما يجب حذفه ، حتى خلا من كل عيب وتهذب ، ومنه فلان محذف الكلام "

[٤] - ومنها : التخفيف – الذهاب – الاتساع الإضمار الاختصار – الترك – الإلقاء الايجاز – الاختزال – الطرح – الكف- النقص- القصر –الاستغناء.

[٥] - ثلاث رسائل في إعجاز القران : للرماني (ت٣٨٦هـ) والخطابي(ت٣٨٨هـ) والجرجاني(ت٤٧١هـ) ،٧٦.

[٦] - كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم :، ج١ ، ٦٣٢.

❖ الحذف بين التركيب والدلالة :

يذكر الجرجاني أن الحذف "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"([١]) "فحذف أحد عناصر الكلام يدفع المتلقي بعد أن يرصد موضعه، إلى تعقبه وإدراكه ذهنيا، كي يستقيم السياق النحوي والدلالي للصياغة، وهو بالتالي يجعل النفس تتشوق للبحث وراء الدافع الأسرار الكامنة وراءه، وهذا بدوره يعمل على تثبيت المعنى وترسيخه في ذهن المتلقي أكثر مما لو ذكر العنصر المحذوف"([٢])

كما أن الإبهام الذي ينتج عن الحذف يجعل الذهن يذهب "في كل مذهب وتشوفه إلى ما هو المراد فيرجع قاصرا عن إدراكه فعند ذلك يعظم شأنه ويعلو في النفس مكانه ألا ترى أن المحذوف إذا ظهر في اللفظ زال ما كان يختلج في الوهم من المراد"([٣]) وهذا يؤدي إلى زيادة اللذة بسبب استنباط الذهن للمحذوف.فالإيجاز، واختصار المعنى ، عوامل تؤثر في بلاغة الكلام، وتترك أثرا خاصا في نفس المتلقي.

وقد وقف العرب قديما أمام هذه الظاهرة متأملين أبعادها المعرفية واصفين ومؤولين لها. يقول سيبويه "في(باب ما يكون في اللفظ من الإعراض)، اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوضون، ويستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطا"([٤]) وسيبويه هنا يرى أن الذكر هو الأصل، والحذف فرع، ثم يصار إلى التعويض والاستغناء بعد سقوط اللفظ لكثرة الاستعمال. وهذا الفهم ساعد النحويين في فهم أعمق لطبيعة الحذف النحوي ومن ثم طبيعة تأويله.

ووفق هذا الفهم فقد اعتمد الحذف عند العرب على اثنين من المبادئ العامة "أحدهما إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى لأن الأصل عدم التغيير. والآخر: إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى([٥])

---

[١] ـ دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني، ١٤٦.
[٢] ـ البلاغة والأسلوبية عند السكاكي : د. محمد صلاح أبو حميدة ، ١١٢.
[٣٣] ـ البرهان في علوم القرآن : الزركشي . ج٣/١٠٤
[٤] الكتاب : كتاب سيبويه : ج١ / ٢٤ـ٢٥
[٥] ـ البرهان في علوم القرآن : الزركشي . ج٣ـ١٠٤.

والمبدآن ينظران للحذف على أنه العرض وللذكر على أنه الأصل، وإلى أن الكثرة هي الأصل والقلة في الكلام هي العرض. وهذه الرؤية قد تكون أكثر فائدة للدرس النحوي الخاص بالعربية.

ويؤكد د. حمودة أن الحذف ظاهرة تشترك فيها اللغات العالمية،([١]) ويذكر العلوي أن "مدار الإيجاز على الحذف؛ لأن موضوعه الاختصار، وذلك إنما يكون بحذف ما لا يخل بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول: لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام عن علو بلاغته، ولصار شيء مسترذل."([٢]) فـ"من غير المعقول بالنسبة للناس أن يحولوا كل شيء يقولونه أو يفهمونه إلى جمل كاملة. فلو فعلوا ذلك لكان أولى بهم أن يفضلوا أن يتكلموا بجمل تامة أكثر مما يفعلوا فالاكتمال النحوي ينتج جمل لا فائدة فيها ولا وضوح"([٣]) وقد تناول المحدثون موضوع الحذف باهتمام بالغ، ففي عملية التواصل التي يمثل طرفا عملية الاتصال الباث والمتلقي الدور الأساسي فيها، إذ لابد من وجود نوع من التناغم المشترك بينهما لكي يتم فهم الرسالة وفك شيفرتها على أكمل وجه. وحيث إن هذه الرسالة تتكون من مجموعة من الرموز اللغوية تتكون من دال ومدلول، أو من العلامة والشكل، قال بذلك العلماء العرب منذ القدم واختلفوا في "هل الألفاظ موضوعة للصور الذهنية أو الخارجية قال بالأول أبو حنيفة وبالثاني الشافعي ، ويحتمل أنها موضوعة للصور الذهنية لأن لها متعلقات هي النسب الخارجية"([٤]) وعليه فان الحذف هو نتاج أحوال متنوعة يولدها السياق العام للقول، وطبيعته، ولكي نحدد هذا الحذف لابد من معيار هو أصل المعنى – أو أسلوب الخطاب المنجز الذي يشيع في زمن ما وعند مجموعة بشرية، يمكن الوقوف عليه ووصفه بشفافية ، لكي يصبح مرجعا يقاس عليه.

ويؤكد تشومسكي أن هناك جانبين لا مناص من الاهتمام بهما معا لفهم اللغة الإنسانية، أما الجانب الأول فهو الأداء اللغوي الفعلي Actual linguistic performance. وهو الأداء الذي يمثل ما ينطقه الإنسان فعلا، أي يمثل "البنية السطحية" للكلام الإنساني. وأما الجانب الثاني فهو الكفاءة التحتيةUnderlying Competence عند هذا المتكلم السامع المثالي، وهي

---

[١] - ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية بمصر، ١٩٩٨م./ ٩

[٢] - الطراز : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (ت٧٠٥هـ) ، راجعه وضبطه \ عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م. ج٢-٥١.

[٣] النص والخطاب والإجراء: ٣٤١

[٤] - حاشية العطار على جمع الجوامع ، دار الكتب العلمية ، دت بيروت . ج٢ /٥٠.

تمثل "البنية العميقة" للكلام.([1]) ومن هنا "على اللغوي إذن أن يضع في حسبانه أولا قدرة الإنسان على اللغة ، ومن ثم فإن وصف البنية السطحية فقط لا يقدم شيئا بل لا يعد علما لأنه لا يفسر شيئا، ولكن الأهم هو أن نصل إلى البنية العميقة لأنها هي التي تقفنا على قوانين الطبيعة البشرية "([2])

نخلص مما سبق أن البنية الشجرية للمفاهيم في ذهن الإنسان، هي التي تمثل البنية العميقة للغة، أما البنية السطحية فهي ما يرد على الذهن من كلام منجز، والتي تظهر حين يبث المتكلم أفكاره، ونظرا لميل الإنسان إلى عدم التكرار والاختصار، يصار إلى حذف بعض عناصر الجملة، سواء الأساسية منها أو الثانوية، ومن هنا تصل الرسالة اللغوية (البنية السطحية) إلى المتلقي، تحتوي على فجوات مرمزة، فيقوم الذهن المتلقي بفك الرموز وملء الفراغات ، وذلك بناء على فهمه لطبيعة اللغة ، ولحقيقة قصد المتكلم، الذي يحتوي عادة على القرائن الدالة على هذا الحذف سواء من المقال نفسه، أو من المقام العام الذي وجد فيه القول. وبهذا يحدث التأويل، فالمتلقي عليه أن يؤول الرسالة، أو بالأصح النقص الموجود في هذه الرسالة، بناء على ما يسمى بالكفاءة اللغوية، والكفاية التأويلية، التي يختص بها المتلقي. ومن ثم يوجد الاحتمالات الأنسب في قاموسه اللغوي والثقافي، لكي يملأ هذه الفراغات. ويذكر د. حماسة بهذا الصدد "ويظهر تعاون هذين الجانبين عندما نحذف بعض العناصر المكونة للجملة صوتيا إذ يقوم الجانب العقلي وهو النظام النحوي بمراعاة هذا الحذف واعتباره كأنه موجود وكذلك عندما يكون هناك نوع من اللبس في المستوى الصوتي المنطوق."([3]) ويذكر د. بحيري أنه يجب مراعاة عدة عناصر "تشكل في مجموعها حدثا كلاميا: أولها: عناصر التركيب التي يقع فيه الحذف، والعلاقة بين العنصر المحذوف والعناصر القائمة تركيبيا ودلاليا. ثانيها: قدرة المخاطب على إدراك العنصر المحذوف، ومغزى الحذف. ثالثها: الموقف الكلامي (السياق/ المقام) الذي يجيز صحة التركيب الواقع فيه الحذف أو عدم صحته . فهذه العناصر تسهم في تأويل الحذف بتقدير العنصر المحذوف من بنية تجريدية ذهنية غير منطوقة وإنما هي تمثيل لم يتكلم به"([4])

[1] - النحو العربي والدس الحديث : د. عبده الراجحي ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٩م. ١١٥
[2] - المرجع السابق : ١١٢- ١١٣
[3] - النحو والدلالة : د. محمد حماسة عبد اللطيف. ١٦٣.
[4] - عناصر النظرية النحوية عند سيبويه : د: حسن بحيري ، ٢٢٧.

الحذف – دراسة تطبيقية

وفي هذا الإطار سيقوم الباحث بتقسيم هذا الموضوع إلى مبحثين رئيسيين، وهما: المبحث الأول: تأويل حذف العمدة (المسند إليه والمسند) في الجملة الاسمية. وتأويل حذف العمدة (المسند إليه والمسند) في باب الجملة الفعلية. أما المبحث الآخر :تأويل حذف الفضلة، ويشمل جميع ظواهر الحذف في غير بابي المسند والمسند إليه. كما سيقتصر البحث على الظواهر الموجودة بالفعل في جزء عم في القرآن الكريم، وذلك لخدمة الغرض من البحث.

(١) تأويل حذف العمدة (المسند والمسند إليه)

إن القاعدة الأساسية للحذف في اللغة إشتراط عدم اللبس عند وجود الدليل، سواء أكان المحذوف عمدة أم فضلة، فالعُمدة في اللغة ما يكوّن أساس الجملتين الاسمية والفعلية – المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل – وما عداهما يعد فضلة. والعمدة مدار الإسناد أيضا. حيث إن الجملة لابد أن تحتوي على مسند إليه ومسند. فالمسند إليه هو المبتدأ والفاعل واسم كان و اسم الأفعال الناقصة التي تعمل عمل كان و كذلك اسم الأحرف العاملة عمل ليس. و خبر إن، وخبر الأحرف العاملة عمل إن. أما المسند الذي هو الركن الثاني في عملية الإسناد داخل الجملة، و يتكون من الأفعال، وخبر المبتدأ، وخبر كان وخبر الأفعال التي تعمل عمل كان، وخبر الأحرف التي تعمل عمل ليس، واسم إن واسم الأحرف العاملة عمل ليس .

(أ) حذف العمدة في باب الجملة الاسمية

ورد حذف المبتدأ أو الخبر أو كليهما في كلام العرب، حيث التفت النحاة لهذه الظاهرة فبينوا مواضعها. يقول ابن يعيش: "المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة، والخبر محل الفائدة، فلا بد منهما، إلا أنه قد توجد قرينة لفظية، أو حالية تغني عن النطق بأحدهما، فيحذف لدلالتها عليه، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادا حكما وتقديرا"([١]) وللمبتدأ والخبر ثلاث حالات "جواز الحذف، ووجوبه، ... والثالثة امتناعه، وذلك فيما إذا كانت جملة المبتدأ والخبر،

[١] ـ شرح المفصل : ابن يعيش ، ج٢٣٩/١.

خبرا عن ضمير الشأن، فإنه لا يجوز حذف المبتدأ والخبر اللذين تتكون منهما هذه الجملة، ولا حذف أحدهما"([1])

١- حذف المسند إليه المبتدأ

ويحذف المسند إليه المبتدأ جوازا ووجوبا في حالات نبينها كما يلي:

حذف المبتدأ جوازا :

يقول ابن الناظم: "يجوز حذف المبتدأ والخبر إذا علم ودل عليه دليل."([2]) وقد استقصى الباحث الحالات التي يحذف فيها المسند المبتدأ جوازا في جزء عم، وكانت كما يلي:

١- في باب الاستفهام

ويكون ذلك في حالتين :

الأولى أن يكون في جواب الاستفهام :

يذكر صاحب مغني اللبيب "يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام"([3]) كأن كيف زيد؟ فتقول: دنف. والتقدير، هو دنف."([4]) وقد ورد حذف المبتدأ في جواب الاستفهام في ستة مواضع في جزء عم وقد جاءت كالتالي: (المطففين: -٩- ٢٠/ الطارق: ٣ / البلد: ١٣ / القارعة:١١).

١- ومثال ذلك الحذف: في قوله تعالى ﴿وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا سِجِّينٞ ٨ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ٩﴾ **المطففين:** ٨ – ٩. يذكر أبو جعفر النحاس في إعرابه لهذه الآية أنه يوجد "إضمار مبتدأ أي هو كتاب مرقوم"([5]) ويورد ابن الأنباري في البيان: "قوله (كتابٌ) مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره هو كتاب مرقوم،أي هو في موضع كتاب مرقوم.([6]) ويذكر أبو حيان "أي: هو كتاب، وعني بالضمير عوده على (كتاب الفجار) أو على (سجين) على حذف"([7]) وعليه فإن الحذف قد

[1] - أوضح المسالك لألفية ابن مالك: ابن هشام الانصاري ، ج٢١٦/١

[2] -شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ابن الناظم، ابي عبد الله بدر الدين محمد بن الامام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦ه) ، تحقيق/ محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية ،ط١. بيروت ، ٢٠٠٠م، ج٨٤/١.

[3] مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : ابن هشام الانصاري، ج٦، ٤٤٠

[4] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الانصاري، ج٢١٧/١.

[5] - إعراب القرآن :لأبي جعفر أحمد بن اسماعيل النحاس (٣٣٨ه) ، تحقيق / د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، ط٢، القاهرة ، ١٩٨٥م. ج٥، ١٧٧.

[6] - البيان في غريب إعراب القرآن : ابو البركات ابن الانباري(ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق / د. طه عبد الحميد طه ، وزميله، دار الهيئة المصرية للكتاب . القاهرة ، ١٩٨٠م. . ج٥٠١/٢.

[7] - تفسير البحر المحيط ، ابو حيان الاندلسي ، ج٨/ ٤٣٢.

دل عليه قرينة لفظية موجودة في السياق. حيث يظهر المحذوف من خلال سياق السؤال، ويصبح ذكره نوعًا من الإطالة الناجمة عن التكرير وعليه فالغرض فهو الاختصار والاحتراز عن العبث أما في قوله تعالى:﴿ كِتَٰبٌ مَّرۡقُومٌ ﴾ **المطففين:** ٢٠. فقد تكرر نص الآية السابقة والمحذوف([١]).

٢- وفي قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ ﴾ **الطارق:** ٣، كان المحذوف المبتدأ، والتقدير (هو النجم الثاقب)([٢]). "ويعد أبو حيان إعراب النجم بدل بعض من كل، على اعتبار أن " (النجم الثاقب) بعضا مما دل عليه (الطارق) إذ هو اسم جنس يراد به جميع الطوارق." ([٣]) وفي سورة البلد آية (١٣) كان التقدير: اقتحمتها فك رقبة."([٤]) وفي القارعة (١١) كان هناك إضمار للمبتدأ "إذ لم يقل هي نار حامية "([٥])

٣- لقد كانت القرينة في هذا النوع من الحذف لغوية دل عليها سياق الاستفهام، أما الغرض من الحذف فقد كان في كل الحالات الاحتراز عن العبث بذكر ما لاحاجة له. ويذكر د. تمام حسان أن القرينة في هذا النوع من الحذف هي سبق الذكر، وذلك أن المحذوف مذكور في السؤال، وعليه فلا داعي لتكراره في الجواب.([٦])

الحالة الأخرى- الحذف في أسلوب الاستفهام :

وقد ورد في موضع واحد في جزء عم وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ **النازعات:** ١٨ فالمحذوف في هذه الآية المبتدأ، يذكر أبو حيان : "تقول العرب: هل لك في كذا، أو هل لك إلى كذا، فيحذفون ما يتعلق به من الجار والمجرور، أي هل لك رغبة أو حاجة أو سبيل.([٧])

وفي هذه الحالة القرينة أيضا لغوية، يدل عليها الجواب، فالحذف هنا جاء في السؤال:(هل لك إلى أن تزكى) والجواب يكون(أرغب)لأن السؤال يبلغ من الترغيب بحيث لا يمكن لعاقل أن

---

١ - إعراب القرآن للنحاس، ج٥/ ١٨٠، وينظر: تفسير البحر المحيط ، ابو حيان الاندلسي ، ج٨/٤٣٤.
٢ - إعراب القرآن للنحاس، ج٥/ ١٩٧.
٣ - تفسير البحر المحيط ، ابو حيان الاندلسي ، ج٨/٤٤٨.
٤ - البيان في غريب إعراب القرآن : ابو البركات ابن الانباري ، ج٢/٥١٤.
٥ - مفتاح العلوم : السكاكي ، ١٧٧.
٦ ينظر: مقالات في اللغة والادب: د. تمام حسان: عالم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦م. ج١- ٢٩٨.
٧ - تفسير البحر المحيط ، أبو حيان الاندلسي ، ج٨/٤١٣

يرفض القبول كما يقول أبوحيان."[1] وعليه فالجار"(لك) متعلق بخبر محذوف لمبتدأ محذوف."[2] أما الغرض فالاحتراز عن العبث بذكر ما لاجاجة له.

٢- أن يقع المبتدأ بعد القول :

وقد ورد هذا النوع من الحذف في موضع واحد في جزء عم من القرآن الكريم وذلك في قوله تعالى:﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ **المطففين:** ١٣. يذكر أبو جعفر النحاس: " (قال أساطير الأولين) على إضمار مبتدأ"[3]. أي هي أساطير الأولين. والملاحظ في هذه الآية أن المحذوف هو الضمير الذي يدل عليه السياق الداخلي (المقال) في قوله (آياتنا). والحذف جوازا.

٣- في حالة قطع التابع الذي ليس لأغراض (الترحم والشتم والمدح):

يذكر ابن هشام الأنصاري في هذا الصدد أن حذف العامل في حالة القطع "إن كان لغير ذلك **(الترحم والشتم والمدح)** جاز ذكره، تقول "مررت بزيدٍ التاجرُ" بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول "هو التاجرُ" و"أعني التاجرَ."[4] ويشرح صاحب التصريح ذلك "وإن كان النعت المقطوع لغير ذلك؛ أي لغير المدح والذم والترحم، جاز ذكره أي ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل ، تقول: مررت بزيدٍ التاجر، بالأوجه الثلاثة، بالجر على الإتباع، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف، والنصب على المفعولية بفعل محذوف ، و لك أن تظهر كلا من المبتدأ والفعل وتقول : هو التاجرُ، وأعني التاجرَ. كأنه على تقدير سؤال يقول: من هو ؟ أو من يعني."[5]

وعليه يجب أن نقرر أن كل ما ورد من حذف العامل في القطع في جزء عم ولا يمكن أن نرده إلى باب القطع لأغراض المدح والذم والترحم ، يكون هذا العامل – سواء المبتدأ أو الفعل – محذوفا جوازا. وقد ورد هذا النوع من الحذف في سبعة مواضع في جزء عم من القرآن الكريم وذلك كما يلي:(النبأ: ٣٧/ الانفطار:١٩/ المطففين:٦/ البروج:١٦/ الصمد:٢/ البينة:٢/ قريش:٤)

---

[1] - المرجع نفسه : ج٨/٤١٣
[2] - المجتبى من مشكل اعراب القران ١٤١٤/٤
[3] - إعراب القرآن للنحاس، ج١٧٧/٥. وينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج٢١٧/١
[4] - أوضح المسالك لى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري ، ج٣١٨/٤
[5] - شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري ، ج١٢٦/٢.

١- في قوله تعالى: ﴿ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابٗا ﴿٣٧﴾ ﴾ **النبأ: ٣٧**

لقد ورد القطع والتقدير في موضعين من هذه الآية، وهما في قوله (ربُّ) وقوله (الرحمن). يذكر صاحب الكشاف: "قرئ : ربُّ السموات، والرحمنُ: بالرفع ، على: هو ربُّ السموات. أو رب السموات مبتدأ، والرحمن صفة، ولا يملكون: خبر أو هما خبران وبالجر على **البدل** من ربك، وبجر الأول ورفع الثاني على أنه مبتدأ خبره (لا يملكون)، أو هو الرحمن لا يملكون"([1]) ويورد أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن([2]) وجوه القراءات المختلفة لهذه الآية، أما الوجه الذي نحن بصدده فهو القراءة على رفع (ربُّ) وكذلك (الرحمنُ)، وعليه يمكن إضمار مبتدأ قبل (ربُّ) أو قبل (الرحمن): على تقدير (هو ربُّ)(أو هو الرحمن). وقد دل السياق الحالي للآيات علي المحذوف؛ لأنه في حالة القطع، تظهر حالة من قصد المتكلم مع فهم السامع هي ما يمكن أن تسمح بالقطع على هذا المنوال. وفي (الانفطار: ١٩) قرئ (يومُ لا تملك) بالرفع فمن رفع فتقديره (هو يومُ لا تملك)"([3]) ويذكر أبو البقاء "بأنه مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره، هو يوم لا تملك.([4]) كما أنه قد وجه إعراب هذه الآية حيث أعرب (يوم) بدلا من يوم السابق. كما أعرب ظرف زمان متعلق بفعل محذوف،([5]) وذلك في قراءة النصب.

٢- في قوله تعالى: ﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ **المطففين: ٦** . رفع (يوم) بإضمار مبتدأ([6])، كما وجهت هذه القراءة على جواز جره على البدلية، من موضع الجار والمجرور في قوله تعالى: (ليوم). ونصبه على أنه ظرف زمان منصوب متعلّق بفعل محذوف تقديره يبعثون([7]) وفي الآية (البروج:١٦) رفع قوله (فعال) على إضمار مبتدأ.([8]) وقد أعرب في توجيه آخر بأنه بدل من (ذو العرش)، وكذلك على أنه خبر بعد خير.([9]) والقرينة الدالة على

---

[1] - الكشاف : الزمخشري ، ج٦/٣٠٢
[2] - ينظر إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس، ج٥/١٣٦. وينظر البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الانباري، ج٢/٤٩١

[3] إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس، ج٥/١٧٠
[4] - البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الانباري : ج٢/ ٤٩٨-٤٩٩، وينظر الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٣٢
[5] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: ج٣٠-٢٦٦.
[6] - إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس، ج٥/١٧٥
[7] - - البيان في غريب أعراب القرآن لابن الانباري: ج٢-٥٠٠.(بتصرف).(وينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: ج٣٠-٢٦٩) .
[8] - البيان في غريب أعراب القرآن لابن الانباري: ج٢/٥٠٦ .و ينظر :التفسير الكبير للرازي ، ج٣١/١٢٤. حيث يورد توجيه واحد لهذا الاعراب وهو الرفع على القطع.
[9] - ينظر: البيان في غريب أعراب القرآن لابن الانباري: ج٢/٥٠٦

الحذف في هذه الآية مقامية "وإنما قيل: فعال؛ لأن ما يريد ويفعل في غاية الكثرة "([١]) أما الغرض من الحذف فلـ" كونه لا يصلح إلا له"([٢]) أي لكون هذه الصفة لا تصلح إلا لله عز وجل كان الحذف.

٣- وفي الآية (الصمد:٢) هنالك إضمار مبتدأ. والتقدير (هو الله الصمد)،([٣]) والقرينة لفظية تفهم من تكرير لفظ الجلالة وصفاته، والغرض الاختصار والإبهام لغرض التعظيم.

٤- في قوله تعالى: ﴿ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتۡلُواْ صُحُفٗا مُّطَهَّرَةٗ ﴿٢﴾ ﴾ **البينة: ٢** . قدر النحاة مبتدأ محذوف، وتقديره، هي رسول"([٤]) كما وجه إعراب هذه الآية بحيث أعرب (رسول) بأنه مرفوع على البدل من (البينة) ([٥])وما يقرب أن هنالك قطع قراءة "أبي وابن مسعود"(رسولا) بالنصب على القطع." ([٦])أما القرينة فيوضحها السياق الحالي.

٥- أما في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴿٤﴾ ﴾ **قريش: ٤**، فقد وقع الاسم الموصول (الذي) في موضع رفع أي هو الذي، (أطعمهم من جوع) صلة الذي."([٧]) والقرينة مقالية. وقد وجه إعراب هذه الآية على أنه في موضع نصب نعت لرب.([٨])

٤- إذا وقع بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط

نحو: "﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ ﴾ **فصلت: ٤٦** " .. التقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها.([٩]) "وطريق العلم بهما أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعلهما السابق،

[١] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٥٠.
[٢] - البرهان للزركشي : ط التراث- ج٣/١٠٨.
[٣] - إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس، ج٥/٣٠٨
[٤] - البيان في غريب أعراب القرآن لابن الانباري: ج٢/٥٢٥ ، وينظر : التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) . تحقيق/ علي محمد البجاوي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ايداع عام ١٩٧٦م. ١٢٩٧. وينظر : تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/٦٣٨.
[٥] - المرجع السابق.
[٦] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/٦٣٨.
[٧] - إعراب القرآن : أبو جعفر النحاس، ج٥/٢٩٤.
[٨] - ينظر: المرجع السابق. وينظر: الجدول في إعراب القرآن: ج٣٠-٤٠٩.
[٩] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبي محمد ، عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (٧٦١هـ) ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، دت. ج١/ ٢١٧.

ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه، وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال.([1])

وقد ورد شاهد واحد في جزء عم للمبتدأ المحذوف في جملة الجزاء الفعلية المقترنة بالفاء والتي يصلح فعلها أن يكون وجوبا:([2])وذلك في قوله تعالى﴿ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ﴿٢٣﴾ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴿٢٤﴾ ﴾الغاشية: ٢٣-٢٤. يورد ابن جني في المحتسب: "(ألا)افتتاح كلام و(من) هنا شرط وجوابه (فيعذبه الله) .... أي من يتول ويكفر فهو يعذبه الله."([3]) ويتضح أن هناك تقديرا لمبتدأ محذوف جوازا، وقد دلت عليه قرينة السياق اللغوي، حيث يدل عليه الضمير في (تولى وكفر)، وكذلك الضمير المتصل يعذبه. والغرض الاحتراز عن العبث.

٥- بعد بل التي للابتداء:([4])

وقد ورد هذا النوع من الحذف في موضع واحد في جزء عم، وذلك في قوله تعالى:﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ ﴾ الأعلى: ١٦ . حيث عدت (بل) في هذه الآية "حرف ابتداء وليست عاطفة، لأنها نقلة للمعنى من غرض إلى غرض.([5]) كما أنه قد تلاها جملة وليس مفردا، ولذا في ابتدائية وليست عاطفة، فالعاطفة يلحقها المفرد.([6]) والحذف في هذا المقام دلت عليه قرينة السياق اللغوي، والمتمثلة في حرف المضارعة الدالة على المخاطبين والضمير في تؤثرون كما أن الحذف في هذا السياق جوازا والدليل على ذلك قراءة ابن مسعود حيث ظهر المحذوف. والغرض الاختصار والاحتراز عن العبث.

---

[1] - شرح التصريح أو (التصريح بمضمون التوضيح) على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري : الشيخ جالد بن عبد الله الازهري (٩٠٥هـ) ،تحقيق / محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٠م. ج١/٢٢١.

[2] - ينظر: : التأويل النحوي في القرآن الكريم : عبد الفتاح الحموز ، ج١/٥٠.

[3] - المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح ، عثمان بن جني ، (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق \ علي النجدي ناصف وزميليه ، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦ه /ج٢/٣٥٧.

[4] - لم نعثر في جزء عم على حذف المبتدأ جوازا في الاستهلال . مثل قول المستهل : "الهلالُ واللهِ" ، وقولك وقد شممت ريحا : المسكُ والله " ينظر في هذا المبحث : وينظر : الكتاب (كتاب سيبويه) : ج١ – ١٣٨-١٣٩.- الخصائص : ابو الفتح، عثمان ابن جني : تحقيق : محمد على النجار، المكتبة العلمية ، القاهرة . ج١-٢٨٥.و شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين ، أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(٦٤٣هـ) ، تحقيق / د. بديع إميل يعقوب، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠١م. ج١ /٢٣٨.

[5] - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الانصاري، (٧٦١هـ) ، تحقيق/ د. عبد اللطبف محمد الخطيب، السلسلة التراثية (٢١) ، ط١، الكويت ، ٢٠٠م.ج٢/١٨٤-١٨٥.

[6] - التأويل النحوي في القرآن الكريم: عبد الفتاح الحموز ، ج١/١٤٠.

ومما سبق يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١- لقد تنوع الغرض البلاغي للحذف بحيث إنه من الصعوبة تحديد حقيقته. يذكر القزويني أن: "المسند إليه بعد أن تدل عليه القرينة تختلف مقاصد البلغاء من حذفه، فتارة يكون الغرض التحرز من العبث لأن ذكره يعد عبثا لدلالة القرينة عليه، وعلم السامع به، وأخرى يكون لتخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل والأقرب في هذا المقام أن يكون الحذف لأحد هذين السببين مع أنه من الصعوبة بمكان تحديد الغرض البلاغي من الحذف([١])؛ ذلك أن قصد المتكلم هو الفيصل في هذه الحالة، والحذف في باب الاستفهام خير دليل على ذلك.

٢- أما القرينة الدالة على المحذوف فقد تنوعت، حيث كانت في الحذف في باب الاستفهام لغوية في كل الحالات، يدل السؤال نفسه على المحذوف، فالمحذوف موجود في السؤال، وعليه يصبح ذكره نوع من الإطالة الناجمة عن التكرير. كما أن الطلب هنا مركز على إرادة علم عين المستفسر عنه وهو الخبر. لذا فالإيجاز يستدعي التركيز على إظهار الخبر.

٣- أما في باب القطع، فالأمر مختلف؛ حيث تتعدد القرائن التي تدل علي المحذوف؛ فتبرز قرينة العلامة الإعرابية(٢) التي تلفت انتباه السامع للحذف. ويبين عباس حسن ذلك حين يذكر"أن تغيير الضبط وما يؤدي إليه من تغيير الإعراب هو الدال على القطع .. فيمتنع اللبس بين الغرض السابق، والغرض البلاغي الجديد"(٣)، ثم تعضده قرينة حالية، ذلك أن إرادة القطع تدخل في إطار قصد المتكلم. ومعرفة المتلقي "وإذا كان سبب القطع بلاغيا –ولا بد من قيام هذا السبب– فمن البلاغة أيضا ألا نلجأ إلى استخدام القطع مع من يجهله؛ فيحكم بالخطأ على الضبط الحادث بسببه."(٤) وقد بالغ بعض المحدثين حين قال بوجوب إشعار المتلقي بالحذف من خلال أسلوب إلقاء الكلام كما يظهر من رأي الأنطاكي.([٥])

٤- **في باب حذف** المبتدأ الواقع بعد الفاء الواقعة في جواب الشرط لاحظنا وجود موضع واحد فقط لهذه الظاهرة في جزء عم، وقد يرجع ذلك إلى ما تتصف به سور جزء عم بصفة عامة من

---

[١] - تلخيص المفتاح : (متن التلخيص) : جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني () ، شرحه وضبطه / الشيخ عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة النيل ،ط١ ، القاهرة ، ١٣٢٢ه- ١٩٠٤م. ٣٣.(بتصرف)

[٢] - ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان ، ٢٠٥

[٣] - النحو الوافي : عباس حسن، ج٣/٣٩١

[٤]- النحو الوافي : عباس حسن، ج٣/٣٩٣

[٥] المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الانطاكي، دار الشرق العربي ، ط٣- بيروت . دت. ج٢/٢٥٠

إيجاز، في حين أن لأسلوب الشرط خصوصية، حيث تدخل الأداة على أكثر من جملة وهذا الوجه يكون ما يطلق عليه الجملة الكبرى. كما لم نعثر على أمثلة في باب الاستهلال.

٥- لقد ركز العلماء في مصنفات النحو المختلفة على القطع الذي يكون في باب النعت دون غيره إلا إن القطع يقع في باب النعت وغيره من التوابع ما عدا في باب التوكيد. فما تم قطعه في الأمثلة السابقة أكثره بدلا وليس نعتا، حيث كان المقطوع في باب البدل خمسة أمثلة من ثمانية ، كما لم يتعدَ القطع بابي البدل والنعت.

٦- يلاحظ أن القدماء قد أكثروا استخدام القطع في التوجيه الإعرابي، وخاصة في الجمل التي تبدأ بألفاظ تتصف بالعمومية، والتي لا تظهر عليها غالبا العلامة الإعرابية، وفي هذه الحالة فان النحاة قد وجدوا متسعا للتأويل، وخاصة أنه لا توجد علامة إعرابية تضبط التوجيه الإعرابي للآيات، وقد يكون السبب في الإفراط في هذه الظاهرة هي كون النحو في هذه الحالات -خاصة عند استخدام مبدأ التأويل- يكون بمثابة الرياضة العقلية التي يشعر ممارسها بالمتعة والرغبة في مغامرة العقل ، لذا يقبل عليها بشكل كبير ، كما أن النحاة ربما وجد لديهم نموذج شرعوا في تطبيقه وأصبح لزاما عليهم تحري الدقة عند عدم وجود العلامة الإعرابية التي تكون قرينة لإرادة القطع ، فعند القطع لابد من توفر الإرادة أولا ، وهذا يسبق وجود النعت المفترض أنه قد قطع.

ب- حذف المبتدأ وجوبا

يعرف القاضي الجرجاني الوجوب بأنه ضرورة اقتضاء الذات عينها وتحققها في الخارج.([1]) أي أنه ضرورة، يجب أن تتحقق في الواقع، على صورة اقتضاء الذات عينها، وليس شيئا آخر عداها. كما يفرق الجرجاني بين نوعين من الوجوب، الوجوب العقلي، وهو ما لزم صدوره عن فاعله بحيث لا يتمكن من ترك هذا الواجب، لاستحالة ذلك. والوجوب الشرعي وهو ما يجب على المسلم فعله ومن تركه استحق العقاب."([2]) والوجوب في النحو أيضا ضرورة اقتضاء، حيث يتوجب في بعض المواقع على المتكلم أن يحدث خرقا لقواعد اللغة بناء على الضرورة. مثال ذلك في الحذف، حيث يصار إلى الحذف بناء على ضرورة يقتضيها السياق

[1] - التعريفات ك الشريف الجرجاني : ٣٧٠.
[2] - المرجع نفسه : ٣٧٠ . بتصرف

العام للقول، وعليه يجب على المتكلم إذا توفرت مقومات هذا الاقتضاء أن يحذف، وعندها يمتنع الاظهار. والحذف الواجب في اللغة كثير، من بينه حذف المبتدأ. ويمكن حصر الحالات التي يحذف بها المبتدأ وجوبا كما يلي :

١- في قطع - التابع عن المتبوع- لغرض إنشائي :

يقول صاحب الكتاب "هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح. وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته. وذلك قولك:الحمدُ للهِ الحميدَ هو. والحمد للهِ أهلَ الحمدِ، والملك للهِ أهلَ الملكِ، ولو ابتدأته فرفعته كان حسنًا([١])

"وقد يحذف المبتدأ وجوبا إذا كان خبره: .. نعتا مقطوعا"([٢]) "عن متبوعه لمجرد مدح، نحو: الحمد لله الحميدُ، أو ذم، نحو: أعوذ بالله من إبليس عدوُّ المؤمنين، أو ترحم، نحو: مررت بعبدك المسكين، برفع (الحميد) و(عدو) و(المسكين) على أنها أخبار لمبتدآت محذوفة وجوبا، والتقدير: هو الحميد و هو عدو المؤمنين هو مسكين"([٣]) "وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبرا لمبتدأ أو مفعولا لفعل: فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت وقدرت هو، والفعل إن نصبت النعت وقدرت في المدح: أمدح، وفي الذم أذم، وفي الترحم: أرحم.([٤]) ويذكر الرضي أن سبب قطع النعت عن موافقة المنعوت في إعرابه هو "لكونه لا يحتمل غير المراد"([٥]) أي أن الدلالة تتوجه نحو غرض القول، وهو إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، "وإذا كان النعت المقطوع مرفوعا لأنه خبر مبتدأ، أو منصوبا لأنه مفعول به لفعل محذوف – فإن هذا المحذوف واجب الحذف لا يصح ذكره بشرط أن يكون النعت في أصله لإفادة المدح، أو الذم أو الترحم، فإن كان في أصله لغرض آخر جاز حذف العامل وذكره."([٦]) "ووجوب حذف الرافع أو الناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم و الترحم جعلوا إضمار

---

[١] - الكتاب (كتاب سيبويه) : ج٢ /٦٢.
[٢] - شرح ابن الناظم : ٨٦
[٣] - شرح التصريح للازهري: ج٢٢١/١
[٤] - شرح التصريح للأزهري: ج١٢٦/٢
[٥] - شرح الكافية : الشريف الرضي ، ج٣٦١/١.
[٦] - النحوالوافي : عباس حسن، ج٣/ ٣٩١.

العامل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا العامل وقالوا: أدعوا عبد الله مثلا، لخفي معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا."([1])

الجملة المتحصلة من القطع: يقول الازهري: "وجملة النعت المقطوع مستأنفة. قال الشاطبي: "لأن الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب"([2]) ويعلل صاحب النحو الوافي ذلك حين يذكر: "لأن هذه الجملة الجديدة إنشائية للمدح أو الذم أو غيرهما .. والجملة الإنشائية لا تكون نعتا، .. ولا تكون حالا "([3])

وقد ورد في جزء عم عشرة مواضع لقطع التوابع وإضمار مبتدأ وجوبا : وهي: (البروج:٩ / الغاشية: ٣/ الفجر:٩ -١١/ العلق: ١- ١٦/ الهمزة:٢/ قريش:٤/ المسد:٤ / الناس:٥)

١- في قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٩﴾ ﴾ **البروج:** ٩ . أعرب الاسم الموصول (الذي) بالرفع على إضمار مبتدأ على المدح، إلا أنه قد ورد توجيه إعرابي آخر، وهو أنها على موضع الخفض، على أنها نعت. ([4]) وكذلك في قوله تعالى: ﴿ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾ ﴾ **الغاشية:** ٣ . حيث تم تأويل إعراب (عاملة) على أنها خبر لمحذوف على القطع تقديره (هو) ([5]). وهناك توجيه آخر، حيث إنها تنصب على الشتم ([6]) و من هنا يكون الحذف **وجوبا** على رأي ابن هشام.

٢- في قوله تعالى:﴿ وَثَمُودَ ٱلَّذِينَ جَابُوا۟ ٱلصَّخْرَ بِٱلْوَادِ ﴿٩﴾ ﴾ **الفجر:** ٩ . قدر مبتدأ محذوف للخبر (الذين)،كما يجوز إعرابها نصبا على تقدير الفعل (أعني). ويجوز إعرابها على البدل من (ثمود).([7]) وفي قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ طَغَوْا۟ فِى ٱلْبِلَٰدِ ﴾ **الفجر:** ١١ يتكرر الإعراب السابق، ويفضل الزمخشري. والرازي القطع إنما نصبا على الذم. ([8])

---

[1] - شرح التصريح للأزهري: ج١٢٦/٢.
[2] - المرجع نفسه : ١٢٦.
[3] - النحوالوافي : عباس حسن، ج٣٩٢/٣
[4] - إعراب القرأن للنحاس : ج١٩٣/٥.
[5] - إعراب القرأن للنحاس : ج٢٠٩/٥
[6] - الكشاف : جار الله الزمخشري ، ج٦ /٣٦٢.
[7] - إعراب القرأن للنحاس : ج٢٢١/٥.
[8] - الكشاف : جار الله الزمخشري ، ج٦- ٣٧٠. وينظر: التفسيرالكبير للرازي: ج٣١/ ١٦٩.

٣- في قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ العلق: ١ . أعرب (الذي) رفعا على إضمار مبتدأ، ووجه الإعراب على أنه في موضع نصب بمعنى (أعني) الذي. كما أعرب على أنه بدل من قوله (ربك).([1]) وفي (العلق:١٦) قدر النحاة حذف مبتدأ للخبر(ناصبة)، على الذم ، كما أعربت بالنصب على تقدير فعل الذم. وهناك من أعربها خفضا على البدلية من (الناصية). ([2]) ويتكرر التوجيه الإعرابي بالمواقع نفسها في الآية (الهمزة:٢).([3])

٤- في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ ﴾ قريش: ٤ . قدر النحاة مبتدأ محذوفا على القطع، كما أجازوا النصب على أنه نعت لـ(رب).([4])

٥- في قوله تعالى: ﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ٤ ﴾ المسد: ٤ . يفضل النحاة النصب على الذم بتقدير الفعل (أذم أو أشتم). إلا أنهم أجازوا الرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير(هي حمالةُ) ففي كلا الحالتين يكون الحذف وجوبا ،ويفهم من السياق المقامي . وهناك من أعربها حالا من (امرأته). "([5])

٦- في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِي يُوَسۡوِسُ فِي صُدُورِ ٱلنَّاسِ ٥ ﴾ الناس: ٥ . ورد قوله تعالى (الذي) في موضع الرفع على إضمار مبتدأ وقد أعرب في محل خفض على النعت"([6])

٢- أن يتعلق بعامل مقدر لأن ما بعده أداة الشرط :

وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ٨ ﴾ الانفطار: ٨

يبين أبو البركات الظرف المحيط بالحذف في هذا المقام حيث "تكون (ما) شرطية و(شاء) في موضع جزم بـ(ما). وركبك، جواب الشرط. و(في) في هذا الوجه متعلقة بعامل مقدر، لأن ما بعد حرف الشرط لا يعمل فيما قبله. ولا يكون متعلقا (بعد ذلك). لأن الاستفهام لا يتعلق بما قبله ، فوجب أن يكون متعلقا بعامل مقدر بعد قوله (في أي صورة)، وتقديره كونك في أي

---

[1] - إعراب القرآن للنحاس : ج٥/٢٦١.
[2] - الكشاف : جار الله الزمخشري ، ج٦- ٣٧٠. وينظر: التفسيرالكبير للرازي: ج٣١/ ١٦٩.
[3] - إعراب القرآن للنحاس : ج٥/٢٦١. وينظر: الكشاف : جار الله الزمخشري ، ج٦/٤٢٩
[4] - إعراب القرآن للنحاس : ج٥/٢٩٤.
[5] - إعراب القرآن للنحاس : ج٥/٢٩٤. الكشاف : جار الله الزمخشري ، ج٦/٤٥٨
[6] - إعراب القرآن للنحاس : ج٥/٣١٦.(بتصرف)

صورة.[1] والقرينة في هذه الآية حالية تفسرها الحال الشاهدة فكأنه شاخص أمامه ويخاطبه مشيرا لكيانه. والغرض الإبهام لإبراز عظمة الخلق ، وقدرة الخالق.

٣- في جملة الجزاء الفعلية المقترنة بالفاء والتي يصلح فعلها أن يكون جوابا

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴿٥﴾ ﴾ **الضحى: ٥**. "فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف؟ قلت: هي لام الابتداء المؤكدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذو . تقديره: ولأنت سوف يعطيك ربك.[2] والقرينة الدالة على المحذوف في هذه الآية **لفظية** يدل عليها تكرار الضمير الدال على المخاطب في الآية. وقد تكون صناعية. والغرض: والاحتراز عن العبث.

٤- فيما ظاهره القسم على فعل الحال

وقد ورد هذا النوع من الحذف في ثلاثة مواضع في جزء عم، وذلك قوله تعالى :﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلشَّفَقِ ﴿١٦﴾ ﴾ **الانشقاق: ١٦**، وقوله تعالى: ﴿ فَلَآ أُقْسِمُ بِٱلْخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ﴾ **التكوير: ١٥**. ﴿ لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿١﴾ ﴾ **البلد: ١** حيث قرأ الحسن (فَلَاقسم) بغير ألف[3] وفي هذا المقام يقول ابن جني "هذا فعل الحال، وهناك مبتدأ محذوف، أي لأنا أقسم"[4]

ولم يجوز بعض النحويين القسم على فعل الحال، فقدروا مبتدأ لتصير الجملة اسمية، فيصبح القسم عليها ، ولذلك اشترطوا اقتران الفعل المضارع باللام ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة إن كان القسم للحال ليصبح مستقبلا .. وقد أباح ابن الناظم تأكيد الحال دون النون المختصة بالمستقبل . كما أجاز أبو حيان والسيوطي القسم على فعل الحال لأن ظاهر القراءة عليه، رغم معارضة الزمخشري ذلك وعده قبيحا[5]. أما القرينة الدالة على المحذوف: فيذكر ابن هشام في مغني اللبيب "أن دليل الحذف نوعان، أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم. والثاني صناعي، وهذا يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما يعرف من جهة الصناعة،

---

[1] **-البيان في إعراب غريب القرآن : أبو البركات ابن الانباري، ج٢ــــ٤٩٨.**
[2] **- الكشاف : جار الله الزمخشري، ج٦/٣٩٢**
[3] **-المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح ، عثمان بن جني ، (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق \ علي النجدي ناصف وزميليه ، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٦ه .ج٢- ٣٠٩.**
[4] **- المرجع نفسه : ج٢- ٣٠٩.**
[5] **- ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : عبد الفتاح الحموز ، ج١/ ١٧٥(بتصرف) .**

وذلك كقوله تعالى ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ١ ﴾ القيامة: ١[1] إن التقدير: لأنا أقسم؛ وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين."[2] والغرض من الحذف هو الاختصار والإبهام لإظهار جلال وعظمة المُقسِم.

٥- في جملتي (إما) ليصبح التوازن بينهما ويصبح التفضيل :

وذلك في قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ١٥ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ١٦ ﴾ الفجر: ١٥ – ١٦

والتقدير: وأما الانسان إذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول ربي أهانني، فإن كان بعد أما الأولى فعل وظرف وجب أن يكون ذلك في عديلتها، ويدل على ذلك قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ٩ ﴾ الضحى:٩[3]. ويفسر صاحب البحر المحيط ذلك بأنه قد "وقع توازن بين الجملتين تقديره: فأما إذا (هو) ما ابتلاه، (فيقول) خبر عن ذلك المبتدأ المضمر."[4] ويذكر صاحب الكشاف: "وحق التوازن أن يتقابل الواقعان بعد أما وأما، .. قلت: هما متوازنان من حيث إنّ التقدير : وأما هو إذا ما ابتلاه ربه .. فوجب أن يكون (فيقول) خبر لمبتدأ محذوف واجب تقديره"[5]

والقرينة الدالة على الحذف في هذه الآية هي قرينة لغوية، حيث دل على الحذف الاسم بعد أما الأولى (الانسان)، والمبتدأ المقدر هو ذات ذلك الاسم الواقع في محل رفع مبتدأ. والتوازن أو التوازي يجعل الغرض من الحذف الاختصار والاحتراز عن العبث، وقد يكون للتخييل بأن في الترك تعويل على شهادة العقل.

---

[1] ـ سورة القيامة في جزء تبارك . وهذا الشاهد لابن هشام في مغني اللبيب.
[2] ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ابو محمد ، عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد ابن هشام الانصاري المصري(ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، دط ، القاهرة ، ايداع : ٢٠٠٥م. ج٢/ ٢٦٠.
[3] ـ ينظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : عبد الفتاح الحموز ، ج١/١٥٦.
[4] ـ تفسير البحر المحيط : أبو حيان الاندلسي ، ج٨/٤٦٥.
[5] ـ الكشاف : جار الله الزمخشري، ج٦/٣٧١.

- أما بقية حالات ([1]) حذف المبتدأ وجوبا فلم يعثر الباحث على أمثلة لها في جزء عم من القرآن الكريم .

وعليه نسجل الملاحظات التالية :

١- لقد كان القطع في كل الآيات لغرضي المدح أو الذم، أما لغرض الترحم فلم ترد أية آية. وربما يكون ذلك للمقام العام الذي تتميز به سور جزء عم التي جاءت في معظمها مكية وكان نزولها في بداية الدعوة المحمدية. والتي تدور حول قيم الترغيب والترهيب والجنة والنار والخير والشر، والإسلام والشرك، وغيرها. مما يوجب المدح مع غرض الإيجاز لجانب الخير في هذا المقام، والذم أيضا مع تحقق غرض الإيجاز للمشركين. وعليه فقد تكرر هذا الغرض مع تركيبه الفريد ، وحقق أبلغ فائدة دلالية على ما نزلت الآيات لأجله .

٢- إن **الغرض البلاغي** للقطع "يكاد ينحصر في توجيه الذهن إلى النعت المنقطع وتركيزه فيه، وإبراز معناه لأهمية خاصة تستدعي هذا التوجيه"([2]) فـ"سبب القطع بلاغي محض .. هو التشويق ، وتوجيه الأذهان بدفع قوي إلى النعت المقطوع، لأهمية فيه تستدعي مزيدا من الانتباه إليه، وتعلق الفكر به، وأنه حقيق بالتنوير وإبراز مكانته، وجعلوا الإمارة على هذا كله إضمار العامل، وتكوين جملة جديدة، الغرض منها إنشاء المدح أو الذم أو الترحم، .. أو.. فهي جملة إنشائية من نوع الجمل الإنشائية غير الطلبية."([3]) وفي هذا الصدد يرى الأزهري أن "الإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية، ولما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه، أو لما فيه من القصور بعد الكمال، لأن القطع ابلغ في المعنى من المراد من الإتباع اعتبارا بتكثير الجمل، وسكت عن الأول وهو الموصول، لخفاء إعرابه، فيتبع إن أُتبعت الجميع، ويقطع إن قطعت الجميع."([4])ويبين ذلك بلاغة أسلوب القطع وأهميته الدلالية.

---

[1] - وهذه الحالات هي : ١- ما أخبرعنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله (ينظر كتاب سيبويه ج٣١٨/١ ومابعدها / شرح المفصل لابن يعيش : ج١ ص٢٤٠/ شرح ابن الناظم ص٨٥/شرح التصريح على التوضيح ٢٢٢/١).
٢-ما أخبر عنه بمخصوص مدح أو ذم . (ينظر : شرح التصريح على التوضيح للازهري: ج٢٢٢/١-٢٢٣) /
٣- أن يكون الخبر نصا صريحا في القسم (ينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ج١٠٥/١/ شرح التصريح على التوضيح : ج١-٢٢٣)
٤- بعد لاسيما : ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري، ج٢١٩/١ (الهامش).

[2] - النحو الوافي: عباس حسن ، ج٣ ــ ٤٧٨

[3] - المرجع السابق : ج٣- ٤٩٢

[4] - شرح التصريح على التوضيح : خالد الازهري، ج١٢٤/١=١٢٥.

٣- تكررت ظاهرة القطع في حال الألفاظ المجملة والمبنية، كالاسم الموصول الذي لا تظهر عليه العلامة الإعرابية. حيث سجلت الآيات التالية.(البروج-٩ / الفجر-٩=١١/ العلق١/ الهمزة-٢/ قريش٤/الناس-٥) كما يلاحظ أن القائل بالقطع في كل الحالات هو العلامة ابن النحاس. مما يعيدنا إلى ما ذكر في باب قطع البدل في حذف المبتدأ جوازا .

٤- لم تظهر أكثر الحالات التي احتوت عليها كتب أمهات كتب النحو – لحذف المبتدأ ، وحل محلها حالات لم نعثر على أمثلتها إلا في كتب التفسير، وهذا يطرح أهمية هذا التراث الراسخ ، كمعين لا ينضب للدرس اللغوي، ومكمل لما أبدعه العلماء في مجال علوم اللغة المختلفة .

٥- القرينة الدالة على المحذوف كانت في أكثر الحالات مقالية وحالية ،كما كانت صناعية في حالة حذف المسند إليه في اسلوب القسم. أما في حالة الحذف لغرض القطع فقد امتاز بتعدد القرينة كما بينا في المبحث السابق .

٦- لم ترد أكثر الحالات التي ركزت عليها كتب أمهات كتب النحو – لحذف المبتدأ وحل محلها حالات لم نعثر على أمثلتها إلا في كتب التفسير، وهذا يطرح أهمية هذا التراث الراسخ ، كمعين لا ينضب للدرس اللغوي، ومكمل لما أبدعه العلماء في مجال علوم اللغة المختلفة .

٧- القرينة الدالة على المحذوف كانت في أكثر الحالات مقالية وحالية ،كما كانت صناعية في حالة حذف المسند إليه في اسلوب القسم. أما في حالة الحذف لغرض القطع فقد امتاز بتعدد القرينة.

٦- حذف (المسند إليه) اسم كان ([١])

يجعل ابن مالك في شرح الألفية الحذف في باب كان على أربعة حالات،([٢]) وهي: أنها تحذف وحدها، وتحذف هي واسمها، وتحذف هي وخبرها، وهي واسمها وخبرها. إلا أن الحذف الوحيد الذي ورد في جزء عم هو حذف اسم كان وحده، وهذا النوع من الحذف لم ينص عليه ابن

[١] - لم يعثر الباحث على شواهد لحذف المسند إليه اسم أفعال المقاربة والشروع
[٢] - ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري ، ج١/٢٦٠إلى٢٦٦.

مالك، وقد وجد حذف اسم كان في موضع واحد، وهو في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾ ﴾ البلد: ١٧

حيث يذكر ابن الأنباري "اسم كان مضمر فيها، ثم كان مقتحمها من الذين آمنوا. وإنما كان الإيمان في الرتبة مقدما على العمل؛ لأن ثم إذا عطفت على جملة لا تفيد الترتيب، بخلاف ما إذا عطفت مفردا على مفرد، وقيل : أراد به الدوام على الايمان."([١]) والقرينة مقالية تدل عليها الآيات السابقة. والغرض الإبهام لتعظيم شأن المحذوف.

٧- حذف المسند (الخبر)

الخبر هو الطرف الثاني في عملية الإسناد الذي لا يمكن أن تتحقق دلالة الجملة بدونه فهو "الجزء المستفاد الذي يستفيده السامع، ويصير مع المبتدأ كلاما تاما."([٢]) "غير الوصف المكتفى بمرفوعه عن الخبر." ([٣]) وقد اطرد حذف الخبر كغيره من الأجزاء الأساسية للجملة جوازا ووجوبا وذلك إذا دل عليه دليل. ويمكن إجمال هذه الحالات فيما يلي :

أولا- حذف الخبر جوازا

١- بعد إذا الفجائية :

كقولهم: خرجت فإذا السبع، ومثّل بقوله: (سرى إذا الفرا) والفرا الحمار الوحشي.([٤]) وإذا "تكون على ضربين: زمانا وفيها معنى الشرط، وتضاف إلى الجملة الفعلية."([٥]) وتكون بمعنى المفاجأة، وهي في ذلك على ضربين، تكون اسما، وتكون حرفا([٦]). وإذا كانت اسما، كانت ظرفا من ظروف الأمكنة، وإذا كانت حرفا، كانت من حروف المعاني الدالة على المفاجأة."([٧]) وعليه فإعرابها في حالة عدت اسما: ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم للاسم بعدها. وإذا عدت حرفا

---

[١] - البيان في غريب إعراب القرآن : ابو البركات بن الأنباري ، ج٢ _ ٥١٥.
[٢] - شرح المفصل للزمخشري: ابن يعيش الموصلي ، ج١/٢٢٧.
[٣] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الأنصاري، ج١/١٩٤ (بتصرف).
[٤] - شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ) ، تحقيق / د. موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، العراق ، ١٩٨٠م. ج١ _١٨٠ .
[٥] - شرح المفصل: ابن يعيش الموصلي، ج١/٢٤٠.
[٦] - للمزيد حول آراء العلماء بالتفصيل ينظر: شرح الكافية لرضي ، ج١/٢٧٣-٢٧٤.
[٧] - شرح المفصل: ابن يعيش الموصلي، ج١/٢٤٠

من حروف المعاني، يكون الحرف لا محل له من الإعراب، والاسم بعدها مبتدأ، والخبر محذوف جوازا، والتقدير (خرجت فإذا الأسد موجود، أو كائن أو مستقر).

وقد ورد حذف الخبر جوازا بعد إذا الفجائية في جزء عمّ مرة واحدة؛ وذلك في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴾ **النازعات: ١٤** . فـ(هم) مبتدأ وخبره محذوف جوازا، تقديره موجودون بالساهرة. فإذا المفاجأة التي تدل على الوجود وقعت في سياق إنكارهم واستحالتهم عن بعثهم أحياء، فيرد الله سبحانه ادعاء استحالة البعث في شكل مفاجأة لهم، وهذا يدل على كونهم سيبعثون أحياء خلافا لتوقعهم. والقرينة الدالة على الحذف حالية يوضحها قول الرضي "ويحذف خبر المبتدأ بعدها لما فيها من الدلالة على الوجود، إذ لا يفاجئ الشيء إلا بعد وجوده."([1]) فالقرينة في هذا المقام تدل عليها الحال الشاهدة.

أما الغرض البلاغي لهذا النوع من الحذف فهو من أجل الاحتراز عن العبث، لاطراد الحذف في هذا المقام، حيث "يحذف الخبر عندما يقوم دليل في الكلام عليه، فيكون ذكره كاللغو."([2])

٢- يحذف الخبر بعد همزة التسوية التي تأتي غالبا في القرآن الكريم:

وقد ورد شاهدا واحدا لهذا اللون من الحذف في جزء عم، وذلك في قوله تعالى: ﴿ ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ ﴾ **النازعات: ٢٧**). ففي هذه الآية قوله تعالى (أم السماء) مبتدأ محذوف الخبر، وتقديره (أشد خلقا). وفي هذه الحالة يدل علي المحذوف السياق اللغوي بعد همزة التسوية، فقد علم الخبر من قوله تعالى (أشد خلقا) السابق. وقد تم الحذف في هذا السياق للاحتراز من العبث، الذي يأتي نتيجة التكرار.

ويورد الشوكاني وابن أبي السعود في تفسيريهما عن "الكسائي والفراء والزجاج: تم الكلام عند قوله: (أم السماء بناها) لأنه من صلة السماء، والتقدير أم السماء التي بناها."([3]) وعليه يكون المحذوف الاسم الموصول، الذي هو في محل رفع خبر للمبتدأ السماء وبناها صلة

---

[1] - **شرح الوافية نظم المافية : ابن الحاجب النحوي ، ١-١٨٠.**
[2] - **من بلاغة القرآن : د. أحمد أحمد بدوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، ٢٠٠٥م . ٩٧.**
[3] **-ينظر : تفسير أبي السعود : قاضي القضاة : أبي السعود بن محمد العمادي الحنفي (٩٨٢هـ) ، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، مطبعة السعادة ، القاهرة و مكتبة الرياض الحديثة بالرياض ، دت. ج٥/٤٦٩-٤٧٠. وينظر تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/٥٠١-٥٠٢ ــ و التفسير الكبير للرازي : ج٣١/٤.**

الموصول لا محل لها من الإعراب. ويكون الغرض من الحذف حسب ابي السعود الإبهام "والتنبيه على تعيينه وتفخيم شأنه عز وجل."([1])

- هنالك حالات أخرى([2]) لحذف الخبر جوازا إلا أنه لم يرد لها أمثلة أو شواهد في جزء عم.

ثانيا ـ حذف المسند الخبر وجوبا

لقد حدد اللغويون حالات عدة لحذف الخبر وجوبا([3])، ولكن لم ترد شواهد لأي منها في جزء عم من القرآن الكريم .

إن النتيجة الأبرز في تطبيقنا هذا للحذف في جزء عم من القرآن الكريم دلت على أن هناك فرق شاسع في نسبة حذف المبتدأ إلى الخبر. حيث ورد ثلاثة وثلاثون شاهدا على حذف المبتدأ، بينما لم يرد إلا شاهدان اثنان على حذف الخبر جوازا . في حين لم ترد امثلة على حذفه وجوبا.

٨- حذف(المسند) اسم إن

وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع في جزء عم، وهي:

١- في قوله تعالى :﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ ﴾ الانشقاق: ١٤

٢- في قوله تعالى :﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾ ﴾ البلد: ٥

---

[1] ـ تفسير أبي السعود : القاضي ابي السعود العمادي الحنفي، ج٥ ٤٧٠.

[2] ـ هذه الحالات هى : * يحذف الخبر جوازا بعد فاء الجزاء في جواب الشرط . وذلك في مثل قوله تعإلى : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ : ينظر : تفسير البحر المحيط : ج٢-٣٩.

* يحذف الخبر جوازا لدلالة العطف عليه . وذلك مثل قوله تعإلى : ﴿ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ﴾ الرعد: ٣٥) أي وظلها دائم . ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية اين مالك لابن هشام . ج١/ ٢٢٠. ومغني اللبيب عن كتب الاعاريب : لابن هشام : ج٦- ٤٤٥.
* يحذف الخبر جوازا في جواب الاستفهام : حيث يكون الخبر معلوما لدى المتلقي ، وذلك لدلالة الاستفهام عليه ، " كما يقال زيدٌ من غير ذكر الخبر في جواب السائل (من عندك؟) والتقدير زيدٌ عندي. ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ج١ ـ ١٠٢.
والجدير ذكره أن القرينة في كل هذه الحالات مقالية يدل عليها السياق اللغوي .

[3] ـ الحالات الأكثر تداولا في كتب النحو التي يحذف فيها الخبر وجوبا أربعة وهي :
ا- إذا وقع المبتدأ بعد لولا والخبر كون عام :ينظر : شرح المفصل لابن يعيش، ج١- ٢٤١، وشرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب : ج١- ١٨٠ .والاشموني ١-١٨٠.
ب-إذا عطف على المبتدأ بواو تدل على المصاحبة : وذلك بأن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو هي نص بالمعية ، نحو كل رجل وضيعته . ينظر :شرح الاشموني ١= ١٠٣ شرح التصريح ١= ٢٤٣. شرح الوافية نظم الكافية ١= ١٨٠ شرح المفصل ١= ٢٤٦.
ت- في القسم : حيث يحذف الخبر وجوبا إذا كان المبتدأ نصا صريحا في القسم ، مثل قولهم (لعمرك لآفعلن ، وايمن الله قسمي) . ينظر. شرح التصريح : ١= ٢٤٣ . وشرح الاشموني ١=١٠٣ . وشرح الوافية نظم الكافية ١= ١٨٠.
ث- في باب الحال الساد مسد الخبر : ينظر: شرح المفصل : ١- ٢٤٤ . و شرح الاشموني ١=١٠٤

٣- في قوله تعالى :﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾ ﴾ البلد: ٧

في الآيات أعلاه، المحذوف هو اسم إن التي تعدها النحاة (أنْ) المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف. وبالتالي فالتقدير(أيحسب أنه لن يقدر عليه أحد) و(ايحسب أنه لم يره أحد). وفي هذه الحالة يكون الحذف وجوبا،([1]) أما القرينة فلغوية، يفسرها كون ضمير الشأن موضوع للدلالة على القصة أو الشأن. فهو أمر مبهم لا يتعين إلا لخصوصية يعتبر هو فيها، ويتحد هو مع مضمونها في التحقيق. فيكون ضمير الشأن أو القصة متحدا مع مضمون الجملة التي بعده. فضمير الشأن عينه.([2])

(ب) تأويل الحذف في باب الجملة الفعلية

١- حذف (المسند إليه) الفاعل:

الفاعل هو المسند إليه في الجملة الفعلية حيث يدلُّ على من قام بالفعل. ويعرفه ابن هشام: "الفاعل: اسم أو ما في تأويله، أُسند إليه فعل أو ما في تأويله، مقدمٌ، أصليّ المحل والصيغة."([3]) ومن التعريف نفهم انه اسم أو مصدر مؤول يسند إليه فعل أو مصدر أو وصف ، يجب أن يتقدم عليه الفعل، أو ما هو في تأويله.

وقد اختلف النحويون حول جواز حذفه ، فقال ابن مالك في ألفيته:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر   فهو و إلا فضمير يستترْ ([4])

وهو بهذا يرفض جواز حذف الفاعل ويعدّ أنه في كل الحالات هناك ضمير مستتر يدل عليه إن لم يوجد ما يدل عليه ظاهرا. ويوضح الزركشي في البرهان طبيعة هذا الرفض، حيث لم يعد الفاعل محذوفا في بعض الحالات التي أجاز فيها الكسائي "حذفه مطلقا إذا ما وجد ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ ﴿٢٦﴾ ﴾القيامة: ٢٦ أي بلغت الروح. وقوله ﴿ حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ ﴾ ص: ٣٢ أي الشمس. ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ ﴾ الصافات: ١٧٧ يعنى العذاب لقوله قبله ﴿ أَفَبِعَذَابِنَا

---

[1] - ينظر: شرح شذور الذهب: لأبي محمدعبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الانصاري المصري(٧٦١هـ) ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٤م. ٣١٣-٣١٤.

[2] - ينظر: الكليات للكفوي: ٥٧٠-٥٧١. (بتصرف)

[3] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري ، ج١/٨٣.

[4] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح : خالد الازهري ، ج١/٣٩٩.

﴿ يَسۡتَعۡجِلُونَ ١٧٦ ﴾ الصافات: ١٧٦. ﴿ فَلَمَّا جَآءَ سُلَيۡمَٰنَ ﴾ النمل: ٣٦ تقديره فلما جاء الرسول سليمان. والحق أنه في المذكورات مضمر لا محذوف.(١) ففي هذه الحالات هناك افتقار للفاعل في الجملة لذا كان "لا بد منه، ولا تستغني الجملة عنه لتكملة معناها الأصيل مع عامله، ولهذا لا يصح حذفه."(٢) إلا أن الزركشي يتابع ابن هشام والأزهري في جواز الحذف في مواضع أخرى يحددها الأزهري كما يلي:

أ- في باب نائب الفاعل (ما لم يسم فاعله):

يعرف سيبويه نائب الفاعل بأنه "المفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل كقولك: ضُرب زيدٌ، ويُضرب عمرو "وعليه فهو مفعول به في المعنى، وفاعل من حيث التركيب النحوي.(٣) ويعد النحويون ما لم يسم فاعله "كل فعلٍ حذف فاعله"(٤)، وفي هذا النوع من التركيب يتم تركيز الكلام على الحدث ومفعوله دون فاعله لغرض بلاغي يحدده السياق. كما أن هناك مجموعة من التغيرات الصرفية التي لها دلالتها الحاسمة، منها ما يختص بالحركات ومنها ما يختص بالصيغة هي المسئولة عن هذا التشكل الفريد لصيغة البناء للمجهول. وقد اقتضى التطبيق في هذا الباب تناول الموضوع من خلال مبحثين وهما:

المبحث(١): ما ناب عن الفاعل في البناء للمفعول:

أ- **المفعول به:** من الأولى أن يتبع الفعل المبني للمجهول مفعوله إن وجد يقول ابن الحاجب: "إذا وجد المفعول به الصريح، تعين له دون غيره ، كقولك: ضربت زيدا (ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير) فتعين زيدًا إذا بنيت فعله لما لم يسم فاعله وتنصب البواقي ؛ لأنه أقرب إلى الفاعل في المعنى ."(٥) وقد حدد العلماء ما لا يصلح من المفاعيل أن يقام قام الفاعل وهي: "المفعول الثاني من باب علم (الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر) فالمفعول الثاني هو المخبر به عن المفعول به الأول، لأن أصله خبر، فلا يجوز أن يكون

---

١ - البرهان في علوم القرآن : الزركشي ، ج٣/١٤٤.
٢ - النحو الوافي لعباس حسن : ج٢- ٧٠.
٣ - الكتاب (كتاب سيبويه) : ج١/٣٤.
٤ - شرح الوافية نظم الكافية : ابن الجاجب، ٣٨٥.
٥ - شرح الوافية نظم الكافية : ابن الحاجب ، ١٦٩.

مخبر به ومخبرا عنه في ذات الوقت، والمفعول الثالث من باب أعلمت (الذي عدي بالهمزة من نفس الباب) والمفعول له (لأجله)، ولا المفعول معه.([1])

وقد ورد هذا النوع من الحذف في اثنين وأربعين موضعا في جزء عم، توزعت كما لي: (النبأ: ١٩-٢٠/ النازعات: ٣٦/ التكوير: ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-١٠-١١-١٢-١٣/ الانفطار: ٣-٤/ المطففين: ١٣-٣٦/ الانشقاق: ٢-٣-٥-٧-٨-١٠/ البروج:٤/ الطارق: ٥-٦-٩/ الغاشية: ١٧-١٨-١٩-٢٠/ الليل: ١٧-١٨-١٩/ التين:٦/ القدر:٥/ البينة:٢-٥/ العاديات: ٩-١٠/ الهمزة:٤/ الاخلاص:٣).

حيث حلّ المفعول في هذه الآيات محل الفاعل في الارتفاع على نيابة الفاعل .

ب- الجار والمجرور ([2])

في حين قال البصريون أن المفاعيل وحدها هي ما ينوب عن الفاعل في باب ما لم يسم فاعله، فإن الكوفيين أصروا على أن هناك أحوال لغير المفاعيل تقع موقع ما لم يسم فاعله، مثال ذلك الجار والمجرور: وقد أباح جمهور النحاة أن يقع المجرور موقع ما ينوب عن الفاعل ويمثل ابن هشام لذلك قائلا: "المجرور، نحو ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِىٓ أَيۡدِيهِمۡ ﴾ **الأعراف: ١٤٩** وقولك (سير بزيد)."([3]) وما جعل الجمهور يقرون جواز أن يحل الجار والمجرور محل الفاعل المحذوف، قول العرب (سير بزيدٍ سيرا) إذ ناب الجار والمجرور مع وجود المصدر. وقد احتوى جزء عم في هذا النوع من الحذف على ثلاثة مواضع وهي: (النبأ: ١٨/ المطففين: ٢٥/ الغاشية:٥). حيث حذف الفاعل في هذه الشواهد، وحلت شبه الجملة من الجار والمجرور محل الفاعل في الارتفاع على نيابة الفاعل.

المبحث الثاني : الأغراض التي خرج إليها حذف الفاعل :

من المعلوم أن الحذف والاستغناء عن الفاعل له أغراض متعددة يقسمها العلماء إلى الحالات التالية :

---

[1] - المرجع السابق : ١٦٨.

[2] - هنالك نوعين آخرين لما ينوب عن الفعل في البناء للمفعول وهما : ١- المصدر المختص : ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج٢/١٤١-١٤٢. وجامع الدروس العربية : اشيخ مصطفى الغلاييني ، منشورات المكتبة العصرية ، ط٢٢، بيروت ، ١٩٨٩م. ج٢/٢٤٩.

٢- الظرف المتصرف المختص: : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج٢/ ١٤٨. وجامع الدروس العربية : اشيخ مصطفى الغلاييني ، منشورات المكتبة العصرية ، ط٢٢، بيروت ، ١٩٨٩م. ج٢/٢٥٠.

[3] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ك ابن هشام الأنصاري، ج٢/١٣٨.

أ- أن يكون الفاعل معلوما، وعليه فلا حاجة لذكره

في هذه الحالة يكون الفاعل قد دل عليه السياق دلالة واضحة بحيث يكون ذكره نوعا من العبث "قال ابن جنى وضابطه أن يكون الغرض إنما هو الإعلام بوقوع الفعل بالمفعول ولا غرض في إبانة الفاعل من هو.([1]) وقد ورد هذا النوع من الحذف في جزء عم في ثمانية مواضع ، توزعت كالتالي: (النبأ: ١٨/ المطففين:١٧/ البروج:٤/ الطارق: ٥-٦/ الغاشية: ١٧/ الليل:١٨/ البينة:٥)

والملاحظ أن الفاعل في كل الآيات السابقة بيّن لا حاجة لذكره ، وعليه يكون في الذكر نوعا من العبث .

ب- تعظيم الفاعل :

ويأتي هذا النوع من الحذف ليحدث حالة من الإبهام التي يتبعها توضح المحذوف،مع الابانة عن عظمة شأنه " كقوله تعالى : ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٤١﴾ ﴾ **يوسف:** ٤١ إذ كان الذي قضاه عظيم القدر .([2]) "وقد ورد هذا النوع من الحذف في جزء عم في ثلاثة وثلاثين موضعا وقد توزعت كالتالي: (النبأ:١٩-٢٠/ النازعات: ٣٦/ التكوير: ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-١٠- ١١-١٢-١٣/ الانفطارك ٣-٤/ المطففين:٢٥-٣٦/ الانشقاق:٥-٧-٨-١٠/ الطارق:٩/ الغاشية: ١٨-١٩-٢٠/ التين:٦/ القدر:٥م العاديات:٩-١٠/ الهمزة:٤)

حذف الفاعل في الآيات أعلاه، حيث نجد أنه في كل آية كان الفعل لله عز وجل، فهو من الخوارق، مثال ذلك: قوله تعالى :﴿ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ ﴾ الغاشية: ١٨ – ٢٠ . حيث إن فعل رفع السماء ونصب الجبال وسطح الأرض، إنما هي أفعال فوق طاقة المخلوق، ولا بدّ لها من خالق عظيم لكي تتحقق، وعليه فإن الغرض من حذف الفاعل الاشعار بتعظيم شأنه. وفي هذا المقام يذكر الزركشي: "كأن طي ذكر الفاعل كالواجب لأمرين: أحدهما: أنه إن تعين الفاعل وعلم أن الفعل مما لا يتولاه إلا هو وحده، كان ذكره فضلا ولغوا. والثاني: الايذان بأنه منه؛ غير مشارك ولا مدافع عن الاستئثار به والتفرد

[1] - البرهان في علوم القرآن : الزركشي ، ج٣/١٤٣.

[2] البرهان في علوم القرآن : الزركشي ، ج٣/١٤٤

بإيجاده. وأيضا فما في ذلك من مصير أن اسمه جدير بأن يصان ويرتفع عن الابتذال والامتهان."([1])

ت- مناسبة الفواصل نحو :

لقد وجد هذا النوع من الحذف في موضع واحد وهو في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴿١٩﴾ ﴾ **الليل: ١٩**. "يقول السمين الحلبي: "قوله (تجزى): صفة لنعمة، أي: تجزي الإنسان، وإنما جيء به مضارعا مبنيا للمفعول لأجل الفواصل؛ إذ الأصل: يُجزيها أياه، أو يجزيه أياها."([2])

ث- عدم تحقق غرض معين من ذكر الفاعل :

وقد ورد هذا النوع من الحذف في سبعة مواضع وهي : (التكوير٩- المطففين: ١٣/ الغاشية:٥-١٣-١٤ -١٥-١٦)

فالآيات توضح أن المحذوف لا حاجة للمتكلم أو المتلقي بالوقوف أمامه أو التعرف إليه ، سواء في الآيات التي حذف فيها فاعل الفعل، أم التي حذف فيها الفاعل ثم حول الفعل لصيغة اسم المفعول، ففي قوله تعالى :﴿ فِيهَا سُرُرٞ مَّرۡفُوعَةٞ ﴿١٣﴾ وَأَكۡوَابٞ مَّوۡضُوعَةٞ ﴿١٤﴾ وَنَمَارِقُ مَصۡفُوفَةٞ ﴿١٥﴾ وَزَرَابِيُّ مَبۡثُوثَةٌ ﴿١٦﴾ ﴾ **الغاشية: ١٣**. فلا حاجة للمتلقي بمن رفع السرر، ووضع الأكواب، وصف النمارق، وبث الزرابي. وإنما المراد التركيز على الحدث، وما وقع عليه دون الفاعل، الذي لا يتعلق به القصد المباشر للرسالة.

ج- كونه مجهولا أو معدوما لا يمكن تعيينه : ([3])

ورد ذلك في موضع واحد وهو في قوله تعالى :﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴿٣﴾ ﴾ **الإخلاص: ٣**. فالمحذوف في قوله تعالى (لم يولد) معدوم يستحيل تعيينه بأي حال، وعليه وجب حذفه.

---

[1] - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣-١٤٥.

[2] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ج١١-٣٢.

[3] - يعدد العلماء أغراض أخرى لحذف الفاعل : ينظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي ، ج١٤٥/٣. وفي البلاغة العربية : عبد العزيز عتيق : ١٢٤.

ثانيا- في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا يكون محذوفا ولا يكون مضمرا: ([1]) وقد ورد منه مثالا واحدا في جزء عم ، وهو قوله تعالى:﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾ ﴾ **البلد: ١٤ – ١٥**([2]) يقول السمين الحلبي في إعراب هذه الآية "والفاعل لإطعام محذوف، وهذا أحد المواضع التي يطرد فيها حذف الفاعل وحده عند البصريين."([3]) وهذا اللون من الحذف يكون جوازا.([4]) أما القرينة فحالية يدل عليها السياق الخارجي للآية، والغرض عدم تحقق غرض معين من ذكر الفاعل.

ومما سبق يمكن الوقوف على الملاحظات التالية :

أغلب ما سد مسد الفاعل في المبحث الأول كان المفعول به، حيث كان معظم الأفعال التي بنيت للمجهول، أفعالا متعدية لمفعول واحد، حيث لم يوجد أي مثال لفعل تعدى لأكثر من مفعول. كما احتل الجار والمجرور المركز الثاني في النيابة عن الفاعل حيث وجدت ثلاث أمثلة. في حين لم يوجد أي مثال للمصدر المختص، أو المفعول فيه المختص.

لقد وجدت في كل الأحوال قرينة دالة على حذف الفاعل، وفي كل تلك الأحوال كانت القرينة الدالة على الحذف هي قرينة حالية، حيث يدل الخلق وصور يوم القيامة على الخالق، الذي يُقدر مبتدأ الحياة ومنتاها، وصور تلك البداية ومظاهر القيامة. وهذه الأفعال خارجة عن إرادة وقدرة البشر، وبالتالي فإن الله عز وجل في تنزيله هذه الآيات، والمتلقي في استقباله لها وفهمه، يدرك كنه المقاصد التي حملها هذا التركيب الذي احتوى على الحذف. كما تتبدى قرينة الصيغة، حيث إن صيغة البناء للمجهول في هذه الحالة تعد قرينة لغوية دالة على المحذوف. فمعنى الصيغة الصرفية ينبئ عن علاقاتها السياقية."([5])

---

[1] ـ يحذف المسند إليه الفاعل أيضا في باب الاستثناء المفرغ . ولم يرد منه في جزء عم . ينظر : شرح التصريح على التوضبح : ج٢/٥٣٩. وقد أورد عباس حسن أنه يحذف في حالة كون الفاعل واو جماعة، أو ياءَ مخاطبة، وفِعْله مؤكَّد بنون التوكيد، نحو: "أيها الأبطال، لتَهْزِمُنَّ أعداءَكم"، في واو الجماعة. : ينظر : النحو الوافي لعباس حسن : ج٢/٧٠.

[2] ينظر :شرح التلخيص للازهري :ج١ـ /٣٩٩. و شرح التلخيص ١/ ٣٩٩ البرهان ٢/١٤٣

[3] ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون :لأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي(٧٥٦هـ) تحقيق / د. أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، دط. ، ج١١/١٠ .

[4] ـ النحو الوافي لعباس حسن : ج٢،/ ٧١.

[5] ـ ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢١٠ـ٢١١.

إن جميع أسباب الحذف في هذا الباب تتفق على أن الفعل والمفعول هما مركز الاهتمام في قصد المتكلم، وعليه فقد جرى الاستغناء عن الفاعل الذي لم يعد له دور رئيسي في الدلالة الكلية للجملة.

لقد ركزنا في هذا التطبيق على صيغة البناء للمجهول (صيغة فُعِلَ – يُفْعَلُ)، التي يتعارف عليها النحويون ويقرونها دون غيرها (صيغة المطاوعة انفعل – صيغ الفعل التي يكون فيها الفاعل بمعنى المفعول مثل مات الرجل – سقط الغيث)، ذلك أن هذه الصيغة هي المتفق عليها بين النحاة وهي مدار بحثهم.

٢- حذف المسند (الفعل) وحده

يطرد حذف الفعل في العربية، ويكون ذلك في العديد من المواضع منها مواضع يكون فيها الحذف جوازا ([١])، وأخرى وجوبا . وحيث إنه لا يوجد شواهد في جزء عم على حذف الفعل جوازا ، فسيقتصر البحث على حذفه وجوبا وذلك في حالة واحدة وهي **إذا وقع اسم مرفوع على الفاعلية بعد أحد أدوات الشرط:**

وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ ﴾ **التوبة:٦**، ومذهب البصريين في هذا الباب أن أدوات الشرط لا تدخل إلا على الجملة الفعلية، وعليه فلا يجوز أن يعدّ الاسم بعد أداة الشرط مبتدأ والجملة الواقعة بعده خبرا له. لذا لجأوا لتقدير فعل محذوف يفسره ما يليه، وعدّوا الاسم المرفوع بعد الأداة فاعلا له. ويذكر ابن هشام أن الحذف في هذا اللون من الجمل واجبٌ. وذلك لأن النحاة اعتبروا أن الفعل (استجارك) الذي تبع الاسم المرفوع بمثابة العوض عن المحذوف، وحيث إنهم لا يجيزون الجمع بين المعوض والمعوض منه، فقد منعوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط. وكان موقف الكوفيين مخالفا إذ أجازوا وقوع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط. وعليه فقد أعربوا الاسم الواقع بعد أداة الشرط مبتدأ، والجملة

---

[١] - يطرد حذف الفعل جوازا في الحالات التالية : ا- إذا أجيب به نفي ، كقول القائل ، (بلى زيد) لمن قال (ما قام أحدٌ) ، أي بلى قام زيد " ينظر : ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : لابن هشام الانصاري. ج١/٩١.
ب- إذا أجيب به استفهام محقق : نحو : قول المجيب (نعم زيد) لمن سأل (هل جاءك أحدٌ؟)لنظر : التأويل النحوي في القرآن الكريم : عبد الفتاح الحموز ،ج١/٥٤١.
ت- إذا أجيب به استفهام مقدر : كقوله تعالى (يُسَبَّحُ له فيها بالغدو والآصالِ رجالٌ) : ينظر: اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري، ج١/٩٣. وقرينة الحذف في هذا المقام مقالية ، حيث دل السؤال على الفعل المحذوف ، فيكون من العبث أو اللغو تكراره ، لذا يصار إلى الاحتراز بالحذف.

بعده فى محل رفع خبره.([1]) ويفرق العلماء بين نوعين من أدوات الشرط التي يلحقها الاسم، فالنوع الأول (إن) وبعض الأدوات مثل (إذا) و (لو)، "وذلك أن (إن) في باب الجزاء بمنزلة الالف في باب الاستفهام، وذلك لأنها تدخل في مواضع الجزاء كلها"([2]) فهي أم الباب "فلذلك حسن أن يليها الاسم في اللفظ ويقدر له عامل."([3]) ، ولذا فهذه الأدوات وجب أن يكون الشرط بعدها فعلا، وعليه إذا وجد الاسم يقدر فعلا عاملا ، ويعرب الاسم فاعلا لمحذوف وقد ورد هذا اللون من الحذف في جزء عم في ثمانية عشر موضعا توزعت كما يلي: (التكوير: ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-١٠- ١١-١٢-١٣/ الانفطار: ١-٢-٣-٤/ الانشقاق:١-٣)

ويمكن تسجيل الملاحظات التالية :

١- لقد وردت أداة الشرط غير الجازمة(إذا) التي يليها الاسم المرفوع في جزء عمّ ثماني عشرة مرة ، منها اثنتا عشرة مرة في سورة التكوير. وأربع مرات في سورة الانفطار ومرتان في سورة الانشقاق .

وفي كل مرة تلاها الاسم المرفوع، أعرب على أنه نائب فاعل لفعل محذوف وجوبا، يفسره ما بعده. يذكر النحاس في قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾ **التكوير: ١** "رفعت الشمس بإضمار فعل مثل الثاني، لأن (إذا) بمنزلة حروف المجازاة لا يليها إلا الفعل مظهرا أو مضمرا."([4]) ويذكر صاحب الكشاف في تفسيره اللغوي للآية: "فإن قلت ارتفاع الشمس على الابتداء أو الفاعلية؟ قلت: بل على الفاعلية رافعها فعل مضمر يفسر كورت؛ لأن (إذا) يطلب الفعل لما فيه من معنى الشرط."([5]) كما يقول النحاس في إعراب قوله تعالى : ﴿وَإِذَا ٱلۡأَرۡضُ مُدَّتۡ﴾ **الانشقاق: ٣** "رفعت الأرض بإضمار فعل يفسره الثاني."([6]) وعليه نستدل أن الحذف قد دلت عليه قرينة مقالية؛ وموضعها لاحق لموضع المحذوف، وهي عبارة عن الفعل المكرر الذي هو ذات الفعل المحذوف. وما جوز الحذف هو مذهب البصريين دون الكوفيين الذي يمنع دخول أدوات الشرط على غير الأفعال.

١- إن الفعل المحذوف في كل الحالات هو فعل الشرط .

---

[1] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج٩٨/١.
[2] - شرح المفصل : ابن يعيش الموصلي ، ج٢١٧/١.
[3] - المرجع السابق/ ٢١٨/١.
[4] - ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ج١٥٥/٥- و ١٨٥.
[5] - الكشاف : جار الله الزمخشري، ج٣٢٠/٦.
[6] - إعراب القرآن للنحاس : ج٥/ ١٨٥.

٢- يفسر د. المطعني سبب الحذف "أنه حذف لإرادة التأكيد المستفاد من تكرار الإسناد. فالفعل في قوله تعالى (إذا الشمس كورت) قد أسند إلى الفاعل مرتين. مرة –محذوفا – إلى الظاهر(الشمس) ومرة – مذكورا – إلى ضمير الفاعل (هي)."(١) وفي هذا التكرار للإسناد توكيد يفيد تقوية المعنى وتثبيته في ذهن المتلقي.

٣- أما الغرض البلاغي للحذف فيوضحه د. عتيق حين يقول: "وأهم دواعي حذف المسند الاحتراز عن العبث بعدم ذكر ما لا ضرورة لذكره أيضا."(٢)

٣- حذف الفعل مع مضمره المرفوع(المسند والمسند إليه)

يطرد حذف الفعل مع مضمره المرفوع في العديد من المواضع، وقد ورد منها في جزء عم الحالات التالية:

١- الحذف في أسلوبي التحذير والإغراء

وقد ورد هذا النوع من الحذف في موضع واحد وهو في قوله تعالى:﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴿١٣﴾ ﴾ **الشمس: ١٣.** يقول النحاس: " (فقال لهم رسول الله ناقة الله ...) أي احذروا ناقة الله."(٣) "وناقة الله نصب على التحذير، كقولك الأسد الأسد، والصبي الصبي. بإضمار: ذروا واحذروا عقرها (وسقياها) فلا تزووها عنها، ولا تستأثروا بها."(٤)" وإضمار الناصب هنا واجب لمكان العطف، فإن إضمار الناصب يجب في ثلاثة مواضع، أحدها: أن يكون المحذر نحو : إياك وبابه . الثاني : أن يوجد فيه عطف، الثالث: أن يوجد فيه تكرار نحو: الأسد الأسد . وقرأ زيد بن علي (ناقة الله رفعا على اضمار مبتدأ. أي هذه ناقة الله).(٥)

ويذكر الزركشي أن هذه الآية قد احتوت على شاهدين لبابي التحذير والإغراء: "التحذير نحو إياك والشر والطريق الطريق الله الله وباب الإغراء هو لزوم أمر يحمد به وقد اجتمعا في قوله تعالى:﴿ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ﴾ **الشمس: ١٣.**على التحذير أي احذروا ناقة – الله فلا تقربوها و سقياها إغراء بتقدير الزموا ناقة الله.(٦) والقرينة حالية، وطأت لها قرينة العلامة الإعرابية وهي

---

١ - خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية : (رسالة دكتوراه منشورة) ، د. عبد العظيم المطعني، مكتبة وهبة ، ط١- القاهرة ، ١٩٩٢م. ج٢/٢٢.
٢ - في البلاغة العربية : عبد العزيز عتيق، ١٢٧.
٣ - إعراب القرآن للنحاس : ج٥/٢٣٧.
٤ - الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٨٤
٥ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : السمين الحلبي ، ج١١/٢٤.
٦ - البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج٣/١٠٥.

لفظية، أما الغرض من الحذف فهو "التنبيه على أن الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف، وأن الاشتغال بذكره يفضي إلى تفويت المهم، وهي فائدة باب التحذير .. وباب الإغراء."([1]) وقيل إنه التعميم، "ففي حذف الفعل تعميم لا يتأتي إذا ذكر فعل بعينه."([2])

٢- حذف العامل في باب الاشتغال

يذكر ابن الحاجب أن هذا النوع من الحذف هو "الثالث من المفاعيل التي يجب حذف الفعل فيها، وهو أيضا قياسي."([3]) وقد ورد هذا النوع من الحذف في أربعة مواضع في جزء عم وقد جاءت على التوالي:

١- في قوله تعالى : ﴿ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ كِتَابًا ﴿٢٩﴾ ﴾ **النبأ: ٢٩** . حيث يعرب (كل) مفعول به لفعل محذوف بفسره ما جاء بعده، ([4])وذلك لاشتغال العامل(أحصى) عنه بنصب الضمير (الهاء). ولا يجوز أن يتسلط العامل على أكثر من معمول.

٢- في قوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا ﴿٣٠﴾ ﴾ **النازعات: ٣٠**

(وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذلِكَ دَحاها) الواو عاطفة والأرض منصوب على **الاشتغال** بفعل محذوف يفسّره ما بعده "([5]) أي أن التقدير " ودحا الأرضَ".

٣- في قوله تعالى: ﴿ وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا ﴿٣٢﴾ ﴾ **النازعات: ٣٢** (وَالْجِبالَ أَرْساها) الواو عاطفة والجبال نصب على **الاشتغال** أيضا كما تقدم والجملة معطوفة على الأولى.([6])

٤- في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ ﴿٢٠﴾ ﴾ **عبس:٢٠**. يذكر جار الله الزمخشري "نصب السبيل بإضمار يسر ، وفسره بيسر، والمعنى: ثم سهل سبيله."([7])

والملاحظ أن الاسماء المنصوبة (الأرض – الجبال – السبيل) في الآيات السابقة قد تقدمت على الأفعال بعدها، وفي ذات الوقت فالأفعال الثلاثة قد تلاها معمول منصوب، وهو الضمير في (دحاها – أرساها – يسره). ولولا ذلك لتسلط الفعل العامل على الاسم المنصوب قبله فنصبه، وحيث إنه قد اشتغل عنه فقد قام النحاة بتقدير عامل للاسم المتقدم، يفسره الفعل اللاحق

[1] - البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج٣/١٠٨.
[2] - من بلاغة القرآن : ٩٧.
[3] - شرح الوافية نظم الكافية : ابن الحاجب ، ٢٠٥.
[4] - إعراب القرآن الكريم: د. ياقوت، ج١٠-٤٩٥٠.
[5] - إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق – بيروت) ، ط٤ ، ١٤١٥هـ ج١٠/٣٧٠.
[6] - المرجع السابق : ج١٠/٣٧٠.
[7] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٣١٦.

لهذا الاسم. وعليه يكون التقدير (يسر السبيل يسره). وهذا مذهب البصريين، أما مذهب الكوفيين فقد "زعم الكسائي أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر، وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور، لأنهما في المعنى لشيء واحد."([١]) ويذكر الأزهري أنه يرده (أزيدا ضربته)([٢]) ويوضح ابن الحاجب ذلك أنه بعد الاستفهام والنفي وإذا وحيث، يكون التقدير للفعل أولى، لأنه يلزم تقدير الفعل، كما أن إذا وحيث فيهما معنى الشرط، وعليه يمتنع إلحاق الاسم المنصوب بالفعل بعده، وعليه يجب التقدير.([٣])

٣- حذف عامل الظرف مع مضمره المرفوع

وقد ورد هذا النوع من الحذف في ستة مواضع توزعت كما يلي :

١- في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴿١٨﴾ ﴾ **النبأ: ١٨**

يقول الشوكاني "وانتصاب (يوم ينفخ) على أنه بدل من يوم الفصل، أو بيان له مفيد لزيادة تفخيمه وتهويله، وأن كان الفصل متأخرا عن النفخ، ويجوز أن يكون منصوبا بإضمار أعني، وانتصاب أفواجا على الحال من فاعل تأتون."([٤]) والقرينة الدالة على المحذوف مقامية، والغرض كما وضحه الشوكاني الإبهام لزيادة التفخيم والتهويل.

٢- في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٦﴾ ﴾ **المطففين: ٦** " يذكر أبو حيان في تفسير هذه الآية "(ويوم) ظرف العامل فيه مقدر أي يبعثون (يوم يقوم الناس) ويجوز أن يعمل فيه مبعوثون ويكون معنى ليوم) حكاه أبو معاذ"([٥]) والقرينة الدالة على المحذوف مقامية. والغرض الإبهام لتعظيم شأن المحذوف فالعظم لقيام الناس لله خاضعين كما أن وصفه برب العالمين دليل على عظمة البعث.

٣- قوله تعالى:﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ **الطارق: ٩**. يقول القرطبي أن هذه الآية فيها مسألتان:

الأولى- العامل في ﴿ يَوْمَ ﴾ وفي قول من جعل المعنى إنه على بعث الإنسان – قوله (لَقَادِرٌ)، ولا يعمل فيه (رَجْعِهِ) لما فيه من التفرقة بين الصلة والموصول بخبر "إن". وعلى الأقوال الأخر التي في (إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ) ، يكون العامل في {يَوْمَ} فعل مضمر ، ولا يعمل فيه (لَقَادِرٌ)؛

---

[١] - **شرح التصريح على التوضيح : خالد الأزهري، ج١/٤٤٢.**
[٢] **-المرجع السابق . ج١/٤٤٢.**
[٣] **شرح الوافية نم الكافية : ابن الحاجب ، ٢٠٧.(بتصرف)**
[٤] **- تفسير فتح القدير : للشوكاني ، ج٦/٤٨٤**
[٥] **- تفسير البحر المحيط : ابي حيان الاندلسي ، ج٨/ ٤٣٢.**

لأن المراد في الدنيا. و (تُبْلَى) أي تمتحن وتختبر." ([1]) والقرينة الدالة على المحذوف مقامية ، والغرض الإبهام للتهويل بشأن المحذوف .

٤- قوله تعالى : ﴿ فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ ﴿١٤﴾ ﴾ النازعات: ١٤

يذكر الزمخشري : " (فإذا هم بالساهرة) وإذا منصوب بمحذوف ، تقديره : أإذا كنا عظاما نرد ونبعث "([2]) وعليه فقد حذف العامل في الظرف ، وهو في هذه الحالة كان ومرفوعها .

٥- قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ ﴾ عبس:٣٤ . يذكر صاحب فتح القدير: "والظرف في قوله :﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴾ إما بدل من إذا جاءت، أو منصوب بمقدّر أي: أعني، ويكون تفسيراً للصاخة، أو بدلاً منها مبنيّ على الفتح، وخصّ هؤلاء بالذكر؛ لأنهم أخصّ القرابة، وأولاهم بالحنوّ والرأفة، فالفرار منهم لا يكون إلاّ لهول عظيم، وخطب فظيع."([3]) وفي هذه الحالة فالقرينة مقامية ، يفسرها قصد المتكلم . والغرض من الحذف الإبهام للتهويل والتعظيم.

٦- قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَكُونُ ٱلنَّاسُ كَٱلْفَرَاشِ ٱلْمَبْثُوثِ ﴿٤﴾ ﴾ القارعة: ٤

يقول الشوكاني أن "انتصاب الظرف بفعل محذوف تدلّ عليه القارعة، أي: تقرعهم يوم يكون الناس إلخ، ويجوز أن يكون منصوباً بتقدير اذكر. وقال ابن عطية، ومكي، وأبو البقاء: هو منصوب بنفس القارعة، وقيل: هو خبر مبتدأ محذوف، وإنما نصب لإضافته إلى الفعل، فالفتحة فتحة بناء لا فتحة إعراب، أي: هي يوم يكون إلخ .وقيل التقدير: ستأتيكم القارعة يوم يكون. " ([4]) والقرينة الدالة على المحذوف في هذه الآية لغوية ، تدل عليها القارعة . أما الغرض من الحذف الإبهام للتهويل والتعظيم .

٤- حذف عامل المصدر المؤكد لفعل

وقد ورد هذا النوع من الحذف في جزء عم في تسعة مواضع ، توزعت كالتالي:

---

[1] - تفسير القرطبي : ج٢٠/ ٨.
[2] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٠٦
[3] - تفسير فتح القدير : للشوكاني ، ج٥/٥١٢.
[4] - المرجع السابق : ج٥- ٦٥٣-٦٥٤. وينظر: الكشاف للزمخشري : ج٦-٤٢١

١– قوله تعالى: ﴿ جَزَآءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾ ﴾ النبأ: ٢٦

يذكر الرازي أنه في أحد الوجوه يكون توجيه الإعراب في هذه الآية "نصباً على المصدر والتقدير جزاء وافق أعمالهم (وِفَاقاً)([١])

٢– قوله تعالى : ﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴾ النبأ: ٣٦

يذكر السيوطي أن تقدير الآية: "أي جزاهم الله بذلك جزاءً."([٢]) فـ(جَزَآءً) مصدر مؤكد منصوب بمعنى قوله:﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ ﴾ النبأ: ٣١ كأنه قال: جازى المتقين بمفاز. و(عَطَآءً) نصب بجزاء نصب المفعول به. أي: جزاهم عطاءً. و (حِسَاباً) صفة بمعنى: كافياً."([٣])

٣– قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ صَفًّا ۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَـٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴾ النبأ: ٣٨

يذكر القرطبي في إعرابه لهذه الآية: "صفا": مصدر أي يقومون صفوفا. والمصدر ينبئ عن الواحد والجمع ، كالعدل، والصوم. ويقال ليوم العيد: يوم الصف. وقال في موضع آخر:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ الفجر: ٢٢. وهذا يدل على الصفوف، وهذا حين العرض والحساب."([٤])

٤– قوله تعالى: ﴿ وَٱلنَّـٰزِعَـٰتِ غَرْقًا ﴿١﴾ وَٱلنَّـٰشِطَـٰتِ نَشْطًا ﴿٢﴾ وَٱلسَّـٰبِحَـٰتِ سَبْحًا ﴿٣﴾ ﴾ النازعات: ١ – ٣

يقول الشوكاني : " وانتصاب (غَرْقاً) على أنه مصدر بحذف الزوائد أي: إغراقاً، والناصب له ما قبله لملاقاته له في المعنى أي: إغراقاً في النزع حيث تنزعها من أقاصي الأجساد، أو على الحال أي: ذوات إغراق، يقال أغرق في الشيء يغرق فيه: إذا أوغل فيه وبلغ غايته."([٥]) "وقوله: (نَشْطًا) مصدر، وكذا سبحاً وسبقاً (وَٱلسَّـٰبِحَـٰتِ) الملائكة تسبح في الأبدان لإخراج الروح كما يسبح الغوّاص في البحر لإخراج شيء منه، وقال مجاهد، وأبو صالح: هي الملائكة ينزلون من السماء مسرعين لأمر الله، كما يقال للفرس الجواد: سابح إذا أسرع في جريه.([٦])

٥– قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْـَٔاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴿٢٥﴾ ﴾ النازعات: ٢٥

---

[١] – التفسير الكبير : للفخر الرازي ، ج٣١/١٦.
[٢] – تفسير الجلالين : جلال الدين السيوطي ، ٥٨٢.
[٣] – الكشاف للزمخشري ، ج٦- ٣٠٦.
[٤] تفسير القرطبي : ج١٩ – ١٨٧.
[٥] – تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥- ٤٩٤.
[٦] – تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٤٩٤.

يذكر صاحب الكشاف أن "(نكالَ) هو مصدر مؤكد ، كوعد الله، وصبغة الله؛ كأنه قيل: نكل الله به نكال الآخرة والأولى، والنكال بمعنى التنكيل (ما ينتصب بدل المصدر) كالسلام بمعنى التسليم. يعني الإغراق في الدنيا والإحراق في الآخرة."([1])

٦- قوله تعالى : ﴿ مَتَٰعًا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ ﴿٣٣﴾ ﴾ **النازعات: ٣٣**

ينقل أبو جعفر عن الفراء أنه فسر هذه الآية: "أي خلق ذلك منفعة لكم ومتعة"([2])ويذكر الزمخشري أن التقدير في هذه الآية "(متاعا لكم) فعل ذلك تمتيعا لكم (ولأنعامكم)لأن منفعة ذلك التمهيد واصله إليهم وإلى أنعامهم."([3]) فـ"متاعا مفعول لأجله أي فعل ذلك تمتيعا لكم واختار زاده في حاشيته على البيضاوي أن يكون مصدرا لفعله المحذوف المدلول عليه بسياق الكلام أي متّعناكم بها تمتيعا وليس ببعيد، ولكم متعلقان بمتاعا ولأنعامكم."([4]) ومثله قوله تعالى: ﴿ مَّتَٰعًا لَّكُمۡ وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ ﴿٣٢﴾ ﴾ **عبس: ٣٢**

٧- قوله تعالى: ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلۡأَرۡضُ دَكّٗا دَكّٗا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴿٢٢﴾ ﴾ **الفجر: ٢٢١ – ٢٢)**

يذكر ابن الأنباري في إعراب هذه الآية" ودكا دكا، منصوب على المصدر المؤكد ، وكرر لتأكيد."([5]) و صفا صفا منصوب على المصدر في موضع الحال.([6])

٨- قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡعَٰدِيَٰتِ ضَبۡحٗا ﴿١﴾ فَٱلۡمُورِيَٰتِ قَدۡحٗا ﴿٢﴾ فَٱلۡمُغِيرَٰتِ صُبۡحٗا ﴿٣﴾ ﴾ **العاديات: ١ - ٣.**

جاء في الكشاف أن "انتصاب ضبحا على يضبحن ضبحا، أو بالعاديات كأنه قيل: والضابحات؛ لأن الضبح يكون مع العدو ، أو على الحال؛ أي: ضابحات."([7]) "وانتصب قدحا بما انتصب به ضبحا (فالمغيرات) تغير على العدو (ضبحا) في وقت الصبح."([8])

إن الغرض من هذا التركيب هو إلى جانب الايجاز التوكيد ، فقوله تعالى (والنازعات غرقا) أي توكيد لكون الملائكة ستنزع الارواح ، وكذلك سبحا وسبقا وغيرها من المصادر المحذوفة.

---

[1] **- الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٠٨.**
[2] **- إعراب القران للنحاس: ج٥/ ١٤٦. ومعاني القرآن للفراء ج٣/٢٢٣.**
[3] **- - الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٠٩.**
[4] **- إعراب القران وبيانه للدرويش ، ج١٠=٣٧٠.**
[5] **- البيان في غريب اعراب القرآن لابي البركات ابن الانباري: ج٢/٥١٢.**
[6] **- المرجع نفسه : ج٢/ ٥١٢.**
[7] **- الكشاف للزمخشري، ج٦/٤١٧،**
[8] **- المرجع نفسه : ج٦/٤١٧**

تعددت القرينة الدالة على المحذوف في هذا الباب فمن جهة تدل قرينة الصيغة (المصدر المؤكد) على لزوم وجود الفعل، كما يدل عليها سياق الحال، الذي يتمثل في قصد المتكلم، وتفهم المتلقي ، لهذا الأسلوب . وقد كان الغرض من حذف المسند الايجاز، والتخييل أن في الترك تعويلا على شهادة العقل.

٥- الحذف على إرادة القول

وفي هذا اللون من الحذف يكون المحذوف جملة القول ، المكونة من الفعل ومرفوعه، ويبقى مقول القول "نحو ﴿ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾ ﴾ **الرعد: ٢٣ – ٢٤**، والتقدير (يقولون سلام عليكم)([1]). وقد ورد في جزء عم في موضعين هما :

١- في قوله تعالى :﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ﴿٢٧﴾ ﴾ **الفجر: ٢٧**

يقول صاحب الكشاف في تفسير هذه الآية "(يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ) على إرادة القول، أي: يقول الله للمؤمن: (يا أيتها النفس) إما يكلمه إكراما له كما كلم موسى صلوات الله عليه، أو على لسان ملك."([2])

٢– قوله تعالى : ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ ﴿١﴾ ﴾ **قريش: ١**

يذكر النحاس: "قيل في الكلام حذف، والمعنى اعجبوا لإيلاف قريش(رحلة الشتاء والصيف) وتركهم عبادة رب هذا البيت، وهذا أعنى الحذف مذهب الفراء، ويحتج له بأن العرب تقول لله أبوك فيكون في اللام معنى التعجب، وأصبح من هذين القولين وهو قول الخليل بن أحمد، أن المعنى لأن يؤلف الله قريش إيلافا.([3]) "وقيل: المعنى: عجبوا لإيلاف قريش."([4]) وعليه فالقرينة حالية يشير إليها قصد المتكلم ، الذي أضمر إرادة القول .

٦-الحذف في باب القطع

لقد فصلنا فيه القول في باب حذف المبتدأ حيث إن القطع في هذا الباب ينقسم الى:

---

[1] **- تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطي : ٢٥٢**
[2] **- الكشاف للزمخشري، ج٦/٣٧٤**
[3] **- - إعراب القران للنحاس: ج٥/٢٩٣.**
[4] **- الكشاف للزمخشري، ج٦/٤٣٥**

أ- **ما قطع لأجل مدح أو ذم أو ترحم :** "ومنه قوله تعالى: ﴿ وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾ ﴾ **الفجر: ١٠** ويجوز فيه أن يكون في محل نصب على الذم أو في موضع رفع خبر لمبتدأ محذوف."([1]) وقد أوردنا الشواهد التي يلتقي فيها أغراض القطع من أجل أغراض المدح والذم بين تقدير المبتدأ والفعل ، وأسهبنا فيها القول، أما انفرد فيه القطع على إضمار الفعل فقد كان ذلك في موضعين اثنين هما:

١- في قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ **المطففين: ٢٨**.المحذوف في هذه الأية هو عامل (عينا) يذكر الشوكاني: " وانتصاب (عينا) على المدح."([2]) أي الفعل المقدر على تقدير (أمدح عينا).

٢- قوله تعالى :﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْجُنُودِ ﴿١٧﴾ فِرْعَوْنَ وَثَمُودَ ﴿١٨﴾ ﴾ **البروج: ١٧ – ١٨**. (فرعون وثمود) ، في موضع جر على البدل من الجنود . وقيل في موضع نصب بتقدير أعني"([3])

ب- **ما قطع للتبيين** . هو القطع في غير الأبواب السابقة ، إذ يكون تقدير الفعل أعني أو أخص .والحذف فيه يكون جوازا.([4])

٧- الحذف في باب صلة الموصول

أجمع النحويون على أن صلة الموصول إما أن تكون جملة اسمية أو فعلية، وعليه فإذا وُصِل الموصول بشبه الجملة فالمتعلق فعل محذوف"([5]) وقد ورد هذا اللون من الحذف في ثلاثة مواضع في جزء عم وكانت كما يلي:

١- في قوله تعالى: ﴿ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴿٣٧﴾ ﴾ **النبأ: ٣٧**

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ ﴿٤﴾ ﴾ **الانشقاق: ٤**

٣- في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَعْلَمُ إِذَا بُعْثِرَ مَا فِى ٱلْقُبُورِ ﴿٩﴾ وَحُصِّلَ مَا فِى ٱلصُّدُورِ ﴿١٠﴾ ﴾ **العاديات: ٩ – ١٠**

---

[1] - التأويل النحوي في القرآن الكريم : عبد الفتاح الحموز ، ج١/٥٦٧.
[2] - فتح القدير للشوكاني : ج٥/٥٣٦وينظر : تفسير البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي : ج٨/ ٤٣٤
[3] - البيان في غريب أعراب القرآن لابن الانباري: ج٢/٥٠٦
[4] - راجع الشواهد على هذا الباب في باب حذف المبتدأ فالأول في باب حذف المبتدأ وجوبا ، والتبيين في باب حذفه جوازا .
[5] - - التأويل النحوي في القرآن الكريم : عبد الفتاح الحموز ، ج١/٥٨٣

إن صلة الموصول في الآيات قوله تعالى (بَيْنَهُمَا) و(فِيهَا) و (فِي ٱلْقُبُورِ) و(فِي ٱلصُّدُورِ) وجميعها أشباه جمل، وفي هذه الحالة يمتنع عدها صلة الموصول لذا صير إلى التقدير على اعتبار أن ركني جملة الصلة قد حذفا وبقي معمول الفعل وهو شبه الجملة.

٨- حذف عامل الحال :

الأصل في عامل الحال الذكر، إلا أنه قد يحذف جوازا أو وجوبا([1]) إذا دل عليه دليل، ولغرض بلاغي معين. وقد ورد حذف عامل الحال وجوبا في حالة واحدة، وهي كون الحال مفردة، وقد جاءت لتؤكد مضمون جملة سابقة لها، وذلك في قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ القيامة: ٤. لقد اشتبه في هذه الآية في تعيين المحذوف لقيام قرينتين؛ حيث "قدره سيبويه بـ(بلى نجمعها قادرين). فقادرين حال وحذف الفعل لدلالة: (أن لن نجمع) عليه."([2]) "وتقدير سيبويه أولى؛ لأن بلى ليس جوابا لـ(يحسب) إنما هو جواب لـ(أن لن يجمع) وقدره بعضهم: بلى نقدر قادرين. وقيل منصوب، لوقوعه موقع الفعل، وهو باطل؛ لأنه ليس من نواصب الاسم وقوعه موقع الفعل."([3]) وعليه فالقرينة لغوية تفهم من الجملة السابقة. والغرض الاختصار.

٩- الحذف في جملة النداء

ومما يطرد فيه الحذف في هذا الباب (جملة النداء)، حيث وقف النحاة أمام ذلك الأسلوب الخاص الذي ينتج عن تركيب الأداة مع المنادى، وما ينتج عنه من حركات إعرابية متغيرة ارتباطا بكنه المنادى. فلم يجدوا مفرا من تأويل هذا الحذف، حيث اعتبروا أن "حرف النداء مع المنادى جملة فعلية إنشائية للطلب؛ برغم أنها قبل النداء خبرية، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبي جملته فعلية. فالأصل في مثل: يا صالح، هو أنادي صالحًا ... حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر، وناب عنهما حرف النداء، وبقي المفعول به، وصار منادى واجب الذكر – غالبا–([4]) "وذهب بعضهم إلى أن الناصب له معنوي، وهو القصد. ورد بأنه لم يعهد في عوامل النصب. وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا: فقيل: على سبيل النيابة،

---

[1] - ينظر حالات حذفه وجوبا وجوازا : النحو الوافي لعباس حسن : ج٢- ٤٠٩-٤١٠.
[2] - البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج٣/٢٠٨.
[3] - البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج٣/٢٠٩
[4] - النحو الوافي : عباس حسن ، ج٤/ ٧.

والعوض عن الفعل، فهو على هذا مشبه بالمفعول به لا مفعول به وعليه الفارسي."([١]) وفي كل الأحوال فمحور التأويل أن جملة النداء قد صارت فعلية تفيد الإنشاء الطلبي، وبالتالي فقد تغيرت صورتها الخبرية. كما أنه مفعول به بفعل مقدر لا يجوز إظهاره فالحذف هنا وجوبا.([٢]) وقد ورد هذا اللون من الحذف في أربعة مواضع في جزء عم وهي:

١- في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلۡكَرِيمِ ٦ ﴾ **الانفطار: ٦**

٢- في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ٦ ﴾ **الانشقاق:٦.**

٣- في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ﴾ **الفجر: ٢٧**

٤- في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ١ ﴾ **الكافرون: ١**

ويتضح من الآيات السابقة أن حرف النداء قد دخل على المعرف باللام؛ وعليه "لم يجز أن يباشر بحرف النداء، ولكن يؤتي بأيها؛ أو أيهذا، أو ذا ... كأنهم كرهوا أن يدخلوا حرف تعريف على حرف تعريف، فأتوا باسم مبهم، وجعلوه منادى في اللفظ، ثم أتوا بما هو المقصود بعده، ومن ثم التزموا رفعه على الصحيح. وإن كان صفة لما قبله، ولكنه لما كان المقصود بالنداء، جعلوا حركته الحركة التي كانت تكون له لو باشره حرف النداء، تنبيها على أنه المنادى في المعنى."([٣]) أما حكم الاسم المبهم (أي) "فيؤنث لتأنيث الصفة ([٤]) كما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفۡسُ ٱلۡمُطۡمَئِنَّةُ ٢٧ ﴾ **الفجر: ٢٧ .**

أما سبب حذف الفعل مع فاعله فهو إلى جانب قصد الإنشاء والطلب، "كثرة الاستعمال، والتعويض عن الفعل بحرف النداء وظهور المعنى المراد بعد حذفهما"([٥]) ويذكر ابن الحاجب أن

[١] ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق/ أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية
الطبعة : الأولى ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م. ج٢/٢٥.
[٢] ـ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابت مالك : ج٤/٣. وينظر: همع الهوامع: ج٢٥:٢.
[٣] ـ شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب : ١٩٤.
[٤] ـ ينظر همع الهوامع للسيوطي" ج٢/٣٩.
[٥] ـ النحو الوافي لعباس حسن : ج٤/ ٧ (الحاشية) .

هناك نوعين من القرائن الدالة على المحذوف: الأولى مقامية فيقول: وإنما وجب حذفه للقرينة الدالة. والثانية لغوية وهي حرف النداء الذي وقع موقع الفعل المحذوف.([1])

وهناك نوع آخر للحذف في جملة النداء وهو حين يلي حرف النداء ما ليس باسم. يقول عباس حسن: "وقد يقتضي السبب البلاغي دخول حرف النداء على غير الاسم، كأن يدخل على حرف، أو جملة فعلية أو اسمية"([2]) وقد دخل النداء على حرف واحد وهو حرف التمني (ليت)، وهو من الحروف المشبهة بالفعل، وقد ورد ذلك في موضعين من جزء عم وهما:

١-في قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَنذَرْنَـٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَـٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴿٤٠﴾ ﴾ **النبأ: ٤٠**

٢-في قوله تعالى : ﴿ يَقُولُ يَـٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴿٢٤﴾ ﴾ **الفجر: ٢٤**

وقد كان لهذا التركيب تأويلان عند النحاة: فإما أن يكون "حرف النداء إما داخلا على منادى محذوف ، مناسب للمعنى ؛ فيقال في الآية : يارب ، أو يا أصحاب ... أو نحوهما ، وهذا عند من يجيز حذف المنادى .وإما اعتباره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى . والرأيان مقبولان؛ ولكن الثاني أولى ؛ لصلاحه لكل الحالات . "([3]) عليه فإن إيرادنا لهذا النوع جاء بناء على تقدير محذوف ، وفق القول الأول وليس الثاني .

---

[1] - **شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: ١٩٠.(بتصرف)**
[2] - **النحو الوافي لعباس حسن : ج٤/٦.**
[3] - **النحو الوافي لعباس حسن : ج٤/ ٧.**

٤ـ حذف الجمـــــــــلة

١ـ الحذف في أسلوب القسم : (حذف جملة القسم)

يعد أسلوب القسم أحد أنواع أساليب التوكيد في العربية يذكر سيبويه "والحلف توكيد"([١])، فهو من مؤكدات الخبر،([٢]) وهذا الأسلوب العربي يتكون من أداة([٣]) وجملتين "تجريان مجرى الجملة الواحدة على ما ذكرناه في الشرط والجزاء"([٤]) وهو ما يمكن أن يطلق عليه الجملة الكبرى بحسب مصطلح ابن هشام([٥]). والقسم ضرب من البيان العربي ألفه العرب منذ القدم، حيث أكثروا استعماله، فهو نوع من الدليل الواقعي والمثال على تأكيد القول . أما عن الجزء المؤكد في أسلوب القسم فيذكر ابن يعيش أن "الجملة المؤكَّدة هي الثانية المقسم عليها، فإن كانت فعلا، وقع القسم عليه نحو : (أحلف بالله لتطلقنّ) ، وإن كان الذي تلقاه حرفا بعد اسم وخبر ، فالذي يقع عليه القسم في المعنى الخبر، كقولك (والله إن زيدًا لمنطلق). أو (والله لزيدٌ قائم). فالقسم يؤكد الانطلاق القيام دون قيد."([٦])

---

[١] ـ الكتاب (كتاب سيبويه) : ج٤٩٧/٣.

[٢] ـ ينظر: في البلاغة العربية (علم المعاني ـ البيان ـالبديع)عبد العزيز عتيق : ص٥٣.

[٣] ـ الأداة القسم على ثلاثة أنواع : وهي : الحرفية : وتتكون من حروف القسم الجارة الثلاثة وهي (الباء وهي أصل الحروف ، والواو ، والتاء ومعها اللام ومن)( ) ويذكر الخليل أن الإتيان بهذه الحروف من باب إضافة الحلف إلى المحلوف ، كما في الفعل المتعدي بحرف الجر (مررت به)( ) أما الأدوات الاسمية فهي مثل (عمر ـ أيمن ـ يمين) . والفعلية : مثل (أقسم ـ أحلف ـ حلف ـ قسم) "ونحوهما من (أشهد) و(أعلم)"(ينظر : الكتاب (كتاب سيبويه): ج٤٩٧/٣). وينظر: شرح المفصل : لابن يعيش،ج٢٤٨/٥

[٤] ـ شرح المفصل ك لابن يعيش الموصلي ، ج٥/ ٢٤٧/٢٤٨.

[٥] ـ يقصر ابن هشام في المغني مصطلح الجملة الكبرى على الجمل المركبة ، والتي تحتوي على أكثر من جملة ، مثل تلك الاسمية التي يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية ، أو الفعلية التي تكون متعلقها جملة . وحتي عندما قسم الجملة الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين ، لم يعد اسلوبي الشرط والقسم من باب الجملة الكبرى. ينظر : مغني البيب عن كتب الاعاريب لابن هشام : تحقيق /عبد اللطيف محمد الخطيب ، ح٢٩/٥ إلى ٣٨.

[٦] ـ المرجع السابق: ج٢٤٨/٥.

وقد وقف النحاة على الحذف في أسلوب القسم كغيره من كلام العرب، حيث طال جملة القسم، وجواب القسم. كما طال أداة القسم. ويعد أكثر هذا الحذف للتخفيف الناتج عن كثرة الاستعمال، وعليه فأسلوب القسم يحتوي على ضرب نادر من الاختزال، والاختصار المضاعف الذي قد يتفرد به هذا المبحث.

وعليه توجب أن نوزع هذا الموضوع إلى مبحثين. الأول سيتناول حذف جملة القسم. ومن ثم حذف جملة القسم والمقسم به معا، أما المبحث الآخر فسيتناول حذف جملة جواب القسم.

المبحث الأول : حذف جملة القسم

من المعلوم أن حذف فعل القسم مطرد وواجب، بعد أحرف القسم غير الباء، "([1]) كما يطرد حذف جملة القسم قبل الحروف التي تستخدم كروابط في أسلوب القسم وهي (اللام) و(إنّ) للإيجاب ، و"(ما) و (لا)، للنفي " وإنما وجب لهذه الحروف أن تقع جوابًا للقسم؛ لأنها يستأنف بها الكلام ، ولذلك لم تقع الفاء جوابًا للقسم؛ لأنه لا يستأنف بها الكلام."([2]) ويذكر الدماميني أن الحذف لازم أيضا "حيث قيل لأفعلن، أو لقد فعل، أو لئن فعل."([3]) وقد ورد في جزء عم هذا النوع من الحذف في واحد وثلاثين موضعا يمكن تقسيمها حسب التالي:

جملة القسم المحذوفة قبل أحد حروف القسم :

وقد ورد منه في جزء عم أحد عشر مثالا توزعت كالتالي: (النازعات:١/ البروج:١/ الطارق:١/ الطارق:١١/ الفجر:١/ الشمس:١/ الليل:١/ الضحى:١/ التين:١/ العاديات:١/ العصر:١)

الملاحظ أن الجملة المحذوفة في كل الحالات واقعة قبل حرف الجر (الواو) ، وذلك في مثل قوله تعالى :﴿ وَٱلْفَجۡرِ ١ ﴾ الفجر: ١ وأن الحذف في هذه الحالات وجوبا . فالجواز لا يكون إلا بعد حرف الجر الباء التي تختص بالقسم . أما تقدير الجملة المحذوفة (أقسم) .

أ- حذف الجملة والمقسم به :

وفي هذا النوع من القسم يلاحظ أنه قد تم حذف جملة القسم التي تقدر(بأقسم) . وكذلك (المقسم به مع حرف القسم).وقد ورد هذا النوع في جزء عم في واحد وعشرين موضعا. ويمكن تقسيم

[1] -ينظر: شرح المفصل : ابن يعيش الموصلي ، ج٥/٢٤٨.
[2] - المرجع السابق ك ج٥/٢٥٠.
[3] - شرح الدماميني على مغني اللبيب : ج٢/ ٥٢٢-٥٢٣.

هذه الآيات الى ثلاثة أنواع حسب حروف التوكيد المقترنة عادة بجواب الشرط. وهذه الأنواع هي:

ب- الحذف قبل جواب القسم المقترن بـ(إن) المؤكدة و لام التوكيد(المزحلقة) :

وقد ورد ذلك في سبعة عشر موضعا توزعت كما يلي : (النازعات:١٠-٢٦/ الانفطار:١٣-١٤/ المطففين: ٧-١٥-١٦- ١٨-٢٢/ البروج: ١٢/ الطارق: ٨-١٣/ الأعلى: ١٨/ الفجر: ١٤/ العلق: ٦/ العاديات:٦-٧-٨-١١)

ففي قوله تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ ﴾ **العلق: ٦**. حذفت في هذه الآية جملة القسم، والمقسم به، وحرف القسم، والتقدير (أقسم بالله إن الإنسان ليطغى) وقد دلت على المحذوف قرينة لغوية وهي وجود حرف التوكيد مع اللام المزحلقة المؤكدة. وينسلخ ذلك على بقية الآيات.

ت- الحذف قبل جواب القسم المقترن بـ(لقد والفعل الماضي) :

وذلك في موضع واحد وهو: في قوله تعالى :﴿ وَلَقَدۡ رَءَاهُ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡمُبِينِ ٢٣ ﴾ **التكوير: ٢٣**. حيث حذف فعل القسم والمقسم به وأداة القسم ، وعليه يكون التقدير(أقسم بالله لقد رآه). والقرينة الدالة على المحذوف لغوية وهي اجتماع لام التوكيد مع (لقد). والتي عادة ما تقع في جواب القسم.

ث- الحذف قبل جواب القسم المقترن بـ(لئن)

وذلك في موضع واحد وهو، قوله تعالى:﴿ كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ١٥ ﴾**العلق:١٥**

يذكر الشوكاني "اللام في قوله (لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ) هي الموطئة للقسم، أي والله لئن لم ينته عماهو عليه ولم ينزجر (لنسفعا بالناصية)."([1]) وفي هذه الحالة يقترن جواب الشرط بالقسم .كما أنه في هذه الآية قد حدث التقاء للشرط مع القسم "فقد تقدم على الشرط قسم وحيث إنه في نية التقديم، فقد حذف جواب الشرط لدلالته عليه."([2])أي لدلالة جواب القسم عليه. ويفسر ابن يعيش ذلك فهو "جواب قسم محذوف، وليس جواب الشرط بدليل ثبوت النون. ولو كان جواب الشرط لانجزم.([3]) ويعلل ابن هشام سبب وجوب كون الجواب للشرط إذا تقدم بـ"أنه إذا تقدم

---

[1] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٦٣٠.
[2] - شرح شذور الذهب لابن هشام الانصاري: ٣٦٥.(بتصرف)
[3] - شرح المفصل : ابن يعيش الموصلي ، ج٥/٢٥٢

عليهما شيء يطلب الخبر وجبت مراعاة الشرط تقدم أو تأخر نحو زيدُ والله إن يقم أقم معه([1])

ج- الحذف قبل جواب القسم المقترن بـ(لام التوكيد ونون التوكيد المتصلة بالفعل المضارع) وقد ورد ذلك في أربعة مواضع في جزء عم وهي:

- في قوله تعالى :﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴿٦﴾ ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ ٱلْيَقِينِ ﴿٧﴾ ثُمَّ لَتُسْـَٔلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾ ﴾ **التكاثر: ٦ – ٨**
- في قوله تعالى :﴿ كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾ ﴾ **الهمزة: ٤**

يذكر السيوطي في إعرابه لقوله تعالى :﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ **التكاثر: ٦** : جواب قسم محذوف، وحذفت منه لام الفعل وعينه، وألقيت حركتها على الراء.([2])"ثم قال: ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ ﴾ فبين لهم ما أنذرهم منه وأوعدهم به؛ وقد مرّ ما في الشيء بعد إبهامه من تفخيمه وتعظيمه، وهو جواب قسم محذوف. والقسم لتوكيد الوعيد، وأن ما أوعدوا به لا مدخل فيه للريب؛ وكرره معطوفا بثم تغليظا في التهديد وزيادة في التهويل."([3])

وعليه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

– لقد دخلت اللام المؤكدة على الأسماء والأفعال، وقد وقع الاسم بعدها موقع الخبر حيث إنها في كل الأحوال اللام المزحلقة. أما الفعل، فقد لاحظنا أنه يتصل بعدها بإحدى نوني التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، كما في قوله (لنسفعا بالناصية) حيث وقف على النون الخفيفة بالألف، وتلزمه النون لتخلصه من الاستقبال([4]) كي لا يقع القسم على شيء غير معلوم. أي أن الوقف هنا قد نص عليه عند القراء، ولا يقتصر على كتابة المصحف.

– لقد كثر استخدام أسلوب القسم في جزء عم، ذلك أن القرآن في أسلوبه المعجز قد جرى على أساليب العرب في كلامهم، كما أن المقام العام للآيات استدعى ذلك، حيث إن القسم من أساليب

---

[1] - شذور الذهب لابن هشام الانصاري: ٣٦٥.
[2] - تفسير الجلالين : جلال الدين السيوطي: ٦٠١.
[3] - تفسير الكشاف للزمخشري: ج٦/٤٢٥. وينظر في إعراب بقية الآيات من هذه السورة: إعراب القرآن الكريم: د. ياقوت، ج١٠/٥١٦٧.
[4] - ينظر: شرح المفصل : ابن يعيش الموصلي ، ج٥/٢٥١

التوكيد، وقد نزلت معظم آيات جزء عم في بدايات الدعوة المحمدية، حيث توجهت لخطاب أهل مكة المنكرين، لذا وجب استخدام هذا الأسلوب لتأكيد آيات الله والخلق والنشور.

– لا يمكن في هذا المبحث الحديث عن قرينة واحدة بعينها، وذلك أن الجملة الكبرى المتحصلة عن الأسلوب، والتي تتكون من أكثر من جملة تحتل مساحة واسعة في التركيب، وكذلك مساحة واسعة لإحداث الحذف، وعليه تتعدد في هذا الإطار القرائن، وإذا كانت القرينة الأساسية الدالة على الحذف حالية فإنه يشاركها قرينة لغوية وهي واو القسم الجارة، وكذلك ما تحدثه من أثر في تغير العلامة الإعرابية للاسم المقسم به. وعليه فقد تضافرت القرائن الدالة على المحذوف. أما السبب الأساسي للحذف فهو لكثرة استعمالهم هذا الأسلوب. وعليه يتم الاستغناء عما يكثر تداوله بين الناس، لأن المرسل والمتلقي في عملية الاتصال يكون على دراية بأسرار الأسلوب وخصوصيته مما يبيح الحذف .

– أما الغرض من الحذف في هذا الباب فهو إلى جانب الإيجاز والرغبة في الاختصار والاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه في الكلام، فقد برز غرض الإبهام الذي يبعث بالنفس حالة من التفخيم والتعظيم للشيء المحذوف، ويعزز ذلك كون هذا المقسم به محذوفا؛ أو أن يكون جواب القسم محذوفا؛ مما يعزز الأثر المقصود وهو الزجر والوعيد للمنكرين من الكفار.

– لقد جاء القسم في كل الآيات للتوكيد، فقد أكد أن الرسالة المحمدية حق ، وأن البعث والنشور حق، وأن ما أوعد به المشركين لا ريب فيه، فالثواب والعقاب حق. "وإذا أنت تتبعت آيات السورة رأيتها حديثا عن البعث، وتعجبا من منكريه، مما يؤذن بأن هذا القسم وارد لتأكيده."([1])

المبحث الثاني : حذف جملة جواب القسم

إن الغالب في المقسم عليه أن يكون في الكلام، لأنه المقصود الإخبار عنه وتوكيده، إلا أنه قد يحذف جواب القسم لعلم السامع به. ويكثر حذف جواب القسم إذا كان في نفس المقسم به دلالة على المقسم عليه، فإن المقصود يحصل بذكر ما يدل عليه ، فيكون حذف المقسم عليه أبلغ وأوجز.([2]) وقد ورد هذا النوع من الحذف في أربعة مواضع من جزء عم ، وهي :

[1] ـ من بلاغة القرآن : د. أحمد بدوي، ١٠٠.
[2] ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج١٩٢/٣.

١- في قوله تعالى : ﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا ﴿١﴾ وَالنَّاشِطَاتِ نَشْطًا ﴿٢﴾ وَالسَّابِحَاتِ سَبْحًا ﴿٣﴾﴾ النازعات: ١ - ٣) والتقدير (أقسم بالنازعات). "والمقسم عليه محذوف ، وهو (لتبعثن) ، لدلالة ما بعده عليه من ذكر القيامة.([١]) والقرينة مقالية كما يذكر الزمخشري. والغرض الإبهام لتفخيم شأن المحذوف، وهو البعث والقيامة، وهذا النوع من الحذف له أثر وجداني عميق، حيث تذهب معه النفس كل مذهب، إذ إنه يثير فيها نوعا من التساؤل حول المحذوف، وحين لا توجد إجابة شافية يتكون نوع من الغموض الذي يثيره الخشية من المحذوف، فتكون النتيجة ذات وقع وأثر أكبر على النفس، وعليه يتحقق الغرض من الحذف.

٢- قوله تعالى : ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ ﴿١﴾﴾ البروج: ١. جواب القسم في هذه الآية محذوف، يذكر صاحب الكشاف: "فإن قلت: أين جواب القسم؟ قلت محذوف يدل عليه قوله (قتل أصحاب الأخدود). كأنه قيل: إقسم بهذه الأشياء أنهم ملعونون، يعني كفار قريش."([٢])

٣- قوله تعالى : ﴿وَالْفَجْرِ ﴿١﴾﴾ الفجر: ١المقسم عليه في هذه الآية محذوف تقديه (ليعذبن)، يدل عليه قوله نعالى (ألم تر) إلى قوله (فصبّ عليهم ربك سوط عذاب)([٣])

٤- قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ﴿١﴾﴾ الشمس: ١وجواب القسم في هذه الآية محذوف تقديره (ليدمدمن الله عليهم). أي على أهل مكة لتكذيبهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .([٤]) وقد يكون الزمخشري في تفسيره هذا متأثرا بقوله تعالى ﴿فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنبِهِمْ فَسَوَّاهَا ﴿١٤﴾﴾ الشمس: ١٤.

وعليه نسجل الملاحظات التالية :

– يذكر الخليل أن القسم موجود فقط في المقسم به الأول، وما عداه معطوف عليه.([٥]) وهو بذلك يشير إلى ظاهرة لغوية يجب الوقوف أمامها،حيث درج الأسلوب القرآني على البدء بالقسم، ومن ثم عطف مجموعة من المفردات تصلح جميعها للقسم، وذلك كما ورد في سورة الشمس،

[١] - ينظر : الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٠٤.وانطر: تفسير البحر المحيط للاندلسي: ج٨/٤١٢. وينظر: فتح القدير للشوكاني: ج٥/٤٩٥.

[٢] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٤٦- : تفسير البحر المحيط للاندلسي: ج٨/٤٤٣. وينظر: فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٤٩.

[٣] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٤٦- : تفسير البحر المحيط للاندلسي: ج٨/٤٦٤. وينظر: فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٧٧.

[٤] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٨٣- وينظر: فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٩٩.

[٥] - ينظر :الكتاب (كتاب سيبويه) : ج٣/٣٩٧.

والفجر، والطارق ، وغيرها. وهذه الظاهرة التي يمكن أن يطلق عليها التراكب الدلالي، حيث يبدأ هذا الأسلوب القرآني بالقسم، ثم يتم تشريك مقسم به آخر وآخر، عن طريق العطف، لينتج نوع من الدلالة المركبة المتراكمة، التي تعطي في مجملها ثقلا دلاليا للمقسم به. فهى في مجموعها عبارة عن مؤكدات، تتضافر من أجل تأكيد صدق جواب القسم، وهو أسلوب قد يكون استخدم بناء على الدرجة التي وصل إليها إنكار أهل مكة للرسالة المحمدية في فجر الرسالة .

– إن القرينة في كل حالات حذف جواب القسم قد دلت عليها قرينة حالية، يقول الخليل بن أحمد: إن العرب قد تترك مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم؛ لعلم المخبَرِ لأي شيءٍ وضع هذا الكلام."([1]) ومع أن حديثه كان عن جواب الشرط وحذفه، فإن هذا ينسلخ على القسم وجوابه أيضا، حيث إن السياق الحالي عنصرا حاسما في الاستدلال على المحذوف.

– إذا أخذنا بعين الاعتبار الظاهرة التي وصفناها في الملاحظة الأولى، يمكن أن نقف على حجم التعظيم والتهويل الذي يسببه الحذف لجواب القسم. حيث يتم مراكمة المقسم به، ومن ثم يحذف الجواب، فأثر المقسم به وتراكمه عند الحذف يضفي حالة مضاعفة من مشاعر الرهبة والتهويل وتعظيم الأمور، وهو لون بلاغي فريد .

– في هذا الاتجاه نجد أن هناك نسقا تركيبيا يتمثل في اجتماع فريد للقسم والشرط، وذلك في مواضع عدة ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١﴾ الليل: ١) وفي هذه الحالة المفروض أن يكون الجواب للقسم المتقدم، إلا أنه من الملاحظ أن جواب القسم محذوف ،وعليه فقد حذف جوابان، أحدهما للقسم ، والآخر للشرط يدل عليه المحذوف الأول.

– أما الغرض من الحذف فهو كما يذكر الزركشي: "حذف الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم، ويجوز حذفه لعلم المخاطب به؛ وإنما يحذف لقصد المبالغة، لأن السامع مع أقصى تخيله يذهب به الذهن كل مذهب؛ ولو صرح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع، ومن ثم لا يحسن تقدير الجواب مخصوصًا إلا بعد العلم بالسياق."([2])

[1] ـ الكتاب (كتاب سيبويه): ج٣/١٠٣.
[2] ـ الرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/١٩٢

٢ـ تأويل الحذف في أسلوب الشرط .

أولا- تأويل الحذف في جملة الشرط :

أسلوب الشرط هو أحد الأساليب المميزة من الناحية التركيبية في العربية، حيث يتكون من جملة مركبة من جزأين، هما جملة الشرط، وجملة الجزاء أو الجواب، والرابط بينهما، وهو أحد أدوات الشرط الاسمية، أو الحرفية.

وأسلوب الشرط هو اقتران شرطي بين حدثين، حيث يشترط وجود الحدث الأول ليتحقق الحدث الثاني. لذا أطلق العلماء تسمية فعل لشرط على الفعل الذي يلي الأداة. فالفعل الأول يحتوي على حدث هو علة لوجود الفعل الثاني، فالجواب معلق على الشرط .

وجملة الشرط في العربية كغيرها من الجمل والمفردات يعتريها الحذف، حيث يقع الحذف في الفعل، وجملة جواب الشرط على السواء، وهذا بيانه في جزء عم :

١ـ حذف فعل الشرط جوازا:

تحذف جملة فعل الشرط جوازا ([1])، إن دل عليها دليل. **كما يجوز حذف فعل الشرط وأداته إذا دل عليه قرينة لغوية:** وقد ورد هذا النوع من الحذف في جزء عم في أربعة مواضع توزعت كالتالي:

١– في قوله تعالى : ﴿لِإِيلَـٰفِ قُرَيْشٍ ۝١ إِۦلَـٰفِهِمْ رِحْلَةَ ٱلشِّتَآءِ وَٱلصَّيْفِ ۝٢ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَـٰذَا ٱلْبَيْتِ ۝٣ ٱلَّذِىٓ أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَءَامَنَهُم مِّنْ خَوْفٍۭ ۝٤﴾ قريش: ١ – ٤

تضمنت الآيات السابقة معنى الشرط، يذكر الزمخشري "(لإيلاف قريش) متعلق بقوله: (فليعبدوا) أمرهم أن يعبدوا لأجل إيلافهم الرحلتين فإن قلت فلم دخلت الفاء؟ قلت: لما في الكلام

---

[1] ـ* تحذف جملة فعل الشرط جوازا ايضا : في حالتين : الأولى/ إذا وقع فعل الشرط بعد " إن " المدغمة بـ " لا " النافية . كقول الشاعر: فطلقها فلست لها بكفءٍ وإلا يعل مفرقك الحسامُ
والتقدير (وإن لا تطلقها يعل مفرقك الحسام) . (ينظر أوضح المسالكإلى ألفية ابن مالك لابن هسام ك ج٤/ ٢١٤ـ٢١٥) والقرينة في هذه الحالة لفظية حيث دل على المحذوف الجملة السابقة (طلقها). ولم توجد شواهد لهذا اللون من الحذف في جزء عم .
الثانية / ويجوز حذف الشرط بدون الأداة إذا وقع بعد " من " المتلوة بـ " لا " النافية .
نحو : من أكرمك فأكرمه ومن لا فدعه . والتقدير : ومن لا يكرمك فدعه . ولم توجد شواهد لهذا اللون من الحذف في جزء عم .

* ويحذف فعل الشرط مع الأداة وجوبا / وهو مطرد بعد الطلب: ﴿فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ آل عمران: ٣١ أي فإن تتبعوني يحببكم الله .
ينظر : شرح الدماميني ٣/٥٢٣ .

* وجاء بدون الطلب . نحو : ﴿إِنَّ أَرْضِى وَٰسِعَةٌ فَإِيَّـٰىَ فَٱعْبُدُونِ ۝٥٦﴾العنكبوت: ٥٦ أي فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها . " ينظر شرح الدماميني على المغني : ج٢ـ٥٢٣. ولم يوجد أمثلة لما سبق في جزء عم . لذا وجب التنويه .

من معنى الشرط لأن المعنى: إما لا فليعبدوه لإيلافهم، على معنى: أن نعم الله عليهم لا تحصى، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه، فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة."([1]) والدليل على المحذوف الآية الرابعة؛ فالقرينة لغوية، والغرض من الحذف الإبهام لتعظيم شأن المحذوف وهي نعم الله على قريش .

٢- في قوله تعالى : ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ١٦﴾ **الانشقاق: ١٦**

"الفاء في جواب شرط مقدر أي إذا عرفت هذا أو إذا تحققت البعث فلا أقسم."([2]) والقرينة الدالة على الحذف مقالية تفهم من الآيات السابقة ،التي تتحدث عن البعث والقيامة. أما الغرض فهو تعظيم شأن المحذوف.

٣- في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيۡتَ ٱلَّذِي يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ١ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِي يَدُعُّ ٱلۡيَتِيمَ ٢﴾ **الماعون: ١- ٢** . يقول القاضي أبو السعود: "(فذلك الذي يدع اليتيم) جواب شرط محذوف، على أن ذلك مبتدأ والموصول خبره، والمعنى: هل عرفت الذي يكذب بالجزاء أو بالإسلام إن لم تعرفه أو إن أردت أن تعرفه فهو الذي يدع اليتيم دفعا عنيفا ويزجره."([3]) ويذكر الشوكاني: "الفاء جواب شرط مقدر، أي إن تأملته أو طلبته فذلك الذي يدع اليتيم."([4])

٤- في قوله تعالى :﴿فَوَيۡلٞ لِّلۡمُصَلِّينَ ٤﴾ **الماعون: ٤** . " قوله تعالى (فويل) إلخ .. لربط ما بعدها بشرط محذوف كأنه قيل إذا كان ما ذكر من عدم المبالاة باليتيم والمسكين .. فويل (للمصلين الذين هم عن صلواتهم ساهون)."([5]) والقرينة مقالية تفهم من سياق الآيات السابقة، والغرض الإبهام لتعظيم شأن المحذوف، والتهويل بشأن الذنب.

---

[1] - **الكشاف للزمخشري : ج٦/٤٣٥**
[2] - **حاشية الفتوحات الجلية بتوضيح تفسير الجلاليت للدقائق الخفية : العلامة الشيخ سليمان الجمل . دط . دت. ج٤ – ص٥٩٦.**
[3] - **تفسير ابي السعود ج٥/٥٨٠- وينظر : الكشاف للزمخشري: ج٦- ٤٤٠"**
[4] - **تفسير فتح القدير للشوكاني ك ج٥/ ٦٧٣. وينظر : شرح المغني للدماميني : ج٢/٥٢٣**
[5] - **تفسير ابي السعود ج٥/٥٨٠. وينظر : الكشاف للزمخشري: ج٦- ٤٤٠. وينظر : فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٦٧٤**

٢- حذف جملة جواب الشرط

أولا- جوازا

يجوز حذف جواب الشرط إذا وجد ما يحل محله ويدل عليه (ما علم من جواب)([1]) وقد ورد من هذا النوع من الحذف مثال واحد في جزء عم وهو:

– في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ۝٥ ﴾ التكاثر: ٥ . يذكر صاحب الكشاف في تفسير الآية: "(لو تعلمون) محذوف الجواب يعني: لو تعلمون ما بين أيديكم علم الأمر اليقين."([2]) ويذكر السيوطي أن التقدير (لو تعلمون علما يقينا عاقبة تفاخركم)([3]) أما الشوكاني فيذكر: "وجواب لو محذوف، أي لشغلكم ذلك عن التكاثر والتفاخر، أو لفعلتم ما ينفعكم من الخير، وتركتم ما لا ينفعكم مما أنتم فيه."([4]) وعليه فالقرينة حالية، تختص بعلم السامع، حيث يذكر الخليل أن العرب قد اعتادت هذا النوع من الحذف، لعلم السامع بالمحذوف،([5]) والغرض الإبهام لتعظيم شأن المحذوف.

ثانيًا - وجوبًا

يحذف جواب الشرط وجوبًا في المواضع التالية :

أ– **في حالة اقتران جواب الشرط بالقسم السابق عليه :** يحذف جواب الشرط ، ويدل عليه جواب القسم وقد ورد في موضع واحد في جزء عم. وذلك في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ ﴾ العلق: ١٥، هنا اجتماع للشرط والقسم ، عليه فقد حذف جواب الشرط لدلالة الآخر عليه.([6])

ب–**يحذف(٧) جواب الشرط وجوبا، إذا كان فعل الشرط ماضيا ، و كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى :** يذكر ابن هشام: "يحذف جواب الشرط إذا دل عليه ما يتقدم، ويكون جوابا في

---

[1] - ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري. ج٤/ ٢١٥.
[2] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٤٢٥
[3] - تفسير الجلالين للسيوطي. ٦٠١.
[4] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٦٥٧ . وينظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/ ١٨٦. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ج٢/٥٣١.
[5] - ينظر: الكتاب: ج٣/١٠٣.
[6] - لقد تم تحليل هذه الآية في مبحث حذف فعل القسم والمقسم به، ينظر: صفحة: (٤٤) من هذا البحث.
[7] - ونضيف أنه : تحذف جملتي الشرط والجواب التي تشكل أسلوب الشرط ، وتبقى الأداة لتدل على المحذوف، يقول الراجز :
قالت بنات العم يا سلمى ، وإن كان فقيرا معدما قالت وإن
والقرينة مقالية دل عليها جملة الشرط السابقة ولم توجد شواهد لهذا اللون من الحذف في جزء عم .ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ج٤/٢١٧.

المعنى، أو ما يدل على المحذوف ، مثل قولهم (أنت ظالم إن فعلت). بشرط أن يكون الفعل ماضيا ، ولا يجوز (أنت ظالم إن تفعل).([١]) وقد ورد هذا النوع من الحذف في أربعة مواضع وهي:

١- في قوله تعالى: ﴿ أَءِذَا كُنَّا عِظَٰمًا نَّخِرَةً ﴿١١﴾ ﴾ النازعات: ١١، يقول صاحب المجتبى: "(إذا):ظرفية شرطية متعلقة بمعنى الجواب تقديره: فهل نبعث؟ دل عليه قوله تعالى:(أإنا لمردودون للحافرة).([٢]) وعليه فالقرينة حالية اختصت بعلم المخبَر، وقد تكون قد أعضدتها أخرى مقالية، والغرض الإبهام لغرض تعظيم شأن المحذوف .

٢- في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٣٤﴾ ﴾ النازعات: ٣٤ . يقول الشوكاني: " وجواب إذا قيل هو قوله: (فأما من طغى). وقيل: محذوف، أي فإن الأمر كذلك، أو عاينوا، أو علموا، أو دخل أهل النار النار، أهل الجنة الجنة."([٣]) والقرينة الدالة على المحذوق لغوية دل عليها سياق الآيات السابقة، حيث تحدثت عن الوعيد للمشركين، والجنة للمتقين، والغرض الإبهام لتعظيم شأن المحذوف، وتهويل أمره.

٣- في قوله تعالى:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ ﴾ الانشقاق: ١ قال الفراء: "جوابه محذوف؛ أي فيومئذ يلاقي حسابه.([٤]) ويذكر ابن الأنباري: "إذا ظرف، والعامل فيه، جوابه، واختلفوا في جوابه، فمنهم من قال: إن جوابه مقدر، وتقديره بعثتم. ومنهم من ذهب الى أن جوابه أذنت والواو فيها زائدة، وتقديره إذا انشقت السماء أذنت."([٥]) والواضح أن في ذلك تكلف، إذ إن الحذف أبلغ في هذا المقام." قال الزمخشري : حذف الجواب وتقديره مصرح به في سورتي التكوير والانفطار، وهو قوله (علمت نفسٌ).([٦]) وفي هذا فإن الزمخشري ينظر للقرآن على أنه وحدة عضوية متكاملة بحيث جعل القرينة الدالة على الحذف موجودة في سورتين أخريين. وعليه فالقرينة حالية، والغرض من الحذف الإبهام يقول الزمخشري: " إذا السماء انشقت، حذف الجواب ليذهب المقدر كل مذهب."([٧])

---

[١] - - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري. ج٤/ ٢١٨

[٢] - المجتبى من مشكل إعراب القرآن الكريم : أ.د. أحمد بن محمد الخراط ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. دط. الرياض ، ١٤٢٦هـ . ج٤/ ١٤١٣.

[٣] / تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٠٣

[٤] - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/١٩٤.

[٥] - البيان في اعراب القرآن لابي البركات ابن الانباري ، ج٢/ ٥٠٣.

[٦] - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/ ١٨٩

[٧] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٤١.

٤- في قوله تعالى : ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٩﴾ ﴾ **الأعلى: ٩** يذكر أبو البركات في إعراب هذه الآية : "جواب (إن) مدلول قوله : (فذكر) وقد قام مقامه وسد مسده."([1])

٥- في قوله تعالى : ﴿ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ﴿١١﴾ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ﴿١٢﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾ ﴾ **العلق: ١١ – ١٣** . يتساءل صاحب الكشاف في تحليله لهذه الآية: "فإن قلت: فأين جواب الشرط؟ قلت:هو محذوفٌ، تقديره: إن كان على الهدى أو أمر بالتقوى، ألم يعلم بأن الله يرى؟ وإنما حذف لدلالة ذكره في الجواب الثاني."([2]) فالقرينة لغوية، والغرض الإبهام لغرض تعظيم شأن المحذوف وذلك " توبيخا لقريش أي (إن نفعت الذكرى) في هؤلاء الطغاة العتاة ، ومعناه استبعاد انتفاعهم بالذكرى."([3])

وعلية نسجل الملاحظات التالية

– كل حالات الحذف في باب فعل الشرط كانت جوازا وفي حالة واحدة من ثلاث أشرنا إليها، كما لم يرد أي موضع لحذف فعل الشرط وجوبا.

– لقد كان أكثر المحذوف في باب جواب الشرط ، الحذف وجوبا مع وجود ما يدل على المحذوف مما هو جواب في المعنى.

– من الملاحظ أن أغلب أدوات الشرط المستخدمة هي غير الجازمة، كما يبرز استخدام الأداة (إذا) في مطالع السور، وكان استخدامها إبرازًا لمظاهر الخلق والنشور وتجلى عظمتها. ويفصل د. المطعني في دلالات (إذا) في مطالع السور حيث يذكر: "في مطالع السور يتحدث القرآن عن مشاهد القيامة، فلم يستخدم من أدوات الشرط غير إذا، ... وفواصلها منتهية بالتاء مثل فواصل سورة التكوير ... والحال كذلك –أعني استخدام الأداة (إذا) –إذا كان الحديث عن منظر متكرر من مناظر الطبيعة، ومثاله: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴿١٧﴾ وَٱلصُّبْحِ إِذَا تَنَفَّسَ ﴿١٨﴾ ﴾ **التكوير: ١٧ - ١٨** ﴿ وَٱلْقَمَرِ إِذَا ٱتَّسَقَ ﴿١٨﴾ ﴾ **الانشقاق: ١٨**. وكذلك الحال إذا كان الحديث عن مصير محتوم سواء أكانت حتميته لسنن خاص أو عام، ومثال الأول:﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ﴿١﴾ ﴾ **النصر:١**،

[1] - التبيان في اعراب القرآن لابو البركات ابن الانباري : ج٢/٥٠٨.
[2] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٤٠٦ وينظر: تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٦٢٩.
[3] - تفسير البحر المحيط لابي حيان الاندلسي ، ج٨ /٤٥٤.

لأن مجيء النصر أمر محتوم، لأنه وعد الله لرسوله، والله لا يخلف الميعاد. ومثال الثاني: ﴿ وَلَن يُؤَخِّرَ ٱللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَآءَ أَجَلُهَاۚ ﴿١١﴾ ﴾ المنافقون: ١١. لأن مجيء الأجل أمر محتوم، كذلك لأنه سنة الله في الخلق لا فرق بين كائن وكائن، فالأمر هنا مجيء السنن."([1]) وفي غير هذه المواقف يكثر استخدام بقية أدوات الشرط غير إذا.

٣- حذف جملة جواب الاستفهام :

الاستفهام هو أحد أساليب العربية، حيث يعد من أنواع الانشاء الطلبي، وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوما من قبل بأداة خاصة.([2]) وهذه الأدوات تنقسم إلى حرفية واسمية، أما الاسمية فمنها المبنية والمعربة، كما أنه يتميز بوجود جملتين، الأولى للاستفهام والأخرى للجواب. وكغيره من الأساليب اللغوية فقد طاله الحذف. وقد ورد حذف جواب الاستفهام في موضعين وهما:

١– في قوله تعالى :﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ عَبْدًا إِذَا صَلَّىٰٓ ﴿١٠﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ﴿١١﴾ أَوْ أَمَرَ بِٱلتَّقْوَىٰٓ ﴿١٢﴾ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾ ﴾ العلق: ٩ – ١٣ ، لقد حذف جواب الاستفهام (أرأيت) في الآيات، بعد حرف الاستفهام الهمزة، يذكر أبو السعود "والمعنى: اخبرني ذلك الناهي إن كان على الهدى فيما ينهى عنه من عبادة الله."([3]) كما يلفت أبو حيان إلى أن حذف مفعولي رأيت الثانية ما هو إلا حذف لـ"جملة الاستفهام الدال عليه الاستفهام المتأخر"([4]) والاستفهام في الآيات السابقة مجازي لا يبحث المتكلم فيه عن الفهم لنفسه ، بل يريد من خلاله أن يفهم الآخرين . يقول أبو عبيدة "هذا باب تفهيم وليس باستفهام عن جهل يعلمه، وهو يخرج الاستفهام وإنما يريده النهي."([5]) وقد خرج عن مقتضى الظاهر لغرض التقرير، والاستنكار. والقرينة الدالة على الحذف مقامية يوضحها سبب النزول، والذي يشير إلى محاولة أبو جهل منع الرسول صلى الله عليه وسلم من الصلاة.([6])، كما أن الغرض من الحذف المتكرر هو الإبهام من أجل تعظيم أمر

---

[1] - خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية : د. عبد العظيم ابراهيم المطعني ، مكتبة وهبة . ط١، القاهرة ، ١٩٩٢م. ج٢١٦/١.

[2] - في البلاغة العربية (المعاني – البيان - البديع) : د. عبد العزيز عتيق، ٨٤.

[3] - تفسير أبي السعود : ج٥٥٤/٥.

[4] - تفسير البحر المحيط لابي حيان الاندلسي : ج٨ / ٤٩٠.

[5] - مجاز القران ، أبو عبيدة بن المثنى ، تعليق د- فؤاد سركين ، الطبعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، بدون سنة نشر ، ١٨٣ – ١٨٤.

[6] - ينظر : - تفسير البحر المحيط لابي حيان الاندلسي : ج٨ – ٤٩٠. وينظر : - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥٦٢/٩ و تفسير أبي السعود : ج٥٥٤/٥.

الفعل القبيح "واستعظام النهي وتأكيد التعجب منه"([1]) "وإيذانا بأنها من الشناعة والغرابة بحيث يجب أي يراها كل من يتأتى منه الرؤية ويقضي منها العجب."([2])

٢- في قوله تعالى :﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ ﴾ **الماعون: ١** . يقول الزمخشري "ويكثر من جواب أرأيت محذوفا لدلالة ما بعده عليه، كأنه قيل: أخبرني، وما تقول فيمن يكذب بالجزاء؟ وفيمن يؤذي اليتيم ولا يطعم المسكين؟ أنعم ما يصنع؟"([3]) فالقرينة مقامية والغرض الإبهام لتعظيم شأن المحذوف.

تعقيب/

كانت هذه الجمل الاستفهامية نموذجا لكثافة تأويل الحذف في جزء عم، حيث إنه قد أولت الرؤية – التي وردت في آيات(**العلق: ٩ – ١٣**) ثلاث مرات متتالية – بمعنى الإخبار وليس الرؤية البصرية، وحذف المفعول الثاني لرأى الأولى، كما حذف مفعولي رأى الثانية، وحذف المفعول الأول للثالثة، كما حذف جواب الشرط في الموضعين الذين وردت أداة الشرط به الفعل رأى، وأخيرا حذف جواب الاستفهام في كل الحالات. ومع كل هذا الحذف فقد ظلت الآيات تحتفظ بقدرتها التعبيرية، بل إن الحذف قد يكون أضفى حالة من الطاقة الشعورية المؤثرة على الموضوع ولم تكن الآيات لتحدث التأثير اللازم لو جاءت على صورة اصل المعنى "لأن المحذوف في حكم البلاغة أنه متى أظهر صار الكلام إلى شيء غثٍّ، لا يناسب ما كان عليه أولا من الطلاوة والحسن."([4]) وهذا يوضح أن دلالة الحذف أبلغ من الذكر، ويدلل على طبيعة السحر الذي يضفيه الحذف على اللغة كما ذكر الجرجاني.([5]) وذلك لأن "فهم ذلك المعنى ضرورة لا بد منها، فعلمنا حينئذٍ أن ذلك المعنى الزائد على اللفظ مفهوم من دلالته عليه."([6]) ومن هنا يحدث التأويل، فالمتلقي عليه أن يؤول الرسالة، أو بالأصح النقص الموجود في هذه الرسالة، بناء على ما يسمى بالكفاءة اللغوية، والكفاية التأويلية، التي يختص بها المتلقي. ومن ثم يوجد الاحتمالات الأنسب في قاموسه اللغوي والثقافي، لكي يوجد فهما أدق للمحذوف ولدلالته التعبيرية.

---

[1] ـ تفسير أبي السعود : ج٥/٥٥٤ .
[2] ـ المرجع السابق : ج٥/٥٥٤.
[3] ـ الكشاف للزمخشري : ج٦/٤٤٠.
[4] ـ الطراز للعلوي: ح٢/٥٢.
[5] ـ ينظر: ـ دلائل الإعجاز : عبد القاهر الجرجاني/ ١٤٦.

[6] ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر : لضياء الدين بن الأثير ، تقديم وتعليق / د. أحمد الحوفي وزميله ، دار نهضة مصر ، القاهرة ،دت، ج٢/٢٦٦.

٤- حذف الجملة قبل الفاء العاطفة على مقدر:

لقد وجدت مواضع أخرى قدر فيها العلماء حذف جملة، وذلك عندما يقتضي التركيب، وتظهر قرينة دالة على المحذوف، وقد وجد هذا النوع من الحذف في موضعين في جزء عم وهما:

١- في قوله تعالى:﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ النازعات: ١٣ . يذكر الزمخشري: "فإن قلت بم تعلق قوله: (فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ)؟ قلت بمحذوف معناه : لا تستصعبوها، فإنما هي زجرة واحدة يعني: لا تحسبوا تلك الكرة صعبة على الله عز وجل، فإنها سهلة هينة في قدرته، ما هي إلا صيحة واحدة."([1])

٢- في قوله تعالى:﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ ﴾ الغاشية: ١٧. يذكر الشوكاني أن"الفاء للعطف على مقدر"([2]) ويوضح زادة في حاشيته على البيضاوي هذا المقدر فيذكر: "والفاء في قوله (أفلا ينظرون) للعطف على مقدر بعد همزة الاستفهام أي أيعرضون عن النظر إلى ما يدل على صحة البعث وقدرته تعالى عليه، أو إلى ما أتاك من حديث الغاشية أفلا ينظرون إلى الإبل ..الخ."([3]) والقرينة على ذلك لغوية مقالية تدل عليها الآيات السابقة، والغرض الإبهام لتعظيم شأن المحذوف وتهويله.

٥- حذف الجملة المضافة للظرف المختص بالجمل (إذ):

يختص الظرف (إذ) بوجوب الاضافة الى الجمل سواء أكانت اسمية أم فعلية ،وذلك "نحو قوله تعالى:﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ الأنفال: ٢٦، قوله تعالى:﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ الأعراف: ٨٦. وقد يحذف ما أضيف إليه للعلم به؛ فيجاء بالتنوين عوضا منه."([4]) . وقد تعدد ورود هذا اللون من الحذف في جزء عم في أربعة عشر موضعا، توزعت كالتالي:(النازعات:٨/ عبس:٣٧-٣٨-٤٠/ الانفطار:١٩/ المطففين: ١٠-١٥/ الغاشية:٢-٨/ الفجر:٢٣/ الزلزلة:٤-٦/ العاديات:١١/ التكاثر:٨)

[1] - الكشاف للزمخشري : ج٣٠٦/٦.
[2] - تفسير فتح القديرللشوكاني: ج٥٧٥/٥.وينظر : الكشاف للزمخشري : ج٣٦٥/٦.
[3] - حاشية محيي الدين بن شيخ زادة"محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي" (٩٥١هـ) ، تحقيق / محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية ،ط١- ، بيروت ، ١٩٩٩م. ج٥٨٤/٨.
[4] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ابن هشام الانصاري ، ج١٢٤/٣-١٢٥

- في قوله تعالى:﴿ يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ﴾ الزلزلة: ٤ . نجد أن هنالك جملة محذوفة قد وقعت بعد الظرف (إذ) المضاف إلى الظرف (يوم). وهذه الجملة حذفت وجوبا، ودل عليها المقام ، الذي يتمثل بكثرة الاستعمال، الذي يدخل فيه قصد المتكلم وعلم السامع، كما أن تغير علامة البناء الأصلية إلى تنوين العوض قد تمثل قرينة لغوية هامة تدل على المحذوف . والجدير ذكره أن الظرف (إذ) لا تقتصر إضافته إلى (يوم) . بل يضاف إلى مجموعة الظروف الأخرى فيقال (حينئذٍ، وساعة إذٍ، وغيرها)، وفي كل الأحوال فالإعراب واحد، حيث إن (يوم) ظرف للزمان منصوب وهو مضاف، و(إذ)، ظرف زمان مبني على السكون في محل جر بالإضافة إلى الظرف(يوم) وقد لحقه تنوين العوض عن جملة محذوفة. وعلى ذلك بقية الشواهد.

٥- حذف أكثر من جملة

وقد ورد هذا النوع من الحذف في موضع واحد من سورة النازعات وهو: في قوله تعالى:﴿ فَأَرَىٰهُ ٱلۡأٓيَةَ ٱلۡكُبۡرَىٰ ﴾ النازعات: ٢٠. "يذكر القاضي أبو السعود أن"الفاء في قوله تعالى (فأراه الآية الكبرى) فصيحة، تفصح عن جمل طويت تعويلا على تفصيلها في السور الأخرى."([1]) وهذه المحذوفات عبارة عن مجموعة من الجمل التي تدل على حادثة رمي موسى عليه السلام للعصا وهي الآية الكبرى.([2])

ويفصل الرازي أن هذه الآية قد احتوت على تفاصيل، "منها حصول الحياة في الجرم الجمادي، ومنها تزايد أجزائه وأجسامه، ومنها حصول القدرة الكبيرة، والقوة الشديدة، ومنها أنها كانت ابتلعت أشياء كثيرة وكأنها فنيت، ومنها زوال الحياة والمقدرة منها، وإفناء تلك الأجزاء التي حصل عظمها، وزوال ذلك اللون والشكل، اللذين بهما صارت العصا حية، وكل واحد من هذه الوجوه كان معجزا مستقلا بذاته"([3]) وهذه الوجوه تمثل صيرورة لأحداث قد طويت في هذه الآية، بهدف الايجاز.

أما القرينة في هذه الحالة فمركبة، فالفاء الفصيحة عبارة عن قرينة لغوية تدل أن هناك محذوفا، كما أن اعتبار أن القرآن الكريم وحدة عضوية متكاملة، يجعل من ذكر المحذوف في

---

[1] - تفسيرأبي السعود : للقاضي ابي السعود ، ج٥/٤٦٧.
[2] - للتفصيل ينظر: الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣٠٧، وتفسير أبي السعود:ج٦/ ٤٦٨.
[3] -التفسير الكبير : ج٣١/٤١.

السور السابقة عبارة عن قرينة حالية فهي خارج النص الحالي للسورة، وكذلك فإنها تتمثل في القصد وسبب النزول، وما يوحي به قوله (الآية الكبرى) من أحداث.

(٢) حذف الفضلــــــــــــــة

ذكرنا في الفصل السابق أن المقصود بالعمدة الأركان الأساسية في الجملة العربية هي المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية والفعل والفاعل في الجملة الفعلية.أما الفضلة فهي العنصر الذي يأتي بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها الأساسية، وسميت بالفضلة لأنها زائدة على المسند والمسند إليه. وهنا تجدر الإشارة إلى أن مصطلح الفضلة لا يعني أنه لا حاجة لنا به ويمكن الاستغناء عنه في كل الأحوال ، فالفضل في اللغة معناه الزيادة،([1]) أي أن الفضلة هي ما زادت عن أصل الإسناد في الجملة. ذلك أن المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل يمكن الاكتفاء بهما وإنشاء جملة تحقق الفائدة اللغوية.([2]) ولكن هذا لا يعني أنه يمكن الاستغناء عن بقية المواقع الإعرابية؛ لأنها تحتوي على دلالات زائدة عن العمدة لأسباب لا يمكن الاستغناء عنها. فالفضلات عناصر دلالية أساسية لها أهميتها الحاسمة في تكون الكلام، والوصول الى غاية المتكلم وهي ايصال رسالته بشكل مفيد، فالقصد يتجه إلى الفضلة وتكون هي محور الكلام ومراده. يقول صاحب التلخيص: "الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في أن الغرض من ذكره معه إفادة تلبسه به لا إفادة وقوعه مطلقا."([3]) ومن ذلك أن يصار إلى الإتيان بالفعل المتعدي لمفعول أو أكثر. فيصبح المفعول هو مدار القصد، مثال ذلك، أن يقال: شربت. فإذا كان المراد إبراز الفعل فقط، يمكن إجراء الفعل المتعدي مجرى الفعل اللازم والاختصار. أما إذا اقتضى المقام إبراز المشروب. حينها يتوجب إيراده وذكره ، بل لا يمكن أن نحذفه، إلا بقرينة. وكذلك إذا أردنا توكيد العمدة أو بيان هيئتها عند وقوع الفعل أو التعجب من جنسها، ..الخ من الأغراض التي تفرض ذكر الفضلة في الجملة كعنصر اساسي.

لقد طال الحذف في العربية الفضلة كما طال العمدة، فلا يكاد مبحث من مباحث الفضلات يخلو من الحذف، وعليه فقد وجد في جزء عم أمثلة للكثير من أبواب الفضلات التي تم فيها الحذف، حين تقوم قرينة دالة على المحذوف، وقد توزعت كما يلي:

[1] - ينظر لسان العرب لابن منظور : مج٥/ ٣٤٢٩.
[2] - ينظر : شرح المفصل لابن يعيش الموصلي : ج٧٢/١.
[3] - متن التلخيص (تلخيص المفتاح) الخطيب القزويني: ١٠٦-١٠٧.

حذف المفعول به للعناية :

"المفعول به وهو ما وقع عليه فعل الفاعل([1]) "وعني بالوقوع التعلق ليدخل نحو : علمت وأردت وقصدت، ونحو ذلك، وبهذا التعلق يفرق بين المتعدي وغيره من الأفعال."([2]) والتعلق لا يكون إلا لما لا يُعقل الفعل إلا به، وليس المباشرة، وعليه لم يخرج مثل (أردت السفر) لعدم المباشرة.([3]) وسوف يقوم الباحث بتصنيف هذا المبحث وفقا لتقسيم الأشموني([4]) في شرحه للألفية، حيث قسم المحذوف من الناحية التركيبية إلى محذوف جوازا، ومحذوف وجوبا. كما قسم المحذوف جوازا الى محذوف لغرض لفظي، وأخر لغرض معنوي، وفي كل هذا لم يهمل التصنيف حسب الأغراض البلاغية لحذف المفعول به.

أولا : حذف المفعول به جوازا :

أ- لغرض لفظي: ومنه:

١- مراعاة الفواصل

وقد ورد هذا النوع من الحذف في اثني عشر موضعا في جزء عم توزعت كما يلي: (المطففين:-٣١-١٤-٣٦/الأعلى:٢-٣-٦-١٠/ الضحى:٣-٦-٧-٨/ الكافرون:٢)

ومثال ذلك في قوله تعالى:﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ﴾ الضحى: ٣) التقدير"ما ودعك ربك وما قلاك".([5]) والقرينة كما نلاحظ لفظية، تمثلت في ضمير المخاطب الكاف الذي تكرر في قوله تعالى (ودعك – ربك)، أما الغرض من الحذف فهو الاختصار اللفظي لظهور المحذوفات. حيث تحاشى الخالق في هذه الآية أن يقترن الضمير العائد على الرسول مع الفعل (قلى) وذلك لشدة وقع القلي الذي يعد الودع اشد وطأة منه. ما ودعك ربك وما قلاك. فترك الكاف لأنه رأس آية([6])، أي بسبب الفواصل.

---

[1] - شرح شذور الذهب لابن هشام الانصاري: ٢٤١.
[2] - شرح الوافية نظم الكافية : لابن الحاجب ، ١٨٩.
[3] - بتصرف : شرح شذور الذهب لابن هشام الانصاري: ٢٤١.
[4] -ينظر شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ج١/١٩٩
[5] الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٩١.
[6] - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي: ج٢٠=٩٤.وينظر : شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ج١/ ١٩٩.

ويذكر القزويني: "حُذف المفعول لأجل **الاختصار** اللفظي لظهور المحذوف، ثم قيل أن الحذف لمراعاة الفواصل"([1]) وهو بذلك يتفق مع القرطبي. وإذا كانت دلالة الاختصار واضحة كما بينا أعلاه، فإن القول أن الحذف لمراعاة الفواصل له منطقه أيضا، فالمحافظة على التنغيم الصوتي الداخلي السياقي، الذي يميز السورة الكريمة يعد ميزة تعبيرية لا تقل أهمية عن دلالة الحذف للاختصار. فالتنوع الموسيقي في فواصل القرآن وفي آياته وسوره عده الرماني من صور إعجاز القرآن([2]) "فحين يراعي الفاصلة، ويبقي على تنغيمها إنما يحفظ وسيلة من أقوى وسائله في التأثير، لأن رنين الكلمات وجرسها وتوافق إيقاعاتها لغة تتغلغل في النفس والضمير، وتسمو بالروح إلى آفاق قدسية."([3]) وكذلك في بقية الآيات فالتقدير (–يبدئ البطش ويعيده([4])–يكسبونه– يفعلونه– سواك– هداك– تنساه([5])– يخشى ربه– قلاك– فآواك – هداك– فأغناك –تعبدونه.) مرتبة على التوالي، حيث حذف المفعول مراعاة للفواصل.

أما القرينة الدالة على الحذف في الآيات السابقة ، مقالية ، حيث ذكر ما يدل على المحذوف في الآية، ومثال ذلك إيراد الضمير في الآيات (٦–٧–٨) من سورة الأضحى. وذلك في قوله تعالى: (يجدك – وجدك – وجدك). زمن هنا قد يكون الغرض من الحذف الاختصار إلى جانب مراعاة الفواصل.

٢- الايجاز ([6]) أو الاختصار والاحتراز من العبث بذكر ما لا حاجة له

وهو لون لطيف من الحذف، حيث يتجه قصد المتكلم إلى اختصار الكلام وتركيز الدلالة على الحدث وفاعله، وذلك مثل قوله تعالى على لسان سيدنا موسى:﴿ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ ﴾ **الأعراف: ١٤٣)** أي (أرني ذاتك)، وفي هذا يقول الخطيب القزويني: إن الحذف هنا للاختصار،"([7]) "ويمكن أن يقال فيه: إن سيدنا موسى لم يطلب من ربه أن يريه ذاته طلبًا صريحًا مكشوفًا ، فإن في هذا شيئا لا يليق بالجلال، وإنما قال في أمل ورجاء وأدب وحياء.

[1] - ينظر : متن التلخيص (تلخيص المفتاح) الخطيب القزويني: ١١٢.
[2] - ينظر : ثلاث رسائل في إعجاز القرآن :٩٧.
[3] - خصائص التراكيب : د. محمد أبو موسى ، ٣٥٩.
[4] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٥٠.
[5] - ينظر : إعراب القرآن للزجاج: ج٢/٤٥٩.
[6] - يذكر السيوطي في الاتقان : الايجاز والاختصار بمعنى واحد كما يؤخذ من المفتاح وصرح به الطيبي . " ينظر : الاتقان في علوم القرآن : للحافظ الامام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) وبهامشه : كتاب إعجاز القرآن : للقاضي أبي بكر الباقلاني ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٣٦٨هـ. ج٢ / ٥٤.
[7] - متن التلخيص (تلخيص المفتاح) الخطيب القزويني: ١١٢.

(رب أرني) وأمسك ليفيد قصده بدون لفظ ينص صراحة عليه، وهكذا القول في هذه المقامات الربانية، وعند طلب الأمور العظيمة ينبغي أن يكون تلويحًا وخلسًا."([1]) وقد تعدد غرض الحذف للاختصار في آيات القرآن الكريم، وكأن لهذا اللون من الحذف تنوع في الدلالة، يغلب عليه الجانب الانفعالي، وقد ورد هذا النوع من الحذف في ثمانية مواضع في جزء عم توزعت كما يلي:

١- في قوله تعالى: ﴿ فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾ ﴾ النبأ: ٣٠) التقدير (فذوقوا جزاءكم)([2]) حيث حذف المفعول به، لغرض الاختصار، أما القرينة التي أجازت الحذف فهي قرينة لفظية، تمثلت في قوله تعالى: ﴿ جَزَآءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾ ﴾النبأ: ٢٦ ، وكذلك سياق الآيات من (٢١-٢٩) من هذه السورة التي صورت شكل هذا العذاب. ويمكن الانتباه الى حالة الانفعال التي تميز الآية.

٢- في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ النازعات:٢٦) في الآية حذف للمفعول به، والتقدير، (لمن يخشى الله تعالى)([3]). والقرينة الدالة على الحذف لفظية، حيث يدل عليه ذكر المحذوف لفظ الجلالة في قوله تعالى:﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْءَاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴿٢٥﴾ ﴾ النازعات: ٢٥ وعليه كان الحذف للاحتراز عن العبث لما ينتج عن ذكر المحذوف من تكرار.

٣- في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوٓا۟ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا ﴿٤٦﴾ ﴾(النازعات: ٤٦) والتقدير (كأنهم لم يلبثوا في الدنيا وقيل في قبورهم إلا عشية وضحاها)([4]). وقرينة الحذف مقامية حيث يفهم المحذوف من الحال الشاهدة على الحياة والقبر والبعث. أما الغرض من الحذف فهو الاختصار.

٤- في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾ الماعون: ٦ - ٧. التقدير للمحذوف في هذه الآية (الذين هم يراءون في الصلاة وغيرها)([5])، والقرينة حالية يفسرها ذكر

---

[1] ـ خصائص التراكيب : د. محمد أبو موسى، ٣٥٦.
[2] ـ ـ تفسير الجلالين للسيوطي : ٥٨٢.
[3] ـ تفسير الجلالين للسيوطي : ٥٨٤.
[4] ـ الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣١١.
[5] ـ المرجع السابق : ٦٠٢.

الصلاة في الآية السابقة، في قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ هُمۡ عَن صَلَاتِهِمۡ سَاهُونَ ﴾ **الماعون: ٥.** والغرض من الحذف هو الاحتراز عن العبث الناتج عن التكرار .

ب- حذف المفعول جوازا لغرض معنوي :

وذلك في الحالات التالية :

١- الإيهام بتنزيه المحذوف عن الذكر:

وذلك أن يرد اسم الله تعالى، أو اسم أحد الرسل، بالترافق مع ذكر فعل لا يليق أن يقترن به. وقد ورد هذا اللون من الحذف في موضعين في جزء عم وهي:

١- في قوله تعالى: ﴿ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ﴿٢١﴾ ﴾ النازعات: ٢١ . في هذه الآية حذف لمفعولين، والتقدير (كذب بموسى والآية الكبرى... وعصى الله تعالى)([1]). وما أجاز له الحذف وسوغه القرينة اللفظية التي تمثلت في الآيات السابقة، وذلك في قوله تعالى : ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ إِذۡ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلۡوَادِ ٱلۡمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾ ﴾ **النازعات: ١٥ - ١٦** وعليه فإن في طي ذكر المفعول به في هذه الآية ، إيحاء بتنزيه الله سبحانه وتعالى وكذلك نبيه موسى، عن أن يندرج اسماهما مع صفتي العصيان والكذب في حيز واحد ، وبهذا فقد تم صون اللسان عن ذلك.

٢- في قوله تعالى : ﴿ كَذَّبَتۡ ثَمُودُ بِطَغۡوَىٰهَآ ﴿١١﴾ ﴾ **الشمس:١١**) حذف المفعول في هذه الآية والتقدير (كذبت ثمود رسول الله بطغواها إي بطغيانها) فهو مصدر بمعنى الطغيان."([2]). والقرينة في هذا الحذف لفظية ، أو مقالية يفسرها قوله تعالى ﴿ فَكَذَّبُوهُ ﴾ الذي يحتوي على ضمير يعود على الرسول عليه السلام . أما الغرض من الحذف فهو الايهام بصون اللسان عن إقران الكذب بذكر الرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1] **- الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٠٧.**
[2] **- الدر المصون للسمين الحلبي : ج١١/٢٣.**

٢- الايهام بصون اللسان عن ذكر ما لا يليق

وذلك أن يكون المحذوف من الألفاظ التي لا يليق ذكرها في ذلك المقام نظرا لما تسببه من استهجان، وذلك مثل ما روي عن عائشة أنها قالت: ما رأيت منه، ولا رأى مني."([1]) تعني العورة. وقد ورد منه الشواهد التالية:

١- قوله تعالى : ﴿ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ ﴿٢٣﴾ ﴾ **النازعات: ٢٣)** والتقدير (فجمع السحرة) ([2]) وفيه إيهام بصون اللسان عن اللفظ الدال عن العمل الممقوت، عند الله، ألا وهو السحر والسحرة . والقرينة في هذا السياق هي لفظية ، حيث دلت الآيات السابقة على من يقع عليه فعل الحشر.

٢- قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾ ﴾ **الليل: ١٦)** التقدير : الذي كذب النبي، وتولى.([3]) والقرينة حالية. والحذف لصون اللسان عن التلفظ بما يوقع الكذب بالنبي صلى الله عليه وسلم .

٣- حذف المفعول للتخفيف

وقد ورد في موضع واحد وهو: في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ ﴾ **الفجر: ١٥ – ١٦**"وأكرمن، وأهانن: بسكون النون في الوقف، فيمن ترك الياء في الدرج مكتفيا منها بالكسرة."([4]) وهذا النوع من الحذف لضمير المتكلم الياء، جاء للتخفيف، وذلك أن السبب في هذا النوع من الحذف هو كثرة الاستعمال، وعليه فالقرينة مقامية، تتعلق بعلم السامع، وبقصد المتكلم؛ أي بعملية الاتصال.

ثانيا : حذف المفعول به وجوبًا :

وذلك في الحالات التالية :

١- البيان بعد الإبهام :

وهذا الضرب من الحذف يقصد منه إلى إبهام المعنى في الجملة المحذوف مفعولها، لغرض توضيح هذا الإبهام بعد الحذف، ويحمل هذا النوع من "بناء الكلام على الإيضاح بعد الإبهام من

---

[1] **- تفسير القرطبي : ج١٢/٢٢٤.**
[2] - الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣٠٨. وينظر تفسير الجلالين : ٥٨٤.
[3] - تفسير الجلالين للسيوطي : ٥٩٦.
[4] - الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣٧٢.

المزايا البلاغية في صياغة العبارة، وأمسها بطبائع النفس، فقد فطر الله الناس على التعلق بما يجهلون مما يلوح لهم منه طرف من العلم والانكشاف، أما ما لا يلوح منه هذا الطرف فالناس في غفلة عنه . والأسلوب المختار هو الذي يهتدي إلى فطرة هذه النفس ويأتيها من جهتها، وحينئذٍ يمتلك زمامها وتسلس له قيادتها.([1]) "ويكثر هذا اللون من الحذف بعد أفعال المشيئة والعلم. والقرآن المعجز قد احتوى على الكثير من الأمثلة على هذا الأسلوب المعجز. وقد وجد هذا النوع من الحذف في جزء عم في اثني عشر موضعا وهي:

١- قوله تعالى: ﴿كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ٤ ثُمَّ كَلَّا سَيَعۡلَمُونَ ٥﴾ **النبأ: ٤ – ٥**. والتقدير سيعلمون (ما سيحل بهم حال انكارهم)([2]) فحذف المفعول به "وقيل الأول عند النزع والثاني في القيامة، أو الأول للبعث والثاني للنشور."([3]) والقرينة الدالة على الحذف مقامية، حيث تمثلت في تساؤلهم عن النبأ.

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ٩ ﴾ **عبس ٩** . في هذه الآية حذف للمفعول به، والتقدير (يخشى الله)([4]). أما القرينة الدالة على المحذوف فهي حالية دل عليها المقام، فالسياق يدل على خشية ذلك الساعي التي لا تكون إلا من الله عز وجل.

٣- في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ٢٢ ﴾ **عبس: ٢٢** . يقول السمين الحلبي: "(شاء) مفعوله محذوف، أي: شاء إنشاره.([5]) والقرينة مقالية تفهم من (أنشره)، والغرض البيان بعد الإبهام. وقد يكون الاختصار .

٤- في قوله تعالى:﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ٢٩ ﴾ **التكوير: ٢٩** ، ينقل الشيخ زادة عن أبي الجهم "وكل الأمر إلينا إن شئنا استقمنا، وإن شئنا لم نستقم."([6]) ويذكر صاحب فتح القدير أن التقدير"وما تشاءون الاستقامة إلا أن يشاء الله تلك المشيئة."([7]) وعليه فالمحذوف

---

[1] - خصائص التراكيب : د. محمد ابو موسى، ٣٤٩.
[2] - تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٨١.
[3] - حاشية زادة على تفسير البيضاوي : ج٨/ ٤٦٩.
[4] - ينظر : تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٨٥.وينظر : الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣١٥.
[5] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ج١٠/ ٦٩١.
[6] - حاشية الشيخ زادة على تفسير البيضاوي : ج٥٢٨/٨
[7] - تفسير فتح القدير : ج٥٢١/٥. وينظر الكشاف للزمخشرب: ج٣٢٧/٦.

مفعولا فعلي المشيئة ،يذكر الزركشي "والحكمة في حذف مفعول المشيئة المستلزمة لمضمون الجواب لا يمكن أن تكون إلا مثيلة الجواب؛ ولذلك كانت الارادة كالمشيئة في جواز اطراد حذف مفعولها؛ صرح به الزمخشري في تفسير سورة البقرة ، وابن الزملكاني في البرهان، والتنوخي في الأقصى."فالحذف في هذا الباب تدل عليه قرينة سياقية مقالية تتمثل في خصوصية فعل المشيئة، وكذلك كون الجواب يدل عليه سابق له في السياق.

٥- في قوله تعالى:﴿ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ **المطففين: ٢٣**) التقدير في الآية للمفعول المحذوف هو: (ينظرون ما أعطوا من النعيم)([1]). والقرينة الدالة على الحذف مقالية، حيث دل عليها قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ **المطففين: ٢٢**) .

٦- في قوله تعالى: ﴿ سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ﴿٦﴾ ﴾ **الأعلى: ٦**. والتقدير في هذه الآية الكريمة: (سنقرئك القرآن فلا تنساه)([2])وقيل "لا تنسى ما تقرؤه"([3]) وقد حذف المفعول لدلالة قرينة الحال على المحذوف.

٧- في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلْجَهْرَ وَمَا يَخْفَىٰ ﴿٧﴾ ﴾ **الأعلى:٧** . المحذوف في هذه الآية مفعول المشيئة، والتقدير (إلا ما شاء الله أن تنساه بنسخ تلاوته وحكمه)([4]) والقرينة الدالة على الحذف مقالية يفسرها قوله تعالى:(فلا تنسى). أما الغرض من الحذف فهو البيان بعد الإبهام الذي يكثر في فعال المشيئة([5]).

٨- قوله تعالى:﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ ﴾ **الشمس: ١٤**) إن المفعول المحذوف في هذه الآية متعلق بالفعل(دمدم) والتقدير:(فذبحوها فعقروها فدمدم عليهم ربهم العذابَ بذنبهم)([6]). والقرينة الدالة على الحذف مقالية عقلية، تتمثل في قوله

---

[1] - تفسير الجلالين للسيوطي :٥٨٨.
[2] - ينظر: الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٥٧.(بتصرف)
[3] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/٥٦٥.
[4] - تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٩٢.وينظر: تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/٥٦٥.
[5] - ينظر : متن التلخيص (تلخيص المفتاح) الخطيب القزويني:١٠٩.
[6] - ينظر الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣٨٤. وينظر : فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٦٠١.

تعالى:(بِذَنۢبِهِمۡ) فالذنب هو المسبب للعذاب. يذكر الزمخشري "وفيه انذار عظيم بعاقبة الذنب."([1])

٩- في قوله تعالى:﴿ وَمَا يُغۡنِي عَنۡهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ﴿١١﴾ ﴾ الليل: ١١) لقد حذف المفعول به في هذه الآية، والتقدير(تردى في حفرة القبر أو تردى في قعر جهنم)([2]) والقرينة الدالة على الحذف حالية.

١٠- قوله تعالى:﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ ﴾ العلق: ١. التقدير في هذه الآية: (اقرأ باسم ربك الذي خلق الخلائق)([3]). والقرينة الدالة على الحذف حالية، والغرض من الحذف إفادة التعميم. كما أن قوله:﴿ ٱلَّذِي خَلَقَ ﴾ مبهمًا، ثم فسره بقوله تعالى:﴿ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ﴾ العلق: ٢) وعليه فقد ورد الإبهام لـ" تفخيم لخلق الانسان"([4])

١١- قوله تعالى:﴿ ۞ أَفَلَا يَعۡلَمُ إِذَا بُعۡثِرَ مَا فِي ٱلۡقُبُورِ ﴿٩﴾ ﴾العاديات:٩ . إن المحذوف في هذه الآية هو مفعول يعلم وهو عامل الظرف. وتقدير الحذف في هذه الآية (ألم يعلم مآله إذا بعثر)([5]) والقرينة حالية، والغرض من الحذف الإبهام لتفخيم وتهويل شأن عاقبة ما بعد بعثرة القبور يوم القيامة.

١٢- قوله تعالى:﴿ كَلَّا سَوۡفَ تَعۡلَمُونَ ﴿٣﴾ ﴾ التكاثر: ٣ المحذوف في هذه الآية مفعول (ستعلمون) والتقدير:(ستعلمون الخطأ فيما أنتم عليه)([6]). والقرينة الدالة على الحذف حالية، وقد حذف متعلق العلم "لأن الغرض الفعل لا متعلقه"([7])

٢- إثبات الفعل لفاعله :

وفي هذه الحالة يكون المراد إسناد الفعل المتعدي لفاعله، مع طي ذكر المفعول، وعليه يتم "إثبات المعنى في نفسه للفاعل على الإطلاق أو نفيه عنه"([1]) دون الأخذ بعين الاعتبار من وقع

[1] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٨٤.
[2] - المرجع السابق : ج٦/ ٣٨٦.وينظر : فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٦٠٥-٦٠٦.
[3] - تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٩٨.
[4] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٤٠٣. وينظر : الدر المصون للسمين الحلبي : ج١١/٥٦.
[5] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ج١١/٩١.
[6] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٤٢٥.
[7] - المرجع السابق: ج١١/٩٧.

عليه الفعل." ويكون المتعدي حينئذٍ بمنزلة اللازم. فلا يذكر له مفعول؛ لئلا يتوهم السامع أن الغرض الإخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول به"([2]) وقد ورد من هذا النوع من الحذف في جزء عم خمسة مواضع توزعت كما يلي:

- في قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴿٢﴾ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ﴿٣﴾ ﴾الأعلى: ٢ - ٣) يذكر صاحب الكشاف أن تقدير المحذوف في هذه الآية (الذي خلق كل شيءٍ ، فسوى خلقه تسويةً)([3]). وعليه فهناك مفعولان محذوفان في الآية الأولى.

– وفي الآية الثانية التقدير:(الذي قدر ما شاء فهدى إلى ما قدره من خير وشر)([4]) أما القرينة فعقلية مقامية ،حيث يشير العقل الى ما يقدره الله، وما يهدي إليه. والغرض من الحذف توفير العناية على اثبات عملية الخلق والتسوية والتقدير والهداية لله، فلا حاجة هنا للمفعول في حين الإرادة إظهار الفعل وفاعله لذا طوي ذكره. وحيث إن المفعول معلوم مقصود "وليس للفعل مفعول سواه، ويعود ذلك إلى علم المخاطب .... ويعود ذلك إلى السياق الخارجي."([5])

– في قوله تعالى: ﴿ وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾ الماعون: ٧) لقد حذف المفعول به الأول في هذه الآية والتقدير: (يمنعون الناس أو الطالبين الماعون)([6])، والغرض ذكر ما يمنعون لا من يمنعون، ويذكر الزمخشري: أن هذه الأشياء قد يكون منعها محظورا في الشريعة، وخاصة عندما تكون الحاجة لها ملحة، كما يكون منعها قبيحا من جهة المروءة إذا لم تكن هناك ضرورة.""([7]) وهذا دليل على خساستهم، وعليه فالحذف يهدف إلى إظهار إسناد الفعل لفاعله دون المفعول، والقرينة حالية.

٣- القصد إلى التعميم

يقصد بالتعميم في هذا المقام قصد إيراد الكلام بحيث يكون التركيز على الفعل في عموم دلالته، "والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه. كما تقول: قد كان منك ما يؤلم. أي ما

---

[1] - شروح التلخيص : التفتازاني- المغربي – السبكي : ج١٢١/٢.
[2] - المرجع السابق : ج١٢١/٢.
[3] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٥٧.
[4] - تفسير الجلالين للسيوطي:٥٩١.
[5] - التأويل النحوي المقامي : د. حسين موسى أبو جزر: ٢٣١.
[6] - الدر المصون للسمين الحلبي: ج١٢٤/١١.
[7] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٤٤٤.

الشرط في مثله أن يؤلم كل واحد وكل إنسان."([1]) فالتعميم في هذه الحالة لإخراج الفعل من تخصيص الحدث لمن يقع عليه، أو لمن قام به، وبالتالي فالقصد أن يجعل الحدث عاما، كقوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَىٰ دَارِ ٱلسَّلَٰمِ ﴾ يونس: ٢٥. فالمدعو في هذه الآية كل البرية، ولا يجوز تخصيص هذه الدعوة لتقتصر على فرد أو أفراد. وقد ورد في جزء عم هذا النوع من الحذف في اثني عشر موضعا توزعت كالتالي:

١- في قوله تعالى:﴿ عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ ﴿١٤﴾ ﴾ التكوير:١٤. المحذوف في هذه الآية هو مفعول (أحضرت) عائد صلة الموصول، والتقدير(ما أحضرته). والقرينة مقالية تتمثل في الاسم الموصول، فالمحذوف عائد عليه.([2])

٢- في قوله تعالى:﴿ يَعۡلَمُونَ مَا تَفۡعَلُونَ ﴿١٢﴾ ﴾ الانفطار: ١٢ . إن المحذوف في هذه الآية هو مفعول الفعل (تفعلون) والتقدير (تفعلونه). يذكر د. ياقوت أن المحذوف هو عائد صلة الموصول، وعليه فالقرينة مقالية دل عليها الاسم الموصول.([3])

٣- في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ﴿٢﴾ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ المطففين: ٢ - ٣) المحذوف في هذه الآية متعدد، ففي قوله تعالى(اكتالوا) هناك حذف للمفعول وتقديره(اكتالوا من الناس الكيل)، كما وقع الحذف للمفعول في قوله نعالى (يستوفون) والتقدير (يستوفون الكيل)([4]) وكذلك في الآية الثانية، فقد حذف المفعول في قوله (كالوهم) وقوله (يخسرون). فالمحذوف تقديره (يخسرون الميزان)، أما القرينة فلفظية، يمكن الاستدلال عليها من قوله تعالى: (اكتالوا). أما الغرض من الحذف فهو التعميم "فإن المراد بالاستيفاء ليس أخذ الحق وافيا من غير نقص بل مجرد الأخذ الوافي الوافر حسبما أرادوا بأي وجه تيسر من وجوه الحيل وكانوا يفعلونه بكبس المكيل وتحريك المكيال والاحتيال في ملئه."([5]) وقد يكون الحذف في قوله (يستوفون – يخسرون) لمراعاة الفاصلة أيضا.

---

[1] - متن التلخيص (تلخيص المفتاح) الخطيب القزويني: ١١٢.
[2] - ينظر: إعراب القرآن : د. محمود سليمان ياقوت: ج١٠/٥٠٠٠.
[3] - ينظر: المرجع السابق: ج١٠/٥٠١١.
[4] - الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٣٦.
[5] - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٩٥. وينظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/١٦٥.

٤- في قوله تعالى:﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾ ﴾ البروج:) ١٦. المحذوف في هذه الآية هو مفعول فعل الإرادة: أي يريده.([1]) ويقدره الشوكاني (لما يريد: أي من الإبداء والإعادة)([2]) والقرينة الدالة على الحذف حالية، حيث يعود الضمير المحذوف في السورة إلى عموم إرادة الله. وعليه فالغرض من الحذف التعميم يقول الزمخشري: "فقد دل بقوله: (لما يريد) على عموم فعله في جميع مراده."([3]) فالمراد في هذا المقام هو إظهار الإرادة لتعظيم شأنها، دون العناية بمن يقع عليه الفعل. ويذكر الزركشي أن غرض الحذف هو "تخفيفا لطول الكلام بالصلة ولولا إرادة المفعول وهو الضمير لخلت الصلة من ضمير يعود على الموصول وذلك لا يجوز."([4])

٥- في قوله تعالى: ﴿ فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٩﴾ ﴾ الأعلى: ٩ ، التقدير (فذكرهم نعم الله) وعليه فقد حذف مفعولي ذكر، والقرينة الدالة على الحذف مقالية، تفهم من الآيات اللاحقة في قوله تعالى:﴿ سَيَذَّكَّرُ مَن يَخْشَىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ **الأعلى**:١٠ وفيها حذف للمفعول به، والتقدير (من يخشى الله وسوء العاقبة). والحذف يأتي لغرض التعميم، والاختصار.

٦- في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿١٨﴾ ﴾ **الفجر**: ١٨، إن التقدير في هذه الآية: لا يحضون أنفسهم أو غيرهم على إطعام المسكين)([5])، والقرينة حالية، يوضحها المقام، والغرض من الحذف التعميم. حيث نفى فعل الحض مع عدم الالتفات إلى المحضوض، أو الذي وقع عليه الفعل.

٧- في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿١﴾ ﴾ **(الليل: ١)**، في هذه الآية حذف مفعول يغشى، والتقدير(يغشى النهار. وقيل: الأرض. وقيل: الخلائق. وقيل: يغشى كل شيء بظلمته.)([6]) ولم يذكر مفعولا للعلم به، فالقرينة حالية تدل عليها الحال الشاهدة، فالليل يغشى ما بين السماء والأرض، ويمد على الكون ظلامه. أما الغرض من الحذف فهو للتعميم، وقد دل على الاختصار.

---

[1] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٥١
[2] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٥١.
[3] - الكشاف للزمخشري : الحاشية ، ج٦/٣٥٠.
[4] - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/١٦٢.
[5] - تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٩٣.
[6] - الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١ هـ) ،تحقيق/ هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م. ج٢٠/٨٠.

٨- في قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥ ﴾ الليل: ٥. المحذوف في هذه الآية مفعولي أعطى واتقي، والتقدير (فأما من أعطى حق الله واتقى الله)([1]) وقد أفاد الحذف التعميم، والقرينة عليه حالية. فسرها قوله تعالى نيسره لليسرى.

٩- في قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ ﴾ (الليل: ٨) والتقدير في هذه الآية: بخل بماله، واستغنى ربه.([2]). وقد يكون هناك توازٍ بين هذه الآية مع سابقتها. حيث يتوازي العطاء مع البخل ، وتتوازى التقوى مع الاستغناء والكفر. وقد يكون هناك أثرٌ لمراعاة الفواصل في هذا الحذف وخاصة في قوله (اتقى) وقوله (استغنى).

١٠- في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِى عَلَّمَ بِٱلْقَلَمِ ۝٤ ﴾ العلق: ٤. في هذه الآية حذف مفعولي علّم، والتقدير(الذي علم الإنسان الخطَ بالقلم)([3]). والقرينة مقالية، حيث دل على المحذوف صيغة الفعل الذي يتعدى لمفعولين،والآية اللاحقة: في قوله تعالى:﴿ عَلَّمَ ٱلْإِنسَٰنَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥ ﴾ العلق:٥. وفي قوله (لم يعلم) من هذه الآية حذف للمفعول. والتقدير (ما لم يعلمه). ويرى السمين الحلبي أن هناك تخصيص بالذكر للعلم، كما أن التكرار يجوز فيه التوكيد.([4])

١١- في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ۝١٤ ﴾ العلق: ١٤. فقد حذف المفعول به، والتقدير (بأن الله يرى ما صدر منه، أي يعلمه فيجازيه عليه)([5]) وقد دل على المحذوف قرينة مقالية تفسرها الآيات السابقة وذلك في قوله تعالى (الهدى – أمر بالتقوى – كذب وتولى) وجميعها أعمال تصدر عن الإنسان.

١٢- في قوله تعالى:﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ ﴾ النصر: ١. إن تقدير الحذف في هذه الآية (إذا جاءك يا محمد نصر الله على من عاداك)([6])، والقرينة لفظية وهي ضمير الخطاب الدال على الرسول صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ۝٣ ﴾ النصر: ٣ ، وقد تكون مقاميه يدل عليها سبب النزول. والغرض تعميم الخطاب والوعد بالنصر فهو لعموم المسلمين، وإن كان هناك تخصيص بتوجيهه للرسول صلى الله عليه وسلم.

---

[1] - تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٩٦.
[2] - الجامع لاحكام القرآن للقرطبي : ج٨٤/٢٠. وتحليل الآية صورة عن السابقة .
[3] - تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٩٨.
[4] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ج٥٦/١١.
[5] - - تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٩٨.
[6] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٦٨٧.

ملاحظات :

– تميز حذف المفعول به بنسبة كبيرة نسبيا، يتضح ذلك من عدد المواضع التي طالها الحذف في جزء عم. كما تعددت الأغراض التي أمكن نسبة المحذوف إليها بحيث بلغت الثمانية أغراض. وفي هذا تنوع تعبيري كبير يبرز دقائق القرآن المعجز في التعبير عن الحالات الانسانية المختلفة وبأبلغ الطرق، وأوجزها من الناحية التركيبية.

– تنوعت القرائن الدالة على الحذف، منها ما كان للعناية بإثبات الفعل لفاعله، وطي ذكر المفعول، وفي هذه الحالة يتدخل السياق المقامي الذي يتمثل في قصد المتكلم، وعلم السامع، وقد يكون ما يدل على المحذوف السياق اللغوي السابق للمحذوف، أو اللاحق عليه.

– في إطار تقسيم ابن هشام([١]) للحذف في باب المفعول به إلى الحذف اختصارا، والحذف اقتصارا ([٢])، فإن الحذف في هذا المبحث يندرج تحت الحذف اختصارا، ولو تعددت الأغراض، وما يميز هذا النوع من الحذف وجود دليل أو قرينة لغوية تدل على المحذوف، إلى جانب اشتراكه في أنه يندرج تحت الحذف اختصارا، ولو تعددت الأغراض.

– كما يتميز هذا النوع من الحذف في التركيز على اسناد الفعل لفاعله، دون تعليقه بمفعوله، وهذا التوصيف يشترك فيه حذف المفعول على الرغم من اختلاف أغراض الحذف. فالمفعول في هذه الحالة يكون "معلوما ومقصودا، وليس للفعل مفعول سواه بدليل الحال، فالمقام اقتضى حذفه للعناية باثبات الفعل للفاعل."([٣]) ففي هذا النوع من الحذف يكون لدى المتكلم "مفعول معلوم مقصود قصده، قد علم أنه ليس للفعل الذي ذكرت مفعول سواه، بدليل الحال أو ما سبق من الكلام، إلا أنك تطرحه وتتناساه ، وتدعه يلزم ضمير النفس، لغرض غير الذي مضى. وذلك

[١] ـ ينظر : مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الانصاري : ج٦/ ٣٥٥.

[٢] ـ الحذف اختصارا: أن يكون مقصودا مع الحذف فينوى لدليل ؛ ويقدر في موضع كل موضع ما يليق به . أما الاقتصار : ألا يكون مقصود أصلا ؛ وينزل الفعل المتعدي منزلة القاصر ؛ وذلك عند إرادة وقوع نفس الفعل فقط؛ وجعل الفعل نسيا منسيا . ينظر : البرهان في علوم القرآن للزركشي " ج٣/ ١٦٢و ١٧٥.

[٣] ـ التأويل النحوي المقامي : (رسالة دكتوراه : مقدمة من الباحث حسين موسى أبو جزر إلى قسم الدراسات اللغوية والادبية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة . ٢٠٠٦م. ص٢٢٨.)

الغرض أن تتوفر العناية على اثبات الفعل للفاعل، وتخلص له، وتتصرف بجملتها وكما هي إليه."([1])

٤ـ حذف متعلق المسند (الفعل أو شبهه)

للتعليق أهمية بالغة في اللغة، فالوقوع تعلق، والتعليق عملية ربط بين العناصر التركيبية في الجملة، وهذا الربط له بعده المعنوي أيضا فهو مسألة فهمٍ وإدراكٍ للمعنى، وهذا ما تؤديه شبه الجملة من وظيفة في التركيب والدلالة، ولعل علة افتقار شبه الجملة الى ذلك الرابط المعنوي، أن الجار والمجرور والظرف لا يؤديان في الكلام إلى معنى مستقل، ولكن هذا المعنى الذي يؤديانه يكون فرعيا، لذلك تكون الجملة ناقصة، ونظرا لهذا النقصان فقد اطلق عليها النحاة مصطلح شبه الجملة؛ أي جملة غير مكتملة لأداء المعنى. وإذا كانت شبه الجملة لا تؤدي معنى متكاملا في ذاتها فإن أهميتها من الناحية التركيبية تكمن في ارتباطها بالحدث الذي دل عليه الفعل أو شبهه، فكما هو الحال مع المفعول به، إن وجود شبه الجملة معناه زيادة معنى فرعي إلى معنى الجملة السابقة، وهذا المعنى الفرعي هو الذي يحدد المكان أو الزمان في حالة الظرف، وكذلك المعاني المضافة التي يحملها حرف الجر، وتظهر في غيره، مما ينتج عنه اكتمال المعنى وزيادة وضوحه. ومن هنا قال النحاة بتعلق شبه الجملة بالفعل أو شبهه.

وكما هو الحال في أبواب العربية، فبالرغم من أهمية المعاني المضافة التي ترتبط بوجود أشباه الجمل في التركيب، إلا أنها حذفت عندما دل عليها دليل، وقد وجد هذا النوع من الحذف في جزء عم في ستة وعشرين موضعا، هذا بيانها :

١- في قوله تعالى: ﴿ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ **عبس: ٥** "المحذوف في هذه الآية هو متعلق الفعل استغنى والتقدير"(أما من استغنى)أي: عن الايمان، وعما عندك من العلوم والمعارف التي ينطوي عليها القرآن."([2]) ويذكر السيوطي أن التقدير(استغنى بالمال).([3]) وعليه فالمقصود الاستغناء بالمال عن الايمان. والقرينة مقامية، تدل عليها المناسبة التي نزلت فيها الآيات.

٢- في قوله تعالى: ﴿ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ ﴾ **عبس: ١٣.**

---

[1] ـ دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني : ١٥٦.
[2] ـ تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٧٨.
[3] ـ تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٨٥.

٣- في قوله تعالى: ﴿ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ﴾ عبس: ١٤

الحذف في الآيتين السابقتين لمتعلق الوصف في قوله تعالى (مكرمة، مرفوعة) أما التقدير فيقول صاحب الكشاف "(مكرمة)عند الله، (مرفوعة) في السماء.([1]) "أو مرفوعة المقدار والذكر. (مطهرة)عن مساس أيدي الشياطين."([2])

والقرينة الدالة على الحذف لغوية تفهم من قوله تعالى (مكرمة) فالتكريم له طرفان، والعقل يفسر المقصود من فحوى الكلام. وعليه فلا داعي لذكره فهو متعين من السياق.

٤- في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾ عبس: ٢٦ . المحذوف في هذه الآية متعلق الفعل (شققنا) والتقدير "﴿ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴾ أي بالنبات شقا بديعا لائقا بما يشقها من النبات صغرا وكبرا وشكلا وهيئة."([3]) والقرينة الدالة على المحذوف مقالية تفهم من قوله تعالى:﴿ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا حَبًّا ﴾ عبس: ٢٧ . والغرض من الحذف الاختصار.

٥- في قوله تعالى: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ التكوير: ٢٦، المحذوف في هذه الآية متعلق الفعل تذهبون، والتقدير"فبأي طريق تسلكون في انكاركم للقرآن وإعراضكم عنه."([4]) فالفعل (ذهب) يتعدى بالجار، والقرينة الدالة على المحذوف مقامية، يقول الشوكاني"يقال أين تذهب، وإلى أين تذهب؟"([5]) فهو تعبيرٌ هناك قصدٌ للمتكلم من وراءه ،حيث "يقال لتارك الجادة اعتسافا أو ذهابا في بنيات طريق: أين تذهب؛ مثلت حالهم بحاله في تركهم الحق وعدولهم عنه إلى الباطل."([6]) ولذا حذف.

٦- في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴾ الانفطار: ١٠. الحذف في هذه الآية لمتعلق الوصف(حافظين) والتقدير "إن عليكم من قبلنا لحافظين لأعمالكم"([7]) والقرينة الدالة على

[1] - الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣١٥.
[2] تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٧٩
[3] - تفسير أبي السعود: ج٥/ ٤٨١.
[4] - تفسير الجلالين للسيوطي: ٥٨٧.
[5] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٥٢١.
[6] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٢٧.
[7] - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٩٣.

المحذوف مقالية، يفسرها قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ﴾ **الانفطار: ٩** . ثم قوله تعالى: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ (١١) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ (١٢)﴾ **الانفطار: ١١ – ١٢**. فالكرام الكاتبون الذين يعلمون ما يفعل المكذب بالدين، هم الذين يكتبون الأعمال ويحفظونها.

٧- في قوله تعالى: ﴿كِرَامًا كَاتِبِينَ﴾ **الانفطار: ١١** . المحذوف في هذه الآية متعلق الوصف (كراما) و(كاتبين). والتقدير ((كراما)على الله (كاتبين) لها"([1]) والغرض من الآية "تعظيم الكتبة بالثناء عليهم" وكذلك "تعظيم لأمر الجزاء وأنه عند الله من جلائل الأمور... وفيه إنذار وتهويل وتشوير للعصاة ، ولطف للمؤمنين."([2])

٨- في قوله تعالى: ﴿عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ﴾ **المطففين: ٢٣**. الحذف في هذه الآية لمتعلق الفعل (ينظرون) والتقدير: " ينظرون أي الى ما شاءوا مد أعينهم إليه من رغائب مناظر الجنة، وإلى ما أولاهم الله تعالى من النعمة والكرامة، وإلى أعدائهم يعذبون في النار."([3]) والقرينة على المحذوف سياق الآيات من الآية(٢١) إلى الآية (٢٩).

٩- في قوله تعالى﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾ **الانشقاق: ٢**. الحذف في هذه الآية لمتعلق الفعل (أذنت)، والتقدير (أذعنت بانشقاقها انقياد المأمور المطاع)([4]) "أو سمعت واطاعت في الانشقاق"([5]). والقرينة حالية يوضحها السياق اللغوي العام للآيات.([6])

١٠- في قوله تعالى: ﴿وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ﴾ **الانشقاق: ٤**. المحذوف في هذه الآية هو متعلق الفعل (وتخلت). والتقدير: ([7])" وتخلت: وخلت عما فيها غاية الخلو." أما القرينة فمقالية تفهم من الآية السابقة.

---

[1] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٣١.
[2] - ينظر المرجع السابق : ج٦/٣٣١.
[3] - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٩٩.
[4] - المرجع السابق : ج٥/ ٥٠٢.
[5] - تفسير الجلالين للسيوطي : ٥٨٩.
[6] / الآية ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ (٥)﴾ **الانشقاق: ٥** . تحليلها صورة من هذه الآية .
[7] - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٥٠٣.

١١- في قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُوعُونَ ﴾ الانشقاق: ٢٣. المحذوف في هذه الآية متعلق الفعل (يوعون) والتقدير: "بما يضمرون في قلوبهم ويجمعون في صدورهم من الكفر والحسد والبغي والبغضاء."([1]) وقد دلت على المحذوف قرينة السياق اللغوي، وذلك في قوله تعالى:﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ ﴾ الانشقاق: ٢٢ .

١٢- في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ﴾ البروج: ١٠. في هذه الآية حذف لمتعلقين وهما على التوالي (متعلق الفعل فتنوا – التقدير: فتنوا المؤمنين بالإحراق)([2]) و(حذف متعلق الفعل لم يتوبوا، والتقدير لم يتوبوا عن كفرهم وفتنتهم)([3]) أما القرينة فحالية يوضحها السياق العام للسورة الذي يتناول أصحاب الأخدود، وحال كفرهم .

١٣- في قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ ﴾ الأعلى: ٥. أن المحذوف في هذه الآية هومتعلق الفعل (فجعله) والتقدير(جعله بعد أن كان أخضر غثاء)([4]) والقرينة الدالة على الحذف عقلية مقامية، لأن المرعي يمر بأطوار حتى يصير غثاء أي هشيما جافا وما يدل على ذلك شهادة الحال. أما الغرض من الحذف فهو العدول لأقوي الدليلين وهو غلبة الدليل العقلي.([5])

١٤- في قوله تعالى: ﴿ وَأَكۡوَابٌ مَّوۡضُوعَةٌ ﴾ الغاشية: ١٤. المحذوف في هذه الآية هو متعلق الوصف (موضوعة). فالوضع لابد له من مكان، يورد الرازي عدة تقديرات حسب سياق الآيات وهي: "(موضوعة على حافات العيونالجارية – موضوعة بين أيديهم لاستحسانهم إياها – موضوعة عن حد الكبر أي هي أواسط بين الصغر والكبر.)([6]) والقرينة الدالة على الحذف فحالية دلت عليها الحال الشاهدة.

[1] - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٥٠٦
[2] - تفسير الجلالين للسيوطي : ٥٩٠
[3] - تفسير أبي السعود : ج٥/٥١٠.
[4] - تفسير فتح القدير: ج٥/ ٥٦٥.
[5] - ينظر شروح التلخيص : ج١/ ٢٧٥.
[6] - التفسير الكبير للفخر الرازي : ج٣١/ ١٥٦.

١٥- في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾ الفجر: ١٥. المحذوف في هذه الآية متعلق الفعل أكرمه. والتقدير (أكرمه بالمال، ووسع عليه رزقه)([1]) أما القرينة الدالة على المحذوف، فهي قرينة لغوية تدل عليها الآية اللاحقة في قوله تعالى :﴿ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ (١٦) ﴾ الفجر: ١٦، والغرض من الحذف الاختصار، للاحتراز عن العبث.

١٦- في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ كَانَ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡمَرۡحَمَةِ ﴾ البلد: ١٧. المحذوف في هذه الآية متعلق المصدر (**بالصبر**) **وكذلك** (**المرحمة**)، والتقدير (الصبر على طاعة الله) و (الرحمة على عباده).([2]) والمتعلقان تدل عليهما الآيات السابقة.

١٧- في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسۡتَغۡنَىٰ (٨) ﴾ الليل: ٨ . المحذوف في هذه الآية متعلق الفعل (بخل). والتقدير: بخل بماله فلم يبذله في سبيل الخير.([3]) والقرينة الدالة على المحذوف مقالية تتمثل في قوله تعالى (مَنۢ بَخِلَ) فالبخل يكون بالمال .

١٨- في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ (١٦) ﴾ الليل: ١٦، المحذوف في الآية متعلق الفعلين (كذب) و(تولى) والتقدير، كذب بالحق الذي جاءت به الرسل، وتولى عن الطاعة والإيمان.([4]) أما القرينة الدالة على المحذوف فمقامية يبينها السياق العام للآيات.

١٩- في قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا فَرَغۡتَ فَٱنصَبۡ ﴾ الشرح: ٧ . المحذوف في هذه الآية متعلق الفعلين (فرغت) و (انصب)، والتقدير (فإذا فرغت من صلاتك فاجتهد بالدعاء، وقيل بعبادة أخرى وقيل إذا فرغت من دنياك فانصب في صلاتك)([5]) أما القرينة فمقامية يفسرها السياق العام للآيات ويوضحها الزمخشري "لما عدد عليه نعمه السالفة ووعده الآنفة، بعثه على الشكر والاجتهاد في العبادة والنصب فيها، وأن يواصل بينها وبين بعض."([6])

---

[1] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٥٨٥.
[2] - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٥٣٦.
[3] - ينظر : المرجع السابق : ج٥/ ٥٤٠. (بتصرف). وينظر : تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٦٠٥.
[4] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/٦٠٥.(بتصرف)
[5] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٩٨. (بتصرف)
[6] - المرجع السابق : ج٦/ ٣٩٨.

٢٠- في قوله تعالى:﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ العلق: ١٥. المحذوف في هذه الآية معمول الفعل (ينته)؛ والتقدير:(لئن لم ينته عما هو عليه من الكفر لنسفعا بالناصية)([1]) والقرينة الدالة على المحذوف حالية حيث إن الآية نزلت في أبي لهب الذي أصر على عبادة الاوثان دون الله([2]).

٢١- في قوله تعالى: ﴿ رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً ﴿٢﴾ ﴾ البينة: ٢. المحذوف في هذه الآية متعلق الفعل (يتلو) وكذلك متعلق الوصف (مطهرة) والتقدير (يتلو عليكم) و(صحفا مطهرة من الباطل)([3]) والغرض للتعميم، أما القرينة فحالية، تختص بقصد المتكلم، وعلم السامع.

٢٢- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَٰلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ ﴾ البينة: ٥. المحذوف في هذه الآية متعلق (مخلصين) والقدير(مخلصين من الشرك)([4])، والقرينة تدل عليها السياق اللغوي العام للآية، والغرض الاختصار.

٢٣- في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ ﴾ الزلزلة: ٦ ، المحذوف في هذه الآية متعلق الفعل يصدر، والتقدير "يصدر الناس من قبوره إلى موقف الحساب أشتاتا." والقرينة مقالية يفسرها السياق العام للآية. والغرض الاحتراز عن العبث بذكر ما لا حاجة له.

٢٤- قوله تعالى: ﴿ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ ﴾ التكاثر: ١. المحذوف في هذه الآية متعلق الفعل (ألهاكم). والتقدير: ألهاكم التكاثر عن طاعة الله"([5]) ويذكر الشوكاني: "ألهاكم التكاثر أي شغلكم التكاثر بالأموال والأولاد، والتفاخر بكثرتها والتغالب فيها. يقال ألهاه عن كذا"([6]) والقرينة لغوية يوضحها قوله تعالى (ألهاكم) يقول الرازي "الالهاء الصرف الى اللهو، واللهو الانصراف الى ما يدعو اليه

[1] - تفسير الجلالين للسيوطي : ٥٩٨.
[2] - ينظر التفسير الكبير للفخر الرازي : ج٣٢/ ٢٣.
[3] - ينظر : الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٤١١. وينظر تفسير ابي السعود : ج٥/ ٥٩٠، والجلالين للسيوطي : ٥٩٩.
[4] - تفسير الجلالين للسيوطي : ٥٩٩.
[5] - المرجع السابق ٦٠١ . (بتصرف)
[6] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٦٥٧

الهوى ، ومعلوم أن الانصراف الى الشيء يقتضي الاعراض عن غيره."([1]) وعليه فقد أقبلوا على الهو بالتكاثر وانصرفوا عن عبادة الله وطاعته.

٢٥- في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴾ **الفيل: ٢** . المحذوف في هذه الآية هو متعلق الفعل (يجعل) والتقدير:(كأنه قيل قد جعل كيدهم في تعطيل الكعبة وتخريبها في تضييع وإبطال."([2]) والقرينة حالية يدل عليها المقام الذي نزلت فيه الآية.

٢٦- في قوله تعالى: ﴿ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴾ **الماعون: ٢** . والتقدير (يدع اليتيم عن حقه دفعا شديا)([3]) والقرينة التي أجازت الحذف حالية لمناسبة نزول الآية([4])

وعليه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

– متعلق المسند يحذف لدليل، وجدناه كل الأحوال تمثله قرينة لغوية أو حالية، كما كان الغرض في كل الحالات تقريبا الاختصار. فلو ذكرت في كل مرة شبه الجملة لحدث تكرار في المعنى، لذا فإن الغرض الاحتراز من العبث؛ حيث إن فائدة الحذف في هذه الحالة الابتعاد عن تكرار الالفاظ والدلالات([5])، الذي من شأنه أن يجعل الكلام غثا، ممطولا، ثقيلا على السمع والإدراك.

– شبه الجملة المحذوفة في كل الحالات تتكون من الجار والمجرور، ما عدا في الموضع رقم (١٤) حيث كان المحذوف ظرف المكان (عند).

– الحذف في كل الحالات أوجد جو من الجمال التركيبي والبلاغي، حيث خلص الآيات من كل ما لا يلزم في الخطاب، وعليه أثبت أن الاختصار والإيجاز وجهان لمصطلح واحد.

---

[1] - ينظر التفسير الكبير للفخر الرازي : ج٧٥/٣٢
[2] - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٥٧٧.
[3] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٦٧٣ .
[4] - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٥٨٠ .
[5] - ينظر : شروح التلخيص : ج١/ ٢٧٥.

٥- تأويل الحذف في باب الاضافة

أولا - حذف المضاف:

يحذف المضاف عند أمن اللبس وإقامة المضاف إليه مقامه، يقول الزمخشري"وإذا أمنوا الإلباس، حذفوا المضاف، وأقاموا المضاف إليه مقامه، وأعربوه بإعرابه."([١]) وقد وجد هذا النوع من الحذف في اثنين وعشرين موضعا في جزء عم، هذا بيانها:

١- في قوله تعالى: ﴿ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴿٨﴾ أَبْصَارُهَا خَاشِعَةٌ ﴿٩﴾ ﴾ **النازعات: ٨ - ٩**. يذكر السمين الحلبي: "وفي الكلام حذف مضاف تقديره: أبصار أصحاب القلوب."([٢]) ويذكر الدرويش "وأضيفت الأبصار إلى القلوب على حذف مضاف أي أبصار أصحابها.([٣]) والقرينة عقلية يمكن تعيينها، فالإبصار لا يكون للقلوب، وإنما لأصحاب القلوب.

٢- قوله تعالى:﴿ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴾ **النازعات: ١٩**) التقدير : أرشدك إلى معرفة الله"([٤]) وكذلك "أرشدك إلى عبادته وتوحيده ، فتخشى عقابه "([٥])، فالخشية لا تكون قبل معرفة الله وعبادته بل لاحقة عليها . وعليه فالقرينة عقلية.

٣- في قوله تعالى:﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَاهَا ﴾ **النازعات: ٤٤**. والتقدير إلى منتهى علمها([٦]). والقرينة عقلية، فالحديث يدور عن القيامة و خبرها.

٤- في قوله تعالى:﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَّارِ لَفِي سِجِّينٍ ﴾ **المطففين: ٧** . والتقدير (كتاب أعمالهم)([٧]). والقرينة عقلية يوضحها أن الكتاب يوم القيامة ليكون للأعمال.

---

[١] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٢/١٩٠.
[٢] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ج١٠- ٦٦٩.
[٣] - إعراب القرآن وبيانه : محيي الدين درويش ، دار الإرشاد للشئون الجامعية - حمص - سورية، (دار اليمامة - دمشق - بيروت) ، (دار ابن كثير - دمشق - بيروت)ط٤، ١٤١٥ هـ ج١٠/٣٦٣.
[٤] -الكشاف للزمخشري : ج٥/٣٠٧.
[٥] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٤٩٩.
[٦] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٥٠٦.
[٧] - ينظر : تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٩٨.

٥- قوله تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ ﴾ المطففين: ١٨) والتقدير في هذه الآية. (إن كتاب أعمال الأبرار) أو صحائف حسناتهم.([1]) والقرينة عقلية.

٦- في قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ١٩ كِتَٰبٞ مَّرۡقُومٞ ٢٠ ﴾ المطففين: ١٩ - ٢٠ والتقدير (أهل عليين) يقول السمين الحلبي: "(عليون) (كتاب مرقوم) فحذف المبتدأ والمضاف جميعا ، وإنما وجب هذا التقدير ، لقيام الدليل على أن المراد عليين مكان . قال النبي صلى الله عليه وسلم : (إنكم لترون أهل عليين كما يرى الكواكب الذي في أفق السماء، وإن أبا بكرٍ وعمر منهم) ([2]) والقرينة عقلية.

٧- قوله تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّهُمۡ عَن رَّبِّهِمۡ يَوۡمَئِذٖ لَّمَحۡجُوبُونَ ﴾ المطففين: يذكر أبو جعفر أن "التقدير (عن كرامة ربهم) ، ولم يجز ذلك النحاة ، "منهم الخليل وسيبويه ، ولا يجوز عندهما ولا عند غيرهما من النحويين:جاءني زيد، بمعنى جاءني غلامه."([3]) والقرينة عقلية.

٨- في قوله تعالى:﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ﴾ التكوير: ١٥ "التقدير برب الخنس"([4]) والقرينة عقلية يوضحها أن القسم يكون بالله.

٩- في قوله تعالى:﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ﴾ الانشقاق: ٦. أي: "إلى لقاء ربك"([5]) فملاقٍ كتاب عملك([6]). يدل عليه قوله تعالى:(فأما من أوتي كتابه). والقرينة التي دلت على المحذوف عقلية. فالإنسان يلاقي عمله أمام ربه يوم الحساب.

١٠- في قوله تعالى:﴿ أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ الفجر: ٦. "والتقدير (بعاد أهل إرم) كقوله ﴿ وَسۡـَٔلِ ٱلۡقَرۡيَةَ ﴾ يوسف: ٨٢. "([7]) القرينة عقلية سرها أن عاد في هذا المقام قرية.

---

[1] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٥٣٥.
[2] - البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات بن الانباري : ج٢/ ٥٠١.
[3] / ينظر : اعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/ ١٧٨-١٧٩.
[4] - أعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/ ١٦٠.
[5] - الكشاف للزمخشري " ج٦/ ٣٤٢.
[6] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٥٤١.
[7] - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/ ٢٢١. وينظر : الكشاف للزمخشري : ج٦/٣٦٨.

١١- في قوله تعالى:﴿ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلۡمِسۡكِينِ ﴾ الفجر: ١٨ . يذكر أبو البركات: أن التقدير في أحد الأوجه: (ولا تحاضون على إطعام طعام المسكين) فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه."(١) والقرينة عقلية يوضحها أن الاطعام يكون بالطعام.

١٢- قوله تعالى:﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ﴾ الفجر: ٢٢. أي: جاء أمره وقضاؤه.(٢) وذلك لعدم صحة نسبة المجيء إلى الله عز وجل ،على وجه الحقيقة . وعليه فالقرينة عقلية مقامية.

١٣- قوله تعالى:﴿ وَجِاْيٓءَ يَوۡمَئِذِۭ بِجَهَنَّمَۚ يَوۡمَئِذٖ يَتَذَكَّرُ ٱلۡإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكۡرَىٰ ﴾ الفجر: ٢٣ (يومئذ يتذكر الإنسان وأنى له الذكرى) ومن أين له منفعة الذكرى. لابد من تقدير حذف المضاف، وإلا فبين (يوم يتذكر) وبين (وأنى له الذكرى) تناف وتناقض"(٣)

١٤- في قوله تعالى: ﴿ ٱرۡجِعِيٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةٗ مَّرۡضِيَّةٗ ٢٨ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ٢٩ ﴾ الفجر: ٢٨ - ٢٩ . يذكر أبو جعفر أن التقدير: "ارجعي إلى ثواب ربك"(٤). أما الزمخشري فيذكر أن التقدير: "ارجعي إلى موعد ربك راضية بما أوتيت مرضية عند الله ."(٥) كما أن هناك حذف للمضاف في قوله تعالى: (فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي) والمعنى (فادخلي في أجساد عبادي) ،.. وقرأ ابن مسعود (في جسد عبادي)(٦) .والقرينة عقلية مقامية ، فلا دخول في العباد بل بأجسادهم.

١٥- قوله تعالى:﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ﴾ البلد: ١٢ يورد أبو جعفر في إعرابه أن التقدير: " اقتحام العقبة أن يفك رقبة."(٧). ويقدرها أبو البركات "ما اقتحام العقبة. فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.(٨)والقرينة عقلية يوضحها المقام.

---

١ - البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات بن الأنباري:
٢ -تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٥٨٨.
٣ - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٧٣.
٤- إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/٢٢٦.
٥ - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٧٤.
٦ - المرجع السابق : ج٦/ ٣٧٤. (بتصرف)
٧ - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/ ٢٣١.
٨ - البيان في غريب إعراب القرآن لابي البركات بن الانباري : ج٢/٥١٤.

١٦- قوله تعالى:﴿ كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِطَغْوَىٰهَآ ﴾ الشمس: ١١. والتقدير (قال أبو جعفر: وهذا يصح على حذف أي بعذاب طغواها مثل واسأل القرية.)([1]) والقرينة عقلية ، وقد يصح عدها مقالية، يوضحها قوله تعالى:﴿ فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُم بِذَنۢبِهِمْ فَسَوَّىٰهَا ﴿١٤﴾ ﴾ الشمس:١٤

١٧- قوله تعالى: ﴿ وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ﴾ التين: ١. والتقدير أقسم (برب التين والزيتون)([2]) وذلك حسب توجيه الرسول صلى الله عليه وسلم أن القسم يكون بالله فقط . وعليه فالقرينة عقلية.

١٨- في قوله تعالى:﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾ العلق: ١٧،والتقدير: "أي أهل مجلسه، أهل ناديه، فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه."([3]) فـ"المراد: أهل النادي"([4])

١٩- في قوله تعالى:﴿ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُۥ ﴾ البينة: ٨ . االحذف للمضاف في قوله تعالى: (لمن خشي ربه) والتقدير (يخشى عقاب ربه)([5]) فالقرينة عقلية يوضحها قوله (يخشى).

٢٠- قوله تعالى:﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ الزلزلة: ٦. والتقدير (جزاء أعمالهم من الجنة والنار)([6]) أو صحائف أعمالهم. فالإعمال هي ما يصدر عن الناس في الدنيا بينما ما يكون في الآخرة الجزاء أو الحساب عن العمل وعليه فالقرينة عقلية.

٢١- قوله تعالى:﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾الزلزلة:٧-٨. والتقدير (يرى ثوابه) و(يري جزاءه)([7]) فحذف المضاف في الآيتين للاختصار، والقرينة لفظية يوضحها قوله تعالى (خيرا) وقوله (شرا).

٢٢- قوله تعالى:﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴿٦﴾ ﴾ الكافرون: ٦

[1] - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/ ٢٣٧.
[2] - المرجع السابق : ج٥/ ٢٥٤. (بتصرف).
[3] - البيان في غريب إعراب القرآن لابن الانباري: ج٢/ ٥٢٣.
[4] - الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٤٠٦.
[5] - تفسير الجلالين للسيوطي : ٥٩٩.
[6] - المرجع السابق : ٦٠٠.(بتصرف .) وينظر : تفسير ابي السعود : ج٥/ ٥٦٥.
[7] - تفسير الجلالين للسيوطي : ٦٠٠. وينظر : تفسير فتح القدير للشوكاني :ج٥/٦٤٤.

لقد تم حذف المضاف إليه (ياء المتكلم) في قوله (دينِ)، وهو من باب الحذف السماعي الذي جاء لكثرة الاستعمال، أما القرينة على هذا النوع من الحذف فمقامية، والغرض الاختصار.

– يوضح الزركشي القرينة الدالة على حذف المضاف قائلا: "ومنها أن يدل العقل عليها، أي الحذف والتعيين، كقوله تعالى:(وجاء ربك) أي أمره أو عذابه، أو ملائكته؛ لأن العقل دل على أصل الحذف، واستحالة مجيء البارئ عقلا؛ لأن المجيء من سمات الحدوث، ودل العقل أيضًا على التعيين، وهو الأمر ونحوه، وكلام الزمخشري يقتضي أنه لا حذف البتة؛ فإنه قال:هذه الآية الكريمة تمثيل؛ مثلت حاله سبحانه وتعالى في ذلك بحال الملك إذا حضر بنفسه."([1]) وهذا يعيدنا إلى تخييل العدول إلى أقوى الدليلين وهو العقل. حيث تعد شهادته دليلا قويا وقرينة يعتد بها على المحذوف.

– لقد كان الغرض البلاغي للحذف في كل الآيات هو الاختصار، والاحتراز عن العبث بذكر ما لا حاجة له. وقد يكون الغرض في الآية (الفجر:٢٢) قد خرج إلى الإبهام، الذي يقصد منه تعظيم شأن المحذوف.

ثانيا- حذف المضاف اليه :

هنالك عدة حالات لحذف المضاف إليه: ([2])

الأولى: يحذف المضاف إليه وتزول العلامة الإعرابية عن المضاف، فيبنى على الضم، إشارة إلى المحذوف مثل (من قبلُ – بعدُ)([3]) وفي هذه الحالة يحذف المضاف إليه ويُنوى معناه دون لفظه، لذا يبنى على الضم، نحو قوله تعالى:﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾ الروم: ٤.

وقد ورد هذا النوع بموضع واحد في جزء عم وهو في قوله تعالى:﴿ فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعۡدُ بِٱلدِّينِ ۝٧ ﴾ التين: ٧ ،والتقدير:(فما يكذبك بعد العِبَر)([4]) حيث حُذف المضاف إليه بعد الظرف(بعدُ) وبُني على الضم، وعليه فقد حذف المضاف إليه ونوي معناه دون لفظه. ويذكر أبو

---

[1] - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/١٠٩.
[2] - ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري : ج٣/١٦٧
[3] - ينظر : المرجع السابق: ج٣/ ١٦٧.
[4] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي : ج١١/ ٥٣.

جعفر: "أن النحويين مجمعون على أن قبلُ و بعدُ إذا كانا غايتين فأصلهما ألا يعربا، وأجأبوا في علة ذلك بأجوبة فمن أصحها أن سبيل تعريف الأسماء أن يكون بالألف واللام، أو بالإضافة، فلما كانت قد عرفتا بغير تعريف الأسماء وجب بناؤهما، وقال علي بن سليمان لما كانتا متعلقتين بما بعدهما."([١]) والقرينة مقامية تختص بقصد المتكلم، وقد يدل على الحذف أيضا قرينة لغوية وهي قرينة علامة البناء.

الثانية([٢]): يبقى المضاف على إعرابه ويرد إليه التنوين، وهو الغالب. وقد ورد في جزء عم في موضعين وهما:

١- في قوله تعالى: ﴿ وَٱلْفَجْرِ ﴿١﴾ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ﴿٢﴾ ﴾ **الفجر: ١ - ٢**. المقصود ليال عشر ذي الحجة "وأراد بالليالي العشر: عشر ذي الحجة، فإن قلت، فما بالها منكرة من بين ما أقسم به؟ قلت لأنها ليالٍ مخصوصة من بين جنس الليالي: العشر بعض منها. أو مخصوصة بفضيلة ليست لغيرها."([٣]) والقرينة عقلية حالية، حيث يدرك المقصود بالعقل، من مقام قدسية هذا الوقت من شهر ذي الحجة. وقد أفاد الحذف الاختصار.

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾ ﴾ **العاديات: ٨** يذكر النحاس في إعرابه لهذه الآية: "في معناه أقوال: قيل: لشديد القوى، وقال الفراء لشديد الحب. فالتقدير عنده أنه لحب الخير لشديد الحب ثم حذف ما بعد شديد.([٤]) والقرينة في هذه الآية يدل عليها السياق اللغوي في قوله (لحب – لشديد).

الثالثة: الحذف للتخفيف: وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِىَ دِينِ ﴾ **الكافرون: ٦**. فالمحذوف في هذه الآية ضمير الجر (ياء المتكلم)، أما سبب الحذف فهو كثرة الاستعمال، والقرينة الدالة علة المحذوف مقامية تخص عملية التواصل.

---

[١] - إعراب القرآن لابي جعفر النحاس : ج٥/ ٢٥٧.
[٢] - الثالثة : يبقى المضاف على إعرابه ، ويترك التنوين ، كما كان في حالة الإضافة . شريطة أن يعطف عليه عامل مثل المحذوف غالبا . ولم توجد مواضع في جزء عم لهذا النوع من الحذف. ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري : ج٣/١٦٧
[٣] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٦٧. وينظر: تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٧٧.
[٤] - إعراب القرآن لابي جعفر النحاس: ح٥/ ٢٧٩.

في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ النازعات: ٣٩ . يذكر صاحب فتح القدير أن هناك مضافا إليه محذوفا في هذه الآية، وذلك فى قوله (المأوى)، حيث إن التقدير (مأواه الذي يأوي إليه). وفي هذه الحالة فقد عدّت اللام عوض عن المضاف إليه.([1])

تأويل الحذف في باب النعت

لقد أول الحذف في باب النعت كغيره من أبواب العربية، وإن كان لارتباط النعت والمنعوت نوعا من الخصوصية، فالمعلوم أن النعت يأتي لتخصيص النكرة أو إيضاح المعرفة. كما أنه "يدل على الذات التي دل عليها الموصوف بنفسها باعتبار التعريف والتنكير . لأنها تابعة للموصوف في ذلك"([2]) وهذا لا يأتي إلا من مجموعهما "وعليه فقد منع القياس حذف أحدهما أمنا للبس، لأن حذف أحدهما نقض للغرض."([3]). لذا اشترط الزركشي شرطين لهذا الحذف: "أحدهما: كون الصفة خاصة بالموصوف؛ حتي يحصل العلم بالموصوف؛ فمتى كانت الصفة عامة امتنع حذف الموصوف ... الثاني"أن يعتمد على مجرد الصفة من حيث هي، لتعلق غرض السياق، كقوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلۡمُتَّقِينَ ﴾ آل عمران: ١١٥ ﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ البقرة: ٩٥. فإن الاعتماد في سياق القول على مجرد الصفة لتعلق غرض القول من المدح أو الذم بها.([4])

وعليه فقد حذف النعت والمنعوت وفقا للشروط السابقة في مواضع متعددة، وذلك عندما تبين، ودلت عليه القرينة.

أولا تأويل حذف النعت

لقد ورد حذف النعت في جزء عم في ثلاثة مواضع وهي:

١- في قوله تعالى:﴿ مِنۡ أَيِّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ ﴾ عبس: ١٨. المحذوف في هذه الآية نعت قوله (شيء) والتقدير: "من أي شيء حقير مهين خلقه، ثم يبين ذلك الشيء بقوله (من نطفة خلقه

[1] - ينظر: تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٠٤.
[2] - الاشباه والنظائر للسيوطي : ج٤/١٥٦.
[3] / شرح المفصل لابن يعيش الموصلي : ج٢- ٢٥٣.
[4] / البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/١٥٤.

فقدره)([1]). وعليه فالقرينة لفظية دل عليها الآية التالية في قوله (من نطفة). كما أننا في هذه الحالة لا يمكن أن نتجاهل دور المقام حيث يبدو قصد المتكلم حاضرا في عملية الحذف، والغرض تحقير شأن الشيء الذي يتكون منه الانسان.

٢- في قوله تعالى:﴿ فَٱدۡخُلِي فِي عِبَٰدِي ﴿٢٩﴾ ﴾ **الفجر: ٢٩**. المحذوف في هذه الآية نعت (عبادي) والتقدير: "فادخلي في عبادي: أي في زمرة عبادي الصالحين."([2]) ففي هذه الآية اجتماع لحذف المضاف والصفة. والقرينة مقامية خاصة بعلم السامع، فالعباد هم الصالحون بعكس العبيد. كما أنه قد يدل على المحذوف قرينة السياق اللغوي فالآيات تتحدث عن النفس المطمئنة التي تعود الى الله راضية و ستدخل الجنة.

٣- في قوله تعالى:﴿ لَيۡلَةُ ٱلۡقَدۡرِ خَيۡرٞ مِّنۡ أَلۡفِ شَهۡرٖ ﴿٣﴾ ﴾ **القدر: ٣** المحذوف في هذه الآية نعت قوله تعالى:(شهر)" وتقديره، خير من ألف شهر لا ليلة قدر فيه فحذف الصفة."([3]) والقرينة **مقامية**، فالمقام مقام مد، والتعويل هنا على علم السامع.

٤- في قوله تعالى:﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبۡرَةٗ لِّمَن يَخۡشَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ **النازعات: ٢٦**. إن المحذوف في هذه الآية هو صفة(عبرة)، والتقدير:(ما ذكر من قصة فرعون وما فعل به عبرة عظيمة لمن شأنه أن يخشى الله ويتقيه) ([4]) وعليه فقد تعلق الجار والمجرور (لمن يخشى) بمحذوف صفة لعبرة.([5]) والقرينة لغوية تفهم من السياق السابق للآيات.

ثانيا حذف المنعوت

وقد ورد في ستة مواضع في جزء عم توزعت كما يلي:

١- قوله تعالى:﴿ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا ﴾ **النبأ: ٣٨** المحذوف في هذه الآية هو الموصوف قبل قوله (صوابا) والتقدير (أي قال كلاما صوابا).([6]) والقرينة مقالية تفهم من قوله تعالى (وقال صوابا).

٢- قوله تعالى:﴿ وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرۡقٗا ﴿١﴾ وَٱلنَّٰشِطَٰتِ نَشۡطٗا ﴿٢﴾ وَٱلسَّٰبِحَٰتِ سَبۡحٗا ﴿٣﴾ فَٱلسَّٰبِقَٰتِ سَبۡقٗا ﴿٤﴾ فَٱلۡمُدَبِّرَٰتِ أَمۡرٗا ﴿٥﴾ ﴾ **النازعات: ١ – ٥**.

---

[1] -- الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣١٦.
[2] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٨٩. وينظر : إعرلب القرآن للنحاس: ج٥/ ٢٢٦.
[3] - البيان في اعراب غريب القرآن لابن الانباري : ج٢/٥٢٤.
[4] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٤٩٩.
[5] - ينظر: إعراب القرآن: د. محمود سليمان ياقوت. ج١٠/٤٩٦٨.
[6] - ينظر: إعراب القرآن وبيانه : محمد محيي الدين الدرويش: ج١٠/٣٥٩.

إن المحذوف في هذه الآيات الموصوف، الذي يوضحه الرازي على أنه في أحد وجوه تأويل الآيات واحد، فـ(النازعات والناشطات والسابحات والسابقات والمدبرات) صفات للملائكة.([1]) وعليه فالتقدير (الملائكة النازعات والملائكة الناشطات ...الخ) والقرينة في هذه الآيات متعددة يدل عليها السياق المنطقي للآيات. فمنها قرينة الصيغة فالوصف (اسم الفاعل) في هذا المقام مقترن بالموصوف، مبين له، وخاصة أنها من المعارف، وعليه فقد عكست ماهية المحذوف، وكانت هي مدار التأويل .. كما أن المقام يدل على المحذوف. لعلم السامع، فالحديث يدور عن الملائكة. والغرض من الحذف هو الايحاء بتعظيم شأن المحذوف وأعماله. فالمقام مقام مدح لهم، وما يدل على ذلك ويعززه أن الله عز وجل يقسم بهذه الصفات.

١- قوله تعالى : ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلْءَاخِرَةِ وَٱلْأُولَىٰٓ ﴿٢٥﴾ ﴾ **النازعات: ٢٥** .

المحذوف موصوف قوله تعالى (نكال) والتقدير يوضحة ما نقله الزمخشري عن ابن عباس " نكال كلمتيه الآخرة، وهي قوله ﴿ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٤﴾ ﴾ **النازعات: ٢٤** . والأولى وهي قوله ﴿ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ ﴾ **القصص: ٣٨**"([2]) فالقرينة على ذلك **مقامية** يفسرها السياق القرآني العام. وسبب النزول، والغرض ابراز ذم المحذوف، وهو كلمتيه وذلك توطئة لتأكيد لشدة العقاب.

٢- قوله تعالى : ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٤﴾ ﴾ **التين: ٤.**

المحذوف في هذه الآية منعوت قوله تعالى(أحسن) ، والتقدير حسب النحاس (في تقويم أحسن تقويم).([3]) والقرينة لغوية . والغرض الاختصار والاحتراز عن العبث .

٣- قوله تعالى :﴿ فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ ﴿٣﴾ ﴾ **البينة: ٣.**

الموصوف المحذوف في هذه الآية لقوله (كتب) والتي يذكر الزمخشري أن معناها مكتوبات([4])، فهي اسم مفعول، ولابد لها من موصوف، فالمراد" الآيات والأحكام المكتوبة فيها"([5]) فالمقروء هو الآيات والأحكام وليس الكتب. أما القرينة فمقامية خاصة بمقام المدح. والغرض الإبهام لتعظيم شأن المحذوف.

٤- قوله تعالى : ﴿ وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِى ٱلْعُقَدِ ﴿٤﴾ ﴾ **الفلق: ٤.**

---

[1] - ينظر التفسير الكبير للرازي: ج٣١/٢٧-٢٨(بتصرف ، وينظر (تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/٤٩٤.
[2] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٠٨.
[3] - ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/٢٥٦.
[4] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٤١٢.
[5] - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٦٣٨.

المحذوف في هذه الآية موصوف قوله تعالى (النفاثات) والتقدير (النساء الساحرات النفاثات في العقد)([١]) والقرينة الدالة على المحذوف مقامية يبينها سبب النزول([٢]) والغرض من الحذف تنزيه اللسان عن التلفظ بذكر تلك النساء.

ملاحظات

– كان للسياق الخارجي دورٌ اساسيٌ في حذف النعت. إلا أن السياق الداخلي أيضا كان حاضرا، وقد يكون تعدد المقامات والدلائل على المحذوف لصعوبة الاستغناء عن أحد المتلازمين في هذا الباب. أما الغرض فكان تهويل شأن المحذوف باتجاه المدح أو الذم، كما يلاحظ أن المحذوف كان بعد النكرات، "وكأن التنكير علم عليه "([٣]) أي على المحذوف.

– كان هنالك تلازم بين الصفة المحذوفة والموصوف، فصفة المهانة ملازمة للنطفة نظرا لضآلة شأنها والمكان الذي تخرج منه، وكذلك صفة الصلاح ملازمة للعباد، وصفة انعدام وجود ليلة القدر خاصة بالشهور عدا رمضان. كما أن السياق قد تعلق بغرض المدح فيها في صفة الصلاح للعباد. والذم في صفة الوضاعة للنطفة.

– كانت الصفة في باب حذف الموصوف تختص بالموصوف، (النازعات والناشطات والسابحات والسابقات والمدبرات) صفات خاصة بالملائكة فهي ليست عامة في شيء،لا وخاصة أنها من الأعمال الخارقة والتي تتعدى قدرة الانسان، وكذلك بقية الصفات في كلمتيه التي تقتصر عليها صفات الأولى والآخرة، والنفاثات، التي هي صفة مقصورة على نوع من النساء، وهذا ما أباح الحذف. كما أن الغرض قد تعلق بالمدح والذم الذي توجه للصفة من حيث هي.

تأويل حذف الأحرف:

١- حذف حرف الجر:

يحذف حرف الجر إذا دل عليه دليل، وهذا الحذف على نوعين، سماعي وقياسي([٤])، وقد ورد هذا النوع من الحذف في أربعة عشر موضعا في جزء عم، وهي:

---

[١] - ينظر التفسير الكبير للرازي: ج٣٢/ ١٩٦.

[٢] - ينظر: المرجع نفسه: ج٣٢/١٩٦.

[٣] - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/١٥٥.

[٤] - السماعي : هو ما سمع عن العرب ، ولا توجد قاعدة تضبطه ، مثل قول رؤبة (خيرٍ) جوابا لمن قال له كيف أصبحت . والآيات توضح الظاهرة . أما القياسي فهو المطرد ، مثل الحذف في مثل (بكم درهم اشتريته) والتقدير (بكم من درهم)/ ينظر : شرح التصريح على التوضيح للازهري: ج٢/ ٦٧١.

١- في قوله تعالى:﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾ ﴾ **العلق: ٧** "أن رآه في موضع نصب على أنه مفعول له. وتقديره لأن رآه ([١]) وعليه فقد حذف حرف الجر اللام . وهذا اللون من الحذف سماعي. أما سبب الحذف فكثرة الاستعمال. يقول ابن يعيش: وقد كثر حذفها مع (أنّ) المشددة الناصبة للاسم، نحو: (أنا راغب في أن ألقاك)، ولو قلت أن ألقاك) من غير حرف جر؛ جاز."([٢])

٢- في قوله تعالى:﴿ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ ﴾ **عبس: ٢**. المحذوف في هذه الآية حرف الجر اللام، والتقدير (عبس، لأن جاءه الأعمى) .([٣]) والحذف لكثرة الاستعمال .

٣- في قوله تعالى:﴿ **أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾** ﴾ **عبس: ٢٥.** يذكر أبو البركات: "أنا يقرأ بالفتح والكسر. فالفتح على وجهين. أحدهما: أن يكون بدل اشتمال، لأن هذه الأشياء تشتمل على الطعام. والثاني: أن يكون على تقدير اللام، وتقديره: لأنا شققنا. والكسر على الابتداء والاستئناف.([٤]) والحذف في هذه الحالة سماعي. والحذف لكثرة الاستعمال .والغرض التخفيف.

٤- في قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ ﴿٢٠﴾** ﴾ **عبس: ٢٠.** يذكر النحاس "معنى (ثم السبيل يسره) قول عبد الله بن الزبير: رحمه الله أنه يسره؛ أي سهل عليه حتى خرج من الرحم، والتقدير في العربية ثم للسبيل، وحذف اللام لأنه مما يتعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف.([٥])

٥- في قوله تعالى:﴿ **كَلَّا لَمَّا يَقْضِ مَآ أَمَرَهُۥ ﴿٢٣﴾** ﴾ **عبس: ٢٣** . والتقدير "لما أمر به، فحذف الباء من به، ثم حذف الهاء العائده إلى (ما) فصار لما أمره."([٦])

---

[١] - البيان في غريب إعراب القرآن : لابي البركات بن الانباري ،ج٢/ ٥٢٢.
[٢] - شرح المفصل لاين يعيش الموصلي : ج٤/٥١٥.
[٣] - الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣١٤.وينظر : اعراب القران لابي جعفر بن النحاس: ج٥/٤٩٤. والتبيان في إعراب القرآن : لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن العكبري، (٦١٦هـ) ، تحقيق / محمد على البجاوي ،عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة . دط. ج٢/ ١٢١٧
[٤] - البيان في غريب إعراب القرآن : لأبي البركات بن الانباري ،ج٢/٤٩٥. وينظر : اعراب القران لابي جعفر بن النحاس: ج٥/١٥٣.
[٥] - اعراب القرآن لابن النحاس: ج٥/ ١٥١-١٥٢.
[٦] - البيان في إعراب القرآن لأبي البركات بن الانباري: ج٢/ ٤٩٤.

٦- في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ **المطففين: ٣** "يعرب ابن الانباري الضمير (هم) في كالوهم و وزنوهم في أحد الأوجه "أن يكون ضميرا منصوبا (لكالوهم ووزنوا)، وتقديره، كالوا لهم، ووزنوا لهم، فحذفت اللام، فاتصل الفعل به.([1])

٧- في قوله تعالى:﴿ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ﴿٢﴾ ﴾ **البروج: ٢**. يذكر ابن الانباري "وتقديره، الموعود به، وإنما وجب هذا التقدير لأن(الموعود) وصف لـ(اليوم)، ولا بد أن يعود من الوصف إلى الموصوف ذكر."([2])

٨- في قوله تعالى:﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ **التكوير: ٢٦** . يذكر أبو جعفر النحاس في إعرابه للقرآن:أن "المعنى فإلى أين تذهبون، وحذفت إلى كما يقال: ذهبت إلى الشام، وانطلقت إلى السوق. "ويذكر أن "الكوفيين قد جعلوا الأفعال الثلاثة (انطلق وخرج وذهب) يجوز معها حذف الى. وسيبويه قد حكى واحد لم يجز غيره وهو (ذهبت الشام).([3])

٩- في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ ﴾ **الانفطار: ١٨** يذكر النحاس أن أحد الوجوه لإعراب هذه الآية: "قيل ليس هذا تكريرا، والمعنى: وما أدراك ما في يوم الدين من العذاب والنكال للفجار، ثم ما أدراك ما في يوم الدين من النعيم للأبرار."([4])

١٠- في قوله تعالى:﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾ ﴾ **الأعلى: ١** يذكر النحاس"سبح اسم ربك، وسبح باسم ربك، كلٌ صواب."([5])

١١- في قوله تعالى:﴿ وَفِرْعَوْنَ ذِى ٱلْأَوْتَادِ ﴿١٠﴾ ﴾ **الفجر: ١٠** "وفرعون في موضع خفض، والمعنى وبفرعون، ولم ينصرف لأنه اسم أعجمي."([6])

---

[1] - المرجع السابق : ج٥/٥٠٠. وينظر: الكشاف للزمخشري: ٦/ ٣٣٥.
[2] - البيان في إعراب القرآن لأبي البركات بن الانباري: ج٢/ ٥٠٥.
[3] - اعراب القرآن لابن النحاس: ج٥/ ١٦٤.
[4] - المرجع السابق : ج٥/ ١٧٠.
[5] - المرجع السابق : ج٥/ ٢٠٣. وينظر: تفسير ابي السعود :ج٥/ ٥١٦.
[6] - اعراب القرآن لابن النحاس: ج٥/٢٢٢.

١٢– في قوله تعالى:﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ ﴾ البلد: ١٠. قوله: (النجدين)"مفعول ثان حذفت منه (إلى) على قول البصريين ، وكذا انشد سيبويه:(كما عسل الطريق الثعلبُ). عنده أنه حذف منه الحرف، وعند الكوفيين أنه ظرف مثل أمام وقدام "([١])

١٣– في قوله تعالى:﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾ ﴾الزلزلة: ٤– ٥. يذكر الزمخشري: "ويجوز أن يكون (بأن ربك) بدلا من (أخبارها) كأنه قيل: يومئذٍ تحدث بأخبارها، بأن ربك أوحى لها؛ لأنك تقول حدثته كذا وحدثته بكذا."([٢])

١٤– في قوله تعالى:﴿ وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴿٤﴾ ﴾ الفجر: ٤. يذكر الزمخشري أن أحد الأقوال في إعراب هذه الآية "معنى (يسري) يسري فيه."([٣])

الملاحظ أن حرف الجر المحذوف في الآيات قد وقع في الآيات السابقة إما بعد الفعل المتعدي بالجار، أو قبل الحرف المشبه بالفعل (إن) وعليه فالقرينة الدالة على الحذف هي ذات الفعل الذي تدل صيغته، وطبيعة التعدية على المحذوف. وكذلك كثرة الاستعمال، في الحالة الأولى، وكثرة الاستعمال في الأخرى. أما الغرض في كل الحالات فهو للتخفيف.

٢ـ حذف همزة الاستفهام

وقد ورد في موضعين وهما:

١– قوله تعالى: ﴿ أَن جَآءَهُ ٱلْأَعْمَىٰ ﴿٢﴾ ﴾ عبس: ٢ . وقرئ آن جاءه بهمزتين وبألف بينهما ، ووقف على (عبس وتولى) ثم ابتدئ على معنى (ألأن جاءه الأعمى) فعل ذلك إنكارا عليه .([٤])

٢– قوله تعالى: ﴿ أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴿١﴾ ﴾ التكاثر: ١ "قرأ ابن عباس:(أألهاكم)؟ على الاستفهام الذي معناه التقرير.([٥])

ـ والحذف في هذا الباب كسابقه للتخفيف الناتج عن كثرة الاستعمال ، كما أنه حذف سماعي لا يقاس عليه .

[١] ـ المرجع السابق :ج٥/ ٢٣٠ .
[٢] ـ الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٤١٤ـ٤١٥.
[٣] ـ المرجع السابق : ج٦/ ٣٦٨.
[٤] ـ المرجع السابق: ج٦/ ٣١٤.
[٥] ـ الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٤٢٥.

٣- حذف لام الجواب

وقد ورد في موضع واحد في جزء عم وهو: في قوله تعالى:﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾ الشمس:٩، يذكر الدماميني في شرحه لمغني اللبيب: أنه قد حذف في هذه الآية "لام (لقد)"، وأن ذلك يحسن مع طول الكلام"([1]) وهذا النوع من الحذف سماعي أيضا، والسبب كثرة الاستعمال.

٤- حذف قد :

وقد ورد هذا الحذف في جملة الحال، و جاء ذلك في موضعين في جزء عم هما :

١- في قوله تعالى : ﴿ وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَىٰهَا ﴿٢٩﴾ ﴾ النازعات: ٢٩. يذكر الزمخشري أن أحد وجوه الإعراب:"أن يكون (وأخرج) حالا بإضمار قد، كقوله:﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ النساء:٩٠([2]) فالتقدير (وقد أخرج). وهذا النوع من القرينة صناعية، على رأي ابن هشام. أما الرأي الآخر فيعد الواو عاطفة وجملة (أخرج) معطوفة على جملة(رفع) في الآية السابقة، والتشريك بينهما يصلح فهما من أفعال الله المعجزة. وهو رأي الجمهور.([3])

٢- في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِى لَهَبٍ وَتَبَّ ﴿١﴾ ﴾ المسد: ١ . يقول أبو جعفر : " (وتب) فيه قولان : أحدهما أن فيه (قد) مضمرة كما روي عن ابن مسعود أنه قرأ (تبت يدا أبي لهب وقد وتب)، والقول الآخر أن.. قد لا تضمر لأنها حرف معنى."([4]) وهو قول ضعيف لأن حروف المعاني تضمر كغيرها كما نلاحظ من الحروف التي حذفت في هذا الباب.

٥- حذف حرف العطف

ورد ذلك في موضع واحد في جزء عم وهو قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴾ الغاشية: ٨. يذكر ابن هشام في مغني اللبيب أن إعراب وجوه : "أي ووجوه، عطفا على ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴾ الغاشية: ٢."([5]) وقد يكون تأويلا قريبا مقبولا. "وتحذف الواو لقصد البلاغة؛ فإن في إثباتها ما

---

[1] - شرح الدماميني على مغني اللبيب لابن هشام : ج٢/ ٥٢٢. ويذكر في هذا الصدد أنه يحذف لام جواب (لو) ولام (لأفعلن) .

[2] - الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣٠٩.

[3] - ينظر: إعراب القرآن الكريم: د. ياقوت، وينظر: الجدول في اعراب القران لمحمود صافي: ج٣٠/ ٢٣٣.

[4] - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ج٥/ ٣٠٥.

[5] - شرح الدماميني على مغني اللبيب لابن هشام : ج٢/٥١٢.

يقضي تغاير المتعاطفين؛ فإذا حذفت أشعر بأن الكل كالواحد."([1]) فوجوه الثانية بعد حذف العاطف شعرنا بأنها ذات وجوه الأولى.

ملاحظات: الملاحظ في باب حذف الحروف أنها جميعا من باب الحذف السماعي وليس القياسي. ينقل الزركشي عن ابن جني "حذف الحرف ليس يقاس. وذلك لأن حروف المعاني أغنت عن فعل وفاعل، وعليه فهي اختصار للقول، فإذا حذفت كان اختصارا للمختصر، وهذا لا يجوز في العربية([2]) كما يلاحظ أن الغرض هو التخفيف، ويدل على المحذوف السياق الخارجي، ويتمثل في نوع من الفهم المشترك بين المرسل والمتلقي.

حذف الحرف للتخفيف

وهو حذف سماعي، وقد ورد في جزء عم في موضعين وهما:

١- في قوله تعالى ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ۝١﴾ **النبأ: ١**.لقد وردت (ما) في هذه الآية محذوفة الألف وسبب ذلك أنها "إذا كانت مسبوقة بحرف جر ألغيت ألفها وجوبا فتقول لم – بم – عم . فإذا وقفت عليها عوضت عن الألف المحذوفة هاء السكت فتقول لمه – بمه –عمه "([3]) ويذكر الدرويش في إعرابه لهذه الآية " عن حرف جر وما اسم استفهام مجرور بعن وقد تقدم حذف ألف ما في الاستفهام إذا دخل عليها حرف جر في الأكثر وقرئ عمّا بإثبات الألف وقد تقدم أنه يجوز ضرورة أو في قليل من الكلام."([4])

٢- في قوله تعالى ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣﴾ **النازعات: ٤٣** . المحذوف في هذه الآية الألف في قوله (فيم) "كما تحذف الألف في ما الاستفهامية للتفريق بينها وبين ما الموصولية، أي للتفريق بين الاستفهام والخبر كقوله تعالى ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ ۝٤٣﴾ **النازعات: ٤٣**"([5])

الملاحظ أن المحذوف في هذه الآيات هي حرف الألف الذي هو جزء من أداة الاستفهام (ما). وهو حذف وجوبا،([1]) وذلك لتعيين (ما) الاستفهامية الطلبية، ونظيراتها التي تأتي في

---

[1] - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/ ٢١٠.
[2] - البرهان في علوم القرآن للزركشي : ج٣/ ٢٠٩.(بتصرف)
[3] -التطبيق النحوي ، د- عبده الراجحي ، الطبعة الاولى ، دار الصحابة ، طنطا (مصر)، ٢٠٠٩م ٠ ص : ٥٨.
[4] - إعراب القرآن وبيانه : محيي الدين الدرويش، ج١٠/٣٥٠.
[5] - جمالية اخبر والانشاء ، د- حسين جمعة ، بدون طبعة ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٥م٠ /١٦٠

الخبر.([2]) وما أجاز هذا النوع من الحذف هو كثرة الاستعمال، والقرينة في هذه الحالة مقامية خاصة بعملية التواصل، أي علم السامع وقصد المتكلم. ويورد السيوطي عن ابن جني أن كثرة الاستعمال مقدمة على القياس. وعليه فهو أهم طرق الاستدلال في الدرس اللغوي.([3])

الفصل الثاني

[1] - ينظر: مغبي اللبيب عن كتب الأعاريب: ج٤/ ١٩.
[2] - المرجع السابق: ج٤/٢٠.
[3] - ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين السيوطي: (٩١١هـ) ، تحقيق/ محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة، ط٢٠٠٦م. ٤٠٧.

تأويل الرتبــــــة

تأويل الرتبة في جزء عم

الرتبة في اللغة والاصطلاح

أ- لغة

جاء في لسان العرب "رَتَبَ الشيءُ يَرْتُبُ رتُوباً، وتَرَتَّبَ: ثبت فلم يتحرّك. ...وعَيْشٌ راتِبٌ: ثابِتٌ دائمٌ..... والرَّتَبُ عَتَبُ الدَّرَجِ."([1]) "والرتبة المنزلة والمكانة."([2])وعليه فالرتبة من حيث اللغة هي المواقع المتدرجة الثابتة للكلم، في أماكنها المتعارف عليها عند أصحاب اللغة.

ب–اصطلاحا :

[1] - معجم لسان العرب : ابن منظور الافريقي : مادة (رتب)
[2] - المعجم الوسيط : مادة (رتب) – ٣٢٦.

يعرف التهانوي الترتيب بأنه "وضع كل شيء في مرتبته. والمعنى أنّ الترتيب بين الأشياء وضع كل شيء منها في مرتبة له عند المرتّب... وفيه إشارة إلى أنّه لا بدّ في الترتيب من اعتبار المرتّب تلك المرتبة فلو وضع شيئا منها في مرتبته ولم يلاحظها لا يكون ترتيبا."([1]) ويعرف د. تمام حسان الرتبة بقوله: "وأما الترتيب فإنه وضع العلامات المنطوقة أو المكتوبة في سياقها الاستعمالي حسب رتب خاصة تظهر بها فوائد التقديم والتأخير .. ويظهر بهذا الترتيب ما كان من الرتب محفوظا أو غير محفوظا."([2]) كما تعرف الرتبة بأنها "علاقة بين عنصرين أو أكثر يتقدم بعضها على بعض أو يتأخر أو يتوسط بين العنصرين الآخرين"([3])؛ وذلك يعني: أن الجملة العربية نظام من العلاقات التركيبية بين أجزاءها، تمتاز بنوع خاص من الترتيب لعناصرها المختلفة حسب نوع الجملة. أما ما نقصده من مصطلح الرتبة فهو ما يطرأ على هذا النمط الخاص من الترتيب من تغيرات نتيجة العدول عن الأصل، أو الترتيب المتعارف عليه، وذلك ما يعرف بالتقديم والتأخير الذي يعرفه معجم مصطلحات النحو والصرف "حالة من التغيير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة ، وتوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل."([4])

تأويل الرتبة

رأينا في الفصل السابق أن النحاة قد أولوا الحذف في اللغة على اعتبار وجود أصل مفترض منطلقين من مقولة(أصل الوضع). الذي يتمثل في وجود صورة ذهنية لنسق الكلام، متعارف عليها، كما انطلقوا في تأويلهم من افتراض وجود قرينة دالة على المحذوف، وأخيرا الغرض الذي خرج إليه هذا الحذف.

وعلى نفس الشاكلة أول النحاة الرتبة في التراكيب النحوية، منطلقين من وجود مواقع أصلية لعناصر الجملة العربية المفيدة المتعارف عليها، فإذا تم العدول عن هذا الأصل، بأن يقوم المتكلم بإعادة ترتيب الكلام لغرض ما، اعتبر ذلك خروجا عن القاعدة – الأصل، وحين كان ذلك العدول مطردا، ولم يبرر ذلك القياس، ولم يمكن رده إلى لغات العرب فقد صير إلى تأويله، وذلك برد الكلام إلى الصورة الأصلية التي يجب أن يكون عليها، ولن يتم ذلك بدون تقدير أصل مفترض.

---

[1] ـ كشاف اصطلاح العلوم والفنون للتهانوي : ج١/ ٤١١.

[2] ٠ اللغة العربية معناها ومبناها : د. تمام حسان، ١٨٨.

[3] ـ الموقعية في النحو العربي : د. حسين رفعت حسين ، عالم الكتب ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٥م. ٩١

[4] ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية : د. محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة ، ط١. ١٩٨٥م . ص٩.

وفي هذا الصدد يذكر د. تمام حسان أن عملية التأويل مرادفة لرد الظواهر إلى أصولها([1]) وينسلخ ذلك على الرتبة حيث إن مهمة المؤول هي رد العناصر المتغيرة إلى مواقعها الأصلية. وهذه العملية يتقاسمها المتكلم والكاتب السامع بينهما([2])"ووسيلة النحاة إلى ذلك نوع من أنواع التأويل يسمى التخريج، ويتم هذا التخريج بوجه من وجوه الرد إلى أصل وضع الجملة، فقد يكون التخريج بواسطة القول بالحذف أو الزيادة أو الفصل أو الاضمار أو التقديم والتأخير أو التضمين، أو بتفضيل أصل على أصل أو قياس على قياس."([3])

والرتبة في العربية نوعان؛ محفوظة وغير محفوظة. أما المحفوظة فلا يمكن الاخلال بترتيب الكلام عند ورودها في التركيب في أي حال من الأحوال؛ لأن ذلك يعد من المخالفات أو المحاذير اللغوية ، فذلك من شأنه أن يشتت المعنى. أما الرتبة غير المحفوظة فيتم الترخص بها ،كما أنها هى مدار البحث في موضوع (الرتبة – التقديم والتأخير).

ويحدد ابن السراج ما يحق للعربي تقديمه فهو "كل ما عمل فيه فعل متصرف أو كان خبرا لمبتدأ"([4]) ويمكن أن نضيف (ما عمل فيه فعل متصرف أو شبهه)؛ ذلك أنه قد يقدم معمول الوصف والمصدر العامل.

وفي هذا الصدد يقسم عبد القاهر الجرجاني التقديم إلى نوعين اساسين، الأول– التقديم على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك "(زيد منطلق) و(ضرب عمرا زيدٌ). معلوم أن (منطلق) و(عمرا) لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا أخرت."([5])

والنوع الآخر– التقديم لا على نية التأخير:وهو التقديم الذي ينتقل فيه العنصر من حكم إلى حكم، ويخرج من بابه تماما ليصبح ينتمي إلى موقع إعرابي مخالف تماما، ومثال ذلك ما

[1] - الأصول : د. تمام حسان ١٣٨.
[2] - المرجع السابق : ١٣٩ (بتصرف)
[3] - الأصول : د. تمام حسان ، ١٤٥.
[4] - **الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ، (٣١٦هـ) ، تحقيق/ د. عبد الحسين الفتلي ،مؤسسة الرسالة ، ط٣/ بيروت ، ١٩٩٦م. ج٢/٢٢٢.**
[5] - **دلائل الاعجاز لعبد القاهر الجرجاني :١٠٦.**

تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة "(زيد المنطلق) ، وأخرى (المنطلق زيدٌ). فأنت في هذا لم تقدم (المنطلق) على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان ، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر زيدا) على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا."([1]) وعليه فإن مدار بحثنا الذي هو مدار التأويل النوع الأول من التقديم، أي الذي على نية التأخير.([2]) وذلك أن النوع الثاني مقيس فهو يتحول عند تقديمه إلى باب آخر فلا حاجة لتأويله. ثم إنه افتراض الصناعة النحوية. أما النوع الأول فيؤول لاختلاف الرتبة. ويحدد د. المسيري أربعة أحوال للتقديم والتأخير "الأول ما يفيد زيادة في المعنى مع تحسين اللفظ، وذلك هو الغاية القصوى، وإليه المرجع في فنون البلاغة، والكتاب الكريم هو العمدة في هذا .... الثاني: ما يفيد زيادة في المعنى فقط نحو قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ وَكُن مِّنَ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴿٦٦﴾ ﴾ الزمر: ٦٦ . فتقديم المفعول في هذا لتخصيصه بالعبادة، وأنه ينبغي ألا تكون لغيره، ولو أخر ما أفاد الكلام ذلك. الثالث: ما يتكافأ فيه التقديم والتأخير، وليس هذا الضرب شيء من الملاحة كقوله:

وكانت يدي ملأى به ثم أصبحت بحمد إلهي وهي منه سليبُ

فتقديره: ثم أصبحت وهي منه سليب بحمد إلهي. الرابع: ما يختل به المعنى، ويضطرب وذلك هو التعقيد اللفظي – أو المعاظلة– كتقديم الصفة على الموصوف والصلة على الموصول أو نحو ذلك."([3]) والنوع الرابع من التقديم هو ما منعه النحاة، فالرتبة في هذه الحالة محفوظة لا مجال للعبث في ترتيب الكلام. وعليه ربما كان يجب ألا تذكر في هذا المقام، لأن التقديم يكون لما حقه أن يتقدم لغرض ما.

إن أهم ما لفت عناية اللغويين في مبحث الرتبة الأبواب النحوية التي طالها تغير الرتبة، وكذلك دلالة هذا التغير. حيث "يعد التقديم مظهرا من مظاهر كثيرة تمثل قدرات إبانة أو طاقات تعبيرية يديرها المتكلم الملقن إرادة حية وواعية، فيسخرها تسخيرا منضبطا للبوح بأفكاره، وألوان أحاسيسه، ومختلف خواطره، ومواقع الكلمات من الجملة عظيمة المرونة كما هي شديدة الحساسية، وأي تغيير فيها يحدث تغييرات جوهرية في تشكيل المعنى وألوان الحس وظلال

[1] - المرجع السابق :١٠٦.
[2] - ينظر : الخصائص لابن جني : ج٢/ ٢٨٤- ٢٨٥.
[3] - دلالات اتقديم والتأخير في القرآن الكريم : د. منير محمد المسيري ، مكتبة وهبة ، ط١- القاهرة ، ٢٠٠٥م. ٤٣-٤٤.

النفس."([1]) فـ"إذا كانت البلاغة مبنية على ترتيب الألفاظ وحسن مواقعها، فكلما كان الأسلوب محكم البناء جيد السبك والرصف، قد أخذت فيه كل كلمة موقعها، ولم تكن مكرهة عليه مستقبحة فيه، كلما جاد اللفظ، وأبان المعنى، والعكس صحيح، إذ لم يراع حسن الترتيب اللفظي ضاع الترتيب الذهني بسبب ذلك التعقيد اللفظي الذي حاول منشؤه أن يثبت مهارة لغوية على حساب العمل الأدبي ... مما يدلنا على أن التقديم والتأخير في الشعر مثلما في النثر يَتمّان بإدراك ووعي: ويهدفان إلى قوة المعنى وصدق التعبير وجمال العبارة."([2]) "وبناء العبارة في الحقيقة بناء خواطر ومشاعر واختلاجات قبل أن يكون هندسة ألفاظ وتصميم قوالب، وإذا كان السياق سياقا فياضا حافلا، أبدت هذه الزحزحات الخفيفة للكلمات غنى وفيضا، وترى هذا يجري على على جميع الأبواب البلاغية في القصر والمسند والمسند إليه ومتعلقات الأفعال."([3])"ولو كانت مواقع الكلمات غير قابلة للتغيير لكان ذلك غثًا في اللغة، وعجزا قاهرا في اللسان يحبس أنبل ما تشعر به النفس الانسانية من حس رقيق واختلاجة خفية لا سبيل إلى أن تركب متن الكلمة، وأن تبتلعها في داخلها وتفصح عنها في الأداء."([4]) فليس كل ما يقال وسيلته الصوت والحروف، بل هناك معانٍ كامنة في الأساليب، لا تتوضح إلا من خلال الاستعمال للاسلوب في الكلام المنجز. وهذا أهم ما تطمح البلاغة كعلم للالمام به وتظهيره، كمعنى زائد ناتج عن مقاصد البليغ، تم تحميله إلى التركيب اللغوي.

وقد قسم الباحث هذا الفصل إلى مبحثين: الأول يتناول الرتبة في الجملة الاسمية، والآخر الرتبة في الجملة الفعلية، وقد التزم فيه ما التزم في الفصل السابق من الاكتفاء بتناول ما ورد من ظواهر تخص هذا الباب، وإبرازها مع عدم الخوض في مسائل الرتبة التي لم ترد في جزء عم، والاكتفاء بالإشارة لها في الهوامش.

المبحث الأول: تأويل الرتبة في الجملة الاسمية

---

[1] - دلالة التراكيب : د. محمد أبو موسى ، ١٧٠.
[2] - دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم : د. منير محمد المسيري ،٤٣.
[3] -- دلالة التراكيب : د. محمد أبو موسى ، ١٧١
[4] - دلالة التراكيب : د. محمد أبو موسى: ١٧١.

للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات قياسية، الأولى التأخر وجوبا وامتناع التقدم عنه وهو الأصل، والثانية أن يتقدم على المبتدأ وجوبا والثالثة جواز التقدم والتأخر"([1]) وسوف نتناول ذلك بالتفصيل.

١- تقدم المبتدأ وتأخير الخبر وجوبا:

يذكر العلماء مجموعة من الحالات التي يتقدم فيها المبتدأ وبالتالي يتأخر الخبر وجوبا، ويمكن اجمالها فيما يلي:

أولا- منع التباس الخبر بالمبتدأ(التساوي في التعريف والتنكير):

يوضح ابن هشام كيفية الالتباس قائلا: "وذلك إذا كانا معرفتين، أو متساويين ولا قرينة."([2]) ففي هذه الحالة يجب "تقديم الخبر حين يستوي الجزءان يعني المبتدأ والخبر عرفا ونكرا أي في التعريف والنكير، عادمي بيان أي: قرينة تبين المراد..؛ لأجل خوف اللبس"([3]) والمراد بالاستواء في جنس التعريف، أو التنكير؛ بأن يكون كل منهما معرفة، وإن كان أحدهما أعرف من الآخر، قيل هذا ما عليه النحاة. وذهب أهل المعاني إلى تعيين الأعرف للابتداء."([4]) وقد ورد هذا النوع من التقديم في سبعة مواضع في جزء عم توزعت كما يلي: (النبأ:٣٩/ النازعات:٢٤/ المطففين:١٧/ البروج:١١- ١٤/ البينة:٥-٨)

١- في قوله تعالى :﴿ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴿٣٩﴾ ﴾النبأ: ٣٩. يعرب اسم الاشارة (ذا) مبتدأ([5]) وهو معرفة ، كما يعرب اليوم خبر لهذا المبتدأ وهو معرفة أيضا ، لأنهما قد تساويا في التعريف لذا فالمتقدم يجب أن يكون هو المبتدأ. وإذا تتبعنا ترتيب المعارف([6]) فإن اسم الاشارة يجب أن يتقدم على المحلى بـ(ال)، وعليه فهو المبتدأ حسب أهل المعاني. إلا أن الأجدى وجوب الحكم بابتدائه المقدم من معرفتين متساويتين أو متفاوتتين، هذا هو المشهور. أي مذهب الجمهور عند النحاة.

---

[1] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري : ج١/ ٢٠٦.

[2] - المرجع السابق : ج١/ ٢٠٦.

[3] - شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ج١/ ٩٨-٩٩.

[4] - حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ج١/ ٣٣٢.

[5] - والكاف حرف خطاب . وهناك إعراب آخر حيث يعرب (ذلك) اسم اشارة مبتدأ ، وما يليه خبر له .

[6] - أقسام المعرفة سبعة : ١- المضمر / ٢- العلم ./ ٣- اسماء الاشارة. / ٤- الاسم الموصول. / ٥- المعرف ب(ال) ./ ٦- المضاف إضافة محضة . / ٧- المنادى المنكر المقصود وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين. ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: ج١/٩٤-٩٦..

٢- في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ ٢٤﴾ النازعات: ٢٤. تقدم المبتدأ، الذي تمثل بالضمير(أنا) وهو أعرف المعارف، والخبر هو (ربكم)، وهو مركب إضافي، وقد اضيف إلى الضمير، كما أنه موصوف. وهكذا في بقية الآيات.

مما سبق نخلص أن المبتدأ في كل الحالات قد جاء أعرف من الخبر ففي المثال الأول اسم الاشارة أعرف من المعرف حسب ترتيب النحاة، وفي الثاني المتقدم هو أعرف المعارف، وفي الثالث تقدم اسم الاشارة على الموصول، وفي الرابع والخامس والسادس والسابع تقدم ما هو أعرف حسب ترتيب النحاة، وهذا يشير إلى المسائل التالية :

ا- إن ما ذكره علماء المعاني من وجوب تقدم الأعلى درجة من حيث العَلَميّة عبارة عن نتاج تفكر وتأمل بآيات القرآن الكريم .وعليه ربما يجب الوقوف أمام هذا الرأي.

ب- إن هذا النسج المعجز للقرآن يدل على مدى دقه هذا الأسلوب القرآني ومتانته، وخاصة أن ما تقدم في مجمله واجب التقدم، وفي نفس الوقت فهو الأجدر بالتقدم من حيث المعرفية وتراتبيتها.

ت- يورد الصبان أن هناك من العلماء من جوز "تقدير كل منهما مبتدأ أو خبر مطلقا"([1]) أي يمكن أن نعرب كل منهما مبتدأ مقدم أو خبر مقدم جوازا. إلا هذا ربما من شأنه أن يجعل التركيب أكثر عمومية في حين أن الإعراب بيان وتوضيح وتخصيص للموقع والحركة الإعرابية. كما أنه يذكر "وقيل المشتق خبر وإن تقدم، والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب بهما، أو جهله بهما، أو لغير الأعرف عند جهله بالأعرف، والمعلوم له عند تساويهما تعريفا... ثم قال مغني اللبيب فإن علمهما وجهل النسبة يعني استويا تعريفا، فالمقدم المبتدأ، يعني وتقديم أيهما شئت، ثم قال يستثنى من المتفاوتين اسم الاشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتعين الابتداء لمكان التنبيه إلا مع الضمير فإن من الافصح جعله المبتدأ وإدخال التنبيه عليه فتقول (ها أنا ذا) وسمع قليلا(هذا أنا)."([2]) وهو بذلك يحسم المسألة لصالح أن ما يحدد المبتدأ هو التركيب، دون الالتفات لمن يرتكز على قصد المتكلم.

[1] - حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ج٣٣٢/١.
[2] - المرجع السابق:: ج٣٣٢/١.

ث- لقد تحكم في هذا المبحث مبدأ أمن اللبس في حفظ المراتب، حيث أصبحت رتبة كل من المبتدأ محفوظة، وخاصة تلك التي فيها مساواة في التعريف والتنكير، مع عدم ظهور العلامة الإعرابية كقرينة أساسية، مثل قولهم(أخي صديقى).حيث تحولت الرتبة من غير محفوظة إلى محفوظة بسبب أمن اللبس.

ج- أما ترتيب العناصر في الجملة بعد ثباتها، فيمكن أن نمثل له بما يلي:

١- في قوله تعالى : (جَزَآؤُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي) تكون التركيب من مجموعة من الرتب كالتالي:

- جزاؤهم : مبتدأ مرفوع + مركب اضافي+ معرفة + رتبة محفوظة = السبب أمن اللبس.
- جنات عدن : خبر مرفوع+ مركب إضافي+ معرفة + رتبة محفوظة = السبب أمن اللبس.

٢- في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ ﴾ تكون التركيب من مجموعة الرتب التالية:

- ذلك: مبتدأ + اسم اشارة+ مبني+ في محل رفع+ رتبة محفوظة = السبب أمن اللبس.
- اليوم: خبر+ اسم معرف بأل) + مرفوع+ رتبة محفوظة = السبب أمن اللبس.

ثانيًا: أن يقع بين المبتدأ والخبر ضمير الفصل:

وقد ورد هذا النوع من التقديم للمبتدأ وجوبا في ثلاثة مواضع وهي:

١- في قوله تعالى ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَفَرَةُ ٱلۡفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾ عبس: ٤٢

٢- في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴿٦﴾ ﴾ البينة: ٦

٣- في قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ ﴾ البينة: ٧

والملاحظ أن هذا التركيب له وجهان من حيث الإعراب: الأول أن يعرب اسم الاشارة (أولاء) مبتدأ، و(هم) ضمير فصل لا محل له من الإعراب. و(شر) خبرا للمبتدأ . أما الإعراب الآخر: فيعرب (أولئك) الإعراب السابق، و(هم) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ

ثان. و(شر) خبرا له. وفي الحالتين فإن تقديم الخبر من شأنه أن يحدث خللا في دلالة التركيب لذا يتأخر الخبر وجوبا.([1]) وعليه فإن السبب الرئيسي لهذا النوع من التقديم هو أمن اللبس.

ثالثًا – خوف الالتباس مع الفاعل:

وقد ورد هذا النوع من التقديم للمبتدأ وجوبا في أربعة مواضع في جزء عم وهي:

١. في قوله تعالى ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ ﴾ **عبس: ٦**

٢. في قوله تعالى ﴿ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾ ﴾ **عبس: ٩**

٣. في قوله تعالى﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ **عبس: ١٠**

٤. في قوله تعالى﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ ﴾ **البروج: ١٣**

في الآيتين الأولى والثالثة المبتدأ هو الضمير (أنت)، والخبر الجملة الفعلية (تصدى – تلهى) على التوالي. وفي هذه الحالة لو تأخر المبتدأ لألبس مع الفاعل وهو الضمير المستتر في الفعلين، والذي تقديره (أنت). وعليه فقد قدم المبتدأ وجوبا. ويذكر ابن هشام أن المبتدأ يقدم في هذه الحالة خوفا من "التباس المبتدأ مع الفاعل، نحو (زيد قام). بخلاف (زيد قائم) أو (زيد قائم أبوه) و(أخواك قاما)."([2]) ويشرح الأشموني ذلك فيذكر "كذا يمتنع التقديم إذا ما الفعل من حيث الصورة المحسوسة، وهو الذي فاعله ليس محسوسا بل مستترا كان الخبر لإيهام تقديمه –الحالة هذه– فاعلية المبتدأ؛ فلا يقال في نحو (زيد قام): (قام زيد)، على أن زيد مبتدأ، بل فاعل فإن كان الخبر ليس فعلا في الحسِّ: بأن يكون له فاعل محسوس– من ضمير بارز، أو اسم ظاهر، نحو (الزيدان قاما)، و(الزيدون قاموا)، و(زيد قام أبوه)؛ للأمن من المحذور المذكور، إلا على لغة أكلوني البراغيث، وليس ذلك مانعا من تقديم الخبر؛ لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة، والحمل على الأكثر راجح."([3]) فابن هشام والأشموني في هذا المقام لا يمنعان التقديم في مثل (زيد قائمٌ) وإن كان في الوصف قائم ضمير يعود على المبتدأ. كما لا يمنعان التأخير في مثل

---

[1] - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج١/ ٢٠٦ (الهامش).
[2] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ج١/ ٢٠٨.
[3] - شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ج١/٩٩.

(زيد قائم أبوه) و(الزيدان أو الزيدون قاموا)، وذلك لأنه انفك في المثال الأخير اشتراط أن يكون له فاعل غير محسوس من ضمير مستتر. فكان الضمير بارزا، لذا جاز تأخير المبتدأ.

يجعل سيبويه وعبد القاهر غرض هذا النوع من التقديم تنبيه المخاطب، وتأكيد الكلام: يذكر عبد القاهر أن البليغ في هذا المقام قد "بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم، ويعلم بديًّا قصده إليهم بما في نفسه من الصفة، ليمنعه من الشك ، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه."([1]) وعليه ففي قوله تعالى: (هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ) يظهر جليا أن التقديم للضمير كان لغرض تنبيه السامع ولفت نظره إلى الفاعل، هذا إضافة إلى التأكيد الحاصل من تعدد وجود الضمير (الفاعل) في الجملة ، حيث تقدم الفعل، ثم أعيد على شكل ضمير الفعل، وفي هذا تأكيد لحضوره الهام في الجملة.

رابعا- إذا كان الخبر منحصرا في المبتدأ

وقد ورد هذا النوع من الحذف في موضع واحد في جزء عم وهو: في قوله تعالى ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾ ﴾ النازعات: ٤٥

لقد تقدم المبتدأ (أنت) في هذه الآية على الخبر (منذر) وجوبا، لانحصار الخبر في المبتدأويذكر ابن يعيش شرط هذا التقدم " أن يقترن بإلا معنىً ، نحو(إنما أنت نذير) ، أو لفظا نحو: (وما محمد إلا رسول)،([2]) ويشرح الأشموني ذلك قائلا: "وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا نحو: (وما محمدٌ إلا رسولٌ) ،(إنما أنت منذر)؛ إذ لو قدم الخبر – والحالة هذه – لا نعكس المعنى المقصود ، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ. فإن قلت: المحذور منتفٍ إذا تقدم الخبر المحصور بـ(إلا) مع (لا) . قلت: هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملا على المحصور بإنما."([3]) فالحصر يكون للخبر في المبتدأ، ولو تقدم الخبر لكان يجب أن يتقدم وجوبا لأن المبتدأ يحصر في هذه الحالة في الخبر. وإذا كان التقديم مع إنما هو الذي يحدث هذا الخلط لأنه في عرفهم "إنما لإثبات ما يذكر ونفي ما سواه"([4]) فإن العلماء قد ألزموا التقديم مع

---

[1] - دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني: ١٢٩/١٣٠.
[2] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج١/ ٢٣٧.
[3] - شرح الاشموني على ألفية ابن مالك : ج٩٩/١
[4] - الايضاح للقزويني:١٠١.

(إلا) المسبوقة بـ(النفي) قياسا على (إنما). كما أن القصر قد أفاد تخصيص الموصوف (أنت) بالصفة (منذر)([1]) ولو قلب الأمر لأفاد تخصيص الصفة بالموصوف، وهناك فرق شاسع في دلالة الأمرين . فالقصر توكيد مركب تفيده الأداة (إنما) التي تتكون من "(إنّ) لتأكيد المسند والمسند إليه. ثم اتصلت بها (ما) المؤكدة– لا النافية كما يظنه من لا وقوف له على عام النحو –وذلك إنما يناسب أن يضمن معنى القصر؛ لأن القصر ليس إلا تأكيدا على تأكيد."([2]) وعليه فالقصر قد أكد تخصص الرسول بالرسالة التي تتضمن الانذار.

خامسا- أن يكون المبتدأ دعاء

وذلك أن يبتدأ بالنكرة التي تحمل دلالة الدعاء كـ(ويل) و(سلام).([3]) وقد ورد ذلك في أربعة مواضع في جزء عم وهي:

١- في قوله تعالى ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴿١﴾ ﴾ **المطففين: ١**

٢- في قوله تعالى ﴿ وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ **المطففين: ١٠**

٣- في قوله تعالى ﴿ وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ ﴾ **الهمزة: ١**

٤- في قوله تعالى ﴿ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ﴾ **الماعون: ٤**

والملاحظ أن (ويل) في الآيات أعلاه نكرات، وقد كان حق الخبر أن يتقدم وجوبا وخاصة أن النكرة قد سبقت في كل الحالات شبه الجملة في قوله (للمطفيين – للمكذبين – للمصلين – لكل همزة). وقد تنبه الزمخشري في المفصل لذلك فقال: "وأما (سلام عليك) و (ويل لك)، وما أشبههما من الأدعية فمتروكة على حالها."([4]) ويشرح ابن يعيش ذلك: "أنه قد التزم تقديم الخبر إذا وقع المبتدأ نكرة، والخبر ظرفا، أورد على نفسه اشكالا، وهو قولهم: (سلامٌ عليك) و (ويل له)، فإن المبتدأ نكرة، والخبر جارٌ وجرورٌ، ولم يتقدم على المبتدأ. ثم أجاب بأن المبتدأ في قولك: (لك مالٌ)، و(تحتك بساطٌ) إنما التزم تقديم الخبر ههنا خوفا من التباس الخبر بالصفة، وها هنا لا يلبس، لأنه دعاء، ومعناه ظاهر، ألا ترى أنك إذا قلت (سلامٌ عليك) و(ويلٌ لك)

---

[1] - للمزيد ينظر : في البلاغة العربية : عبد العزيز عتيق ، ١٤٣.
[2] - الايضاح للقزويني:١٠١.
[3] - ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ج١/ ٢٠٦.
[4] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج١/ ٢٣٧.

بالرفع، كان معناه كمعناه منصوبا، وإذا كان منصوبا كان منزلا منزلة الفعل، فقولك:(سلاما عليك) و(ويلا لك)، بمنزلة: (سلمَ اللهُ عليك)، و(عذبك الله)، فلما كان المعنى فيه ينزع إلى معنى الفعل، لم يغير عن حاله، لأن مرتبة الفعل أن يكون مقدما."([١]) ويوضح أبو جعفر النحاس معنى نزوعه للفعل "لأن ويلا بمعنى المصدر، وكان الاختيار لأنه لا ينطق منه بفعل."([٢]) أما الزمخشري فيعدّه "في أصله مصدر سد مسد فعله ، ولكن عدل به إلى الرفع للدلالة على على معنى ثبات الهلاك ودوامة المدعو عليه، ومثله ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡۖ﴾ **الأنعام: ٥٤**."([٣])

ويذكر السمين الحلبي في إعرابه لقوله: ﴿وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ١﴾ **المطففين: ١**. "قوله (ويلٌ): مبتدأ، وسوغ الابتداء به كونه دعاء. ولو نصب لجاز.([٤]) وقال مكي: والمختار في (ويل) وشبهه إذا كان غير مضاف الرفع، ويجوز النصب، فإن كان مضافا أو معرفا كان الاختيار فيه النصب نحو (ويلَكم لا تفتروا). وللمطففين خبره. وقد عدّ السمين الحلبي أن المسوغ للابتداء بالنكرة هو الدعاء، ([٥]) الذي لم يعده النحاة من مسوغات الابتداء بالنكرة، لذا كان تقدم المبتدأ في هذه الحالة وجوبا وليس جوازا .

سادسا- أن يكون المبتدأ من ألفاظ الصدارة أو المشبهة بها:([٦])

يتقدم المبتدأ ويتأخر خبره وجوبا إذا كان "المبتدأ مستحقا للتصدير، إما بنفسه نحو(ما أحسنَ زيدا)، و(من في الدار)، و(من يقم أقم معه)، و(كم عبيدٍ لزيد)، أو بغيره ، إما متقدما عليه نحو (لزيد قائمٌ). .. أو متأخرا عنه نحو (غلام من في الدارِ)، و(غلام من يقم أقم معه)، و(مال كم رجلٍ عندك)، أو مشبها به نحو (الذي يأتيني فله درهمٌ) فإن المبتدأ هنا مشبه باسم الشرط؛ لعمومه، واستقبال الفعل الذي بعده، وكونه سببا ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل

[١] - المرجع السابق: ١/ ٢٣٧.
[٢] - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/ ١٧٣.
[٣] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٢٨٧. وينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المنون للسمين الحلبي: ج١٠/٦٣٣.
[٤] - يجعله أبو جعفر في غير القرآن ، ينظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس : ج٥/ ١٧٣
[٥] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج١٠/ ٦٣٣.
[٦] - " بقيت مسائل أخرى يجب فيها تأخر الخبر، ولم يذكرها. منها :
- أن يكون المبتدأ هو (مذ أو منذ) ، نحو (ما رأيته مذ يومان) إذا جعلت مذ اسما مبتدأ ، وإعراب مذ خبرا مقدما كما ذهب إليه الزجاج – غير مستقيم، وسيأتي بيانه في مواضع تقديم الخبر.
- ومنها أن يكون الخبر طلبا نحو (زيد اضربه) و (زيد لا تهنه) .
- ومنها: أن يكون الخبر متعددا وهو في قوة الخبر الواحد ، نحو (الرمان حلو حامض) .
- ومنها أن يكون الخبر مقترنا بالباء الزائدة نحو قولم (ما زيد بقائم) . (ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج١/ ٢٠٦. الهامش) ولم يجد الباحث شواهد لهذه الحالات في جزء عم .

في الجواب."([1]) ويعدد الأشموني الألفاظ التي تستحق الصدارة وفقا لما ذكر من أمثلة في الألفية وهي: "اسم الاستفهام، والشرط، والتعجب، وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء، ولام الابتداء، والمضاف إلى ما في الصدر."([2]) ويضيف الازهري ضمير الشأن. والإخبار بالجمل "وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه."([3]) و"يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء، نحو(الذي يأتيني فله درهم) قاله في شرح الكافية.([4])

ووفقا لما سبق يمكن تقسيم حالات الصدارة إلى ثلاث، وهي:

أولا- أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير بنفسه، بأن يكون له صدر الكلام "أما الألفاظ التي يمكن أن تتصدر وفق هذا المبدأ فهي: (ما التعجبية – اسماء الاستفهام – اسماء الشرط – كم الخبرية).

أ- **ما التعجبية** : وقد وردت في جزء عم في موضع واحد وذلك في قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلۡإِنسَٰنُ مَآ أَكۡفَرَهُۥ ١٧ ﴾ **عبس: ١٧**. فـ(ما) أعربت تعجبية في أحد الوجهين ، حيث يؤثر الزمخشري([5]) أن تكون استفهامية تعجبية ، أما السمين الحلبي فيقول " إما تعجب أو استفهام تعجب "([6]) أي خرج لغرض التعجب. وعليه (ما) اسم تعجب مبني على السكون في محل رفع مبتدأ تقدم وجوبا لانه من ألفاظ الصدارة الي تتصدر بنفسها .

ب-**اسماء الاستفهام:** لقد ورد في جزء عم هذا النوع من تقدم المبتدأ وتأخر الخبر اثنتي عشرة مرة وقد توزعت كالتالي: (عبس:٣-٧-/ الانفطار:٦-١٧-١٨/ المطففين:٨-١٩/ الطارق:٢/ البلد:١٢/ التين:٧/ الزلزلة:٣/ القدر:٢)

مما سبق يتضح أن اسم الاستفهام الوحيد الذي وقع في محل رفع مبتدأ في جزء عم هو (ما). و(ما) في هذا المقام عبارة عن نكرة قد تضمنت معنى الحرف "ومعناها: (أي شيء)."([7]) أما إعراب ما يليها: فإذا تليها جملة فعلية في مثل الأيات(عبس:٣/ الانفطار:٦-١٧-١٨/

[1] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج١/ ٢١٩-٢١١.
[2] - شرح الاشموني : ج١/ ١٠٠.(بتصرف)
[3] - شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: ج٢١٧/١.
[4] - شرح الاشموني : ج١/ ١٠٠.
[5] - ينظر: الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣١٦.
[6] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج١٠/ ٦٩٠. وينظر (إعراب القرآن الكريم : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ج١٠/ ٤٩٨٦).
[7] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الانصاري: ج٤/ ١٧.

المطففين:٨-١٩/ الطارق:٢/ البلد:١٢/ التين:٧/ القدر:٢) فما مبتدأ والجملة الفعلية من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لها. أما إذا وقع ما بعدها اسما مثلا الآيات (عبس:٧/ الزلزلة:٣/ القدر:٢) فالاسم بعدها مرتفع على الخبرية مثال ذلك قوله:(مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ). أما إذا تليها شبه جملة فهى متعلقة بمحذوف خير تقديره كائن أو موجود أو مستقر. أما لماذا هذا الاستعمال اللافت لاسم الاستفهام ما، فالمعلوم أن اسماء الاستفهام التي تقع موقع الرفع على الابتداء هي (من – وما – وأي – وكم) ولما كانت أي اسما للاستفهام يطلب منه تعيين ما يضاف إليه، وعلى الرغم من استعمال القرآن له في جزء عم إلا أنه لم يقع موقع المبتدأ وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ ﴾ عبس: ١٨ وقوله تعالى: ﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ ﴾ الانفطار: ٨). والملاحظ أنه وقع في كل الحالات- في جزء عم- مسبوقا بحرف الجر ومضافا لما يعينه. وكذلك حرف اسم الاستفهام (كم)، وهو اسم استفهام مبني على السكون يفيد العدد ومن صفاتها الاسمية والإبهام والافتقار إلى التمييز والبناء ولزوم التصدير"([1]) مثالها قوله تعالى." ﴿ قَٰلَ كَمْ لَبِثْتُمْ فِي ٱلْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ ﴿١١٢﴾ ﴾ المؤمنون: ١١٢. ولم تذكر في جزء عم. أما اسم الاستفهام (من) فاسم استفهام للعاقل، مبني على السكون، ولم يستعمله القرآن الكريم في جزء عم، إنما اللافت أن اسم الاستفهام (ما) المبني على السكون لغير العاقل، أنه يستعمل أيضا للاستفهام عن العاقل ، وما يدل على ذلك أن الزمخشري وغيره من النحاة قد أجازوا "أن تكون بمعنى الذي"([2]) كما يتضح من الآيات فتكرار قوله تعالى (ما أدراك – وما يدريك) قد يشير إلى العاقل لأن المعرفة تكون من العاقل . كما أن وجود (ما) على صورة النكرة ، ربما يكون قد سمح في الاتساع في استعمالها .

إن هذا التركيب الذي يتصدر فيه حرف المعنى المبني أو الأسماء المتصدرة وجوبا إنما تكون دلالته في تمكينها من التصدر، لإثارة الاهتمام بما تحتويه من معنى (التعجب- الاستفهام) ولفت الانتباه لهذا المعنى، وخاصة أن الأسلوب انشائي. كما أن صورة البناء التي جاءت عليها هذه الحروف والأسماء قد ساهمت في فرض الصدارة "فالرتبة المحفوظة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب

[1] - ينظر : المرجع السابق : ج٣/ ٤١.
[2] - المرجع السابق : ج٤/ ٢٤.

مع أي مبنى آخر.... فكأن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية."([1])

ت- أن يكون المتصدر ضمير الفصل ([2])

لقد تصدر المبتدأ ضمير الفصل([3]) في أربعة مواضع في جزء عم، وهي:

١. في قوله تعالى :﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ النازعات: ٣٩

٢. قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ النازعات: ٤١

٣. في قوله تعالى :﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾ عبس: ٤٢

٤. في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ فِى نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ شَرُّ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٦﴾ ﴾ البينة: ٦

٥. في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمْ خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ ﴾ البينة: ٧

٦. في قوله تعالى :﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴿٣﴾ ﴾ الكوثر: ٣

أعرب النحاة الضمائر(هي –هو–هم) في الآيات على وجهين: الأول أن يكون منفصلا فيعرب مبتدأ وما يليه خبره، والجملة في محل رفع خبر. والوجه الثاني أن يكون الضمير فصلا.([4]) وعندها يكون لا محل له من الإعراب وما يليه خبر المبتدأ، وقد أعرب أيضا بدلا من المبتدأ.([5]) وضمير الفصل يكون عادة ضمير منفصل يفسره المبتدأ كما في الآية الأولى أو السياق كما في الآية الرابعة ([6]) ذلك أنه ورد على صورة ضمير الشأن، وما يجيز ذلك وقوعه

---

[1] - الموقعية في النحو العربي : ١١١.

[2] - لم يجد الباحث شواهد في جزء عم على تصدر اسماء الشرط في موقع المبتدأ، وكذلك على كم الخبرية المتصدرة في موقع المبتدأ.

[3] - ضمير الفصل ضمير رفع منفصل يأتي عادة ليفصل بين المبتدأ ومعموله خوفا من اشتباه الخبر بالصفة ، فيؤكد أن ما يليه هو الخبر .

[4] - ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين لحلبي: ج١٢٦/١١.

[5] - ينظر الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٧٩٧. وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ج١١/ ١٤٩.

[6] - ينظر الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٧٩٧. وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ج١١/ ١٤٩

موقع التعظيم. والفائدة الدلالية من لضمير الفصل أنه يعد من مؤكدات الخبر([1])، وعليه ففيه إعادة للفظ الاسم قبله، وهذا من شأنه أن يقوي المعنى ويعضده.

ث- أن يكون من الألفاظ المشبهة بما يستحق التصدير([2])

وهي (الاسم الموصول المقترن جوابه بالفاء) "نحو الذي يأتيني فله درهم فالذي مبتدأ، وهو اسم موصول، ويأتيني صلته، وجملة فله درهم) خبره، وهو واجب التأخير، فإن المبتدأ هنا وهو الذي مشبه باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقبال الفعل بعده."([3]) وقد ورد هذا النوع من التقديم للمبتدأ في ثلاثة عشر موضعا في جزء عم توزعت كالتالي: (النازعات:٣٧-٤٠-/ عبس:٥-٨/ الانشقاق:٧-١٠/ الغاشية:٢٣/ الليل:٨/ القارعة:٦-٨/ البروج:١٠/ التين:٦)

لقد وقع الاسم الموصول (من) و(الذي) في هذه الآيات موقع المبتدأ الذي تقدم على الخبر وجوبا، وذلك أن خبره اقترن بالفاء، كما أن الخبر في جميع الآيات وقع جملة إما اسمية أو خبرية، وكان مسبوقا بأداة الشرط غير الجازمة (إما) والتي لا محل لها من الإعراب. أما الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر فهو مذكور (ظاهر) في مثل قوله تعالى ﴿ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ ﴿٦﴾ ﴾ **عبس:** ٦ وقوله ﴿ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ ﴿٢٤﴾ ﴾ **الغاشية:** ٢٤. وقد ورد مذكور مقدر ﴿ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ﴿٨﴾ ﴾ **الانشقاق:** ٨. كما ورد محذوفا في مثل قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ **النازعات:** ٣٩. وقوله: ﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَنَّةَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ **النازعات:** ٤١. فـ"(من) في موضع رفع على الابتداء وخبره ﴿ فَإِنَّ ٱلۡجَحِيمَ هِيَ ٱلۡمَأۡوَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ والتقدير عند الكوفيين هي مأواه."([4])

---

[1] - ينظر: في البلاغة العربية : د. عبد العزيز عتيق، ٥٣.

[2] - أما الحالة الثالثة فهي: " ان يكون مستحقا للتصدير بغيره، وذلك الغير الذي له الصدر إما أن يكون متقدما عليه أي المبتدأ ، نحو لزيد قائم) ، فزيد مبتدأ ، وقائم خبره، وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء، وهي مانعة من تأخيره، فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام ، وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه أو يكون ذلك الغير الذي في الصدر متأخرا عنه، أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافا إليه المبتدأ نحو (غلام من في الدار) فـ(غلام) مبتدأ ، ومن اسم استفهام مضاف إليه ، و(في الدار) خبر المبتدأ ، و (غلام من يقم أقم معه) فـ(غلام) مبتدأ ، ومن اسم شرط مضاف إليه ، و(يقم) خبر المبتدأ، و(أقم معه) جواب الشرط . و(مال كم رجلٍ عندك) فمال مبتدأ ، وكم) خبرية مضاف إليها، ورجل) تمييزها مخفوض باضافته إليها . "ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الازهري:ج١/٢١٦-٢١٧. ولم يعثر الباحث على شواهد لهذا النوع من الحذف في جزء عم .

[3] - شرح التصريح على التوضيح لخالد الازهري: ج١/ ٢١٧.

[4] - اعراب القران لأبي جعفر النحاس : ج٥/ ١٤٧.وينظر : تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٥٠٤.

وقد تقاطع هذا الشرط لتقدم المبتدأ وجوبا مع شرطا آخر وهو مما أضافه الأزهري([1]) على ما ورد في الألفية ، وهو:

- **أن يقع الخبر جملة:**

فالملاحظ أن كل مواقع الخبر في الآيات جاء جملة. أما عن ورود شواهد غير التي سبقت عن وقوع الخبر جملة، مما يوجب تقدم المبتدأ فقد ورد في ستة مواضع، وهي: (النبأ:٣-النازعات:٨/ عبس:١٠/ المطففين:٣-٢٩/ الانشقاق:٢٥/)

مثال ذلك في قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجۡرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضۡحَكُونَ ٢٩ ﴾ المطففين:٢٩. (الذين) اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ وجملة (يضحكون) خبرا للمبتدأ، وعليه فقد تقدم المبتدأ وجوبا لكون الخبر جملة.

يتقدم الخبر وجوبا على المبتدأ في العديد من الحالات، يمكن اجمالها فيما يلي:

أولا - أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر:

وذلك أن يكون المبتدأ نكرة، والخبر شبه جملة مكونة من الظرف، أو الجار والمجرور. ويمثل ابن هشام في شرح الالفية لذلك مع حالتين أخريين([2]) يحدث فيهما اللبس نحو "(في الدار رجل) و (عندك مال) و(قصدك غلامه فاضل) و (وعندي أنك فاضل). فإن تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس(أن) المفتوحة بالمكسورة، و(أن) المؤكدة بالتي بمعنى لعل."([3])

إلا أن ما ورد في جزء عم أمثلة للنوع الأول فقط. وهو إذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ نكرة: حيث التزم في هذه الحالة تقديمه([4]) ويشرح الأشموني سبب تقدم شبه الجملة في هذا

[1] - شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: ج١/٢١٧.
[2] - لم يعثر الباحث على أمثلة لهذا النوع من التقديم في جزء عم .
[3] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج١/ ٢١٣ . وينظر: شرح الأشموني على الألفية : ج١/١٠٠.
[4] - ينظر شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج١/ ٢٣٧.

الموضع حيث إنه "ملتزم فيه تقدم الخبر رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال؛ إذ لو قلت : درهمٌ عندي، ووطرٌ لي، ورجل قصدك غلامه؛ احتمل أن يكون التابع خبرا للمبتدأ وأن يكون نعتا له؛ لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها آكدُ من حاجتها إلى الخبر، ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها."([1]) ففي هذه الحالة توصف النكرة فيصبح الظاهر أن شبه الجملة خبرا لا صفة.([2]) ويذكر القاضي أبو السعود: "حق الصفة أن تكون معلومة الانتساب إلى الموصوف عند السامع حتى قالوا إن الصفات قبل العلم بها أخبار والأخبار بعد العلم بها صفات"([3])

وقد ورد هذا النوع من التقديم تسعة مواضع في جزء عم توزعت كالتالي : (النازعات:١٨/ عبس:٤٠/ البروج:٩-٢٠/ الطارق:٤-١٠/الغاشية:١٢-١٤/ البلد:٢٠)

ومما سبق يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

– لقد وردت شبه الجملة المتعلقة بمحذوف الخبر في كل الآيات مبدوءة بحرف الجر. وعليه لم يتقدم ما هو مبدوء بالظرف .

– في الآية الأولى هنالك حالة خاصة، وهي اجتماع الحذف مع تقدم الخبر وجوبا، حيث التقدير (هل لك رغبة أو سبيل)([4]).

– في الآية(٦)اجتمع تقديم الخبر وجوبا مع زيادة حرف الجر (من) وعليه فالمبتدأ (قوة) مجرور لفظا مرفوع محلا.

– "يكون تقديم ما حقه التأخير لأغراض ودواعي بلاغية معنوية، أو جمالية لفظية،([5]) وقد أورد البلاغيون أربعة دواعي لتقديم المسند على المسند إليه ، والمتأمل لهذه الأغراض البلاغية يجد أن ما ينسلخ منها على تقديم شبه الجملة على المبتدأ النكرة قد أفاد ما يلي :

[1] ـ ينظر شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ج١/١٠٠.
[2] ـ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري : ج١/ ٢١٤.
[3] ـ تفسير أبي السعود: ج٥/٤٦٤.
[4] ـ ينظر : الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٠٦-٣٠٧.وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب الكنون للسمين الحلبي: ج١٠/٦٧٦.
[5] ـ ينظر : البلاغة العربية اسسها وعلومها و فنونها : عبد الرحمن حسن الميداني، ط١ـ دمشق ، ١٩٩٦م. ج١/ ٥٣٦.

أبرز ما يفيده هذا اللون من التقديم هو القصر، الذي يقسمه العلماء لنوعين هما "قصر الموصوف على الصفة إفرادا (كقولك) "شاعر هو"لمن يعتقده شاعرا وكاتبا. وقلبا (كقولك) "قائم هو" لمن يعتقده قاعدا. وفي قصر الصفة على الموصوف إفرادا (أنا كَفَيْتُ مُهِمّكَ)- بمعنى وحدي- لمن يعتقد أنك وغيرك كفيتما مهمه، وقلبا: (أنا كفيتُ مُهِمّكَ) – بمعنى لا غيري – لمن يعتقد أن غيرك كفى مهمة دونك."([1]) ففي قوله تعالى ﴿ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ شَهِيدٌ ﴾ البروج: ٩، فقد قدم الخبر شبه الجملة على المبتدأ (شهيد) والمراد تخصيص الله سبحانه بالشهادة، بحيث يحيط علمه كل شيء . كذلك في قوله تعالى ﴿ عَلَيۡهِمۡ نَارٞ مُّؤۡصَدَةُۢ ﴾ البلد: ٢٠ قصر صفة على موصوف حيث إن ما يتقدم في هذا الباب هو المقصور عليه([2])فلا تغادرهم صفة النار الموصدة لغيرهم. وكذلك في قوله تعالى:﴿ عَلَيۡهَا غَبَرَةٞ ﴾ عبس:٤٠. وقوله:﴿ عَلَيۡهَا حَافِظٞ ﴾ الطارق: ٤ وقوله:﴿ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٖ وَلَا نَاصِرٖ ﴿١٠﴾ ﴾ الطارق: ١٠. ففي هذه الآيات هنالك قصر صفة على موصوف أيضا فلا تغادرهم هذه الصفة لغيرهم حيث لا تغادر صفة الغبرة وجوه الكفار لغيرهم، وكذلك لا تغادر صفة نفي انعدام القوة والنصرة من يتصف بها ، وفي كل الحالات فقد تخصص المسند بالمسند إليه ، فلا يفارقه لغيره.

أما الحالة الثانية فهي: تقديم المسند على المسند إليه لئلا يسبق إلى التوهم أن المسند قد سيق على سبيل النعت للمسند إليه، وأن الخبر لم يأت بعد ومن ذلك قوله تعالى:﴿ وَٱللَّهُ مِن وَرَآئِهِم مُّحِيطُۢ ﴿٢٠﴾ ﴾ البروج:٢٠. وقوله تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٞ مَّرۡفُوعَةٞ ﴿١٣﴾ ﴾ الغاشية: ١٣. مع ما في هذا التقديم من مراعاة داعٍ جمالي في اللفظ، اقتضته رؤوس الآيات. وخاصة في الآية (فيها سرر مرفوعة)

وقد يكون قوله تعالى ﴿ وَوُجُوهٞ يَوۡمَئِذٍ عَلَيۡهَا غَبَرَةٞ ﴿٤٠﴾ ﴾ عبس: ٤٠، قد أفاد إشعار الكافر بالتشاؤم وهو أحد الأغراض البلاغية لتقديم المسند.([3])

---

[1] - الايضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع : الخطيب القزويني ،جلال الدين، محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد (٧٣٩هـ) ، تحقيق/ أبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٣م. ١٠٢. (بتصرف).
[2] - في البلاغة العربية المعاني البيان البديع : عبد العزيز عتيق: ١٤٧.
[3] - ينظر في توثيق هذه الأغراض : البلاغة العربية اسسها وعلومها و فنونها : عبد الرحمن حسن الميداني: ج١/ ٣٨٠.

ثانيا - أن يكون لازم الصدرية:[1]

وذلك أن يكون الخبر أحد ألفاظ الصدارة[2]، وقد ورد هذا النوع من التقديم للخبر وجوبا في موضعين في جزء عم، وهما :

١- في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ ﴾ النازعات: ٤٢

٢- ﴿ وَجِاْيٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾ ﴾ الفجر: ٢٣

يذكر ابن يعيش في هذا الصدد " أنه قد التزم ها هنا تقديم الخبر أيضا، وإنما قدم الخبر في هذه المواضع لتضمنه همزة الاستفهام ، وذلك أنك إذا قلت : (أين زيد)، فأصله: أزيد عندك؟ فحذفوا الظرف ، وأتوا بـ(أين) مشتملة على الأمكنة كلها، وضمنوها معنى همزة الاستفهام، لا لكونها خبرا. وكذلك إذا قلت : (كيف زيد) معناه: على أي حالٍ زيد. " [3] وعليه فقد نابت اسماء الاستفهام (أيان) الذي يدل على الزمان و(أنى) الذي جاء بمعنى (إلى أين) بدل همزة الاستفهام التي هي أم الباب ، وعليه فقد أصبحت من ألفاظ الصدارة . كما أن كليهما قد تعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ بعده. حيث وقع (مرساها) و(الذكرى) خبرين لـ(مرساها) و(الذكرى) على التوالي.

٣- جواز التقديم والتأخير

يذكر السيوطي في الهمع: "الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر؛ لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بد من تقديمه ليتحقق. ويجوز تأخيره حيث لا مانع: نحو (قائم زيد).[4]) وذلك "لأن الخبر يشبه الصفة من حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له دال على الحقيقة أو على شيء من سببية؛ ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه، وجوزوا التقديم إذ لا ضرر في ذلك، نحو

[1] - لقد ذكر النحاة حالات أخرى لتقدم الخبر وجوبا لم ترد في جزء عم وهي : ١- أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض الخبر نحو (اين زيد) أو مضافا إلى ملازمها : نحو (صبيحة أي يوم سفرك)
٢- أن يحصر الخبر فيه بإلا أو إنما . ينظر(اوضح المسالك ١/ ٢١٥)- (شرح الاشموني ١/ ١٠١) .
٣- أن يكون الخبر هو (مذ أو منذ) نحو قولك (ما لقيته مذ يومان) فمذهب الزجاج أنه خبر مقدم .
٤- أن يقترن المبتدأ بفاء الجزاء بعد أما، نحو قولك (أما في الدار فزيد).
٥- أن يكون الخبر اسم إشارة إلى المكان نحو (هنا محمد- وهناك علي- وثمة إبراهيم) .
٦- أن بقع في مثل . نحو قولهم (في كل واد أثر من ثعلبة).
٧- أن تقترن بالخبر لام الابتداء – على خلاف الصل فيها ، فإن الأصل أن تقترن بالمبتدأ – نحو (لقائمُ زيد) ففي هذا الحالة يتقدم وجوبا . (ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج١/ ٢١٢ الهامش).

[2] - لقد فصل الباحث في ذكرها في مبحث تأخر الخبر وجوبا .

[3] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج١/ ٢٣٧.

[4] - همع الهوامع على جمع الجوامع للجلال السيوطي : ج٣٢٩/١.

(تميمي أنا) و(مشنوء من يشنؤك)، فإن حاصل في التقديم ضرر فلعارض."([1]) "ويذكر ابن هشام أن جواز التقديم والتأخير يكون "فيما فقد فيه موجبهما، كقولك (زيد قائم) فيترجح تأخيره على الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع."([2]) وعليه فإن مسألة التوسع في تغيير مواقع الكلام داخل الجملة لأغراض خاصة بقصد المتكلم([3]) أمر جائز إذا لم يكن هناك مانع يخص الحالة التركيبية.

وقد ورد هذا النوع من تقديم الخبر وجوبا في اثني عشر موضعا واحد في جزء عم وهو: (النازعات:٤٣-٤٤/ عبس:٣٧/ الانشقاق:٢٥/ البروج:١٠-١١/ الفجر:٥/ الليل:١٩/ التين:٦/ الكافرون:٦/القدر:٥/ المسد:٥)

لقد تقدم الخبر جوازا في الشواهد السابقة، التي يمكن تقسيمها لزمرتين :

الأولى: وهي الآيات (النازعات:٤٣-٤٤/ البروج:١١/ الكافرون:٦/القدر:٥/) التي كان المبتدأ فيها معرفة، أما الخبر فكان في الثلاث آيات الأولى محذوفا ومثاله: ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتٌ ﴾ **البروج: ١١** تعلقت به شبه جملة تقدمت على المبتدأ، وفي الآية الأخيرة ﴿ سَلَٰمٌ هِىَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ **القدر:٥.** كان الخبر نكرة.

الثانية: تتكون من الآيات(النازعات: ٤٤/ عبس:٣٧/ الانشقاق:٢٥/ البروج:١٠/ الفجر:٥/ الليل:١٩/ التين:٦/ المسد:٥) حيث ورد المبتدأ نكرة موصوفة في مثل قوله تعالى: ﴿ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ ﴿٣٧﴾ ﴾ **عبس: ٣٧.** مما يجيز الابتداء به. وكان الخبر في كل الآيات محذوفا تعلق به شبه الجملة. كما ورد مخصصا بالاضافة في مثل قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾ ﴾ **النازعات: ٤٤.**

إن الأغراض التي يقصد إليها البليغ من وراء هذا النوع من التقديم للخبر لا تختلف عما ورد في مبحث تقدم الخبر وجوبا إذا كان تأخره يوقع في لبس ظاهر. فالغرض الأبرز هو

[1] - **شرح الاشموني على الألفية : ج١/ ٩٨.**
[2] - **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري : ج١/ ٢١٦.**
[3] - **ينظر شرح المفصل لابن يعيش الموصلي : ج١/ ٢٣٦. حيث يؤكد على إرادة المتكلم التقديم والتأخير.**

التخصيص. مثال ذلك قوله: ﴿ لَهُمْ جَنَّٰتٌ ﴾ البروج: ١١، حيث خص من يعمل صالحا بالجنة فهي مقصورة عليهم لا تتعداهم لغيرهم.

كما يذكر ابن يعيش غرض العناية للتقديم في هذا المقام حيث يعلق على التقديم فس (تميميٌ أنا)" ألا ترى أن الفائدة المحكوم بها إنما هي كونه تميميا لا (أنا) المتكلم."([1]) وبالتالي فالاهتمام قد وجه لما ابتدئ به.

تقديم معمول خبر المبتدأ على الخبر

وقد ورد هذا النوع من التقديم في موضعين في جزء عم وهما :

١- في قوله تعالى: ﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴿٦﴾ ﴾ البروج: ٦

٢- في قوله تعالى: ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾ الطارق: ٤

لقد تقدم في الآيتين أعلاه معمول الخبر(عليها) على الخبر (قعود- حافظ). وهذا النوع من التقديم كان جوازا، حيث إنه لا مانع تركيبي يوجب ذلك. كما أن الخبر في كلا الحالتين هو العامل في المتقدم، ف(قعود) مصدر عمل في (عليها) و (حافظ) اسم فاعل عمل في(عليها) المتقدم عليه جوازا.

جواز الابتداء بالنكرة

إن الرتب التي يتم الترخص بها في هذا المقام هي للمبتدأ النكرة الذي يتقدم على خبره لأحد الأسباب القياسية، أما ما عدا ذلك فالذي يتقدم هو المبتدأ النكرة الذي يأتي لغرض الدعاء كما لاحظناه في (ويل) و(سلام). وكذلك خبر المبتدأ المعرفة ، أو النكرة الموصوفة . وقد ورد هذ النوع من التقديم للخبر جوازا في خمسة مواضع في جزء عم توزعت كالتالي: (النازعات:٨/ عبس:٣٨-٤٠/ الغاشية:٢-٨)

وعليه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

---

[1] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٢٣٥/١.

١- لقد تقدم المبتدأ النكرة في كل الحالات ، والأصل فيه التأخر ، يذكر ابن هشام " لا يبتدأ بنكرة إلا إن حصلت فائدة"([١]) والفائدة المتحصلة كان سببها في الآية الأولى أن النكرة قد خصصت بالوصف، حيث يعرب الزمخشري هذه الآية: ﴿ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ وَاجِفَةٌ ﴾ **النازعات: ٨**، "قلوب مرفوعة بالابتداء وواجفة صفتها، و(أبصارها خاشعة) خبرها فهو ﴿ وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ ﴾ **البقرة: ٢٢١** ([٢]) ويذكر القاضي أبو السعود أن الفائدة المتحصلة في هذه الآية هي ثبوت الوجيف للقلوب وثبوت الخشوع للابصار"([٣])أما أبو جعفر النحاس فيعربها: "مبتدأ وخبره"([٤]) أي أن (قلوب) مبتدأ، وواجفة خبر المبتدأ قد تعلق به الظرف فهو وصف). وفي هذه الحالة يسأل عن تخصيص الصفة، فما الذي يجعلها تحقق الفائدة ليجوز الابتداء بها؟ حيث يتضح أن ما جوز ابتداء بها أنها ربما يراد بها حقيقة الجنس لا فردا منه، فقوله: (وجوه) عموم من يندرج في هذا اطار صفة (واجفة) والتي تعني الاضطراب والخوف من العاقبة وهو تعبير عن خيبة الأمل والخسران. فلا تفصيل في هذه الآية. وعليه فالإعراب الأول أرجح وقد قال به الجمهور عدا أبو جعفر النحاس.([٥])

٢- أما في الآية الثانية: ﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ﴾ **عبس: ٣٨**. فيعرب النحاس (وجوه) على أنه "رفع بالابتداء وإن كان نكرة للفائدة التي فيه."([٦]) ويوضح الشوكاني الفائدة التي جوزت الابتداء بالنكرة "لأنه في مقام التفصيل، وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة."([٧]) ومقام التفصيل يعني "بيان لما آل أمر المذكورين وانقسامهم إلى السعداء والأشقياء بعد ذكر وقوعهم في داهية دهياء."([٨])

٣- أما في الآية الثالثة:﴿ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾ ﴾ **عبس: ٤٠** ف(وجوهٌ) مبتدأ وجملة (عليها غبرة) خبر المبتدأ، أما ما أجاز الابتداء بالنكرة دلالة التفصيل التي ظهرت في الآية السابقة.

---

[١] ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري: ج١/ ٢٠٣.
[٢] ـ ينظر الكشاف للزمخشري : ج٦/ ٣٠٥. وينظر : تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٦٤.
[٣] ينظر تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٦٤
[٤] ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ج٥/ ١٤١.
[٥] ينظر ايضا إلى جانب الزمخشري وابي السعود : تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٤٩٦.
[٦] ـ أعراب القرآن لأبي جعفر النحاس: ج٥/ ١٥٤.
[٧] ـ تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/٥١٢.وينظر: تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٨٣.
[٨] ـ تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٨٣.

٤- وفي الآية الرابعة:﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ ﴾ الغاشية: ٢. ف(وجوه) مبتدأ قد تبعه ستة أخبار، أولها (خاشعة). وهو "مرتفع على الابتداء وإن كانت نكرة لوقوعه مقام التفصيل " ([١])

٥- أما الآية الخامسة:﴿ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ ﴿٨﴾ ﴾ الغاشية: ٨. فهناك عطف مقدر على الآية السابقة كما ذكرنا في باب الحذف، وعليه فهناك تشريك بين الآيتين، ولذا ينسلخ عليها ما ذكر في الآية السابقة .

التقديم والتأخير في باب الأفعال الناقصة:

كما أن الرتبة غير المحفوظة في الجملة الاسمية يتم الترخص بها في الاستعمال، فهي كذلك مع معمولي كان وأخواتها لأن أصلهما المبتدأ والخبر. يذكر المرادي"أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير، ويجوز توسطه بينها وبين الاسم في جميعها حتى في ليس ومادام."([٢]) ويذكر ابن الحاجب أنه يجوز تقديم أخبار كان وأخواتها "عليها نفسها إلا في ما أوله (ما)، فلا تقول: (قائما ما فتئ زيدٌ)، وكذلك أخواتها، ولا تقول (قائما مافتئ زيدٌ). وجوّز ابن كيسان تقديم الخبر على الجميع إلا فيما دام."([٣]) وعليه فالرتبة في باب كان وأخواتها ليس من نوع الرتب المحفوظة حيث لاحظ النحاة أحوالا متعددة للتقديم والتأخير في هذا الباب.([٤]) وقد وُجد نوع واحد من هذه الأحوال في جزء عم وهو تقديم الخبر عن الاسم وذلك في موضعين وهما:

١-في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴿٦﴾ ﴾ الغاشية: ٦

٢-في قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾ ﴾ الإخلاص: ٤

يتضح من الآيتين السابقتين أن الأفعال الناقصة (ليس وكان) قد توسط خبريهما بينهما وبين اسميهما، وهذه الحالة إحدى حالات تغير الرتبة في هذا الباب.

---

[١] - ينظر: - تفسير فتح القدير للشوكاني : ج٥/ ٥٧١.

[٢] - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : للمرادي: ج١/ ٤٩٤. وقد أجاز الجمهور تقدم خبر ليس ومنعه بعضهم ، كما منع ابن معطي تقدم خبر مادام ، وقد خطأه الجمهور ، ينظر المرجع نفسه : ج٤٩٥/١. وينظر: شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: ٣٦٧. وشرح ابن عقيل ج١/ ٢٥٢.

[٣] - شرح الوافية نظم الكافية لابن الحاجب: ٣٦٧.

[٤] - لكان مع معموليها ست حالات في التقديم والتأخير منها تقدم الاسم وجوبا ، وتقدم الخبر وجوبا ، وتقدم الخبر على كان واسمها جميعا ، وتقدم الخبر على الاسم جوازا ' أي التوسط وهو ما نحن بصدده . ينظر: شرح ابن عقيل : ج١/ ٢٥٣(الهامش.). وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج١/ ٢٤٢ (الهامش)

ففي الآية الأولى تعلقت شبه الجملة (لهم) بمحذوف خبر تقدم على اسم ليس (طعامٌ)، وحيث إنه ليس من الحالات التي يتقدم فيها الخبر وجوبا([1]) فإن هذا التقدم كان جوازا. وكذلك في الآية الثانية حيث تقدم الخبر ومعموله (له كفوا) على اسم كان (أحدٌ). وهذا التقدم أيضا جوازا .

أما الغرض من هذا النوع من التقديم جوازا فلا يختلف عما ورد في تقديم الخبر عن المبتدأ.

تقديم معمول خبر كان على الخبر نفسه

وقد وجد هذا النوع من الحذف في ستة مواضع في جزء عم وهي: (التكوير:٢٤/ الغاشية:٢٢/ الاخلاص:٤/ الانفطار:١٦م الانشقاق:١٣-١٥)

لقد تقدم في الأيتين:﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾ ﴾ **التكوير: ٢٤** و ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَآئِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ **الانفطار: ١٦** معمول (ما) العاملة عمل ليس(على الغيب- عنها) على الخبر(ضنين- غائبين). كما يلاحظ اقتران الأخبار بالباء الزائدة. وعليه فإعرابهما الجر لفظا، والنصب محلا. كما يلاحظ أنه في بقية الآيات قد تقدم معمول الأخبار (عليهم- له- في أهله- به) على الأخبار (بمصيطر- كفوا- مسرورا، بصيرا) . وهذا التقدم أيضا كان جوازا، وقد اقترن خبر ليس(مصيطر) بالباء الزائدة حيث يلاحظ اطراد اقتران أخبار ليس والأحرف العاملة عملها بالباء الزائدة التي تفيد توكيد الحذف.

التقديم والتأخير في باب الأحرف المشبهة بالفعل :

أولا تقديم خبر الأحرف المشبه بالفعل على اسمها

وقد ورد ذلك في عشرة مواضع في جزء عم توزعت كالتالي:(النبأ:٣١/ النازعات:٢٦/ الانفطار:١٠/ الغاشية:٢٥-٢٦/ الليل:١٢-١٣/ الشرح: ٥ – ٦/ العلق:٨)

وعليه يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

---

[1] - حيث يتقدم الخبر وجوبا في حالتين وهما : " أن يكون الخبر محصورا في الاسم نحو قولك (ليس قائما إلا زيدٌ) . والثاني أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر كقولك(كان في الدار أصحابها). ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد : ج١/٢٤٢.(الهامش).

- إن المتقدم في كل الحالات هو شبه الجملة المكونة من الجار والمجرور والمتعلقة بمحذوف الخبر، وقد كان هذا التقدم على وجهين:

الأول- تقدم الخبر جوازا في الآيات (النبأ:٣١/الغاشية:٢٥-٢٦/ الشرح:٥-٦/ العلق:٨) ففي الآية ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ ﴾ النبأ: ٣١. كان اسم (إن) هو(مفازا) ، وشبه الجملة (للمتقين) متعلقة بمحذوف خبر إن، حيث تقدم (متعلق)الخبر جوازا، وذلك لكون الخبر محذوفا تعلقت به شبه الجملة حيث يمكن تقديم الاسم دون وجود مانع لأنه الأصل. وكذلك أخبار (إن) (علينا- إلينا – مع العسر- إلى ربك) في بقية الآيات، فقد تعلقت بمحذوف أخبار تقدمت جوازا .

الثاني- تقدم الخبر وجوبا: وذلك شرط أن يكون مقترنا بلام التأكيد"([1]) حيث تدخل اللام المزحلقة([2]) على اسم إن "بشرط واحد أن يتأخر إما عن الخبر، نحو: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ آل عمران: ١٣.([3]) أو عن معموله، أي الخبر إذا كان المعمول ظرفا: نحو (إن عندك لزيدا جالس)."وقد ورد ذلك الشرط في الآيات (النازعات:٢٦/الانفطار:١٠ / الليل:١٢-١٣) حيث تقدم الخبر (في ذلك- عليكم – علينا- لنا-) على التوالي على اسم (إن) الذي اقترن في كل الآيات باللام المزحلقة – وهي لام الابتداء التي تعذر اقترانها بالخبر لتلافي التقاء مؤكين، فانتقلت للاسم. وذلك في قوله (لعبرة- لحافظين – للهدى- للآخرة)، وفي هذا الاقتران وجوب التأخر للاسم والتقدم للخبر. ولم يعثر الباحث على شواهد لتقدم معمول الخبر على الاسم في جزءعم.

أما الغرض من هذا التقديم، فهو من باب تقديم المسند على المسند إليه في باب المبتدأ والخبر، حيث يكون للاختصاص، ففي مثل قوله تعالى :(إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا) فالمتقون هم المختصون بالفوز بالنعيم. وعليه فقد قصر عليهم دون غيرهم. وفي هذا يربط د. عبد المطلب بين الثابت والمتغير في الرتبة بشكل عام، حيث: يتمثل الثابت في تواجد طرفي الاسناد وما يتصل بها من متعلقات. أما المتغير فيتمثل في تحريك بعض هذه الأطراف من أماكنها الأصلية

[1] - ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني: ج٢/ ٣٠٣.
[2] - "والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء ، اثنين مؤخرين، واثنين متوسطين، فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد . .. والثاني الاسم . أما المتوسطان فهما معمول الخبر ، وضمير الفصل."ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: ج١/٣١٥.
[3] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري: ج١/ ٣١٣.

التي اكتسبتها من نظام اللغة إلى أماكن أخرى ليست لها في الأصل. كما يتمثل هذا التغير أحيانا في تثبيت أحد الأطراف في مكانه الأصلي وإعطائه حتمية يمتنع معها نقله أو تحريكه، وهذا يمثل تغيرا؛ لأن اللغة العربية كما قلنا لا تلتزم بحتمية في ترتيب عناصرها. ينتج من هذين العنصرين ما يمكن أن نسميه بالمعنى والدلالة، فالمعنى لا يختلف سواء قدمنا أو أخرنا، في حين يحدث التغير في الدلالة ذاتها."([1]) وهذا التغير إنما ينشأ من المعاني المضافة التي يضفيها الأسلوب على الحالة التركيبية الناتجة عن إزاحة العناصر عن مواضعها. فإذا أخذنا مثلا قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ﴿٢٥﴾ ﴾ الغاشية: ٢٥، نجد أن المعنى العام الذي يكون عليه في حالة تقدم الخبر أو تأخره واحد، وهو (عودة البشر لله بعد البعث). أما في الدلالة، فإن تحريك عناصر التركيب قد أضاف إلى البنية الدلالية معاني مضافة، وهي اختصاص الله سبحانه بإياب البشر، وقصره عليه، هذا عدا عن العناية التي حملها التقديم والتشوق للمتأخر.

ثانيا - تقديم معمول خبرها على الخبر نفسه:

أي أن يتوسط معمول الخبر بين الاسم والخبر. وهو جائز سواء أكان معموله ظرفا أم جارا ومجرورا أم غيرهما."([2]) وقد ورد هذا النوع من التقديم في ستة مواضع في جزء عم وهي: (العاديات:٦-٧-٨/ المطففين:١٥/الطارق:٨/ الهمزة:٨).

ففي هذه الآيات ورد معمول الخبر (لِرَبِّهِۦ - عَلَىٰ ذَٰلِكَ - لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ - عَن رَّبِّهِمْ - عَلَىٰ رَجْعِهِۦ - عَلَيْهِم) متقدما على الأخبار (لَكَنُودٌ - لَشَهِيدٌ -لَشَدِيدٌ -لَّمَحْجُوبُونَ -لَقَادِرٌ - مُّؤْصَدَةٌ) على التوالي، وهذا التقديم كان لشبه الجملة المكونة من الجار والمجرور، التي جاءت في كل الحالات متعلقة بالخبر، أما حالته فجوازا.

المبحث الثاني تأويل الرتبة في الجملة الفعلية

تقديم الفاعل على المفعول به وجوبا

يتقدم الفاعل على المفعول به وجوبا في أربعة مواضع ، وهي :

[1] - البلاغة والاساوبية : د. محمد عبد المطلب، ٣٣٣.
[2] - ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني: ج٢/ ٣٠٣.

أولا - أن يقع المفعول محصورا في الفاعل:

ويكون الحصر بأداتين هما :

أ- إنما : وهي الأصل باتفاق النحويين "لأنه لو قدم المفعول على الفاعل لانقلب المعنى المراد، إذ معنى :(إنما تفسد السلطة الحكام)- مثلا- حصر إفساد السلطة في الحكام وحدهم ، فهي لا تفسد غيرهم، في حين يجوز أن تكون هناك عوامل إفساد أخرى للحكام غير السلطة، فلو قدمنا المفعول وقلنا (إنما تفسد الحكامَ السلطةُ)، لكان معنى هذا حصر إفساد الحكام في السلطة وحدها ، ومقتضي هذا أن الحكام لا يفسدهم شيء غير السلطة التي لا يقتصر فسادها عليهم وحدهم. ومكذا ينقلب المعنى المقصود بالنسبة للفاعل والمفعول."([1])

ب-الحصر بالنفي والاستثناء: أي بـ(ما) و(إلا) شبيه بالحصر بـ(إنما) عند فريق من النحويين من بينهم أبو موسى الجزولي، وجماعة من متأخري النحاة، الذين أوجبوا تأخير المفعول به المحصور مطلقا، سواء كانت أداة الحصر (إنما)، أو(ما وإلا). في حين أجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديم المفعول المقترن بـ(إلا) على فاعله."([2]) وقد ورد أربعة مواضع لهذا النوع من التقديم في جزء عم وهي:

١- في قوله تعالى:﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ التكوير: ٢٩

في هذه الآية تأخر المفعول (أن يشاء الله) على الفاعل الضمير في (تشاءون) وجوبا ، وذلك أن المفعول قد حصر في الفاعل ، حيث تعلق نفي المشيئة للبشر بإرادة الله ذلك ، واقتصرت عليه سبحانه . ومع أن المصدر المؤول منصوب على نزع الخافض، والتقدير (بمشيئة الله)، إلا أن التقدير هو النصب على المفعولية، وعليه فقد تأخر المفعول به وجوبا.

٢- في قوله تعالى﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾ البروج: ٨

لقد حصر المفعول به المصدر المؤول (أن يؤمنوا) في الفاعل الضمير في (نقموا) في هذه الآية ، وعليه فقد تأخر وجوبا . فالمصدر المؤول في محل نصب مفعول به للفعل يؤمنوا .

٣- في قوله تعالى﴿ سَنُقۡرِئُكَ فَلَا تَنسَىٰٓ ٦ إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ إِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلۡجَهۡرَ وَمَا يَخۡفَىٰ ٧ ﴾الأعلى:٦- ٧

---

[1] - الجملة الفعلية : د. علي أبو المكارم ، ٩١-٩٢.

[2] - الجملة الفعلية : ٩٢. (بتصرف).

في هذه الآية (إلا) أداة حصر، و(ما) اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به للفعل (سنقرئك)، وعليه فقد تأخر المفعول به وجوبا لأنه حصر في الفاعل وهو الضمير في الفعل العامل (سنقرئك).

٤- في قوله تعالى﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥ ﴾ البينة: ٥، لقد تأخرت شبه الجملة في قوله (لِيَعۡبُدُواْ)، والمكونة من المصدر المؤول من الفعل يعبدوا، و(أن) المضمرة جوازا بعد لام التعليل. والواقع في محل جر بحرف الجر (لام التعليل). تأخرت وجوبا لكونها محصورة في الفاعل وهو الضمير في قوله(ليعبدوا).

ومما سبق نصل إلى أن ما ورد في جزء عم من آيات في هذا الباب قد كان من النوع الثاني للحصر حيث استخدم النفي، يليه أداة الحصر إلا.

– من المعلوم أن رتبة الفاعل غير محفوظة مع ما يليه من عناصر لغوية، فيجوز أن تتقدم عليه هذه العناصر، إلا أنه في هذه الحالة قد جرى الخروج عن هذه القاعدة، وذلك لعارض اسلوبي ، وهو الحصر، الذي فرض في التركيب تقدم الفاعل على ما يليه من عناصر لغوية. وعليه فالسبب الأساسي لهذا الترتيب هو " التقديم والتأخير كما يقتضيه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه ، كتقديم الفاعل عن المفعول، والمبتدأ عن الخبر، وصاحب الحال عليها"([1]) فالمتقدم في هذا الموضع هو الأصل. وقد حافظ على رتبته لغرض تركيبي – دلالي، وأي إخلال لهذا الغرض يجعل المعنى يختل، فالمعنى والتركيب قسيمان. ففي هذه الحالة يجب حفظ الرتبة غير المحفوظة .

– وعلى الرغم من هذا الثبات الظاهر للعناصر اللغوية، فقد فعل القصر في هذا المقام فعله، حيث إنه في الشاهد الأول قد كان هنالك قصر صفة على موصوف، فمشيئة البشر مقصورة على مشيئة الله، لا تتحقق إلا بها. وفي الآية الثانية هنالك قصر صفة على موصوف قصرا حقيقيا، حيث قصر النقمة(من المشركين) على إيمان المؤمنين، لا تتعداه لغيره. أما في الآية الثالثة فالقصر صفة على موصوف حيث قصر النسيان على مشيئة الله، الذي وعد بحفظ

[1] - - دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ١٣٣.وينظر: خصائص التعبير القرآني: ج١/ ٩٧.

القرآن. وأخيرا في الآية الرابعة فالقصر صفة على الموصوف، حيث يقتصر الأمر المؤكد على عبادة الله.

ثانيا : إذا كان كل من الفاعل والمفعول ضميرا متصلا :

لقد ورد هذا النوع من تقديم الفاعل على المفعول وجوبا في أحد عشر موضعا في جزء عم، وقد توزعت كالتالي: (النبأ:٨-٢٩-٤٠/النازعات:٤٢-٤٦/ المطففين:٣/ الشمس:١٤/ الليل:١٤/ القدر:١/ التكاثر:٦-٧)

– إن المفعول به في الآيات السابقة وهو (ضمير النصب المتصل بالأفعال المتعدية (خلقناكم – أحصيناه – أنذرناكم – يسألونك– يسألونك– كالوهم – وزنوهم– كذبوه – أنذرتكم – أنزلناه– لترون – لترونها) قد تأخر وجوبا عن الفاعل، الذي ورد على صورة ضمائر الرفع المتصلة في هذه الأفعال. "وذلك لأن تأخير الفاعل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله، وذلك غير جائز عند النحاة." ([1])

– في قوله (لترونَّ)، (لترونَّها) حدث اتصال الفعل بنون التوكيد الثقيلة، وحيث إن الفعل معتل الآخر وقد حذفت ألفه عند اتصاله بواو الجماعة، كما لزمت واو الجماعة بعد أن تم تحريكها إلى الضم، في حين حذفت العلامة الإعرابية لرفع المضارع وهي النون لتوالي الامثال، وعليه يعرب هذا الفعل بالرفع على ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، وواو الجماعة في محل رفع فاعل.

– وفي هذا النوع من التقديم حافظ الفاعل على رتبته بحيث أصبحت الرتبة محفوظة استثناء في هذا الموضع وذلك لعلة تركيبية ، تتمثل في تراتبية الضمائر ، حيث يتقدم ضمير الرفع رتبة على ضمير النصب .

– لقد استعمل العرب الضمائر بغرض اختصار الكلام، كما وردت عن العرب بصيغة البناء حيث يذكر بعض النحاة أن "سبب بناء الضمائر هو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها واختلاف مواقعها من الإعراب ، ونحن نعلم أن السبب الحامل على الإعراب هو الدلالة به على المعاني المختلفة، فلما كانت الدلالة على المعاني من الفاعلية والمفعولية في الضمائر حاصلة بصيغها

---

[1] ـ الجملة الفعلية : أبو المكارم ، ٩٤.

المختلفة لم تحتج إلى الإعراب."([1]) وعليه فإن قرينة الصيغة قد كانت عاملا هاما في الدلالة على ماهية الضمير. أما بشأن تراتبية الضمائر، فيذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن الضمائر المتصلة بالفعل "إن كان أحد المضمرين فاعلا ، والآخر مفعولا لزم تقديم الفاعل على كل حال من غير اعتبار الأقرب ... وإنما لزم تقديم الفاعل مع الفعل على غيره من المضمرات، لأنه كجزء منه، إذ كان يغير بناءه حتى يختلط به كأنه من صيغته، كقولك: ذهبتُ وذهبتما وذهبتم، وذهبتن، فتسكن آخر الفعل وقد كان مفتوحا قبل اتصاله به. وربما اختلط به الضمير حتى يصير مقدرا في الفعل بغير علامة ظاهرة، كقولك (قام زيد) و(أنت تقوم)."([2]) وعليه فإن معنى الفاعلية قد قدم على المفعولية لانعدام قرينة العلامة الإعرابية حيث "إن الألفاظ المبنية التي تكون – شأنها شأن الألفاظ الأخرى– بينها وبين غيرها رتبة قد ذكرت هنا في مسائل الرتبة المحفوظة، مما يشير إلى أن الرتبة المحفوظة تتجاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبني آخر... فكأن عدم وجود قرينة العلامة الإعرابية في المبنيات قد جنح بها إلى قرينة الرتبة عوضا لها من العلامة الإعرابية."([3]) ومن هنا فإن تقديم الفاعل في هذا المقام قد جاء وفق مبدأ التراتبية المفروضة أو التي تحفظها سياقات اللغة، فلا مكان للقصد أو لأغراض البليغ في هذا اللون من التقديم، حيث إنه يتبع قواعد صارمة للغة لا يمكن الخروج عليها.

ثالثا : إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا([4])

لقد ورد هذا النوع من تأخير المفعول به وجوبا في اثنين وثلاثين موضعا في جزء عم، توزعت كالتالي: (النبأ : ٩- ١٠- ١١- ١٣- ٢٤- ٢٧ – ٣٥ –٣٧ . النازعات: ٢٠/ عبس ٢٦-٢٧/ الانفطار: ١٢/ الانشقاق: ٧-١١-١٩/ البروج: ١٠/ الأعلى: ١٦/ الفجر: ١٢-١٧-١٩-٢٠-٣٠/ البلدك ٤٠ / التين: ٤/العلق: ٩/ الزلزلة: ٦/ التكاثر: ٢-٥/ قريش:٣/ الماعون:٧/ الكافرون" ٣-٥.)

---

[1] ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: تحقيق / محيي الدين عبد الحميد: ج٨٧/١. (الهامش).
[2] ـ شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٢- ٣٢٠.
[3] ـ الموقعية في النحو العربي : ١١١.
[4] ـ هنالك حالة رابعة لتأخر المفعول به وجوبا عن فاعله : وهي: إذا التبس إعراب الفاعل ، والمفعول به لانتفاء الدلالة على فاعله الأول ، ومفعوله الثاني .نحو : ضرب عيسى موسى ، وأكرم أبي صديقي .(ولم يرد في جزء عم مواضع لهذا النوع من الحذف).

– تأخر المفعول في هذه الشواهد عن فاعل الفعل وجوبا، وذلك لكونه اسما ظاهرا، والفاعل ضميرا متصلا. ففي مثل قوله تعالى :﴿ وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ﴾ النبأ: ١٠. وقوله تعالى:﴿ وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ﴾ النبأ: ١١. ورد المفعول به (الليل– النهار) في موقع النصب، وعلامة إعرابه الفتحة الظاهرة. أما في مثل قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴾الانشقاق: ٧ وقوله تعالى﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا۟ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ الزلزلة: ٦. فقد ورد المفعول به منصوبا بفتحة ظاهرة و مضافا إلى الضمير. أما في مثل قوله تعالى﴿ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ ﴾ الانفطار: ١٢. وفي قوله تعالى ﴿ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴾ الكافرون: ٣. فقد ورد المفعول به اسما موصولا. وهو في هذه الحالة مبني في محل نصب. ويجعل ابن هشام هذا الترتيب هو الأصل ويعده من أحكام الفاعل حيث يذكر: "إن الأصل فيه أن يتصل بفعله ثم يجيء المفعول."([١]) لذا لا يعده من موجبات تقدم الفاعل على المفعول. كما أن الضمائر في هذا الترتيب لها رتبة التقدم ، ويعلل ابن يعيش ذلك بالايجاز: حيث إن رتبة المتصل أسبق لأنه أقل حروفا من الضمير المنفصل لذا فإنه أوجز، لذا لم تستعمل الضمائر المنفصلة في المواضع التي يستخدم فيها الضمائر المتصلة لأنهم يعدلون إلى الأثقل عن الأخف. كما أن ابن يعيش يربط بين الضمير المنفصل والاسم "والمنفصل منفرد عن غيره بمنزلة الأسماء الظاهرة."([٢])

هذا في الضمائر، أما بين الضمير والاسم الظاهر فهناك معياران، الأول كون الضمير جزء من الفعل لذا يجب التقدم عند الالتصاق به([٣])، وكذلك معيار قرينة العلامة الإعرابية التي يتصف بها الاسم الظاهر دون الضمير المبني، لذا يصار إلى تقديم الضمير وتأخير ما من شأنه أن يتميز بالعلامة.

كما أن هذا النوع من التقديم جاء حسب الأصل حيث يذكر السكاكي أن هذا النوع من التقديم قد مثل أصل الكلام "ولا يكون في مقتضى الحال ما يدعو للعدول عنه"([٤]) حيث إنه في الوضع الطبيعي رتبة الفعل التقدم على المفعول، إلا أن هذا التأخر للمفعول هنا قد ورد وجوبا،

[١] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري : ج٢/ ١١٩.
[٢] - ينظر شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٢/ ٣١٧.
[٣] - ينظر: المرجع السابق: ج٢/ ٣٢٠.
[٤] - مفتاح العلوم للسكاكي: ٢٣٦.

فلا مجال لتقدمه لمانع تركيبي. وهو عدم إمكان أن يتقدم الظاهر على المضمر، فهي رتب محفوظة، وإن كان هذا الترتيب في غير هذا الوجوب هو أصل الكلام.

الحالة الثانية: تقديم المفعول على الفاعل للعناية

يربط صاحب الكتاب في هذا الباب بين التقديم على نية التأخير للمفعول، وبين الغرض البلاغي، وهو العناية بالمفعول، حيث يقول "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضرب زيدا عبد الله؛ لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما، ولم ترد أن تشغل الفعل بأول منه، وإن كان مؤخرا في اللفظ. فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون مقدما، وهو عربي جيد كثير، كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم."([1]) فقوله (إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما) قد عنى التقديم على نية التأخير. وكذلك فنص التقديم للعناية واضح، وهو الغرض الأبرز للتقديم في هذا الباب. ولقد رصد العلماء الحالات التي يتقدم فيها المفعول به على الفاعل وجوبا في ثلاثة مواضع وهي:

أولا: إذا كان الفاعل محصورا بالمفعول:

وقد ورد هذا النوع من تقديم المفعول في موضعين في جزء عم وهما :

١. في قوله تعالى﴿ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعۡتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ ﴾ **المطففين: ١٢**

٢. في قوله تعالى:﴿ لَا يَصۡلَىٰهَآ إِلَّا ٱلۡأَشۡقَى ﴿١٥﴾ ﴾ **الليل: ١٥**

– في الآية الأولى تقدم متعلق الفعل (به) على الفاعل (كلُّ) ، وذلك لأن الفاعل قد حصر بمتعلق الفعل الذي جاء في محل نصب . وهو من نوع قصر الصفة على الموصوف ، قصرا حقيقيا حيث لا تتجاوز الصفة (التكذيب بالله) الموصوف (كل معتد أثيم) إلى غيره ، فالصفة مقصورة عليه .([2])

– وكذلك في الآية الثانية من سورة الليل فقد تقدم المفعول به الضمير المتصل في (يصلاها) على الفاعل (الأشقى). وذلك لأن الفاعل (الاشقى) قد حصر في المفعول ، حيث إن الأشقى

---

[1] ـ الكتاب (كتاب سيبويه) : ج١/٣٤.
[2] ـ ينظر: الايضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) : الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد (٧٣٩هـ) : تحقيق/ ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت، طذ، ٢٠٠٣م. ص٩٩.

فقط هو من سيصلى النار .وهو من ذات نوع القصر ، أي قصر حقيقي للصفة على الموصوف بحيث لا تغادر صفة (يصلى النار) الفاعل الموصوف وهو الأشقى.

– وعليه فإن الغرض من هذا النوع من التقديم هو التخصيص . الذي يوجده الحصر، فقد حصر التكذيب بالله في الآية الأولى في جنس المعتدي الأثيم. لا يتعداه لغيره، كما حصر الذي يصلى النار بالأشقياء الأكثر تعاسة من البشر.

ثانيا: إذا كان المفعول به ضميرا متصلا بالفعل ، والفاعل اسما ظاهرا ([1])

لقد ورد هذا النوع من التقديم في خمسة عشر موضعا في جزء عم توزعت كما يلي : (النازعات:٧-١٥-١٦-٢٥/ عبس:٢/المطففين:٢١/الغاشية:٢٤/الفجر:١٥/ البلد:٧/ الليل:١٧/الضحى:٣-٥/ البينة:١-٤/التكاثر:١)

– تقدم المفعول به على الفاعل وجوبا في الآيات أعلاه، وذلك لأن المفعول أحد ضمائر النصب المتصلة، بينما الفاعل كان اسما ظاهرا.([2]) ومثال ذلك: في قوله تعالى:﴿ هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴾ **النازعات:** ١٥. وقوله:﴿ تَتْبَعُهَا ٱلرَّادِفَةُ ﴾**النازعات:** ٧. كان الفاعل هو (حديث – الرادفة). بينما المفعول: الضمير المتصل في (أتاك و تتبعها). حيث إن الضمائر (الكاف والهاء) ضمائر نصب عند اتصالها بالمضارع .

– إن كثرة الآيات التي تحتوي على تقديم للمفعول في هذا الباب على فعله، إضافة الى الكثرة اللافتة لتقدم معمول الفعل(شبه الجملة) على الفاعل، يوقفنا أمام موقف ابن جني الذي اعتبر أن هذا التقديم أصلا على اعتبار أن الفرع في القياس قد أصبح أصلا ، فالأصول "التي أعطاها حكما من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أداته إليها، وجعلته عطية منها لها، فكذلك أيضا يصير تقديم المفعول لما استمر وكثر كأنه هو الأصل، وتأخير الفاعل أيضا هو الأصل."([3]) ويبرر ابن جني ذلك بكون" أن المفعول قد شاع عنهم واطرد من مذاهبهم كثرةُ تقدمه على الفاعل، حتى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إن تقدم المفعول على الفاعل قسمٌ قائم

---

[1] - هناك حالة ثالثة لتقدم المفعول وجوبا على الفاعل وهي: إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به . مثل قولك: أخذ الكتاب صاحبه . ومنه قولهم : إعط القوس باريها . فلو تقدم الفاعل وأخر المفعول لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وهو غير جائز لأن الأصل أن يتقدم الاسم ويتأخر الضمير العائد عليه .

[2] - ينظر: جامع الدروس العربية للغلاييني:ج٣/١٠.

[3] - الخصائص لابن جني: ج١/ ٢٩٨.

برأسه، وإن كان تقديم الفعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئا واسعا ؛ نحو قول الله عز وجل (إنما يخشى اللهَ من عباده العلماءُ)."([1]) فشيوع الاستعمال هو السبب الأساسي الذي لفت إليه أبو علي الفارسي ومن ثم تلميذه ابن جني، لكي يقررا هذه القاعدة، التي توضح جانبا من كيفية تأثير كثرة الاستعمال في تكون القواعد. وما هذا التوجه إلا توجها وصفيا بامتياز، يتم رصد الظاهرة في الواقع والاستعمال، ومن ثم تسجيلها، والقول بها كقاعدة شائعة، وإن كان لها أصل.

– ويلاحظ في هذا المقام أنه لم توجد أمثلة على تقدم المفعول به جوازا على الفاعل في آيات جزء عم، بينما ورد التقدم جوازا بكثرة في تقديم معمول الفعل (شبه الجملة) على الفاعل.

أحوال الترتيب بين مفاعيل الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول

من المعلوم أن الفعل المتعدي له أحوال متعددة، فقد يتعدى إلى مفعوله مباشرة ناصبا مفعولا به واحد. نحو (قرأ الطالب الدرس). وقد يتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، إذا كان من أفعال القلوب. وقد يكون من زمرة الأفعال الذي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل (منح– وكسا). وقد ينصب ثلاثة مفاعيل نحو (علم الاستاذ التلاميذ العقل زينة). وفي هذا الصدد وضع النحاة مجموعة من القواعد التي رصدت ونظمت ترتيب المفاعيل في الجمل التي تحتوي على هذه الزمر من الأفعال المتعدية لأكثر من مفعول وكانت على الوجه التالي:

– إن كان الفعل متعديا لإثنين أصلهما المبتدأ والخبر جاز مراعاة هذا الأصل في ترتيبهما فيتقدم المفعول الذي أصله مبتدأ على المفعول الثاني، الذي أصله خبر. كما يجوز العكس. "لكن مراعاة الأصل أحسن"([2]) كما أنه ينسلخ على هذين المفعولين ما اتصل برتبة المبتدأ والخبر من قواعد، سواء التأخير والتقديم للخبر وجوبا. أم التقديم للخبر جوازا . فأحوال الترتيب بين المفعولين ثلاثة: حالة يجب فيها مراعاة الأصل بتقديم ما أصله المبتدأ وتأخير الخبر، وحالة يجب فيها مخالفة الأصل، وثالثة يجوز فيها الأمران ."([3])

[1] - المرجع السابق : ج١/٢٩٥.
[2] - النحو الوافي لعباس حسن : ج٢/ ١٧٦.
[3] - النحو الوافي لعباس حسن : ج٢/١٧٧.

– أما الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فالأصل أن يتقدم المفعول الذي يكون فاعلا في المعنى مثل (كسى الأمير الفقير ثوبا). فـ(الفقير) هو الفاعل في المعنى، لأنه من لبس الثوب. إلا أن هناك حالات يتقدم فيها المفعول الأول وجوبا، وحالات يتقدم فيها المفعول الثاني وجوبا. وحالات يجوز الأمرين.

أما المواضع التي ورد فيها هذا النوع من التقديم والتأخير لمواضع المفاعيل في جزء عم فقد أخذت الصور التالية:

الصورة الأولى/ تقدم المفعول الأول على الثاني وجوبا لكونه ضميرا متصلا والفاعل اسما مفردا:

وقد رود هذا النوع من التقديم في أربعة مواضع في جزء عم وهي:

١. في قوله تعالى: ﴿ وَهَدَيْنَٰهُ ٱلنَّجْدَيْنِ ﴿١٠﴾ ﴾ **البلد: ١٠**

٢. في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَـَٔاوَىٰ ﴿٦﴾ ﴾ **الضحى: ٦**

٣. في قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ﴿٧﴾ ﴾ **الضحى: ٧**

٤. في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ ﴿١﴾ ﴾ **الكوثر: ١**

لقد تأخر المفعول به الثاني (النجدين) في الآية الأولى، وهو منصوب على المفعولية أو على نزع الخافض، على المفعول الأول وهو ضمير النصب (الهاء) في (هديناه). وهذا التقدم للمفعول الأول وجوبا حيث إنه قد ورد ضميرا متصلا، والمفعول الثاني اسما ظاهرا.

وكذلك الحال في بقية الآيات، ففي الآيتين (الثانية والثالثة) ورد الفعل (وجد) وهو من الأفعال التي تتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر. أما الفاعل فهو ضمير مستتر يعود على لفظ الجلالة عز وجل. وقد تقدم المفعول الأول وهو الضمير المتصل (الكاف)، وهو من ضمائر النصب المتصلة. على المفعول الثاني (يتيما– ضالا). والمعلوم أم أصل الممفعول الأول الابتداء، والمفعول الثاني الإخبار عنه. وما فرض إلتزام الرتبة وجوبا هو كون المفعول الأول ضميرا متصلا، والثاني اسما ظاهرا.

أما في الشاهد الرابع ، فالفعل (أعطى) من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما ليس المبتدأ وخبره. وقد ورد المفعول الأول ضميرا متصلا (الكاف). أما المفعول الثاني فقد ورد اسما ظاهرا (الكوثر). وهو نهر في الجنة وعد به الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومعناه يفيد المبالغة في الكثرة. وهذا التقديم كسابقيه وجوبا.

الصورة الثانية / أن يكون المفعول الثاني محصورا في المفعول الأول:

وقد ورد هذا اللون من التقديم للمفعول الأول وجوبا في موضع واحد، وهو:في قوله تعالى ﴿ فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾ ﴾ **النبأ: ٣٠**

لقد ورد المفعول الثاني (عذابا) في هذه الآية محصورا في المفعول الأول وهو ضمير النصب في قوله تعالى (نزيدكم)، وعليه فقد خصهم بزيادة العذاب دون غيره، وهذا هو الترتيب الأصلي للمفاعيل، وإنما يمنع الترخص في الرتبة بسبب الحصر. وهذا الحصر الذي فيه قصر للعذاب على المكذبين، حيث يفيد"التأكيد مع حصر الزيادة على العذاب، وفيه إقناط عن تخفيف العذاب فضلا عن التنفس في وقت ما، وأيضا فيه إظهار كمال المقت والغضب من جانب أرحم الراحمين مع أن حالهم تقتضي الترحم."([1]) وقد وجب مراعاة الأصل في هذه الحالة لأنها من "المواضع التي يحذر فيها اللبس مع عدم الترتيب."([2])

الصورة الثالثة / المفعول الأول ضمير متصل والثاني جملة طلبية: ([3])

لقد ورد في هذه الآيات نوع من التركيب الفريد مثاله:﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ﴿١٩﴾ ﴾ **المطففين: ١٩** . حيث ورد أحد أفعال القلوب وهو (درى) مسبوقا بالاستفهام، ثم يتبعه مفعولٌ به أول؛ هو أحد ضمائر النصب المتصلة (الكاف)، يلي هذا المفعول جملة استفهامية تتكون من أداة الاستفهام (ما) وهي في محل رفع مبتدأ محفوظ الرتبة فهي من الأسماء التي لها حق

---

[1] ـ حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: ج٢٠/٣٣. وينظر: تفسير أبي السعود: ج٥/ ٤٥٨.

[2] ـ النحو الوافي لعباس حسن : ج٢/ ١٧٦.

[3] ـ من الحالات التي يصفها النحاة بالشهيرة حالة ثالثة لا يجوز تقديم المفعول الثاني على الآول وهي : أمن اللبس: وذلك أن يتساوى المفعولين بالتعريف عندما يكون كل منهما اسم علم ، مثل (وجد أحمد عليا) . فالأول هو ما يجب تقديمه في هذه الحالة . ولم يرد في جزء عم مواضع لآيات تحنوي على هذا النوع من تأخير المفعول الثاني وجوبا .

ـ كما تجب مخالفة الترتيب في مسائب أشهرها ثلاثة : وهي الحصر، وعود الضمير ، وأن يكون المفعول الثاني ضميرا متصلا ، بينما الأول اسما ظاهرا. ولم ترد مواضع لآيات تحتوي على هذه الأنواع من تقديم المفعول الثاني وجوبا. ينظر: (النحو الوافي : ج٢/ ١٧٦-١٧٧.)

الصدارة، ثم يلي المبتدأ اسما في موقع الرفع على الخبرية. والجملة الاسمية من المبتدأ والخبر في محلّ نصب مفعول به ثان للفعل أدراك([1]). وفي هذا التركيب يتقدم المفعول الأول على الثاني وجوبا، ذلك أن المفعول الأول ضميرا متصلا، لا يجوز أن يتحول إلى ضمير منفصل، يتم تأخيره عن جملة الاستفهام، لما من شأنه أن يحدث من لبس حيث يصبح التقدير على وجه التمثيل في قوله: ﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ۝٥ ﴾ الهمزة: ٥،(وما أدري ما الحطمة إياك)، وهو ترتيب يمتاز بالغرابة. والغرض من هذا النوع من الاستفهام إظهار ما يدل على تهويل وتعظيم شأن المستفهم عنه فهو ليس مما يعلم ماهيته المخاطب ولا قومه.([2])

تقديم المفعول الثاني جوازا:

يذكر صاحب النحو الوافي: "إذا لم يكن أصل المفعولين المبتدأ والخبر ، فالأحسن تقديم ما هو فاعل في المعنى، إلا أنه قد يتقدم المفعول الثاني جوازا ." ([3]) وقد تقدم المفعول الثاني جوازا في موضع واحد وهو في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ۝٨ ﴾ البلد: ٨. فالفعل (جعل) من أفعال التصيير التي تتعدى لمفعولين، حيث قدم متعلق الفعل شبه الجملة (له) على المفعول الأول (عينين)، وقد ورد هذا التقديم جوازا إذ لا يوجد مانع تركيبي يحول دون ذلك .

تقدم المفعول على الفعل وجوبا

يجب تقديم المفعول به على الفاعل في المواضع الآتية:

أ- أن يكون المفعول مستحقا الصدارة بنفسه، نحو قوله تعالى:﴿ وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ۝٨١ ﴾ غافر: ٨١) فـ(أي) مقدم عليه ذلك، أو أن يكون المفعول مستحقا الصدارة بإضافته إلى مستحق له، نحو قولك: صاحب من تكرم أكرم؟ وصديق من قابلت؟"([4]) ولم يوجد هذا النوع من التقديم في جزء عم.

[1] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن:ج٣٠/٢٦٦.
[2] - ينظر: تفسير فتح القدير للشوكلني: ج٥/ ٥٣١/ ٥٣٢.
[3] / النحو الوافي لعباس حسن: ج١٧٧/٢.
[4]- ينظر: الجملة الفعلية : د. علي أبو المكارم ، ١٠٠-١٠١.

ب- أن يقع الفعل بعد الفاء المقصودة بها الجزاء([1]) الواقعة في جواب (أما) ظاهرة أو مقدرة، ولم يفصل بين أما والفاء بفاصل، ومثال الواقعة بعد(أما) المقدرة قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴿٣﴾ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ﴿٤﴾ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ ﴿٥﴾ ﴾ المدثر: ٣ – ٥ . وقد ورد مثال الفاء الواقعة بعد أما الظاهرة في موضعين في جزء عم، توزعت كالتالي:

١- في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴿٩﴾ ﴾ الضحى: ٩

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴿١٠﴾ ﴾ الضحى: ١٠

يذكر السمين الحلبي: "قوله (فأما اليتيم) : منصوب ب(تقهر)([2]) وإنما يجب تقديم المفعول في هذا الموضع حتى لا تقع الفاء بعد (أما) الملفوظة أو المقدرة مباشرة دون فصل ، وذلك لا يجوز ، ولذلك تقدم المفعول به ليفصل بينها."([3])وبه استدل الشيخ ابن مالك – رحمه الله- على أنه لا يلزم من تقديم المعمول تقديم العامل. ألا ترى أن (اليتيم) منصوب بالمجزوم، وقد تقدم على الجازم، ولو قدمت (تقهر) على (لا) لامتنع ؛ لأن المجزوم لا يتقدم على جازمه، كالمجرور لا يتقدم على جاره."([4]) وكذلك الأمر في قوله (السائل) فقد تقدم وجوبا على الفعل (تنهر).

أما الغرض البلاغي لهذا النوع من التقديم فيتمثل في: العناية، حيث إن العناية به أشد، والاهتمام به أكبر. يذكر السكاكي موضحا ذلك "أن تكون العناية بتقديمه، والاهتمام بشأنه نفسه نصب عينك، وأن التفات الخاطر إليه في التزايد."([5]) ففي الآيات تقدم المفعول (اليتيم- السائل)، وعليه توجه اهتمام المتلقي له والتفت خاطره إليه، ثم جاء النهي عن القهر والنهر ليكون وقعه أبلغ، حيث سلط الأمر على من هو في البال حاضر.

كما أن هذا النوع من التقديم يفيد أيضا التخصيص، فقد خص اليتيم بالنهي عن القهر، كذلك خص السائل بالنهي عن النهر. فالتقدير : مهما يكن من شيء، فلا تقهر اليتيم([6]) وهذا النوع

---

[1]- وهنالك حالة رابعة لتقدم المفعول على فعله وجوبا وهي: " - أن يكون المفعول ضميرا منفصلا لو تأخر لوجب اتصاله ، نحو قوله تعالى : (إياك نعبد وإياك نستعين) ." فإنه لو تأخر المفعول في هذا الموضع لوجب جعله ضميرا متصلا، وتقدمه يهدف إلى إفادة الحصر ، ومن ثم فإن تأخره سلغي هذا المعنى." ينظر: الجملة الفعلية : د. علي أبو المكارم ، .١٠١
- كما يتقدم المفعول على فعله جوازا

[2] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ج١١/ ٤٠.

[3] - الجملة الفعلية: د. علي أبو المكارم، ١٠١.

[4] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج١١/ ٤٠.

[5] - مفتاح العلوم للسكاكي: ٢٣٧/٢٣٦.

[6] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٦١٤.

من القصر من قصر الموصوف على الصفة قصرا أضافيا([1])، حيث يختص اليتيم والسائل بالنهي عن القهر والنهر، فلهذا تقتصر الصفة عليهما، إلا أنها تتعداهما لغيرهما.

امتناع تقدم المفعول به على الفعل:

وذلك في عدة مواضع وهي:

١- **إذا كان الفعل للتعجب،** نحو: (ما أحسن صدق النضال) و(ما أكرم كفاح الابطال) ، فكل من صدق وكفاح منصوب بالفعل السابق عليه ، ولا يصح التقدم عليه عند جمهور النحويين."([2]) وقد ورد في موضع واحد في جزء عم وهو في قوله تعالى: ﴿ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ ﴿١٧﴾ ﴾ **عبس:** ١٧. حيث لا يجوز تقدم المفعول في (أكفره) علي الفعل.

٢- **إذا كان الفعل منصوبا بحرف مصدري:** وقد ورد هذا النوع من تأخير المفعول وجوبا في موضعين في جزء عم وهما: في قوله تعالى:﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴾ **البروج:** ٨. وقوله تعالى:﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ **البلد: ٥.** حيث تأخر متعلق الفعل وجوبا لاتصال الفعل بالحرف المصدري(أن) وفي كلا الحالتين كان متعلق الفعل شبه الجملة حيث ولا يصح أن يتقدم المفعول على الفعل حتى لا يفصل بين أن المصدرية والفعل المنصوب بعدها عند جمهور النحويين و كما لا يصح أن يتقدم (المفعول) على (إن) والفعل معا حتى لا يتقدم ما في حيزها عندهم. ([3])

٣- إذا كان الفعل مجزوما بغير أداة الشرط.

يذكر د. أبو المكارم أنه لا يصح تقدم المفعول في هذه الحالة "وإن أجاز النحاة تقدمه على الفعل والجازم معا – وذلك حتى لا يفصل بين أداة الجزم والفعل عند جمهور النحويين.([4]) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ ﴿٢٩﴾ ﴾ الحج: ٢٩) . وقد تتبع الباحث هذا النوع من التقديم في جزء عم حيث وقف على ثلاثة مواضع وهي:

---

[1] - ينظر الايضاح في البلاغة للقزويني: ٩٩.
[2] - الجملة الفعلية : د. علي أبو المكارم، ١٠١.
[3] - الجملة الفعلية لابو المكارم: ١٠٢.
[4] - المرجع السابق : ١٠٣.

١. في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾ ﴾ عبس: ٢٤

٢. في قوله تعالى: ﴿ خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌ ۚ وَفِى ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ المطففين: ٢٦

٣. في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٥﴾ ﴾ الطارق: ٥

فمعمول الفعل في قوله (إلى طعام- مم خلق) قد تأخر عن الفعل وجوبا بحسب هذه القاعدة. هذا في الآيتين الأولى والثالثة، أما في الآية الثانية فقد تقدم معمول الفعل شبه (في ذلك) على الفعل والأداة الجازمة معا "والنحاة يجيزون ذلك"([1])

٤- **إذا كان معمولا لفعل الشرط:** وقد ورد ذلك في خمسة مواضع في جزء عم وهي:

١. في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِۦ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ ﴾ النازعات: ٤٠

٢. في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ ﴾ عبس: ٨

٣. في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ ﴿٥﴾ ﴾ التكاثر: ٥

٤. في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴿٢﴾ ﴾ المطففين: ٢

٥. في قوله تعالى: ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ المطففين: ١٣

فقد تأخر معمول الفعل في الآيات السابقة على فعله، حيث لا يصح تقديم (مقام- علم – على الناس- عليه) على الأفعال التي وقعت بعد أدوات الشرط مباشرة "حتى لا يتقدم على أداة الشرط ما هو في حيزها"([2])

تقدم الفاعل الضمير المتصل على متعلق الفعل وجوبا

ورد هذا النوع من التقديم للفاعل على معمول فعله وجوبا في اثنين وعشرين موضعا في جزء عم وهي: (النبأ: ١٢-٢٤-٢٨-٣٥-٣٧/ عبس: ٢٧/ الانفطار: ٩ / المطففين:٢- ١١-٢٥-٣٠-٣١-٣٣/ البروج:٧- ٨/ الغاشية: ١٧/الفجر: ١٢-٢٨-٢٩/ البلد:١٩/ البينة:٨/ النصر:٢/)

---

[1] ـ الجملة الفعلية لابو المكارم: ١٠٣

[2] المرجع السابق: ١٠٣.

وقد كان هذا التقدم للفاعل وجوبا على متعلق الفعل (شبه الجملة)، وذلك لوقوع الفعل ضميرا متصلا بالفعل، يتلوه شبه الجملة المتعلقة بالفعل. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ ﴾ البينة: ٨. وفي قوله تعالى﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ﴾ البروج٨. حيث يلاحظ أن الفاعل الضمير المتصل في الأفعال (نقموا- رضوا) قد حافظ على رتبته في التقدم وجوبا على متعلق الفعل وهو شبه الجملة (منهم- عنه) التي وقعت في محل نصب.

١ـ تقديم متعلق الفعل على الفاعل:

لقد ورد هذا النوع من التقديم للمتعلق على الفاعل في جزء عم في اثني عشر موضعا توزعت كما يلي: (النبأ:٣٨-المطففين:١٢-١٣-١٤-٢٨/ الانشقاق:٢١/ الفجر:١٣/البلد/٥/ الشمس:١٣-١٤/الليل:١)

الملاحظ أن متعلق الفعل (شبه الجملة) في الآيات أعلاه قد تقدم على الفاعل. ففي قوله تعالى:﴿ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا ﴾ النبأ: ٣٨. وقوله: ﴿ وَمَا يُغۡنِي عَنۡهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ١١ ﴾ الليل: ١١. يلاحظ أن أشباه الجمل (له-عنه) قد تقدمت على الفاعل (الرحمنُ- مالُه) . وهذا التقدم كان جوازا ، حيث لا مانع لغوي من إعادة تركيب العناصر اللغوية في هذه الجمل. كما تقدم متعلق الفعل في قوله تعالى:﴿ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٣ ﴾ المطففين: ١٣، على نائب الفاعل (آياتنا).

إن أهم الأغراض التي تأسس عليها التقديم في هذا المبحث هو العناية، وذلك للاهتمام بالمقدم، وإبرازه في بادئ المتلقي.([1]) وذلك في مثل قوله: ﴿ أَيَحۡسَبُ أَن لَّن يَقۡدِرَ عَلَيۡهِ أَحَدٞ ٥ ﴾ البلد: ٥. وقوله: ﴿ وَمَا يُغۡنِي عَنۡهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ١١ ﴾، فقد توجهت العناية في الآية الى إبراز قيمة الانسان المجردة كإنسان عند لقاء ربه في مقابل ما يمتلك من مال قد بخل به في الدنيا." أيْ:

[1] ـ ينظر: معاني النحو لفاضل السامرائي: ج٣/٩١.

أيُّ شيء يغني عنه ماله الذي بخل به ولم يبذله في وجوه الخير؟"([1]) كما يوجه العناية في الآية الأولى إلى إبراز من خُص بالمقدرة عليه وهم صناديد قريش الذين سببوا المكابدة للرسول صلى الله عليه وسلم.([2]) والوعيد الذي يضمره الاستفهام يبرز سوء مآلهم.

كما أن هناك أغراضا أخرى يمكن استشفافها من الآيات، مثل التأخير لمناسبة ما بعده: وذلك في مثل قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا ﴿٣٨﴾ ﴾ **النبأ: ٣٨** . وفي قوله تعالى: ﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ **المطففين: ١٣**، ففي الآية الأولى ناسب تأخير لفظ الجلالة مقام عدم القدرة على قول أي شيء عدا الحق "المراد نفي قدرتهم على أن يخاطبوه تعالى بشيء من نقص العذاب أو زيادة الثواب من غير إذنه على أبلغ وجه وآكده، وقيل ليس في أيديهم مما يخاطب الله ويأمر به في أمر الثواب والعقاب خطاب واحد يتصرفون فيه تصرف الملاك فيزيدون فيه أو ينقصون."([3]) كما ناسب في الآية الثانية التأخير لنائب الفاعل(آياتنا) قوله (أساطير الأولين).([4])

٢- تقديم معمول الفعل على المفعول به

لقد ورد هذا النوع من التقديم في جزء عم في خمسة عشر موضعا توزعت كما يلي:(النبأ:١٢-١٤-١٥-٢٤-٣٥-٣٧-٣٩/التكوير:٢٨:المطففين:٢٤/ الغاشية:١١/ البلد:٨-١٤/الشرح:١-٢/الفيل:٣)

إن تقدم معمول الفعل وهو شبه الجملة في الأيات السابقة على المفعول به ، وشبه الجملة غالباً ما تدل على الزمان أو المكان لذلك الحق بهما الظرف لتضمنه معنى في، وتتعلق بمحذوف واجب الحذف، وهو الكون العام، أو الحدث، وهي تغني عن ذكر الجملة، وتقوم مقامها في اللفظ ويقدر باستقر. لذا رأينا أن أشباه الجملة في الآيات السابقة وأن تعددت المعاني التي جاءت عليها حروف الجر المستخدمة ، فإنها في عمومها قد دلت على الزمان أو المكان، وهذا ما يجعل الظرف ملحقا بأشباه الجمل حيث إنه يتضمن معنى في ، فهو مفعول فيه .

---

[1] - حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: ج٢٠/٣٠٦.
[2] - ينظر : الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٣٧٧. وينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: ج٢٠ – ٢٧٦.
[3] - تفسير أبي السعود: ج٥/ ٤٥٩.
[4] - ينظر : دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم : ١٣٣

وقد تكونت شبه الجملة في الآيات السابقة من الظرف في قوله تعالى:﴿ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴾ النبأ: ١٢. حيث إن المعنى(في مكان فوقكم). كما تقدم الظرف المتعلق بالفعل (بنينا) على المفعول به (سبعا). وهذا التقديم كان جوازا، حيث إنه لا مانع تركيبي يمنع من تأخر الظرف.

كما تكونت شبه الجملة في الآيات الأخري من الجار والمجرور. حيث إن الحرف مع المجرور في مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾ ﴾ النبأ: ١٤قد دل على المكان الذي سينزل منه الماء. وكذلك في قوله تعالى : ﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ ﴾ البلد: ١٤.فقد دل الحرف (في) مع معموله (يوم) على الزمان الذي سيتحقق فيه الإطعام .

توزع العامل في شبه الجملة إلى نوعين:الأول الفعل، وذلك في مثل قوله تعالى:﴿ لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴾ النبأ:١٥. حيث إن العامل في شبه الجملة هو الفعل (نخرج) . فشبه الجملة في الآيات:(النبأ:١٢-١٤-١٥-٢٤-٣٥-٣٧-٣٩/التكوير:٢٨:المطففين:٢٤/ الغاشية:١١/ البلد:٨/الشرح:١-٢/الفيل:٣)قد تعلقت بالفعل قبلها ، فترتيب عناصر الجملة قد بين أن شبه الجملة تتوسط الفعل ومفعوله. أما في مثل قوله تعالى:﴿ أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ ﴾ البلد: ١٤ . فالمفعول به في الآيات (يتيما) والعامل فيه هو المصدر (إطعامٌ)، وقد تأخر المفعول به جوازا عن شبه الجملة المتعلقة أيضا بالمصدر (إطعام).

يعد د. تمام حسان قرينة التعليق أصعب القرائن "من حيث إمكانية الكشف عنها لأنها:

١. قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل في بعض الأحيان.
٢. أن التأمل فيها يقود في الأغلب الأعم من الحالات إلى متاهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي ونخرج لهذا السبب عن طبيعة الالتزام بحدود المنهج.
٣. أن الكشف عن هذه القرينة هو الغاية الكبرى من التحليل الإعرابي ... وهي أم القرائن النحوية جميعا.([١])

[١] - اللغة العربية معناها ومبناها: ١٨٢.

إن التعليق وفق هذا الفهم ما هو إلا خلاصة عملية الترابط المعنوي بين أجزاء المركب الكلامي، فهو الذي يرفد الكلام بالطاقة الحيوية التي تجعل من الكلام معنى خالصا مفيدا. وفي حالة شبه الجملة فالتعلق هو بمثابة ما يجعلها ترتبط بالحدث الذي يحتوي عليه الفعل أو شبهه، كما أنه يجعلها بمثابة الجزء الأساسي من الحدث الذي يحتوي غالبا كما رأينا مكملا يتعلق بالزمان أو المكان الذي حدث فيه الفعل مما يقيدها ويحدد معناها . كما أن الموقع الإعرابي لشبه الجملة المتعلقة بالفعل النصب. وهذا يقربها أكثر لجانب المفعول، حيث إنه من المعلوم أن حرف الجر إذا أسقط ينصب الاسم المتبقي على نزع الخافض. كما أنه يجوز إبدال شبه الجملة من المفعول في قوله تعالى﴿ وَمَا نَقَمُوا۟ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٨﴾ ﴾ البروج: ٨.

إن التقديم والتأخير في النصوص الأدبية البليغة لا يأتي جزافا، بل هناك أغراض واضحة للترخص في الترتيب النحوي والعدول عن أصوله. وفي هذا المبحث يذكر أبو السعود: "وتقديم الظرف على المفعول لما مر من الاعتناء بالمقدم والتشويق إلى المؤخر."([1]) ويذكر د. فاضل السامرائي: "أن أغراض تقديم الجار والمجرور لا تكاد تختلف عن غيرها من أغراض تقديم المفعول والحال، والظرف ونحوها، ومدار الأمر في ذلك هو العناية والاهتمام."([2]) وعليه فهو الغرض الأبرز، وقد ورد في العديد من الآيات مثل:في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴿٣٩﴾ ﴾ النبأ: ٣٩ . وفي قوله تعالى: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ ﴾ التكوير: ٢٨ و في قوله تعالى: ﴿ تَعْرِفُ فِى وُجُوهِهِمْ نَضْرَةَ ٱلنَّعِيمِ ﴿٢٤﴾ ﴾ المطففين:٢٤ . ففي هذه الآيات تقدمت شبه الجملة لغرض الاعتناء بالمقدم، وإبرازه . فقوله في الآية الأولى (إلى ربه) ، قد وجه الاهتمام إلى موضع الاتخاذ ، ثم في قوله (مآبا) قد فسر ووضح غموض ذلك الموضع .كما أنه قد يكون هناك علاقة بين العناية والاختصاص أو التخصيص في هذا المقام ، فلعله قد خصص المآب بأن يكون إلى الله وحده. وكذلك في الآية الثانية، ففي قوله تعالى (منكم) قد وجه العناية لذواتهم، جعل القوم يتشوقون لما هو الأمر الخاص بهم، وفي قوله (أن يستقيم) جلاء لما تطلعت إليه خواطرهم . كما تتشوق النفس لمعرفة ما (في وجوههم)، ويوضح ذلك قوله (نضرة النعيم).

[1] ـ تفسير أبي السعود: ج١/ ٤٣٣.
[2] ـ معاني النحو : د. فاضل السامرائي، ج٣/٩١.

كما يتقدم معمول الفعل على المفعول لغرض "الحصر والاختصاص، وهو أشهر الأغراض، وأكثرها دورانا حتى حصر بعضهم التقديم بهذا الغرض، جاء في الإتقان: كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولا أو ظرفا أو مجرورا.([1])

ومثال ذلك قوله تعالى:﴿ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴾ **النبأ: ١٤** وقوله تعالى: ﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾ **الشرح:٢** ففي هذه الآيات يبرز التخصيص كأهم الأغراض التي يخرج اليها قصد المتكلم عند تقديم شبه الجملة على المفعول . ففي الآية الأولى تم تخصيص نزول الماء وقصره على المعصرات . كما حصر وضع الوزر بالرسول ، فلا يتعداه لغيره .

تقديم معمول الفعل على الفعل وفاعله

ويأتي ذلك في حالتين :

الحالة الأولى / تقدم متعلق الفعل عليه وجوبا:

تقدم متعلق الفعل عليه وجوبا في المواضع الآتية:

أ- **أن تكون شبه الجملة قد احتوت على أحد ألفاظ الصدارة** التي تتصدر عادة بنفسها، إلا أنها وقعت في محل الجر بحرف الجر، وفي هذه الحالة تتصدر أيضا. وقد وجد هذا النوع من التقديم في جزء عم في أربعة مواضع وهي:

١-في قوله تعالى: ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾ ﴾ **النبأ:١**

٢- في قوله تعالى: ﴿ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُۥ ﴿١٨﴾ ﴾ **عبس: ١٨**

٣-في قوله تعالى: ﴿ فِىٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ ﴾ **الانفطار: ٨**

٤- في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ﴿٥﴾ ﴾ **الطارق: ٥**

مما سبق يُلاحظ في الآيتين (٢-٣) أن (أي) وهو اسم استفهام معرب، قد تقدم على الفعل، فهو من الأسماء التي لها حق الصدارة، حيث يتصدر بنفسه، إلا أن هذا الاسم قد سبق بحرف الجر (من- في) في الآيتين على التوالي. إلا أن ذلك لا يمنع كونه متصدرا، ذلك "أن بعض

[1] **- معاني النحو: د. فاضل السامرائي : ج٣/٩١.**

الألفاظ التي ليس لها صدر الكلام تلزم صدر الكلام إذا أضيفت إلى ما له صدر الكلام من أدوات الشرط وأدوات الاستفهام."(1) وهذا يبين أن تصدر حرف الجر(من– في) في الآيتين كان لدخولهما على اسم استفهام (أي). أما شبه الجملة المتحصلة فقد تعلقت بالفعل بعدها. وهذا النوع من التقديم للمتعلق يكون وجوبا، لاحتواء التركيب على أحد ألفاظ الصدارة. وكذلك الأمر في قوله تعالى: (عمّ – ممّ) في الآيتين (١–٤) حيث كان الاستفهام باسم الاستفهام (ما) المحذوف الألف وجوبا لكثرة الاستعمال، أو لتمييزه عن الاستخدامات الأخرى لـ(ما) (2) والذي سبق بحرف الجر(عن – من) الذي أصبح مقدما وجوبا لاتصاله باسم الاستفهام الذي له حق الصدارة .

يذكر القاضي أبو السعود أن (عم) فيها من الإبهام للإيذان بفخامة شأن المسؤول عنه وهوله وخروجه عن حدود الأجناس المعهودة. أي عن أي شيء عظيم يتساءلون، أي أهل مكة وكانوا يتساءلون عن البعث."(3) أما التقديم في هذا المقام فإن الغرض منه تصدر ما موقعه التصدر وجوبا، فالرتبة هنا محفوظة حيث إن "ألفاظ الصدارة لزمت الصدر لما تغير في معنى الكلام، وتؤثر في مضمونه ولئلا يتشوش ذهن السامع. إذا كان هذا هو علة لزوم ألفاظ الصدارة صدر الجملة، فإن الألفاظ التي تلزم التقدم على المفردات لزمت الرتبة المحفوظة مع ما بعدها أنها تكشف عن علاقة ما بعدها بالعناصر الآخرى في الجملة التي هي فيها."(4) وعليه فالتقدم هنا ليس لأجل غرض بلاغي بل لغرض تركيبي وهو كون هذا اللفظ من الرتب المحفوظة، أضافة لغرض دلالي، وهو تسليط اللفظ المبني المتصدر بما يحمله من دلالة الاستفهام على ما يليه من عناصر.

ب- أن تقع شبه الجملة بين أما الشرطية وجوابها المتصل بالفاء :

وقد ورد هذا التركيب في موضع واحد في جزء عم وهو: في قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ **الضحى**:١١. ففي هذا الموضع يلاحظ أن شبه الجملة قد تعلقت بالفعل (حدث) المتصل بالفاء الواقعة في جواب (أما)، وهى ذات الحالة التي يتقدم فيها المفعول على فعله وجوبا، والتي وردت في قولة تعالى: (فأما اليتيم فلا تقهر) .

---

1 - الموقعية في النحو العربي : ١١٥.
2 - ينظر: تفسير أبي السعود: ج٥/ ٤٤٨.
3 - تفسير أبي السعود : ج٥/ ٤٨٨.
4 - الموقعية في النحو العربي : ١٢٠.

وفي هذا اللون من التقديم يكون الغرض هو العناية بتقديم ما هو موضع الاهتمام، وكذلك الاختصاص، حيث يختص الأمر بالحديث بنعمة الله دون سواها.([1])

الحالة الثانية / تقدم معمول الفعل عليه جوازا :

وقد ورد ذلك في عشرة مواضع توزعت كما يلي: (النبأ:٣/ عبس:١٠=١٩/المطففين:١٧-٢٣-٢٩-٣٤-٣٥/ الشرح:٨/ قريش:١)

لقد تقدم متعلق الفعل في الآيات السابقة على الفعل جوازا ، فلا مانع يجعل العناصر تثبت في مكانها الأصلي أو تنزاح عنه وجوبا . وعليه ففي مثل قوله تعالى ﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ عبس: ١٠). وقوله تعالى: ﴿ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ **المطففين: ٣٥** . قد تقدمت شبه الجملة(عنه- على الأرائك) على الفعل(تلهى- ينظرون) وهذا التقدم كان جوازا. وكذلك الحال في بقية الآيات.

أما الغرض الذي يقصده البليغ من هذا النوع من التقديم فهو في غالب الأحوال القصر أو الاختصاص كما يذكر فاضل السامرائي أنه" أشهر الأغراض ، وأكثرها دورانا حتى حصر بعضهم التقديم بهذا الغرض، جاء في الاتقان: كاد أهل البيان يطبقون على أن تقديم المعمول يفيد الحصر سواء كان مفعولا أو ظرفا أو مجرورا، ولهذا قيل في (إياك نعبد وإياك نستعين) معناها نخصك بالعبادة والاستعانة. وفي (لإلى الله تحشرون) معناها إليه لا إلى غيره."([2]) ومثال ذلك من الآيات أعلاه قوله تعالى : ﴿ وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَٱرْغَب ﴾ **الشرح: ٨** . حيث إن الرغبة تكون لله وتقتصر عليه دون غيره، وكذلك في قوله:﴿ مِنَ ٱلْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ ﴾ **المطففين: ٣٤**. فالمعنى أن الضحك قد تسلط على الكفار واختص بهم دون غيرهم في ذلك اليوم. أما في قوله ﴿ لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ ﴾ قريش: ١ . فشبه الجملة متعلقة بقوله (فليعبدوا)([3]) "أمرهم أن يعبدوه لأجل إيلافهم الرحلتين. ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط، لأن المعنى: إما لا فليعبدوه. وقد تقدم صاحب الكشاف إلى هذا القول الخليل بن أحمد، والمعنى:إن لم يعبدوه لسائر نعمه، فليعبدوه

[1] - ينظر في مثل ذلك: دلالات التقديم والتأخير: ١٣٦/١٣٧ / وينظر: معاني النحو للسامرائي: ج٣: ص٩١.
[2] - معاني النحو لفاصل السامرائي: ج٣/٩١
[3] - ينظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج١١/١١١.

لهذه النعمة الجليلة."([1]) وعليه فقد خص سبب الرحلتين بأمر العبادة، على أنه قصر موصوف على صفة ، وعليه فإن أمر العبادة يتعدى الرحلتين لأسباب أخرى.([2])

كما أن هذا النوع من التقديم قد يكون للعناية "إن أغراض تقديم الجار والمجرور لا تكاد تختلف عن غيرها من أغراض تقديم المفعول والحال، والظرف ونحوها، ومدار الأمر في ذلك هو العناية والاهتمام."([3]) وذلك في مثل قوله:﴿ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ فَقَدَّرَهُۥ ﴿١٩﴾ ﴾ عبس: ١٩. حيث قدم شبه الجملة على الفعل لأجل إبراز الاهتمام بالمقدم.

تقديم الحال على عامله

يتقدم الحال على عامله جوازا ([4])، ووجوبا ، وقد ورد من هذا النوع من التقديم في المواضع التالية من جزء عم:

١- تتقدم الحال على عاملها وجوبا إذا كانت من الألفاظ التي لها حق الصدارة:

وقد ورد هذا النوع من الحذف في ستة مواضع في جزء عم توزعت كما يلي: (الغاشية:١٧-١٨-١٩-٢٠/ الفجر:٦/ الفيل:١) وذلك في مثل قوله: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴾ الفجر: ٦. إن المتصدر في هذه الآية هو اسم الاستفهام (كيف) و"كيف سؤال عن حال، وتضمنت همزة الاستفهام، فإذا قلت (كيف زيد) فكأنك قلت (أصحيح زيد أم سقيم؟ أآكل زيد أم شارب؟) إلى غير ذلك من أحواله. والأحوال أكثر من أن يحاط بها، فجاءوا بـ(كيف) اسم مبهم يتضمن جميع الأحوال."([5]) وتعرب اسم مبني في محل نصب حال،([6]) والعامل فيها الفعل بعدها أو شبهه. إن اسماء الاستفهام ومنها كيف "موقعها ثابت هو صدر هذه الجملة، على أن بعض الألفاظ التي لها الصدارة قد تمثل في جملها التي تدخلها أبوابا نحوية لها إعراب معين، هذه الأبواب في أصلها غير محفوظة الرتبة بالنسبة لغيرها من الأبواب."([7]) إلا أنه بتصدر هذه الألفاظ مع وقوعها موقع هذه الأبواب النحوية يصبح لهذه الأبواب رتبة محفوظة، وهذا مناط التقديم في هذا المقام.

---

[1] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٦٧٠.
[2] - ينظر حول قصر الموصوف على الصفة : في البلاغة العربية (المعاني – البيان البديع) ، عبد العزيز عتيق: ١٥٢.
[3] - معاني النحو لفاضل السامرائي: ج٣/٩١.
[4] - لم يعثر الباحث على شواهد لهذا النوع من التقديم في جزء عم .
[5] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٣/١٤١.
[6] - ينظر النحو الوافي: ج٢/٣٨٤.
[7] - الموقعية في النخو العربي: ١١٥.

٢-تقدم الحال التي أصلها صفة على صاحبها (١)

وقد ورد هذا النوع من تقديم الحال وجوبا في موضع واحد في جزء عم وهو : في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ﴿١٩﴾ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ مَكِينٖ ﴿٢٠﴾﴾ التكوير: ١٩ – ٢٠

الحال المقدمة على عاملها في هذه الآية هو في قوله تعالى: (عند ذي العرش) يذكر السمين الحلبي"يجوز أن يكون نعتا لـ(رسول)، وأن يكون حالا من مكين، وأصله الوصف، فلما قدم نصب حالا."(٢) وقد أعربت حالا لأنها تقدمت على (مكين) وهي نكرة ، وهي في الأساس صفة لها ،وعليه أصبحت عند التقدم حالا، وهذا يوضح ما للرتبة من أهمية، حيث إن التقدير(ذي قوة مكين عند ذي العرش)،" فالنعت لكونه تابعا لايجوز أن يتقدم على المنعوت ، فإذا تقدم ما يظن نعتا زال بتقدمه هذا التوهم."(٣)

الرتبة عند المحدثين

إن مبحث الرتبة في صلب موضوع النحو الحديث. وخاصة النحو التحويلي التوليدى، الذي يقسم البنية الدلالية للتركيب إلى مستويين، مستوى البنية السطحية، والتي يكون عليها شكل الكلام في مستواه المنجز. والبنية العميقة الي يكون عليها أصل وضع الكلام، أو ما يسمى بالكفاية اللغوية "التي تسمى المقدرة على انتاج الجمل وتفهمها، في عملية تكلم اللغة"(٤) ." ونميز بين الكفاية اللغوية وبين ما نسميه بالاداء الكلامي. فالكفاية اللغوية هي المعرفة الضمنية باللغة، في حين أن الأداء الكلامي هو الاستعمال الآني للغة ضمن سياق معين."(٥) وعليه فهناك ارتباط وثيق بين الكفاية اللغوية والبنية العميقة للغة.

إن تحرك النسيج اللغوي كما اتضح من الآيات التي احتوت على التقديم والتأخير في الجملة الاسمية، وبتلك الصورة المثالية التي ميزت التركيب على مستوى البنية السطحية في

---

١ - هنالك حالات أخرى وجوبا وجوازا لتقدم الحال على صاحبها : للمزيد ينظر: (النحو الوافي لعباس حسن: ج٢/ ٣٧٨. وما بعدها) وينظر: شرح الرضي على الكافية : ج٢/ ٢٩ وما بعدها.

٢ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج١٠/ ٦٨٨.

٣ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هسام الانصاري: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، ج٢/ ٣٠٩.

٤ -الالسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: د. ميشيل زكريا: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والوزيع، ط٢، بيروت، ١٠٨٦م. ص٧.

٥ - المرجع السابق: ٧.

النص القرآني، وما فرضه على المتلقي من اتجاه للاستعانة بما يمتلكه من كفاية لغوية للوصول إلى أصل الترتيب في البنية العميقة، ومن ثم إعادة انتاج فهمه للنص، لهي عملية فائقة التعقيد "إذ يقوم تأويل جملة ما على فك رموزها أي على استعمال النظام الترميزي الذي انشأته اللغة التي استعملناها للتعبير عن تلك الجملة من أجل إعادة بناء الرسالة. فاللغة هي بمثابة الجوهر الذي يمكن للأفكار التي لا يتسنى نقلها مباشرة لأنها مجردة – أن تصبح من خلالها قابلة للنقل بواسطة الجمل –وهي مادية– التي تعبر عنها."([1])

فكما رأينا في تقديم الخبر على المبتدأ في قوله تعالى:﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ مُنتَهَاهَآ ﴿٤٤﴾ ﴾ النازعات: ٤٤ أو في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴿١٢﴾ ﴾ الليل: ١٢ . فإننا نرى أن الترتيب هو خبر + مبتدأ. فهي جملة إسمية الأصل، لأن الترتيب الأساسي في البنية العميقة هو(مبتدأ + خبر). وهذا التغير في الترتيب قد جعل الجملة تتحول إلى ما سماه ابن هشام (الجملة الظرفية)، وقد كان هذا التحول بناء على ما اتصف به المتلقي من كفاية لغوية، حيث فك رموز هذا التغير من خلال الاستعانة بالبنية العميقة للغة في ذاكرته، كما قام بفك الجزء الآخر من الترميز، وهو الخاص بالناحية الدلالية، الأمر الذي يحيلنا إلى سبب هذا التقديم، وللغرض الذي قد حدث لأجله هذا الخرق للنسيج اللغوي المعهود، ، فالمتكلم قد قصد التأكيد على ما يقدمه من ترتيب لعناصر الجملة على هذا النحو، وقد ساق الأهم بالنسبة له ، لتكون في مقدمة ما سيصل إلى مسمع المتلقي ، وعليه فهى مثار الاهتمام . كما أن عملية الاختصاص تأخذ بعدا دلاليا خاصا لتثبت الدلالة في عقل ووجدان المتلقي. إذن فهى عملية تواصلية معقدة و هادفة وناجعة في ذات الوقت ، تهدف إلى استخدام كافة ما تملكه اللغة من قدرة على التعبير عن الأفكار وإيصالها بأفضل وجه ممكن.

لقد ربط المحدثون بين الرتبة غير المحفوظة، وعناصر الاتصال، وخاصة على صعيد المتلقي وقصد المتكلم. فالرتبة كما رأينا تؤثر في جمالية القول، وتدفع باتجاه سياقات تمتاز بالخصوبة الدلالية والابداع الفني. وهذا ما أكد عليه د. عبد المطلب، وخاصة عندما ربط بين عناصر نظرية الاتصال والرتبة، حيث رأى أن أغراض التبرك بالمسند إليه، أو التلذذ بذكره أو

[1] ـ التداولية اليوم علم جديد في التواصل: أن وربول وزميله، ترجمة/ د. سيف الدين دغفوس وزميليه، المؤسسة العربية للنشر-طبع دار الطليعو، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م. ص١٩.

الإهتمام به، ترتبط بالدرجة الأولى بالمبدع، في حين أن الاعتبارات التي تتصل بالمتلقي تتمثل بالتشويق، أو محاولة تعديل فكر المتلقي، إذا كان الإخبار عن المسند إليه بأمر مستغرب خلاف ما يتبادر إلى الذهن .. أو في تعجيل المسرة له. أما السياقات التي تتعلق بطبيعة الصياغة فقد لاحظها في تقوية الحكم بين المسند والمسند إليه، وفي تخصيص المسند بالمسند إليه، أو إذا كان التحليل النحوي موهما بغير المراد ، أو في رعاية الفاصلة."([1])

ويمكن أن نستدل على اللافت من الآيات الخاصة بكل باب مما سبق ذكره بسهولة للتدليل على ماذهب إليه د. عبد المطلب. ففي قوله تعالى: ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ **الإخلاص: ١** اظهار جانب التعظيم. وفي قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ ۝٢٤ ﴾ **النازعات: ٢٤**.نجد أنه قد تقدم اسم الجلالة، وفي ذلك عناية بتقديم الاسم، وعليه فهذا المستوى لو قاله بشر لكان يختص بالمتكلم. أما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجْعَىٰٓ ۝٨ ﴾ **العلق:٨** فإن عملية التخصيص في الآية، والتي أضافت دلالة جديدة من خلال التقديم للمسند تخص جانب الأداء الدلالي اللغوي. أما جانب التشويق الذي يختص بتقديم المسند كما في قوله تعالى﴿ إِنَّ إِلَيْنَآ إِيَابَهُمْ ۝٢٥ ﴾ **الغاشية: ٢٥**

[1] - **البلاغة والاسلوبية د. صلاح أبو حميدة: ١٨٥. وينظر: البلاغة والاسلوبية د. محمد عبد المطلب: ٣٣٤ وما بعدها.**

الفصل الثالث

تأويـــل الحالـــة الإعرابيـــة

الفصل الثالث (تأويل الحالة الإعرابية)

العربية بين الإعراب والبناء

من الثابت أن اللغة العربية لغة سامية معربة، حيث ورثت الإعراب عن أصلها السامي واحتفظت به، وقد اثبت العلماء في هذا الإطار أن هناك لغات أخرى قد شاركت العربية الإعراب كالاكدية والبابلية والاشورية- والعبرية والأثيوبية والنبطية وإن بشكل أقل.([1]) وقد احتفظت العربية الفصحى مع مرور الزمن بظاهرة الإعراب في حين فقدتها بقية أخواتها السامية. كما أن هذه الظاهرة قد وجدت في اللغات الاوروبية القديمة " كاليونانية واللاتينية، و فقدتها بعض اللغات الأوروبية الحديثة كالانجليزية والفرنسية."([2])

توزع النحاة العرب في نظرتهم لدلالة العلامة الإعرابية على اتجاهين أساسين، أما الاتجاه الأول فقد نفى وجود أي دلالة للعلامات الإعرابية فهي تختص بالشكل اللغوي دون أي مضمون أو دلالة ، وهذا الاتجاه تنحو في العالم اللغوي محمد بن المستنير الشهير بقطرب(٢٠٦هـ) ([3]) الذي يرفض أن يكون هناك إعراب دلالي، والحركات أواخر الكلم ما هي إلا حركات وصل وربط للكلام بهدف تسهيل النطق والتعبير. وقد برز العديد من اللغويين المحدثين ساروا عى هذا الاتجاه، وقد كان ابرزهم ابراهيم أنيس (ت١٩٧٦م).([4])

أما الاتجاه الآخر فينحوه جمهور اللغويين القدماء والمحدثين الذين عدوا اللغة العربية لغة معربة، وأن للحركات الإعرابية معنى تدل عليه. وكان على رأسهم الزجاجي (٣٣٧هـ) الذي يجيب عن سبب الإعراب بأن"الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، فتكون فاعلة ومفعولة، ومضافة، ومضافا إليها، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني. فالإعراب علم على المعاني العامة للتراكيب

---

[1] - ينظر: فقه اللغة المقارن : د. ابراهيم السامرائي، دار العلم للملايين: ط٣-بيروت، ١٩٨٣م. ١١٨ وما بعدها.
[2] - من اسرار اللغة لابراهيم أنيس: ٢١٥.
[3] الايضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ): تحقيق/ د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٣- بيروت، ١٩٧٩م. ٧٠.

[4] - من اسرار اللغة: الراهيم أنيس، ٢٣٧. وينظر المرجع السابق: ٢٢٠.

اللغوية. ويرى ابن الأنباري (٥٧٧هـ) أن الإعراب سمي بذلك "لأنه يبين المعاني"([١]) فالعلامة عبارة عن مثير حسي، تدرك وتدل على المعنى العام الذي يندرج تحته اللفظ المراد إعرابه أو بيانه. ويرى ابن فارس(ت٣٩٥هـ) أن الحركات الإعرابية في قوافي القصيدة العربية الجاهلية لا يمكن أن يكون تساويها واطرادها صدفة.([٢]) وفي مكان آخر يؤكد أن "الإعراب هو الفارق بين المعاني ففي القول:(ما أحسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب."([٣]) كما يعرف العلوي علم الإعراب بأنه: "هو العلم الحاصل بالمعاني الإعرابية الحاصلة عند العقد والتركيب."([٤]) وهو بذلك ينظر للإعراب كعلم يربط التركيب بالدلالة دون فصل بينهما، وهذا المعنى أشمل من الإعراب الذي نظر إليه بعض النحاة على أنه أثر متغير في أواخر الكلم.

وقد وجد هذا الاتجاه صدى له في العصر الحديث حيث اتسم العلماء في نظرتهم إلى الإعراب وعلاماته بصفة الموضوعية. فقد تبنى جمهورهم وجهة النظر القائلة بأن العربية لغة معربة، وربطوا بين الإعراب والمعنى.

و يقسم النحاة الإعراب من ناحية أخرى إلى ثلاثة اقسام وهي:

١- **الإعراب الظاهر:** (اللفظي) وهو ما تظهر فيه العلامات الإعرابية المختلفة على أواخر الكلمات المعربه فيه، وعليه فهو يختص بالمفردات المعربة صحيحة الآخر، سواء أكانت سالمة أم مهموزة.
٢- **الإعراب التقديري:** يعرف عباس حسن هذا النوع من الإعراب بأنه ذلك النوع من الإعراب الذي لا تظهر فيه العلامة الإعرابية "على الحرف الأخير من اللفظ المعرب؛ بسبب أن هذا الحرف الأخير حرف علة لا تظهر عليه الحركة الإعرابية؛ كالألف في نحو: إن الهدى هدى الله، والياء في نحو: استجب لداعي الهدى."([٥])
٣- **الإعراب المحلي:** يختلف الإعراب المحلي تماما في صيغته عن النوعين السابقين، حيث يلجأ إليه المعرب في حالة خاصة وهي كون الكلمة أو الجملة جاءت على صيغة محددة

---

[١] - أسرار اللغة : : عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمد بهجت بيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق ، دت.

[٢] - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: ابن فارس القزويني(٣٩٥هـ)، ١٧.
[٣] - المرجع السابق: ٣٥.
[٤] - الطراز لامام يحيى بن جمزة العلوي: ج١/١٤-١٥.
[٥] - النحو الوافي لعباس حسن: ج١/٤٨.

بحيث لا تحتمل وجود العلامة الإعرابية نظرا لطبيعة صيغتها حيث تكون إما مبنية أو على شكل مركب من الجملة أو المصدر المؤول. وعليه فالإعراب المحلي يكون في الأسماء المبنية في أصل وضعها كالضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الاشارة ، والأفعال الماضية ، وكذلك في المركبات كالجمل والمصادر المؤولة.([1])

ويبرز السؤال : أين يكون التأويل؟ هل في العلامة أم الحالة أم الموقع الإعرابي؟ لاحظنا في الفصول الماضية أن التأويل قد كان في الموقع حيث إن الحذف والرتبة تختص بالموقع الإعرابي، الذي هو في الأصل ثابت في البنية العميقة لا لبس فيه، وعليه فإذا كان هناك تغير بتبديل المواقع بالتقديم أو التأخير، أو الحذف، فيصار إلى تأويل هذا التغير للموقع.

أما العلامة الإعرابية، فقد تكون ظاهرة أو مقدرة، وفي الحالتين ما يلجأ له المعرب هو تحديد ماهيتها أو سبب عدم ظهورها، فإذا كان ذلك نتيجة لعلة صوتية صرفة (الإعراب التقديري) فذلك لا يقع في مجال التأويل النحوي، أما الحالة الإعرابية فهي مناط التأويل، وخاصة أن الإعراب المحلى يختص بالحالة الإعرابية، فالجملة أو المصدر المؤول، لا يمكن أن تظهر عليه العلامة، ونظرا لهذه الاستحالة فقد أولت الحالة الإعرابية لهذا المركبات، فيقال في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم؛ أي أن المستوى الذي يكون موضوع التأويل هو الحالة الإعرابية وليس العلامة أو الموقع، لأن الموقع أيضا يكون محددا، تعبر عنه أبواب النحو العامة.

وقد وهم بعض النحاة عندما ذكر أن العلامة هي العلم على المعنى، مثل ابراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ([2])، والأمر ليس كذلك لأن العلم على المعنى هي الحالة الإعرابية، يذكر الزمخشري "القول في وجوه اعراب الاسم هي الرفع والنصب والجر، وكل واحد منها علم على معنى. فالرفع علم الفاعلية، والفاعل واحد ليس إلا، وأما المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخولتها، ولا التي لنفي الجنس، .. فملحقات بالفاعل. وكذلك النصب علم المفعولية..... والجر علم الإضافة.([3]) وكذلك هو رأي ابن الحاجب كما يورده صاحب شرح الكافية "الرفع في الأصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ... أما الجر فعلم الإضافة." وعليه فإن التأويل ينصب على

---

[1] - ينظر: الكليات لأبي البقاء الكفوي: ١٤٤..
[2] - ينظر: إحياء النحو: ابراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٣٧.
[3] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج١/ ١٨ .

الحالة حيث ذكر الرفع والنصب والجر، وليس العلامة؛ فهو لم يأتِ على ذكر الضمة والفتحة والكسرة والسكون.

وحيث إن موضوع الإعراب المحلي يتناول كما اسلفنا المفردات – نحو العناصر الإشارية والأفعال– والمركبات من الجمل والمصادر المؤولة، فإعراب المفردات ليس من صلب موضوعنا؛ لأنها في الأصل مفردات يمكن أن تحل محلها مفردات معربة وينتهي الأشكال، كما أن ما يمنع ظهور العلامة الإعرابية هو الصيغة أو البنية التي وجد عليها اللفظ، وليس الإعراب، فالعناصر الإشارية لها مواقعها الإعرابية، وكذلك حالاتها كمفردات، وعدم ظهور العلامة الإعرابية في هذه الحالة يدخل في دائرة التعليل. أما المركبات من الجمل والمصادر المؤولة فإذا ما وقعت موقع المفرد، وتم تحديد موقعها الإعرابي،([1]) يصبح لا مناص من تأويل حالتها الإعرابية، وعليه يقال في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم .

وعلى هذا الأساس فإن الموضوعات التي سيتناولها هذا الفصل هي : تأويل الحالة الإعرابية للجمل التي لها محل من الإعراب. وتأويل الحالة الإعرابية لشبه الجملة التي لهل محل من الإعراب، وكذلك تأويل المصادر المؤولة، حيث إنها في هذه الحالة تؤول بالمفرد.

١- تأويل الجمل الواقعة موقع المفرد التي لها محل من الإعراب

من المعلوم أن الجملة العربية تنقسم إلى نوعين، الاسمية، والفعلية،" والجملة ما تضمن جزأين ليس لعوامل الأسماء تسلط على لفظهما أو لفظ أحدهما." ([2]) والأصل في الجمل ألا تقع موقع المفرد،([3]) وعليه فقد انقسمت الجمل حسب الإعراب إلى نوعين، أولهما : الجمل التي ليس لها محل من الإعراب([4]) وثانيهما التي لها محل من الإعراب. وهي الجمل المؤولة: لذا فإن مبحثنا هذا يعنى بالجمل التي لها محل من الإعراب والتي توزعت كما يلي:

١- الجملة الواقعة في محل رفع خبر المبتدأ

وقد وردت في ثمانية وأربعين موضعا في جزء عم، حيث توزعت كما يلي : (النبأ: ٣٩–/ النازعات: ٩ – ١٠/ ٣– عبس: ٣-٦-٦-٩-١٠-١-١٠- ١٢-١٧-٤١/ الانفطار: ٦-١٧-

---

[1] - ينظر: شرح الكافبة للرضي: ج١/ ٢٤٦.
[2] - شرح التسهبل لابن مالك: ج١- ٣٠٤
[3] - شرح الدماميني على مغني اللبيب : ج٢/٢٨٦.
[4] - الجمل التي لا محل لها من الإعراب سبعة: وهي: الجملة الابتدائية المستأنفة – الاعتراضية – التفسيرية – المجاب بها القسم- الواقع جوابا لشرط غير جازم – صلة الموصول – التابعة لجملة لا محل لها. ينظر مغني اللبيب: ج٥/ ٣٩-١٦٠.

١٨/ المطففين: ٨-١٩- ٢١-٣٤/ الانشقاق: ٧-١٠-٢٢/ البروج:١٣/ الطارق:٢-٤/ الغاشية: ٤-٥-٦/ الفجر: ١٥-١٥-١٦/ البلد: ١٢-١٩-٢٠/ الليل:٧/ القدر: ٢/ الزلزلة: ٧-٨/ الفارعة:٢-٧-٩-١٠/ الهمزة: ٥/ الماعون:٦/ الاخلاص: ١-٢-٣.)([1])

- إن جميع الجمل أعلاه قد وقعت موقع خبر المبتدأ، فلو كانت مفردا لأعربت، ولظهرت عليها العلامة الإعرابية حسب الأصول، إلا أنها أولت، وأعربت أنها في محل رفع خبر المبتدأ، وعليه فالتأويل يكون كما ذكرنا في المحل، حيث إن الموقع أصبح معلوما، والعلامة لا يمكن ظهورها لاستحالة ذلك. ولذا فقد أولت الحالة الإعرابية، فالحالة هي في محل الرفع للموقع المعلوم الخبر.
- وقد ورد الخبر جملة فعلية في ثلاثين موضعا، وهي الآيات (١-٢-٤-٥-٧-٨-١٠-١١-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٥-٢٦-٢٨-٢٩-٣٠-٣٣-٣٤-٣٥-٣٥-٣٩- ٤٠).

وفي هذا المقام فقد لاحظ د. الحموز أن أغلب الجمل الخبرية الفعلية يكون فعلها مضارعا([2]). وهو في ذلك مصيب في ملاحظته، حيث إن إحصاء الجمل الفعلية الواقعة خبرا في جزء عم كان كما يلي:

- لقد وردت الجمل الفعلية الواقعة خبرا وفعلها مضارعا في ثلاثة وعشرين موضعا وهي الآيات (٣-٤-٥-٦-٧-٨-١١-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨-٢١-٢٢-٢٣-٢٥-٢٦-٣٠-٣٤-٣٥-٣٩). ومثال ذلك:

* في قوله تعالى: ﴿ فَأَنتَ عَنْهُ تَلَهَّىٰ ﴿١٠﴾ ﴾ عبس: ١٠. في هذه الآية إعراب مركب؛ حيث أولت جملة (أنت عنه تلهى) كخبر مسند إلى المبتدأ الاسم الموصول (من) في الآية قبلها، وتعرب الجملة (في محل رفع خبر). كما أن جملة (تلهى) قد أولت خبرا للمبتدأ (أنت) وأسندت إليه. فهي في محل رفع خبر المبتدأ.

- في قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ ﴾ **الفجر: ١٥**

---

[1] **- نشير إلى أن العدد سيكون بناء على هذا الترتيب للآيات. حيث يكون النبأ ٣٩ رقم (١) والنازعات ٩ رقم (٢) والنازعات ١٠ رقم (٣) وهكذا.**

[2] **- التأويل النحوي في القرآن الكريم : د. عبد الفتاح الحموز، ج٢/ ٨٤٩.**

في هذه الآية أعرب (الإنسان) مبتدأ "وفي خبره وجهان، أحدهما- وهو الصحيح- أنه الجملة من قوله (فَيَقُولُ) ... والظرف حينئذ منصوب بالخبر، لأنه في نية التأخير... والثاني: أن إذا شرطية وجوابها (فَيَقُولُ)، وقوله (فَأَكْرَمَهُۥ) معطوف على (ٱبْتَلَىٰهُ)، والجملة الشرطية خبر (ٱلْإِنسَٰنُ)."[1] ويفضل السمين الحلبي الإعراب الأول نظرا لوقوع الفاء في الخبر، والأكثر أنها تقع في جواب (إما) . وعليه فقد جاز أن تقع الجملة (فيقول) في تأويل خبر المبتدأ في محل رفع، وكذلك جاز أن تؤول جملة الشرط مع الأداة غير الجازمة (إذا)، في محل رفع الخبر.

ووقعت فعلها ماض في عشرة مواضع فقط. وهي الآيات (١-٢-٩-١٩-١٢-١٩-٢٠-٢٨-٢٩-٣٣). وشاهد ذلك: في قوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴿٣٩﴾ ﴾ **النبأ: ٣٩**

ورد في هذه الآية اسم الاشارة (ذا) في محل رفع مبتدأ والحق خبره، والفاء الفصيحة التي تدل على وجود شرط مقدر، ومن مبتدأ، وخبره جملة (فعل الشرط وجوابه). وفي هذا المقام فقد وقعت الجملة بعد المبتدأ، ولا وجود لخبر غيرها، وفي ذات الوقت فقد أخبرت عن اسم الشرط وأسندت إليه، لذا فقد أولت جملة فعل الشرط وجوابه (الماضيين) أنها في محل رفع خبر المبتدأ. وعليه فإن جملة الشرط التي تبدأ بأسماء الشرط (ما-من-منهما- أي) - وهي الأسماء التي ليست ظروفا- تعرب كما الشاهد السابق، وذلك لخصوصية اسلوب الشرط، حيث تدخل الأداة على أكثر من جملة، ومن ثم يصبح لها وضع خاص ، فلا تكتمل الدلالة إلا بوجود الشرط والجزاء، لذا فقد اعربت الجملتان على أنهما جملة واحدة، فلا تتم الدلالة بدونهما مجتمعتين.

كما أن دخول الأداة التي تحمل دلالة العاقل أو غير العاقل، قد جعل من الإمكان اسناد الجملة إليها. لذا فقد أعربت الأداة مبتدأ و بقية الجملة خبرا

كما وقعت جملة اسمية في أحد عشر موضعا، وهي (٣-٦-٨-٢٤-٣١-٣٢-٣٦-٣٧-٣٨-٤٠-٤١). وقد وقعت جملة مبدوءة بفعل ناقص في موضع واحد وهو في الآية رقم(٢٧). وفي كل الحالات أولت الجملة بالمفرد. وشاهد ذلك في قوله تعالى: ﴿ قُلُوبٌ يَوْمَئِذٍ

[1] - **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج١٠/ ٧٨٧.**

وَاجِفَةٌ ﴿٨﴾ أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ ﴿٩﴾﴾ النازعات: ٨ – ٩. حيث وقعت جملة (أبصارها خاشعة) في محل خبر للمبتدأ (قلوبٌ).

– لقد وقعت الجملة خبرا لاسم الاستفهام في عشرة مواضع (٥–١٢—١٣–١٤–١٥–١٦–٢٣–٣٠–٣٤–٣٧). وشاهد ذلك :في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا لَيْلَةُ ٱلْقَدْرِ ﴿٢﴾﴾ القدر: ٢

في هذه الآية وقع اسم الاستفهام(ما) في موقع المبتدأ، وقد اسند إليه جملة (أَدْرَىٰكَ)، حيث أولت بأنها في محل رفع خبر للمبتدأ. والملاحظ أن في كل الجمل أنها قد أولت بأنها في محل رفع الخبر المفرد.

– لقد تكررت ظاهرة تعدد الخبر حيث وردت في المواقع التالية :

أ- في سورة النازعات الآيات (٩–١٠) ففي قوله تعالى:﴿ أَبْصَـٰرُهَا خَـٰشِعَةٌ ﴿٩﴾﴾قد أعربت خبر ثان لـ(وجوه) في الآية السابقة . وكذلك أعرب قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾﴾ خبر ثالث لـ(وجوه) .

ب- في سورة الغاشية في الآيات (٤–٥–٦) ، حيث إن جملة (تَصْلَىٰ) خبر أول للمبتدأ (وجوه) ، وجملة (تُسْقَىٰ) خبرا ثانيا للمبتدأ. وجملة (لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ) خبر ثالث لـ(وجوه). وفي كل الحالات هناك تأويل لهذه الجمل.

لقد وقعت الجملة الطلبية في قوله تعالى : ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴿٢﴾﴾ القارعة: ٢، في محل رفع الخبر، وفي هذا خلاف ، حيث "منعها ابن الانباري لأنها لا تتحمل الصدق والكذب. والخبر حقه ذلك."([1]) ويخالفه ابن هشام حيث يورد في مغني اللبيب " الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وهو الصحيح، وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر([2])، بناء على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرا، وقد مر إبطاله. ([3]) وهو بذلك يتبنى وجهة نظر ابن مالك الذي يذكر أن الجملة

[1] - همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي: ج١/٣١٥.
[2] - هو قول ابن السراج : ينظر: المرجع السابق: ج١/٣١٥.
[3] - شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج٢/٣١٢.

الواقعة خبرا "لا يمتنع كونها طلبية خلافا لابن الأنباري وبعض الكوفيين، ولا قسمية خلافا لثعلب." ([1])

يقسم الزمخشري الجمل الى أربعة انواع هي الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية.([2]) ويذكر ابن يعيش أنها قسمة أبى على الفارسي، وقد قسمها على اساس اللفظ. ([3]) كما يقسم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة اقسام، وهي الجملة الاسمية والفعلية والظرفية.([4])كما يقسمها في موضع آخر إلى جملة كبرى وجملة صغرى.([5]) إلا أن المفارقة أنه لا يأتي على جملة الشرط، فيعدها من الجمل الكبرى، مع أنها قد تقع موقع المفرد. في حين أن لها تركيب خاص مميز. وقد وقعت هذه الجملة الكبرى موقع الخبر في قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴿١٥﴾ ﴾ **الفجر**: ١٥. فالجملة الشرطية من الأداة (إذا) الغير جازمة و فعل الشرط وجوابه، وكلاهما ينحو جملة، جميعها قد وقع موقع الخبر لـ(الانسان). وعليه فالأجدى أن تعد هذه الجملة من نوع الجمل الكبرى نظرا لطبيعة تركيبها.

من أهم شروط صحة وقوع الجملة خبرا أن تحتوي على رابط أو عائد يعود على المبتدأ، هذا إذا لم لم تكن الجملة هي المبتدأ معنى. أي أنها إذا كانت نفس المبتدأ معنى فلا تحتاج لرابط([6])، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ **الإخلاص**: ١. فإذا قدر (هو) ضمير شأن فهو مبتدأ و(الله أحد) جملة خبره، وهي عينه في المعنى، لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر، أي لشأن الله أحد."([7]) "وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير، ظاهر أو مقدر، وقد يقام الظاهر مقام الضمير. وإنما احتاجت إلى الضمير، لآن الجملة في الأصل كلام مستقل، فإذا أردت فإذا قصدت جعلها جزء من الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر."([8]) أما الرابط في الجملة الواقعة خبرا فيكون على الأشكال التالية :

---

[1] - **شرح التسهيل لابن مالك: ج١/ ٣٠٩.**
[2] **-شرح المفصل:ج٢٢٩/١.**
[3] - **المرجع السابق: ج٢٢٩/٢.**
[4] - **ينظر شرح الدماميني على مغني اللبيب لابن هشام: ج٢/ ٢٨٠**
[5] - **ينظر: المرجع السابق: ج٢٨٦/٢.**
[6] - **شرح التوضيح على التصريح للازهري: ج٢٠١/١.**
[7] - **المرجع السابق: ج٢٠١/١.**
[8] - **شرح الكافية للشريف الرضي: ج١/ ٢٣٨/ وينظر: همع الهوامع للسيوطي: ج١/ ٣١٨.**

١. **الضمير** : يذكر السيوطي أن الأصل في الربط هو الضمير ولهذا يربط به مذكورا، ومحذوفا ويغني عنه اشياء([1]) : وقد ورد الضمير ظاهرا في أغلب الكثير من الآيات نحو قوله تعالى (وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ كِتَٰبًا) هذا في الجملة الفعلية، وكذلك في قوله تعالى(أَبْصَٰرُهَا خَٰشِعَةٌ) في الجملة الاسمية. وفي كلتا الحالتين فإن الضمير يعود على الخبر. وقد يرد الضمير مستترا كقوله تعالى (فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ) إلا أنه يعد كالبارز من حيث الدلالة، فهو في الكلام حقيقة إلا أنه استتر. كما يرد الضمير محذوفا مقدرا . إلا أنه لم ترد شواهد لهذه الحالة في جزء عم.

٢. **تكرار المبتدأ بلفظه:** ([2]) وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم، وقد ورد ذلك في جزء عم في قوله تعالى ﴿ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢ ﴾ **القارعة:** ٢. حيث إن المبتدأ في الآية السابقة هو قوله تعالى (ٱلْقَارِعَةُ) والملاحظ أنه قد أعيد بلفظه في جملة الخبر.

١- الجملة الواقعة في محل رفع خبر إن

لقد تنوع الحرف المشبه بالفعل في الآيات حيث وقع حرف التوكيد (إن)، و(أن) المخففة من الثقيلة، وليت ولعل ، وكأن. وجميعها أفادت ما وضعت له من توكيد وتمني وتشبيه وترجٍ. وقد ورد هذا النوع من الجمل المؤولة في ثلاثين موضعا من جزء عم، وقد توزعت كما يلي:

(النبأ: ١٧-٢١-٢٧-٤٠-٤٠/ النازعات:١٧-٤٦/عبس:٣-٢٥/المطففين:٢٣-٢٤-٢٥-٢٩/ الانشقاق:١٣-١٤-١٥/ البروج: ١٠-١١-١٣/ الطارق:١٥-/ الفجر: ٢٤/ البلد:٥-٧/ العلق:٦-١٤/ القدر:١/ البينة:٧/ الزلزلة: ٥/ الهمزة:٣/ النصر:٣). وقد توزعت الجملة المؤولة في الآيات السابقة على الأشكال التالية :

أ- **خبر إن جملة فعلية:** وقع خبر إن جملة فعلية في تسعة عشر موضعا وذلك في الآيات: (٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠- ١١-١٤-١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٧-٢٨).

---

[1] - **ينظر: همع الهوامع للسيوطي: ج١/ ٣١٨.**

[2] - **هناك حالات أخرى لشكل الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر ، إلا أنها لم ترد في أي موضع في جزء عم : للمزيد ينظر: همع الهوامع لى جمع الجوامع للسيوطي: ج١/ ٣١٨- ٣١٩.**

وقد أفاد مجيء الفعل خبرا دلالة الحركة والاستمرار، ففي نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا ﴿١٥﴾ ﴾ **الطارق: ١٥**، فالدلالة تشير إلى تأكيد حدث الكيد من المشركين واستمراره. ونحوها بقية الآيات التي وقع بها الخبر جملة فعلية. كما أن التأويل قد اتجه إلى اعتبار الجملة الفعلية في محل رفع الخبر. وعليه فالتأويل كان للحالة الإعرابية.

ب- **خبر إن جملة فعلية فعلها ناقص:** لقد وقع خبر إن جملة فعلية فعلها ناقص وكان في كل الأحوال (كان) في ثمانية مواضع ، وذلك في الآيات (١-٢-٣-٤-١٢-١٣-١٥-٢٩). وذلك في نحو قوله تعالى﴿ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًا ﴾ **النبأ: ٤٠**. حيث أفاد الفعل الناقص تحويل الزمن إلى المضي . ثم أفادت الجملة الثبات، فالكافر يتمنى ديمومة وثبات كونه سرابا. وكذلك في قوله تعالى: ﴿ بَلَىٰٓ إِنَّ رَبَّهُۥ كَانَ بِهِۦ بَصِيرًا ﴿١٥﴾ ﴾ **الانشقاق: ١٥**. فالزمن أفاد المضي والحاضر والمستقبل. فالله سبحانه كان ومايزال بصيرا بأفعال الكافر. وعليه فقد أفادت الجملة ثبوت ودوام البصر لله.

ت- **خبر إن جملة اسمية:** لقد وقع خبر إن جملة اسمية في ثلاثة مواضع وهي الآيات (١٦-١٧-٢٦.) وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتٌ ﴾ **البروج: ١١** . حيث وقعت الجملة (لهم جنات) في محل رفع خبر إن ، وقد أفاد التركيب توكيد ثبات استحقاق المؤمنيين للجنات .

٢- الواقعة في محل رفع نائب فاعل:

وقد وردت في موضع واحد وهو :في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ **المطففين: ١٧** . فالجملة الاسمية (هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ) قد وقعت في محل رفع نائب عن الفاعل، وقد كانت في الأصل جملة مقول القول، إلا أنه بعد حذف الفاعل في البناء للمجهول قد وقعت الجملة موقع نائب الفاعل .

٣- الواقعة في محل نصب خبر كان:

وقد وقع هذا النوع من الجمل في أربعة مواضع في جزء عم ، وهي:

(النبأ: ٢٧/ المطففين: ١٤-١٧-٢٩./)

١. في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ كَانُواْ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴿٢٧﴾ ﴾ النبأ: ٢٧
٢. في قوله تعالى: ﴿ كَلَّاۖ بَلْۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ المطففين: ١٤
٣. في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ المطففين: ١٧
٤. في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُواْ كَانُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَضْحَكُونَ ﴿٢٩﴾ ﴾ المطففين: ٢٩

إن جميع الجمل التي وقعت في محل نصب خبر كان والتي احتوت عليها الآيات هي جمل فعلية . وقد احتوت جميعها على ما يعود على اسمها، الذي هو مبتدأ في الأصل. وكان العائد في كل الحالات ضميرا متصلا هو واو الجماعة. وقد اعربت هذه الجمل بتأويل محلها الإعرابي، فهى واقعة في محل نصب خبر كان.

٤- الجملة الواقعة مفعولا به

وتنقسم هذه الجملة إلى ثلاثة أصناف، وهي:

أ- الواقعة في محل نصب مقول القول (الحكاية):

" ومحلها النصب إذا لم تنب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول"([١])، وذلك كما رأيناه في الآية(١٧) من سورة المطففين. حيث إن أصلها مفعول، وقد نابت عن الفعل بعد حذفة. والحكاية على ثلاثة أضرب:

١. حكاية الجمل وتختص بالقول.
٢. حكاية المفرد وتختص بالعلم.
٣. حكاية حال المفرد وتختص بـ(أي) و(من)الاستفهاميتين."والذي يعنينا في هذا الباب هو حكاية الجمل وهي مطردة بعد القول وفروعه من الفعل والوصف."([٢])

وقد ورد هذا النوع من الجمل في ثمانية عشر موضعا في جزء عم توزعت كما يلي:

[١] - شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج٢/٣١٣.
[٢] - التأويل النحوي عند الرازي: ١١٧/١١٨.

(النبأ : ٣٠/ النازعات: ١٠-١٢ -١٨-٢٤/ التكوير(سؤال مقدر)- / المطففين: ١٣-٣٢/ الفجر: ١٥-١٦-٢٤/ البلد:٦/ الشمس:١٣/ الزلزلة:٣/ الكافرون:١/ الاخلاص:١ الفلق:١/ الناس:١/.)

لقد وردت جملة مقول القول في الآيات أعلاه (اسمية) في اثني عشر موضعا. وهي الآيات (٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-٩-١٠-١١-١٤-١٦) . وشاهد ذلك:قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ ﴾ الفجر: ١٥ – ١٦. حيث جاءت جملة (رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ) وجملة (رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ) الاسميتان في محل نصب مقول القول.

كما وردت جملة فعلية في ستة مواضع وهي: (١-١٢ -١٣-١٥-١٨-١٧) .وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿ يَقُولُ أَهۡلَكۡتُ مَالٗا لُّبَدًا ﴿٦﴾ ﴾ البلد: ٦. حيث وقعت جملة (أَهۡلَكۡتُ) في محل نصب مقول القول.

يأتي مقول القول لقول غير مذكور، وشاهد ذلك في قوله تعالى﴿ فَذُوقُواْ فَلَن نَّزِيدَكُمۡ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾ ﴾ النبأ: ٣٠. حيث تعرب: الفاء الفصيحة الواقعة في جواب شرط مقدر، وجملة ذوقوا في محل جزم جواب شرط مقدر. وجملة الشرط المقدر في محل نصب مقول قول مقدر.[1]

في الآيات (٤-٧-١٣) . جمل احتوت على حذف أجزاء أساسية، ففي الآيتين الأولى والثانية هناك حذف للمبتدأ وشاهده:قوله تعالى: ﴿ فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ النازعات: ١٨. ، وفي الثالثة، هناك حذف للفعل، وذلك في قوله تعالى:﴿ فَقَالَ لَهُمۡ رَسُولُ ٱللَّهِ نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقۡيَٰهَا ﴿١٣﴾ ﴾ الشمس: ١٣ فهي منصوبة على تقدير فعل التحذير.

لقد تصدرت جملة القول في الآيات (١١-١٤) بأداة النداء، وكانت الأداة في الآية (١١) للتنبيه. وذل ي له تعالى:﴿ يَقُولُ يَٰلَيۡتَنِي قَدَّمۡتُ لِحَيَاتِي ﴿٢٤﴾ ﴾ الفجر: ٢٤ . كما تصدرت في الآيات

[1] - ينظر : الجدول في إعراب القرآن : محمود صافي: ج٣٠/ ٢٢٠.

(٢-٤-٦-١٣) بأداة الاستفهام، منها الأداة الحرفية (الهمزة في الآية ٢) وذلك في قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ ﴾ النازعات: ١٠. و(هل في الآية ٤) وذلك في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ النازعات: ١٨، والأداة الاسمية المعربة (أي) في الآية (٦) وذلك في قوله تعالى: ﴿ بِأَىِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ ﴿٩﴾ ﴾ التكوير: ٩، والأداة الاسمية المبنية (ما) في الآية ١٤ وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْإِنسَـٰنُ مَا لَهَا ﴿٣﴾ ﴾ الزلزلة: ٣. كما تصدرت في الايتين (٨-١١) بالحرف الناسخ (إن) و (ليت على التوالي) وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓا۟ إِنَّ هَـٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ المطففين: ٣٢. وقوله تعالى: ﴿ يَقُولُ يَـٰلَيْتَنِى قَدَّمْتُ لِحَيَاتِى ﴿٢٤﴾ ﴾ الفجر: ٢٤. كما وقعت في الآية الأولى جملة الشرط في محل نصب مقول القول. وشاهد ذلك في قوله تعالى ﴿ فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾ ﴾ النبأ: ٣٠

إن التأويل في هذا النوع من الجمل ينصبّ كغيرها على الحالة الإعرابية، فهي في كل ألوانها في محل نصب.

ب- الواقعة في محل نصب مفعول به ثان:

وقد وردت في في أربعة عشر موضعا في جزء عم توزعت كما يلي :

(عبس:٣ / الانفطار: ١٧-١٨/ المطففين: ٨=٩/ الطارق:٢/ البلد: ١٢/ العلق: ٧-١٤/ القدر: ٢/ القارعة: ٢-١١/ الهمزة:٥)

إن"الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولا : باب (ظن) و (أعلم)؛ فإنها تقع مفعولا ثانيا لـ(ظن)، وثالثا لـ(أعلم)، وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ."(١)

وهكذا فإن الأفعال المستعملة في الآيات أعلاه هي أفعال الظن واليقين دون غيرها . وهي (درى – رأى) وشاهد ذلك في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴿١٨﴾ ﴾ الانفطار: ١٨. وقوله تعالى: ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾ ﴾ العلق: ٧. وجميعها تتعدى في الأصل لمفعولين، أصلهما

(١) ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج٢/ ٣١٧.

المبتدأ والخبر. وعليه فإن تلك قد وقعت مفعولا ثانيا في باب ظن. وقد أولت جميعها بأنها في محل نصب.

لقد وقع الفعل (درى) في أحد عشر موضعا في الآيات أعلاه. وكان التركيب متكرر وهو قوله تعالى (وما أدراك)، وهو يشير إلى إشعار المخاطب بجهله في مقابل علم الله عز وجل، وكذلك بشير إلى جلال وأهمية المستفهم عنه، وفي كل الحالات أولت الجملة الاستفهامية بأنها في محل نصب مفعول ثان للفعل درى الذي اتصل به ضمير النصب (الكاف) ووقع في محل نصب مفعول أول له.

ت- في حالة تعليق عمل الفعل القلبي:([1])

لقد وقعت الجملة سادة مسد مفعولي الفعل القلبي بعد التعليق في المواضع التالية: (الفجر:٦/ البلد:٥/ الفيل:١/ الطارق:٥)

في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ﴿٦﴾ ﴾ **الفجر: ٦** . وقعت الجملة (فَعَلَ رَبُّكَ) في محلّ نصب . حيث سدّت مسدّ مفعولي الرؤية القلبية.([2]) وفي هذا التصدر لاسم الاستفهام (كيف) كان مقدمة لتعليق عمل الفعل القلبي، أما المانع الذي يؤدي لإبطال عمل الفعل ويؤدي للتعليق، فيكون عند ورود أحد حروف الابتداء أو الاستفهام أو النفي، "كقولك: (ظننت لزيدٌ منطلقٌ)، و(علمت أزيدٌ عندك أم عمروٌ)،.. و(علمت ما زيدٌ بمنطلق)."([3])وإنما علقت هذه الاشياء العامل، لأن لها صدر الكلام، فلو أهمل ما قبلها فيها أو أو فيما بعدها، لخرجت عن أن يكون لها صدر الكلام."([4]) كما يضيف ابن مالك حروف القسم." وعد أبو علي الفارسي منها لعل: نحو: ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّىٰ ﴿٣﴾ ﴾ **عبس: ٣** . .. ووافقه أبو حيان لأنه نحو الاستفهام في أنه غير خبر، وأن ما بعده منقطع مما قبله، ولا يعمل به."([5])

---

[1] والتعليق هو " ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع، ولهذا يعطف على الجملة المعلقة بالنصب، لأن محلها النصب. وهذا هو الفرق بين الالغاء والتعليق ، لأن الالغاء هو ترك العمل لفظا وتقديرا.ينظر: همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي: ج١/٤٩٤.

[2] - شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج٣٠/٣٢١. (بتصرف)
[3] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٤/٣٣٠.
[4] - المرجع السابق: ج٤/٣٣١.
[5] همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي: ج١/ ٤٩٥.

في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ۝٥ ﴾ **الطارق: ٥.** ضرب آخر من التعليق ، وهو في غير باب ظن وأخواتها، ذكره الدماميني حيث يتوسع النحاة في هذا الباب بحيث يكون "جائزا في كل فعل قلبي."([1]) فالنظر في هذه الآية هو فعل قلبي، وكذلك فإن الجملة (خلق) الواقعة في محل نصب المفعول قد حققت شرط احتوائها على الاستفهام ، حيث إن شبه الجملة (مم) قد تعلقت بها. وعليه فقد " علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له، على معنى ذلك الحرف." ([2]) ويقصد بالحرف أن جميع أدوات الاستفهام على معنى الهمزة فهي أم الباب.

إن حد التعليق كما يظهر من الآيات هو أن تقع الجملة المتصدرة بأحد ألفاظ الصدارة التي ذكرت آنفا، بعد العامل (الفعل القلبي)، بحيث تسد مسد المفعولين في باب ظن وعلم ، ومسد مفعول واحد في باب أفعال القلوب التي تتعدى لمفعول واحد.

٦- الجملة الواقعة في محل نصب حال:

ورد هذا النوع من تأويل الجمل في اثنين وعشرين موضعا في جزء عم، وقد توزعت كما يلي: (النبأ: ٢٤-٣٧-٣٨/ النازعات: ٧-١٠/ عبس: ٧-٨-٩/ الانفطار: ١٠-١٩-١٢/ المطففين: ١٢-٣٣-٣٥/ الانشقاق: ٢٠/ البروج:١٦/ الاعلى:١٧/ الفجر:١٣/ الليل: ١٨/ العلق: ٣/ الهمزة:٣/ النصر:٢).

الحال "وصف فضلة، مذكورة لبيان الهيئة للفاعل، أو المفعول أو لهما معا."([3]) ويأتي الحال على شكل المفرد، وشبه الجملة، والجملة، حيث تؤول الجملة من حيث الحالة الإعرابية، بأنها في محل نصب حال من صاحب الحال. والآيات أعلاه قد وقد وقعت في موقع ما يعرب من المفردات؛ لذا فقد جرى تأويلها.

- ويقع الحال جملة بثلاثة شروط وهي أن تكون:

---

[1] - شرح الدماميني على مغني اللبيب : ج٢/ ٣١٧.
[2] - شرح الدماميني على مغني اللبيب : ج٣١٧/٢.
[3] - شرح التصريح على التوضيح للازهري، ج٢/ ٥٦٩.

١- الجملة خبرية ، حيث يمتنع أن تقع طلبية.([1]) وشاهد ذلك قوله تعالى:﴿ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ فِى دِينِ ٱللَّهِ أَفْوَاجًا ﴿٢﴾ ﴾ النصر: ٢. حيث وقعت جملة (يدخلون) في الآية السابقة حالا وهي جملة خبرية.

٢- غير مصدرة بدليل استقبال.([2]) وهذا الشرط متوفر في الشاهد أعلاه.

٣- مرتبطة، إما بواو والضمير، أو الضمير فقط([3]). وقد ورد في الآيات أعلاه أنحوة عدة لجملة الحال موطأة بالواو، وتحتوي على الضمير الرابط، الذي يعود على صاحبها. وذلك نحو قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ﴿١٠﴾ ﴾ الانفطار: ١٠ حيث وقعت الجملة الاسمية التي سبقت بالواو موقع الحال، في حين عاد الضمير في قوله (عليكم) على صاحب الحال. وكذلك في قوله تعالى ﴿ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾ وَمَآ أُرْسِلُواْ عَلَيْهِمْ حَٰفِظِينَ ﴿٣٣﴾ ﴾ المطففين: ٣٢ - ٣٣، حيث سبقت الواو الجملة الفعلية(أرسلوا)، كما وجد رابط لجملة الحال بصاحبها وهو الضمير واو الجماعة الذي يعود على صاحب الحال في الآية السابقة.

لقد وردت آيات عدة احتوت على الضمير الرابط دون واو الحال، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ ﴾ النبأ: ٢٤. وقوله تعالى: ﴿ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴿٣﴾ ﴾ الهمزة: ٣.

في الآيات ﴿ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾ ﴾ عبس: ٧ - ٩ نموذج لثلاث جمل متلاحقة وقعت حالا: الأولى قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴾ وهي جملة اسمية طلبية، وقد وقعت"في محلّ نصب حال من فاعل تصدّى."([4]) وفي هذا تناقض مع الشرط الأول الذي يشترط ألا تكون الجملة طلبية. أما لماذا وقعت الجملة الإنشائية خبرا ولم تقع حالا فيقول الأزهري "الحال وإن كان كخبر المبتدأ في المعنى إلا أنها قيد، والقيود تكون ثابتة مع ما

[1] - ينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري، ج٢/٣٤٦.
[2] - المرجع السابق: ج٢/٣٥٠.
[3] - المرجع السابق : ج٢/ ٣٥٠. بتصرف.
[4] - الجدول في إعراب القرآن الكريم:محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ) . دار الرشيد ، ط٤، دمشق، ١٤١٨هـ. ج٣٠/ ٢٤٤. وينظر: إعراب القرآن وبيانه : محيي الدين الرويش: (١٤٠٣هـ) ، دار الارشاد الجامعية حمص –سوريا. ط٤، ١٤١٥هـ. ج١٠/ ٣٧٦.

قيد بها، والإنشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله، فلا يصلح للقيد."([1]) وما يجعله كذلك عدم احتماله للصدق والكذب.

أما الجملة الثانية وهي الجملة الفعلية (يَسْعَىٰ) فقد وقعت حالا "من فاعل (جاءك). وقوله (وَهُوَ يَخْشَىٰ) جملة (اسمية) حالية من فاعل يسعى. فهو حال من حال، وجعلها حالا ثانية معطوفة على الأولى ليس بالقوي."([2])

٧- **الواقعة في محل جر مضاف إليه:**

لقد ورد هذا النوع من الجمل في اثنين وستين موضعا في جزء عم توزعت كما يلي:

(النبأ: ١٨-٣٨-٥٠-/ النازعات: ٦-١١-١٦-٣٤-٣٥-٤٦-/ عبس: ٢١-٣٣-٣٤/ التكوير: ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٩=١٠-١١-١٢-١٧-١٨-/ الانفطار: ١-٢-٣-٤-١٩-/ المطففين: ٢-٣-٦-١٣-٣٠-٣١-/ الانشقاق: ١-٣-١٨-٢١-/ البروج:٦/ الفجر: ١٥-١٦-٢١-/ الشمس:٢-٣-٤-١٢ / الليل : ١-٢-١١ / الضحى : ٢/ الشرح : ٧/ العلق: ١٠ / الزلزلة : ١/ العاديات : ٩/ القارعة : ٤/ الكوثر: ١م النصر: ١/ الفلق: ٣-٥/ . الطارق: ٩/) .

يعدد الدماميني في شرحه لمغني اللبيب ثمانية أصناف لما يدخل على الجملة فيجرها بالاضافة إليها. وهي (أسماء الزمان (إذ- إذا) – حيثُ للمكان- آية بمعنى علامة- ذو- لدن – ريث- قول- وقائل)([3]) أما ما ورد منها في جزء عم مضافا إلى الجملة فهى أسماء الزمان، وقد وردت على الشكل التالي:

= **إذْ**: وقد وردت في موضعين في جزء عم ، وهما:

١. في قوله تعالى:﴿ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾ ﴾ **النازعات: ١٦**

٢. في قوله تعالى:﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴿٦﴾ ﴾ **البروج: ٦**

---

[1] - **شرح التصريح على التوضيح للازهري: ج٦٠٩/١.**
[2] - **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج١٠/ ٦٨٨.**
[3] - **ينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج٣١٩/٢-٣٢٢.**

إن ما أضيف للجملة في الآيتين أعلاه هو اسم الزمان (إذ) وهي ظرف "لما مضى من الدهر([1]) أي لاستغراق الزمن الماضي. فـ(إذ) توضح بالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل... وإذا كان الفعل مضارعا؛ حسن تقديمه وتأخيره، نحو: (جئتك إذ قام زيدٌ)، و(إذ زيد يقوم). وإذا كان ماضيا، لم يحسن تأخيره، لا يكادون يقولون: (إذ زيد قام)، وذلك لأن (إذ) ظرف زمان ماض، فإذا كان معك فعل ماض، استحبوا إيلاءه إياه لتشاكل معناهما، وما بعد (إذ) في موضع خفض بإضافة (إذ) إليه، إذ كانت زمانا والزمان يضاف على الجمل."([2]) وفي قوله هذا توضيحا لمدى افتقار هذه الظروف لما يوضح دلالتها . فهي قد وضعت في الأصل لتحديد الزمن الذي حدث الفعل فيه، سواء أكان ماضيا أم حاضرا أم مستقبلا، وعليه فدلالتها تتوضح بعد اكتمال فصول الجملة وما تحتويه من حدث، وإلا تبقى مبهمة المعنى.

في الجملة الأولي أضيف الظرف(إذ) للجملة الفعلية ذات الفعل الماضي (ناداه ربه)، فأولت الجملة على أنها في محل جر بالإضافة.

في الجملة الثانية أضيف الظرف (إذ) إلى الجملة الاسمية (هم قعود)، وعليه فإن (إذ) تضاف إلى كلا الجملتين الاسمية والفعلية. يذكر ابن عقيل" وأما (إذ) فتضاف أيضا للجملة الاسمية، نحو (جئتك إذ زيد قائم)، وإلى الجملة الفعلية،نحو: (جئتك إذ قام زيد).ويجوز حذف الجملة المضاف إليها، ويؤتى بالتنوين عوضا عنها، كقوله تعالى : (وأنتم حينئذ تنظرون).([3])

و(إذ) أبدا مبنية ومضافة إلى المضي، ولا تقع للاستقبال فإن وقعت كذلك، كان المعنى وشاهد ذلك قوله تعالى:﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ ﴾ الزلزلة: ٤ . حيث جعل الجمهور هذه الآية ونحوها من باب:﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾ الكهف: ٩٩. أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما وقع."([4]) وعليه فهي ماضية المعنى.

"ويشير ابن عقيل :إلى أن ما كان ظرفا ماضيا غير محدود- يجوز إضافته إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجملة وهي الجمل الاسمية والفعلية، وذلك نحو (حين ووقت ، وزمان، ويوم)."([1])

---

[1] / ينظر شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٣-١٢٠.
[2] -المرجع السايق : ج٣/ ١٢١.
[3] شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج٢/٥٥. وينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج٢/١٢٤. وينظر: شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ج١/٢١٨. وينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ج٣/ ١٢٠.
[4] - همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي: ج٢/١٢٧.
[1] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ج٢/٥٥.

وهذه الاضافة جوازا لا وجوبا. وعلى هذا فإن جميع الجمل المتصدرة لهذه الظروف إنما أضيفت لها تشبيها لها بـ(إذ). وقد ورد منها ظرفا في جزء عم واحدا وهو يوم.

= **يوم** : وهو أحد الظروف المتصرفة، و" الظرف المتصرف منه منصرف، نحو:يوم وشهر وحول، ومنه غير المنصرف وهو غدوة وبكرة، علمان لهذين الوقتين: قصد بهما التعيين، أو لم يقصد. قال في شرح التسهيل: ولا ثالث لهما، لكن زاد في شرح الجمل لابن عصفور(ضحوة) فقال أنها لا تتصرف للتأنيث والتعريف."([1]) ووجه الشبه بين هذه الظروف و(إذ) أنها تدخل على الجملتين الاسمية والفعلية.

وقد وردت (يوم) في أحد عشر موضعا في جزء عم،وهي:(النبأ: ١٨/ النبأ: ٣٨/ النبأ: ٤٠/ النازعات: ٦/ النازعات: ٣٥/ النازعات: ٤٦ / عبس: ٣٤ / الانفطار: ١٩/ المطففين: ٦/ الطارق: ٩ / القارعة: ٤) حيث جاءت مضافة للجملة الفعلية نحو قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ ﴾ **النبأ: ٣٨**، وقوله تعالى﴿ يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ ﴿٣٤﴾ ﴾ **عبس: ٣٤**. وعلى الرغم من أنها تضاف إلى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع أو الماضي على السواء، إلا أن جميع الجمل التي أضيفت إلى يوم في جزء عم هي من الجمل التي فعلها مضارعا. وهذا يبين الفرق الأساسي في استعمال كل من (إذ) والظروف المتصرفة، حيث إن (إذ) تختص بالزمن الماضي، أما الظروف المتصرفة فهي تشترك معها في الدخول الجملتين الاسمية والفعلية، إلا أنها تدخل على جميع الجمل سواء كان فعلها ماضي المعنى أم مضارعا كما في الآيات. كما لم ترد مضافة إلى الجملة الاسمية.

= **إذا:** وهي أحد الظروف التي تختص بالجملة الفعلية، هذا عند غير الاخفش والكوفيين.([2]) وذلك أن (إذا) تستخدم كأداة شرط غير جازمة، فتتضمن غالبا معنى الشرط.([3]) و"إنما كان في (إذا) معنى المجازاة؛ لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط. ونحوه قولك (الذي يأتيني فله درهمٌ)، فيه معنى المجازاة؛ لأنه بالاتيان يستحق الدرهم. ولا يجازى

---

[1] ـ شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: ج٢٢١/١.
[2] ـ ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج١٢٧/٣.
[3] ـ ينظر : همع الهوامع على جمع الجوامع للسيوطي: ج١٣١/٢.

بها، فيحرم ما بعدها؛ لما تقدم من توقيتها، وتعيين زمانها، فلذلك كان مابعدها من الفعل مرفوعا."([1])

وقعت (إذا) أداة شرط غير جازمة في ثلاثة وثلاثين موضعا في جزء عم. وقد تلاها الجملة الفعلية الظاهرة في (ثلاثة عشر) موضعا كما تلاها الجملة الفعلية المقدرة في (عشرين) موضعا.

وشاهد الجملة المذكورة الفعل قوله تعالى (﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ ﴾ **الشرح:** ٧) حيث وردت الجملة الفعلية (فرغت) في محل جر بإضافة الظرف إليها وهو مناط التأويل في هذا الباب. أما شاهد الجملة محذوفة الفعل فقوله تعالى: (﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ) حيث يقدر في هذه الحالة فعل يفسره ما بعده. وعليه ففي كلا الحالتين تدخل الأداة على الجملة الفعلية. إلا إذا اتبعنا مذهب الكوفيين الذين يجيزون دخول (إذا) على الجملة الاسمية.

من الملاحظ أن لجملة الشرط أحوالا عدة، فقد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ لَضَآلُّونَ ۝٣٢ ﴾ **المطففين:** ٣٢) . وقد تأتي الجملة شرطها وجوابها بصيغة المضارع: نحو قوله تعالى:﴿ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ ﴾ **الإسراء:** ١٠٧ ولم يعثر الباحث على شاهده في جزء عم. كما أنه قد يرد الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع ومثاله قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ۝١٥ ﴾ **الفجر:** ١٥) كما أنه قد يرد العكس، أي يأتي الشرط فعلا مضارعا والجزاء فعلا ماضيا، ولم يعثر الباحث على مثاله في جزء عم. كما أنه قد يرد الشرط فعلا ماضيا والجزاء فعل أمر، ومثاله (﴿ فَإِذَا فَرَغْتَ فَٱنصَبْ ۝٧ ﴾ **الشرح:** ٧([2]) ونظرا لكثرة ورود الشرط ماضيا "زعم الفراء أنها إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون فيها إلا الفعل الماضي.([3]) وترد عليه الآية أعلاه.

يكثر في جملة الشرط ارتباط الجزاء بالفاء، وقد وقع ذلك في أربعة مواضع في جزء عم ومثاله (في قوله تعالى:﴿ إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ ۝١ ﴾ النصر: ١)، ويلاحظ أنه في هذا

---

[1] - شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٣/ ١٢٤.
[2] - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج١٢٧/٣. حيث يورد ما كان من أحوال لفعلى الشرط والجزاء
[3] - همع الهوامع للسيوطي(بتصرف) ج٢/ ١٣٣.

الموضع قد لزمت الفاء في جوابها (فسبح) على الرغم من تأخرها. كما لم يرد في بقية المواضع مقترنا بالفاء، ومثاله (في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ المطففين: ٣٠.

وقعت جملة جواب الشرط محذوفة في الكثير من المواضع، ومثالها (في قوله تعالى:﴿ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلطَّآمَّةُ ٱلۡكُبۡرَىٰ ﴾ النازعات: ٣٤. وقد عالجنا هذا المبحث في فصل تأويل الحذف (ينظر صفحة.. من هذا البحث).

وقع الظرف(إذا) موقع الظرف الذي لم يتضمن معنى الشرط، وذلك في (أربعة عشر موضعا) في جزء عم وهي الآيات:(التكوير:١٧-١٨/ الانشقاق: ١٨-٢١/ العاديات: ٩/ الفلق:٣/ الشمس:٢-٣-٤/ الليل:١-٢-١١/الضحى:٢/ العلق:١٠/) . وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ﴿٢﴾ ﴾ الشمس: ٢) حيث يرد الظرف دون معنى الشرط، متجردا للظرفية المحضة،([1]) وقد تلى الظرف في كل الحالات الجملة الفعلية التي فعلها مضارع. وعليه فقد جاء الظرف على أصل الوضع، حيث إنه ظرف لما استقبل من الزمان، أي لاستغراق الزمن المستقبل.

أما إعراب هذا الظرف فهو: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب . وهو خافض لشرطه ، حيث تقع جملة الشرط من الشرط والجزاء بعده في محل جر بإضافته إليها، ويكون التأويل كما في غيرها من الجمل بالحالة الإعرابية كما بينا سابقا، كما أن العامل فيه هو جواب الشرط ، وذلك لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما ذكر أعلاه، وحيث إنها اسم مبهم وضع لبيان الزمن الذي فيه الحدث، ويتحقق ذلك في الجزاء، فنصب الشرط بالجزاء لا بفعل الشرط.

في قوله تعالى : ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴿١﴾ ﴾ الليل: ١و قوله تعالى﴿ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ ﴾ الليل: ٢) أنحوة على ورود الفعل بعد الظرف مضارعا وماضيا .

٨- الجملة الواقعة في محل جزم

لقد ورد في جزء عم نوعان من الجمل الواقعة في محل جزم وهما :

---

[1] - ينظر همع الهوامع للسيوطي: ج١٣١/٢.

أ- **الجملة الواقعة جواب الشرط الظاهر المرتبط بالفاء:**

تدخل أداة الشرط على جملتين ، فتربط أحداهما بالأخرى ، مكونة دلالة واحدة للجملة بحيث لا يمكن فصل الجملتين بأي حال من الأحوال، وذلك لعدم تحقق الفائدة.

وفي هذه الحالة إذا وقع فعل جواب الشرط مضارعا، غير مقترن بالفاء، فيعرب هذا الفعل مجزوما، وعلامة جزمه حركة إعرابية أصلية أو فرعية حسب الأصول. أما جملة جواب الشرط فلا محل لها من الإعراب.

ولكي تتحقق هذه المعادلة يشترط العلماء أن يتحقق في فعل الشرط ستة شروط وهي : ألا يكون فعل الشرط ماضي المعنى – ألا يكون طلبا – ألا يكون جامدا – ألا يقترن بتنفيس – ولا بقد – وألا يسبق بنفي.([١])

فإذا لم تتحقق هذه الشروط، وخاصة أن الجزاء يصلح له كل الجمل،([٢]) مما يعد اتساعا في اللغة، عندها تلجأ اللغة إلى فرض اقتران جواب الشرط بالفاء. وسبب هذا الاقتران أن الجزاء عبارة عن شيء يصلح الابتداء به، "وربما آذن (ذلك) بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء، لأنها تفيد الإتباع، وتؤذن أن ما بعدها مسبب عما قبلها. "([٣]) وبذلك كان هذا الاختيار من اللغة في موضعه تماما .

وفي هذه الحالة فإن الفعل المتصل بالفاء سواء أكان مضارعا أم ماضيا يعرب حسب موقعه من الإعراب، كما أن الجملة المتحصلة سواء أكانت فعلية أم اسمية، فتؤول أنها في محل جزم جملة جواب الشرط.

وفي هذا الإطار فقد ورد هذا النوع من الجمل في أحد عشر موضعا في جزء عم، وذلك على النحو التالي: (النازعات:٣٩ / النازعات:٤١/ عبس: ٦/ ١٠/ الانشقاق: ٨- ١١/ الغاشية: ٢٤/ الليل:٧-١٠ / القارعة: ٧-٩)

---

[١] - **ينظر شرح شذور الذهب: ابن هشام الانصاري ، ٣٥٦/٣٥٤.**
[٢] - **ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ج٤/٧٥.**
[٣] - **شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٥/١١١.**

وقد وردت أداة الشرط غير الجازمة (أما) في الآيات أعلاه في مستهل الآية، تلاها الاسم الموصول (منْ) الذي يدل على العاقل، وهذا قد أوجد إعرابين لهذه الحالة من التركيب. وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَن ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُۥ ۝٦ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ۝٧ ﴾ القارعة: ٦ - ٧

الإعراب الأول: أن تعرب (أما) أداة للشرط غير جازمة، و(من) اسم موصول مبني في محل رفع مبتدأ ، والجملة بعده صلة الموصول لامحل لها من الإعراب، أما الجملة المسبوقة بالفاء ﴿ فَهُوَ فِى عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ ﴾ ففي محل رفع خبر للمبتدأ، وقد أعربناها على هذا النحو في مواضع سابقة من هذا البحث. وما يجيز ذلك أن الجزاء يقع في كل ما له جواب، نحو الاستفهام. والاسم الموصول وغيرها، وعليه فلا ضير أن تقع الفاء وهي دالة على الجزاء في جواب الاسم الموصول.

أما الإعراب الآخر،([1]) وهو ما أجاز لنا أن نورد هذه الآيات في هذا الموضع، وشاهده قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ۝٧ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ۝٨ ﴾ الانشقاق: ٧ - ٨، فتعرب (أما) حرف تفصيل وشرط، ومن اسم شرط في محل رفع مبتدأ، والفعل الذي يليه(أُوتِىَ) فهو فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، في محل جزم فعل الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر. والفاء الواقعة في جواب الشرط، و(يُحَاسَبُ) فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر، والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط من الفعل والجزاء، في محل رفع خبر المبتدأ (من). وعليه فإن جملة جواب الشرط وجزائه، في الآيات أعلاه وفق هذا الإعراب قد أولت بأنها في محل جزم جواب الشرط.

ب- الجملة الواقعة في محل جزم جواب شرط مقدر:

كما أن هنالك تركيبا آخر تؤول فيه جملة جواب الشرط على أنها في محل جزم ، وهو في حالة وقوع الجملة المقترنة بالفاء في محل جزم لشرط مقدر ، وقد ورد هذا النوع من التأويل في ستة مواضع في جزء عم وهي:

(النبأ: ٣٩– التكوير: ٢٦ –الأعلى: ٩– الغاشية: ٢١ – العلق: ١٧ – قريش:٣)

[1] - ينظر: إعراب القرآن الكريم : د. ياقوت، ج١٠/ ٥٠٣٦. وينظر: الجدول في إعراب القرآن : محمود صافي: ج٣٠/٢٨٢.

في تفسير الأية الأولى يذكر القاضي أبو السعود" الفاء في قوله تعالى ﴿ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴿٣٩﴾ ﴾ **النبأ:٣٩** ، فصيحة تفصح عن شرط محذوف ومفعول المشيئة محذوف لوقوعها شرطا وكون مفعولها مضمون الجزاء وانتفاء الغرابة في تعلقه بها حسب القاعدة المستمرة و (إلى ربه) متعلق بمآبا."([1]) وعليه فإن الجملة تؤول على أنها في محل جزم جواب الشرط، للشرط المحذوف.

كذلك الآية الثانية وذلك في قوله تعالى:﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ **التكوير: ٢٦** فقد وقعت "(الفاء) رابطة لجواب شرط مقدّر (أين) اسم استفهام في محلّ نصب ظرف مكان متعلّق بـ(تذهبون) بتقدير حرف جرّ إلى. وجملة: (تَذْهَبُونَ) في محلّ جزم جواب شرط مقدّر أي: إن تبيّن لكم أمر محمد والقرآن فأين تذهبون ."([2])

في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَعْبُدُوا۟ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾ ﴾ **قريش: ٣** يذكر القونوي في حاشيته على البيضاوي أن "الفاء لما في الكلام من معنى الشرط، إذ المعنى أن نعم الله عليهم لا تحصى، فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجله."([3]) وعليه فالفاء في هذا الموضع جزائية تعلقت بمحذوف شرط مقدر، وفي هذه الحالة يجب تأويل الجملة (فَلْيَعْبُدُوا۟) على أنها في محل جزم جواب شرط مقدر. وكذلك هو الحال في بقية الآيات.

تاسعا الجملة الواقعة في باب التوابع :

الواقعة في محل عطف:

وقد ورد هذا النوع من الجمل المؤولة في ثمانية وثلاثين موضعا في جزء عم توزعت كما يلي:

(النبأ : ١٨- ١٩- ٢٠ (جر)/ ٤٠ (جر) / عبس: ٤-٢٦- ٢٧- (رفع) / المطففين: ٣ (جر) – ٢٧- ٣٠-٣١ (نصب.)/ الانشقاق : ٢-٤-٤-٥-٥-(جر) – ٩-١٢ (جزم) – ٢١ (نصب) / البروج: ٧(جر) – ١٠- ١٣-١٤-(رفع)/ الغاشية : ٧(جر)/ الفجر: ١٥-١٥-

---

[1] - **تفسير أبي السعود: ج٥/ ٤٦١.**
[2] - **الجدول في إعراب القرآن : محمود صافي، ج٣٠/ ٢٥٨.**
[3] - **حاشية القونوي على البيضاوي: ج٢٠/ ٤٤٣.**

١٦- ١٦- ٢٢-٢٣(جر) / الليل: ١١ (رفع) – ١٧ (نصب) / الزلزلة: ٢-٣ (جر) / الماعون : ٧ (رفع) / النصر: ٢ (جر)/ الاخلاص: ٣ – ٤ (رفع) .

العطف نوعان ، البيان والنسق، أما النسق فيكون بالأداة، وأما البيان فيكون بدونها ويعرف البيان بأنه "التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة، وتخصيصه إن كان نكرة."([١]) أما سبب تسميته بيانا فلأنه تكرار للاول بمرادفه لزيادة البيان، فكأنك عطفته على نفسه.([٢]) وهذا يفسر لماذا شبه بالصفة.

والعطف على ثلاثة أضرب : عطف اسم على اسم، وعطف فعل على فعل، وعطف جملة على جملة، أما الضربان الأول والثاني فإن إعرابهما يكون ظاهرا أو مقدرا حسب الاصول، فلا تأويل في ذلك، وأما الضرب الثالث فهو موضوع مبحثنا هذا ، حيث تئول الجملة بإنها في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم ، حسبما يكون حال المعطوف.

"والمراد من عطف الجملة على الجملة ربط إحدى الجملتين بالأخرى، والايذان بحصول مضمونها، لئلا يظن المخاطب أن المراد الجملة الثانية، وأن ذكر الأولى كالغلط ، كما تقول في باب بدل الغلط (جاءني زيد عمرو)... فكأنهم أرادوا إزالة هذا التوهم بربط إحدى الجملتين بالأخرى بحرف العطف."([٣])

ويمكن تقسيم الآيات التي ورد فيها هذا النوع من التأويل إلى ثلاثة أصناف وهي:

١ – الجمل الواقعة في محل رفع :

وقد ورد هذا النوع من الجمل المؤولة في عشرة مواضع في جزء عم توزعت كما يلي:

(عبس: ٤-٢٦-٢٧ / البروج: ١٠-١٣-١٤/ الليل:١١ / الماعون: ٧/ الاخلاص: ٣-٤)

– في قوله تعالى:﴿ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ٤ ﴾ عبس: ٤ عطفت جملة (يذّكر) على جملة (يزّكى)، وكلاهما جملة فعلية، فعلها مضارع. وقد وقعت الجملة (يزكى) في محل رفع خبر

[١] شرح التصريح على التوضيح للازهري: ج٢-١٤٧.
[٢] ـ المرجع السابق : ج١٤٧/٢ (بتصرف).
[٣] ـ شرح المفصل لابن يعيش الموصلي: ج٥=٦/٥

للحرف المشبه بالفعل (لعل). وحرف العطف المستعمل هو (أو) الذي يقتضي تشريكا مقيدا ([1]) وقد أفادت في هذا المقام التشريك والتفصيل، حيث دخل الفعل الثاني مع الأول في حكم الترجي([2])، مع الاختلاف بين التزكي والتذكر. وقد أول إعراب هذه الجملة، على أنها في محل رفع عطفا على الجملة السابقة لها.

– أما في قوله تعالى: ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ ﴾ عبس: ٢٥ - ٢٦ فقد عطفت جملة (شققنا) على جملة (أنبتنا) في الآية السابقة. وكلا الجملتين فعلية فعلهما ماض، وقد أولت جملة (شققنا على أنها في محل رفع، نظرا لكونها من التوابع، والجملة السابقة المعطوف عليها كانت في محل رفع خبر (أن). أما حرف العطف المستعمل فهو (ثم الذي يفيد تشريكا دون قيود.([3]) مع إفادة الترتيب والتراخي،([4]) وهذا ما احتوت عليه الآيات ، حيث أفادت الترتيب مع المهلة، أي التراخي الزمني، فنزول الماء من السماء يعقبه شق الأرض والإنبات، وفي ذلك ترتيب، لأن نزول الماء يسبق الانبات.

– أما في قوله تعالى: ﴿ فَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا حَبًّا ﴿٢٧﴾ ﴾ عبس: ٢٧ فهي مرتبطة بالآية السابقة، وكذلك فهى معطوفة على ما عطفت عليه، حيث أولت على أنها في محل رفع، وكان حرف العطف هو (الفاء) الذي يفيد التشريك المطلق دون شروط، كما يفيد الترتيب دون التراخي. وهذا ما تدل عليه الآية، إذ سرعان ما يظهر النبات بعد نزول الماء وتشقق الارض. فالفاء هنا " لتعقيب لعدم الاعتداد بما بين الكراب والانبات، أو لأن المسبب كالمتعقب للسبب."([5])

– في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ ﴿١٠﴾ ﴾ البروج: ١٠ ، أولت جملة (لهم عذاب الحريق) بأنها في محل رفع عطفا على جملة (لهم عذاب جهنم)، الواقعة في محل رفع خبر (إن) والجملتين اسميتين، أما حرف العطف المستعمل فهو(الواو)، الذي يفيد التشريك مطلقا([6]) أفاد في هذا المقام التشريك في تأكيد كون ما

[1] ـ ينظر: أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج٣/٣٥٤.
[2] ـ ينظر: تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٠٨.
[3] ـ ينظر: أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج٣/٣٥٤
[4] ـ ينظر : شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ج٢/ ١٦٤.
[5] ـ حاشية القونوي على تفسير البضاوي: ج٢٠/١٠٠.
[6] ـ ينظر: أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج٣/٣٥٣

يترتب على الفتنة وعدم التوبة عذاب جهنم وعذاب الحريق معا. وقد يكون العطف بالواو هنا من باب عطف الشيء على مرادفه. ([1])

– في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ هُوَ يُبۡدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ ﴾ البروج: ١٣، أول إعراب الجملة (يعيد) عطفا على (يبدئ) . التي وقعت في محل رفع خبر للمبتدأ (هو)، "أي يبدئ البطش ويعيده"([2]) وقد دل ذلك على شدة واستمرار البطش، وعليه فقد تم التشريك بين الفعل ورديفه كما في الآية السابقة.

– في قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ﴿١٤﴾ ﴾ البروج: ١٤ أول إعراب إعراب الجملة (هو الغفور) على أنها في محل رفع، عطفا على جملة (هو يبدئ) ، وقد وقعت الجملة الأولى في محل رفع خبر (إن) .وقد أفاد حرف العطف المستخدم(الواو) التشريك ، مع عطف حالات متباينة، فقد عطفت حالة البطش، على حالة الغفران.

– في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُغۡنِي عَنۡهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ﴿١١﴾ ﴾ الليل: ١١ فقد أول إعراب جملة (وما يغني عنه ماله) عطفا على جملة (فسنيسره للعسرى) السابقة التي وقعت في محل رفع خبر المبتدأ (من) . وحرف العطف المستخدم هو (الواو) الذي أفاد التشريك ، وهو من باب عطف السابق على اللاحق،([3]) حيث إن عدم نفع المال والتردي يسبق الحساب والعسر .

– في قوله تعالى: ﴿ وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ ﴿٧﴾ ﴾ الماعون: ٧ عطفت جملة (يمنعون) على جملة (يراءون). والأداة هى الواو التي أفادة الاشتراك بين الفعلين، في اسناد الأول إلى المبتدأ.

– في قوله تعالى: ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴿٣﴾ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ﴿٤﴾ ﴾ الإخلاص: ٣ - ٤ عطفت جملة (يولد) على جملة (يلد) وفعل كل منهما مضارع ، والثاني مبني للمجهول. كما عطفت جملة (لم يكن له كفوا أحد)، وهي جملة فعلها ناقص ومبني للمعلوم على

---

[1] - ينظر : شرح التصريح على التوضيح للأزهري: ج٢/ ١٥٨.
[2] - الكشلف للزمخشري: ج٦/٣٥٠.
[3] - ينظر: أوضح المسالك لألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج٣/٣٥٦.

جملة (لم يلد) الذي وقع في محل رفع خبرا ثالثا للمبتدأ (هو). وأداة العطف في الحالتين هي الواو، التي أفادت تشريك الجمل.

لقد كان النسق المتوازن ظاهرا في عطف الجمل، حيث عطف في الفعل المضارع على المضارع ، والماضي على المضارع المحول للماضي، والجملة الاسمية على الجملة الاسمية، وهذا خلق جو من التوازي في النص القرآني.

٢-الجمل الواقعة في محل نصب:

وقد ورد هذا النوع من الجمل المؤولة في أربعة مواضع في جزء عم وهي:

١- في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا مَرُّواْ بِهِمۡ يَتَغَامَزُونَ ٣٠ ﴾ المطففين: ٣٠ أولت جملة الشرط بأنها في محل نصب عطفا بالواو على جملة (يضحكون) التي وقعت في محل نصب خبر كان.

٢- في قوله تعالى﴿ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ٣١ ﴾ المطففين:٣١، أولت جملة الشرط (الثاني)، بالنصب عطفا على جملة يضحكون السابقة.

٣- في قوله تعالى﴿ وَإِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِمُ ٱنقَلَبُواْ فَكِهِينَ ٣١ ﴾ المطففين:٣١أولت جملة (الشرط وجوابه) بإنها في محل نصب عطفا على جملة (لا يؤمنون) السابقة.

٤- في قوله تعالى:﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ١٧ ﴾ الليل: ١٧ . فقد أولت جملة (سيجنبها الأتقى) بأنها في محل نصب عطفا على جملة (لا يصلاها إلا الأشقى) السابقة والتي وقعت في محل نصب نعت.

= إن الأداة المستعملة في جميع الآيات هي الواو، والتي تفيد التشريك دون قيد. كما أنه في الآية الأولى أفادت تشريك أحداث الضحك والغمز، وهما من ذات سلوك الكيد للمؤمنين. وفي الثانية تم تشريك حدث المرور فكهين، وهو ينتمي إلى ذات السلوك السابق. أما في الآية الثالثة فقد تم تشريك حدث عدم الايمان مع عدم السجود لله، وهو تشريك منطقي متسق، وأخيرا تم تشريك حدث وصل النار مع تجنيب الاتقي لها، وهو من نوع تشريك النقيضين.

٣–الجمل الواقعة في محل جر

وقد ورد هذا النوع :من الجمل المؤولة في ثمانية عشر موضعا في جزء عم توزعت كالتالي: (النبأ:١٨– ١٩–٢٠–٤٠/ المطففين:٣–٢٧/ الانشقاق: ٢–٤–٥/ البروج٧/ الغاشية: ٧/ الفجر:١٥–١٦–٢٢–٢٣/ الزلزلة:٢–٣/ النصر:٢)

إن جميع الجمل في الآيات أعلاه قد أولت على أنها في محل جر، نظرا لعطفها على جملة سابقة قد أولت على أنها في محل جر.

عطفت في الآيات الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم(فَتَأْتُونَ) على ذات الفعل المبني للمجهول(يُنفَخُ)، وذلك في قوله تعالى ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴿١٨﴾ ﴾ النبأ: ١٨. كما عطفت الجملة المتصدرة بالفعل الناقص (كان) على الجملة ذات الفعل المبني للمجهول(وَسُيِّرَتِ) في قوله تعالى: ﴿ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ سَرَابًا ﴿٢٠﴾ ﴾ النبأ: ٢٠، وكذلك عطفت الجملة ذات الفعل المضارع المبني للمعلوم(وَيَقُولُ) على مثيلها(يَنظُرُ) في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ تُرَٰبًا ﴿٤٠﴾ ﴾ النبأ: ٤٠ ، وفي قوله تعالى ﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴿٣﴾ ﴾ المطففين: ٣ عطفت الجملة الفعلية ذات الفعل الماضي المبني للعلوم (وَّزَنُوهُمْ) على مثيلتها(كَالُوهُمْ). وقد عطفت الجملة ذات الفعل الماضي المبني للمجهول(وَحُقَّتْ) على الجملة ذات الفعل الماضي المبني للمعلوم(وَأَذِنَتْ) في قوله تعالى ﴿ وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾ ﴾ الانشقاق: ٢ كما عطفت جملة (أذنت) على جملة الشرط السابقة. وفي قوله تعالى ﴿ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾ ﴾ الفجر: ٢٣ تم عطف الجملة الاسمية (وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ) على الجملة الفعلية ذات الفعل المبني للمعلوم (يَتَذَكَّرُ). وفي قوله تعالى ﴿ وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا ﴿٢﴾ ﴾ الزلزلة: ٢ عطفت الجملة ذات الفعل المبني للمعلوم (وَأَخْرَجَتِ)على سابقتها ذات الفعل المبني للمجهول(زُلزلت الأرض). وفي هذا التشريك تنوع وتناغم في البناء التركيبي للآيات، كما أنه قد نتج عنه تنوع دلالي وتعبيري شكل هذا النسيج الخاص للنص القرآني المعجز.

٤ –الجمل الواقعة في محل جزم:

وقد ورد هذا النوع من الجمل المؤولة في موضعين في جزء عم وهما :

١. في قوله تعالى:﴿ وَيَنقَلِبُ إِلَىٰٓ أَهۡلِهِۦ مَسۡرُورٗا ﴿٩﴾ ﴾ **الانشقاق: ٩**

٢. في قوله تعالى:﴿ وَيَصۡلَىٰ سَعِيرًا ﴿١٢﴾ ﴾ **الانشقاق: ١٢**

عطفت الجملة (وَيَنقَلِبُ) بحرف العطف الواو الذي أفاد التشريك والتتابع أو الترتيب ([1]) على جملة ﴿ فَسَوۡفَ يُحَاسَبُ حِسَابٗا يَسِيرٗا ﴿٨﴾ ﴾ **الانشقاق:** ٨ . الواقعة في محل جزم جواب الشرط . فهو يُحاسب ومن ثم يعود لأهله ظافرا مسرورا. وكذلك الحال في الجملة الثانية،(وَيَصۡلَىٰ) فقد عطفت على جملة ﴿ فَسَوۡفَ يَدۡعُواْ ثُبُورٗا ﴿١١﴾ ﴾ **الانشقاق: ١١** . السابقة والواقعة في محل جزم، وقد عطفت بأداة العطف الواو التي أفادت التشريك والترتيب.

٤ـ تأويل الجمل الواقعة موقع النعت:

كما هو الحال في المفردات، حيث تقع النكرات بعد المعارف أحوال، وبعد النكرات صفات، فإن الجمل تقع صفات للنكرات، وتلك الجمل هي الخبرية المحتملة للصدق والكذب، وهي التي تكون أخبارا للمبتدأ، وصلات للموصولات." حيث إن الطلب الذي لا يحتمل الصدق والكذب، لا يعد حالا ثابتة، والمراد من الوصف هو الايضاح أو البيان، وذلك بذكر حال للموصوف، توصف بالثبات، وكذلك بعلم المخاطب لها.([2])

وقد وقعت الجمل التابعة نعتا لمفرد في خمسة عشر موضعا في جزء عم توزعت كما يلي: (المطففين: ١٣(رفع)–٢٦(جر)–٢٨(نصب)/ البروج: ١١(رفع)/ الطارق: ٧(جر)/ الغاشية: ٧(جر) – ١١–١٢–(كله جر)١٣/ الليل: ١٤–١٥– (نصب) – ١٩ (رفع)/ البينة: (رفع)٢–٣(نصب)/ الفيل:٣ (نصب))

تبعت الجملة الواقعة نعتا منعوتها في الإعراب، حيث وقعت في محل رفع أو نصب أو جر، أو جزم، وذلك تبعا للحالة الإعرابية للمنعوت.

---

[1] - **ينظر: همع الهوامع لسيوطي: ج١٥٦/٣.**
[2] - **ينظر: شرح المفصل لابت يعيش الموصلي: ج٢٤١/٢.**

وقعت الجملة مكونة من فعل وفاعل في عشرة مواضع، وذلك في الآيات(المطففين: ١٣- ٢٨/ البروج:١١/ الطارق:٧/ الغاشية: ٧-١١: الليل: ١٤-١٥/ البينة:٢/ الفيل: ٤). كما وردت الجملة الواقعة نعتا اسمية في خمسة مواضع، وهي(المطففين:٢٦- الغاشية ١٢-١٣/ الليل ١٩- البينة ٣).

وقعت الجمل في الآيات: (المطففين: ١٣ / البروج: ١١ / الليل: ١٩/ البينة: ٢) تابعة لما هو في محل رفع، وشاهد ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ ﴾ الليل: ١٩ حيث وردت الجملة (تُجۡزَىٰٓ) في محلّ رفع نعت لنعمة.[1] كما وردت الجمل في الآيات (المطففين: ٢٨/ الليل: ١٤-١٥/ البينة: ٣ / الفيل:٤).تابعة لما هو في محل نصب. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ ١٤ ﴾ الليل: ١٤ ، حيث وقعت جملة (تَلَظَّىٰ) في محل نصب صفة لـ(نَارٗا). أما الجمل في الآيات: (المطففين: ٢٦/ الطارق: ٧/ الغاشية: ٧ -١١-١٢-١٣) فقد كانت تابعة لما هو في محل جر. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ ٦ يَخۡرُجُ مِنۢ بَيۡنِ ٱلصُّلۡبِ وَٱلتَّرَآئِبِ ٧ ﴾ الطارق: ٦ – ٧ . حيث وقعت جملة (يَخۡرُجُ) صفة ثانية لـ(مَّآءٖ).

لقد تعدد النعت لمفرد في سورة الغاشية، حيث وقعت الجمل في الآيات(١١-١٢-١٣) جميعها في محل جر نعت لـ(جنة) في قوله تعالى: ﴿ فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٖ ١٠ ﴾ الغاشية: ١٠ . حيث أعربت جملة (تسمع) في قوله تعالى: ﴿ لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ ١١ ﴾ الغاشية: ١١، في محل جر نعت ثان ، وجملة(فيها عين) من قوله تعالى: ﴿ فِيهَا عَيۡنٞ جَارِيَةٞ ١٢ ﴾ الغاشية: ١٢)، في محل جر نعت ثالث. وجملة (فيها سرر) من قوله تعالى: ﴿ فِيهَا سُرُرٞ مَّرۡفُوعَةٞ ١٣ ﴾ الغاشية: ١٣، في محل جر نعت رابع ([2])

---

[1] - ينظر الجدول في إعراب القرآن : ج٣٠/٣٥٠.
[2] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: ج٣٠/ ٣١٤. وينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش: ج١٠/٤٥٨.

وقد تكرر الأمر في سورة الليل، حيث أعربت جملة (تلظى) من قوله تعالى: ﴿ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ **الليل: ١٤**، في محل نصب صفة أولى لـ(نارا). كما أعربت جملة (يصلاها) من قوله تعالى: ﴿ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴾ **الليل: ١٥**. في محل نصب صفة ثانية لـ(نارا).([1])

لقد وقعت جملة الشرط بفعله وجوابه في قوله تعالى:﴿ إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿١٣﴾ ﴾ **المطففين:١٣**.في محلّ رفع نعت ثان لـ(كلّ معتد). من قوله تعالى: ﴿ وَمَا يُكَذِّبُ بِهِۦٓ إِلَّا كُلُّ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ ﴿١٢﴾ ﴾ **المطففين:١٢**. ([2])

تأويل الجمل الواقعة موقع البدل :

وقع هذا النوع من الجمل في أربعة مواضع في جزء عم وهي: (الغاشية : ١٧-١٨-١٩-٢٠).

١. في قوله تعالى:﴿ أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴿١٧﴾ ﴾ **الغاشية: ١٧**

٢. في قوله تعالى:﴿ وَإِلَى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿١٨﴾ ﴾ **الغاشية: ١٨**

٣. في قوله تعالى:﴿ وَإِلَى ٱلْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ﴿١٩﴾ ﴾ **الغاشية: ١٩**

٤. في قوله تعالى:﴿ وَإِلَى ٱلْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴿٢٠﴾ ﴾ **الغاشية: ٢٠**

وقعت الجمل في الآيات أعلاه: (خُلِقَتْ - رُفِعَتْ - نُصِبَتْ -سُطِحَتْ) في محل جر بدل اشتمال من (الإبل- السماء- الجبال - الأرض) على التوالي، والمقصود، أفلا ينظرون إلى خلق هذه المخلوقات، أو كيفية خلقها.([3]) وعليه فهي تشتمل على الخلق وغيره من الصفات الأخرى التي تختص بها، لذا فقد أعرب بدل اشتمال.

---

[1] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي:: ج٣٠/ ٣٤٨. وينظر: إعراب القرآن لياقوت: ج١٠/٥١١٥-٥١١٦.
[2] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي:: ج٣٠/٢٧١. وينظر: إعراب القرآن لياقوت: ج١٠/٥٠٢١.
[3] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمجمود صافي: ج٣٠/ ٣١٥. وينظر: أعراب القرآن وبيانه: ج١٠/٤٥٩.

ثانيا- تأويل شبه الجملة

إعراب شبه الجملة :

رأينا في الفصول السابقة أن شبه الجملة إما أن تتعلق بالفعل أو شبهه،أو بما أول بما يشبهه([1]) وإما أن يكون لها موقع من الإعراب، وفي هذه الحالة تؤول بالمفرد، وتعرب كما تعرب الجملة في محل رفع أو نصب أو جر. كما أن تأويل إعراب شبه الجملة لا يختلف عنه في تأويل إعراب الجملة، حيث إن ما يؤول هو الحالة الإعرابية، فالموقع يكون حاصلا عند إرادة إعراب شبة الجملة وفي ذلك يقول السيوطي(٩١١هـ) "إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبرا"([2]) فالموقع الإعرابي عند إرادة إعراب شبه الجملة يكون محددا، وعليه فالتأويل يختص بالحالة الإعرابية، إذ لا وجود لذكر العلامة أصلا، كما أن صيغة التأويل تدل على الحالة، فشبه الجملة تكون حينها في محل رفع أو جر أو نصب.

وقد تكرر ورود أشباه الجمل التي لها موقع ومحل من الإعراب في جزء عم، حيث بلغ ذلك ثلاثة وثمانين موضعا، توزعت كما يلي:

١- شبه الجملة الواقعة خبرا

أ- شبه الجملة الواقعة في محل رفع خبر المبتدأ

وقد ورد هذا النوع من تأويل الحالة الإعرابية في ثلاثة وثلاثين موضعا في جزء عم توزعت كما يلي: (النازعات: ١٤-١٨-٤٣-٤٤/ عبس:٧-٣٧-٤٠/ الانفطار:١٩/ المطففين:١-١٠-٢٧/ الانشقاق:٢٠-٢٥/ البروج:٩-١٠-١١-١٩/ الطارق:١٠/ الغاشية:١٠-١١١=١٢/ الفجر:٢٥/ البلد:٢٠/ الليل:١٥/ التين:٦/ البينة:٣-٨/ الزلزلة:٣/ القارعة:٧/ الهمزة:١-٨/ الماعون:٤/ الكافرون:٦/ المسد:٥)

– ورد أعلاه تشكيل متناغم من الآيات التي احتوت على شبه الجملة في محل رفع خبر للمبتدأ، حيث تعددت مواقع شبه الجملة من حيث الرتبة، فالأصل أن تتأخر عن المبتدأ، إلا أننا لاحظنا تقدمها عليه وجوبا، وجوازا في مواضع متعددة، وقد ناقشنا ذلك في الفصل السابق. وما

[1] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام: ج٥/ ٢٧١.
[2] - همع الهوامع للسيوطي: ج١-٣٢٠.

تجدر إضافته في هذا المقام أن العامل في شبه الجملة وهو المبتدأ، وجب أن يكون متقدما، وذلك في نحو قوله تعالى: ﴿ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي تَكۡذِيبٖ ١٩ ﴾ البروج: ١٩) فالمبتدأ (الذين) قد تقدم على الخبر شبه الجملة (في تكذيب)، وهذا هو الأصل. ولكن نظرا لآلية التقديم والتأخير الدلالي، يصبح العامل مؤخرا عن معموله، وذلك في نحو قول تعالى: ﴿ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ ﴾ الكافرون: ٦، حيث يتقدم المعمول على العامل جوازا.

– اجتمع في الآية ﴿ فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ١٨ ﴾ النازعات: ١٨، الحذف مع تقدم الخبر وجوبا. وقد أعربت شبه الجملة بأنها متعلقة بمحذوف خبر للمبتدأ المحذوف في محل رفع.

– يشترط السيوطي لورود الخبر شبه جملة أن تكون تامة، بمعنى الإفادة وهذا ما جاء في كل الآيات أعلاه، نحو قوله تعالى: ﴿ فِي جِيدِهَا حَبۡلٞ مِّن مَّسَدِۢ ٥ ﴾ المسد: ٥. حيث أفادت شبه الجملة ما وضعت له، وذلك بخلاف الناقص وهو ما لا يفهم بمجرد ذكره وذكر معموله ما يتعلق به، نحو زيد بك أو فيك، أو عنك، أي واثق بك، وراغب فيك، وعرض عنك فلا يقع خبرا، إذ لا فائدة فيه."([1])

– أما عن حقيقة وقوع شبه الجملة في محل رفع الخبر يذكر ابن هشام (٧٦١هـ)" " والصحيح أن الخبر هو في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر، وأن الضمير الذي فيه انتقل إلى الظرف والمجرور."([2]) "وقد قال سيبويه بأن المقدرهو اسم الفاعل ([3])وتبعه في ذلك ابن مالك معللا ذلك أن الأصل في الخبر الإفراد. وعليه يكون التقدير (في جيدها مستقر أو كائن حبل من مسد)أما الفارسي وابن جني فقد قدروه فعلا، ورجحه الفارسي، لأنه الأصل في العمل."([4]) فيكون التقدير (استقر أو كان في جيدها حبل)وعليه فالأرجح وفق الجمهور هو كون المقدر اسم فاعل ، والتقدير لا يقتصر على كائن ومستقر، بل يتعدى ذلك إلى الكثير من المرادفات نحو ثابت وحاصل وضابط ذلك الكون المظلق([5]) أي أن المحذوف هو كون عام مطلق ، لا كون خاص وفي ذلك يقول شيخ المحققين محيي الدين عبد الحميد رحمه

[1] - همع الهوامع للسيوطي: ج١/٣٢١.
[2] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج١/٢٠١.
[3] - ينظر: توضيح المقاصد للمرادي: ج١/٤٧٩.
[4] - ينظر:همع الهوامع للسيوطي: ج١/٣٢١.(بتصرف)
[5] - ينظر: توضيح المقاصد للمرادي: ج١/ ٤٨٠.

الله " فإذا كان المتعلق كونا عاما سمي الظرف مستقرا ووجب حذف هذا المتعلق، وسمي كل من الظرف والجار والمجرور خبرا . أما إذا كان المتعلق كونا خاصا ، فإن دلت عليه قرينة نحو قولهم (متي تسافر) فتقول(أنا اليوم) ، ففي هذه الحالة دلت قرينة السياق اللغوي على المحذوف ، وعليه جاز الحذف، أما إذا كان الكون خاصا ولم تدل قرينة السياق على المحذوف، عندها يمتنع الحذف نحو قولك (أنا مسافر اليوم) و (على يحضر غدا). فالكون هنا خاص ولا قرينة تجيز الحذف.([1]) "

– أما أيهما الخبر على الحقيقة، المحذوف أم شبه الجملة، "ذهب ابن كيسان إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تسمية الظرف خبرا مجازا، وتابعه ابن مالك. وذهب الفارسي وابن جني: إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نسيا منسيا. وأجمعوا: أن القولين جاريان في عمله الرفع، هل هو له حقيقة أم للمقدر؟ وفي تحمله الضمير. هل هو فيه حقيقة أو في المقدر؟ والأكثرون في المسائل الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة."([2]) وقد كان الجمهور في ذلك على حق لأن الموجود في دائرة الإعراب هو شبه الجملة، كما أن ما يتقدم على المبتدأ وجوبا وجوابا هو شبه الجملة وليس المتعلق، هذا عدا عن أن المتعلق قد تماهى في التركيب بحيث لم يعد هناك إمكانية لفصلهما. وعليه فهناك بعد هذا التقدير مستويان للعامل، الأول أن العامل في شبه الجملة هو متعلقها المحذوف، أما العامل في الخبر المتكون حسب الرضي من مجموع شبه الجملة ومتعلقها معا([3]) فهو المبتدأ.

ب- الجملة الواقعة في محل رفع خبر (إن)

لقد ورد هذا النوع من التأويل لإعراب شبه الجملة في ستة عشر موضعا في جزء عم، توزعت كما يلي:

(النبأ:٣١/ النازعات:٢٦/ الانفطار:١٠-١٣-١٤/ المطففين:٢٢/ الطارق:٨/ الغاشية:٢٥-٢٦/ الفجر:١٤/ الليل:١٢-١٣-١٩/ الشرح:٦/ العلق:٨/ العصر:٢)

[1] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الانصاري: ج١/٢٠٠. (الهامش- بتصرف)
[2] - همع الهوامع للسسيوطي: ج١/٣٢١-٣٢٢.
[3] - ينظر: شرح التصريح: ج١/٢٠٦. وينظر: شرح الرضي على الكافية: ج١/٢٤٤.

– إن شبه الحملة الواقعة في محل رفع خبر (إن) في الآيات أعلاه ، ينسلخ عليها آلية تأويل خبر المبتدأ، مع فارق أن العامل هنا في الخبر هو الحرف المشبه بالفعل، الذي له حق الصدارة، وعليه يظل متقدما على معموله في كل أوضاعه .

– يلاحظ أن اللام المزحلقة قد تأخرت في كل الحالات، فارتبطت بشبه الجملة عند تأخرها عن اسم إن، وذلك في نحو قوله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلۡأَبۡرَارَ لَفِى نَعِيمٍ ﴿١٣﴾ ﴾ **الانفطار**:١٣ . كما أنها تتصل باسم إن في حال تقدم شبه الجملة الواقعة خبرا ، وذلك في نحو قوله تعالى﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٌ ﴾ **الطارق**:٨. وعليه نجد أن خبر إن قد يتقدم على الاسم وجوبا نحو قوله تعالى : ﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴾ **النبأ**: ٣١ . كما أنه يتقدم جوازا وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ ٱلرُّجۡعَىٰٓ ﴾ **العلق**:٨ .

– لقد وقع الخبر شبه الجملة ظرفا نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلۡعُسۡرِ يُسۡرًا ﴿٦﴾ ﴾ **الشرح**:٦ . كما أنه وقع شبه جملة وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَفِى خُسۡرٍ ﴿٢﴾ ﴾ **العصر**: ٢.

ت- الجملة الواقعة في محل نصب خبر كان:

وقد ورد هذا النوع من شبه الجمل المؤولة في خمسة مواضع توزعت كما يلي: (الغاشية:٦-٢٢/ البلد:١٧/ القارعة:٤-٥).

– إنّ وقوع شبه الجملة خبرا لـ(كان) أقل من وروده خبرا للمبتدأ وخبرا للحرف المشبه بالفعل.([1])

– إنّ كان هي العاملة فيما يليها، من اسم وخبر، "فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل، ويسمى اسمها حقيقة، وفاعلها مجازا، وتنصب خبره تشبيها بالمفعول، ويسمى خبرها حقيقة، ومفعولها مجازا لأنها اشبهت بالفعل التام المتعدي لواحد.. هذا مذهب البصريين. وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيئا، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها."([2]) كما عد الفراء نصب الخبر تشبيها بالحال، وأعربه بقية الكوفيين نصبا على الحال، وما ينقض ذلك، أن خبر كان يأتي في أحوال متعددة منها المشتق والجامد، والمعرفة والمضمر. ([1])

[1] - كان د. الحموز قد وصل إلى هذه النتيجة في كتابه التأويل النحوي في القرآن الكريم: ينظر: ج١٠٤٠/٢.
[2] - شرح التصريح على التوضيح للازهري: ج٢٣٣/١.
[1] - المرجع السابق : ج٢٣٣/١.

– وهذا يطرح قضية هامة وهي أن الجمهور قد عدّوا خبر كان هو المسند، وعليه فلا فرق بين خبر كان وغيره من الأخبار فإذا كان الخبر هو المسند،([1]) فإن ما يسند إليه هو المبتدأ ، وهذا يشير إلى أن نظرية الاسناد تختلف تماما عن نظرية العامل. كما يشير إلى أن خبر كان له نفس أحكام خبر المبتدأ من حيث التقديم والتأخير وغيرها. حيث نلاحظ تقدم الخبر شبه الجملة في نحو قوله تعالى:﴿ لَّيْسَ لَهُمْ طَعَامٌ إِلَّا مِن ضَرِيعٍ ﴾ **الغاشية: ٦.**

٢- شبه الجملة الواقعة في محل رفع نائب الفاعل

وقد ورد ت في موضعين في جزء عم وهما:

١- في قوله تعالى :﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴿١٨﴾ ﴾ **النبأ: ١٨**

٢- في قوله تعالى :﴿ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾ ﴾ **الفجر: ٢٣**

إن شبه الجملة (فِي ٱلصُّورِ – بِجَهَنَّمَ) في الآيتين السابقتين قد وقعت بعد الفعل المبني للمجهول،(يُنفخ – جيء) على التوالي، وعليه فقد وقعت شبه الجملة المكونة من الجار والمجرور، في محل رفع نائب الفاعل.([2])

٣- شبه الجملة الواقعة في محل نصب مفعول به

وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع في جزء عم توزعت كالتالي:

١. في قوله تعالى :﴿ أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ ﴿٢﴾ ﴾ **الفيل: ٢**

٢. في قوله تعالى :﴿ فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ ﴿٥﴾ ﴾ **الفيل: ٥**

٣. في قوله تعالى :﴿ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴿٣٩﴾ ﴾ **النبأ: ٣٩**

في الآيتين الأولى والثانية كان الفعل المستعمل هو (جعل) الذي يعد من أفعال التصيير ، هي التي تنصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر([1]). وفي هذا المقام كان المفعول به الأول مذكورا بينما المفعول الثاني هو شبه الجملة (فِي تَضْلِيلٍ –كَعَصْفٍ) على التوالي، والواقعة في

---

[1] - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ج٢/١٤٢.
[2] - لقد أفضنا الحديث عما يسد عن الفاعل عند حذفه في بابه: ينظر: () من هذا البحث.
[1] - ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام الانصاري: ٣٧٧/٣٧٦.

الأصل متعلقة بمحذوف خبر، وعليه فإن شبه الجملة في الآيتين قد وقعت في محل نصب مفعول ثان لهذا الفعل. ([1])

في الآية الثالثة : استعمل الفعل (ٱتَّخَذَ) وهو من أفعل التصيير أيضا([2]) وقد تعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وعليه فقد وقعت شبه الجملة (إلى ربه) في محل نصب مفعول به ثان.

٤- شبه الجملة الواقعة في محل نصب حال

وقد ورد ذلك في أحد عشر موضعا في جزء عم، توزعت كما يلي: (النبأ: ٢٤/ النازعات: ١٦/ عبس: ١٣/ المطففين: ٢٣- ٢٥/ البلد: ٤ / القدر: ١/ البينة:١-٦/ النصر: ٣)

- في قوله تعالى :﴿ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ ﴾ **النبأ: ٢٤**، وقعت شبه الجملة (فيها) متعلقة بمحذوف حال من فاعل الفعل(يَذُوقُونَ) وهو الضمير المتصل واو الجماعة. وكذلك الحال في قوله تعالى: ﴿ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ يَنظُرُونَ ﴿٢٣﴾ ﴾ **المطففين: ٢٣ – ٣٥** . حيث تكررت الآية بنصها في الموضعين، وقد تعلقت شبه الجملة (على الآرائك) بمحذوف حال من فاعل (ينظرون). فالمقام بيان حال المؤمنين في الجنة ، وعليه يظهر حالهم وهم على الأرائك ينظرون إلى أحوال الآخرة، من نعيم وجحيم([3]) كذلك تكررت جملة (ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ) في سورة البينة (١) و(٦) ، وفي كلا الحالتين تعلقت شبه الجملة بمحذوف حال من الضمير المتصل في (كفروا) وهو واو الجماعة. فكونهم من أهل الكتاب هو بيان لهيئتهم، لذا أعربت أشباه الجمل حالا. أما في قوله تعالى:﴿ إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ طُوًى ﴿١٦﴾ ﴾ **النازعات: ١٦** وقوله تعالى:﴿ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ﴿١٣﴾ ﴾ **عبس: ١٣** وقوله تعالى :﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴿١﴾ ﴾ **القدر: ١** . فقد تعلقت شبه الجملة(بالواد- في صحف - في ليلة القدر) على التوالي، بمحذوف حال من ضمير الغائب (الهاء) في قوله (ربه -ذكره - أنزلناه).

---

[1] **ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين الدرويش: ج١٠/٥٨٦. وينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: ج٣٠/ ٤٠٨.**

[2] **- ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام الانصاري: ٣٧٦.**

[3] **- ينظرفي ذلك: تفسير أبي السعود: ج٥/ ٤٩٩.**

- في قوله تعالى:﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾ ﴾ البلد: ٤. تعلقت شبه الجملة بمحذوف حال من الاسم الظاهر (الانسان).

- في قوله تعالى:﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَٱسْتَغْفِرْهُ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ تَوَّابًۢا ﴿٣﴾ ﴾ النصر: ٣ تعلقت شبه الجملة (بحمد ربك) بمحذوف حال من الضمير المستتر في الفعل (فسبح).([1]) والتقدير: قل: سبحان الله متلبسا بحمده، أو حامدا له.([2])

- وقعت شبه الجملة في كل الحالات بعد الضمائر أو الاسم الظاهر، أي بعد المعارف، وعليه وقعت موقع الأحوال، لذا فقد أولت الحالة الإعرابية ، فأعربت على أنها في محل نصب.

٥- شبه الجملة المتعلقة بمحذوف صفة:

وقد وردت في ثمانية مواقع في جزء عم توزعت كما يلي:(النبأ ٣٦/ عبس:١٣-١٥/ التكوير:٢٧/ الانشقاق:١٩/ البروج:٢٢/ البينة:٢/ الفيل:٤)

- في قوله تعالى :﴿ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴿٣٦﴾ ﴾ النبأ: ٣٦ . وقعت شبه الجملة (من ربك) بعد الاسم النكرة (جزاء)، وكذلك في بقية الآيات حيث وقعت أشباه الجمل(بأيدي-للعالمين- عن طبق- في لوح - من الله- بحجارة- من ربك) بعد النكرات(صحف- ذكر- طبق- قرآن - رسول - حجارة) على التوالي. وحيث إن أشباه الجمل والجمل تعد نكرات، فقد أولت شبه الجملة على أنها في محل نصب صفة .

- تنوعت الحالة الإعرابية المؤولة لأشباه الجمل، وخاصة أنها وقعت موقع التابع، وعليه فقد وردت أشباه الجمل في الآيات(التكوير:٢٧/ البروج:٢٢/ البينة:٢) في محل رفع. وفي الآيات (النبأ: ٣٦/ الانشقاق:١٩) تعلقت شبه الجملة بمحذوف صفة في محل نصب. أما الآيات (عبس:١٥- الفيل:٤) فقد تعلقت شبه الجملة بمحذوف صفة في محل جر.

تأويل إعراب شبه الجملة الظرفية :

وردت شبه الجملة الظرفية المكونة من الظرف الذي قد تعلق بمحذوف واحتل موقعا من الإعراب ، وذلك في أربعة مواضع في جزء عم توزعت كما يلي:

---

[1] - ينظر: - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٦٨٧. وينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي: ج٣٠/ ٤١٩.
[2] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٦٨٧.

١- في قوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ ﴾ النازعات: ٤٢

- في هذه الآية تعلق ظرف الزمان (إيان) بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (مرساها).

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَجِاْىٓءَ يَوْمَئِذٍۭ بِجَهَنَّمَ ۚ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ وَأَنَّىٰ لَهُ ٱلذِّكْرَىٰ ﴿٢٣﴾ ﴾ الفجر: ٢٣

- (أنّى) اسم استفهام في محلّ نصب ظرف مكان متعلّق بخبر مقدّم للمبتدأ (الذكرى) .

٣- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ ﴾ الليل: ١٩

- تعلق ظرف المكان (عند) بمحذوف حال من قوله (نعمة) ، وما أجاز اعتباره حال تقدمه على (نعمة) النكرة.

٤- في قوله تعالى: ﴿ جَزَآؤُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ لِمَنْ خَشِىَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ البينة: ٨ . تعلق ظرف المكان (عند) في هذه الآية بمحذوف حال من الضمير(هم) في قوله(جزاؤهم). وفي كل الحالات الماضية للظرف يلاحظ أنه قد وقع في موقع إعرابي للمفرد وعليه فقد أولت الحالة الإعرابية له، فتعلق بمحذوف خبر في الآيات(١-٢)، كما تعلق بحذوف حال في الآيات(٣-٤)، وهذا المحذوف تقديره كائن أو مستقر.

تأويل إعراب المصدر المؤول

هناك نوعان من المصادر في العربية، وهما المصدر الصريح([1]) ، والمصدر المؤول، "وهناك اختلاف بينهما في المعنى، والاستعمال، فقد يقع الصريح في مواطن لا يقع فيها المؤول وبالعكس، وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر.([1]) "فأحد المصدرين لا يغني عن الآخر ولا يسد مسده بل لكل منهما خصائصه وغرضه."([2])

والمصدر المؤول هو المبدوء بأحد الحروف المصدرية،وهي"(أنْ- أنّ – ما –كي – لو) ويذكر د. فاضل السامرائي أن وظيفة الحرف المصدري إيقاع الجملة موقع المفرد، فتوقعها

[1] - وينقسم إلى ثلاثة أقسام هي: المصدر الصريح- المصدر الميمي - المصدر الصناعي: ينظر: النحو الوافي لعباس حسن: ج٣/١٨٥-١٨٦.
[1] - معاني النحو: د. فاضل السامرائي: ج٣/١٢٦.
[2] - المرجع السابق: ج٣/١٣٣.

فاعلا، ومبتدأ، ومفعولا به، ومضافا إليه، ومجرورة بحرف الجر، وغير ذلك.([1]) وقد يكون هذا الطرح بحاجة لمراجعة لأن الجملة تقع موقع المفرد، وكذلك شبه الجملة كما رأينا دون حاجة إلى واسطة سواء الحرف المصدري أو غيره، وعليه فإن هذا التركيب الموازي للمصدر الصريح قد أنتجته العربية، لما فيه من معانٍ مضافة لا توجد في المصادر الأخرى، حيث يحتوي على مجموعة من الدلالات المجتمعة، نحو التوكيد الذي يدل عليه الحرف المصدري، وكذلك حالة التجدد التي تتصف بها دلالة المضارع، عدا عن دلالة الزمن، وهي دلالات مضافة لا توفرها المصادر الاسمية التي تتميز بالثبات .

وقد تنوعت المصادر المؤولة في جزء عم حيث نقسمها حسب الحرف المصدري إلى ما يلي:

أ- المصدر المؤول المسبوك مع الحرف المصدري (أنْ) الناصب للمضارع:

وقد وقع في خمسة مواضع من جزء عم وكانت كما يلي:

١- في قوله تعالى: ﴿ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ ۝٢ ﴾ **عبس: ٢** . وقع المصدر المؤول المكون من (أن) المصدرية والفعل الماضي (جاءه) في موقع المفرد، حيث يعرب بأنه في محل جر بحرف الجر (اللام) ، فظاهر الكلام قد أفاد التعليل، وعليه فقد قدر حرف الجر الذي يفيد التعليل ، وهذا ما أجمع عليه الجمهور([2]) وقد ذكر النحاس أنّ (أنْ) قد حملت معنى (إذ) فهى في هذه الحالة ظرف زمان([3]). كما يذكر أبو البركات أنها قد وقعت في محل جر، بإعمال حرف الجر(اللام) مع الحذف ([4]) وهذا يجعل المعنى يتجه للتعليل، ويجدر الذكر أن المعربين قد أعربوا المصدر المؤول على أنه في محل نصب مفعول به على نزع الخافض، وتقديره (لأن جاءه). ومنهم من جعله في موضع جر بحرف الجر. بإعمال حرف الجر المحذوف.([1])

٢- في قوله تعالى: ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ۝٢٨ ﴾ **التكوير: ٢٨** . وقع المصدر المؤول في محل نصب مفعول به لفعل المشيئة.

---

[1] - **ينظر: معاني النحو : د. فاضل السامرائي،** ج٣/ ١٣٢.
[2] - **ينظر: إعراب القرآن للنحاس:** ج٥/ ١٤٩-/ **وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن للعكبري:** ج٢/٤٩٤.
[3] - **ينظر: إعراب القرآن للنحاس:** ج٥/ ١٤٩
[4] - **ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن للعكبري:** ج٢/٤٩٤.
[1] - **ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الانباري:** ج٢/ ٤٩٤.

٣- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ التكوير: ٢٩، يذكر السمين الحلبي: "أي إلا وقت مشيئة الله، وقال مكي:وإن في موضع خفض بإضمار الباء، أو في موضع نصب بحذف الخافض، أي أن الأصل: إلا بأن، وحينئذ تكون للمصاحبة.([1])

٤- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنْهُمْ إِلَّآ أَن يُؤْمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ﴿٨﴾ ﴾ البروج: ٨ ، أعرب المصدر المؤول بأنه في محل نصب مفعول به للفعل (نقموا) ، ويقدر النحاس معنى الآية (وما وجدوا عليهم في شيء إلا في إيمانهم) ([2]) وفي ذلك يكون منصوبا على نزع الخافض. أو أنه في محل جر بحرف جر مقدر.

٥- في قوله تعالى: ﴿ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾ ﴾ العلق: ٧، أعرب المصدر المؤول (أن رآه) في محل جر بحرف الجر (اللام) ، المحذوفة ، وعليه تتعلق شبه الجملة المتكونة بالفعل (يطغى) في الآية السابقة.([3])

المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) الناصبة المضمرة بعد حروف الجر

أ- لام التعليل:

وقد ورد هذا المصدر في ثلاثة مواضع في جزء عم وهي:

١. في قوله تعالى: ﴿ لِّنُخْرِجَ بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴾ النبأ: ١٥

٢. في قوله تعالى:﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُواْ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ البينة: ٥

٣. في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ ٱلنَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْاْ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾ الزلزلة: ٦

اتصلت لام التعليل بالفعل المضارع في الآيات السابقة، حيث ينصب الفعل المضارع بعدها بـ(أن) مضمرة جوازا، والمصدر المؤول المتكون في محل جر بلام التعليل، أما شبه الجملة في الآية الأولى فقد تعلقت بالفعل (أنزلنا) قبلها، وفي الآية الثانية فقد تعلقت شبه الجملة بالفعل(أمروا)، وفي الثالثة تعلقت بالفعل(يصدر).

[1] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج١٠/٦٩٠.
[2] - ينظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس:ج٥/١٩٣.
[3] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن: ج٣٠/٣٦٧.

ب- حتى

وقد ورد ذلك في موضعين في جزء عم وهما: في قوله تعالى:﴿ لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ وَٱلْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ﴾**البينة: ١**. وفي قوله تعالى:﴿ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ ﴾**التكاثر:٢**.

ويلاحظ أن شرط إضمار (أن) بعد حتى نصبا للمضارع قد تحقق، وهو أن يكون زمن الفعل بعدها مستقبلا عما قبلها.([١]) فمجيء البينة في الآية الأولى، فعل مستقبل عن انفكاك أهل الكتاب والمشركين، وكذلك زيارة المقابر أي الموت في الآية الثانية، فعل لاحق على التكاثر، الذي يتصل بالحياة.

وعليه فقد أعرب الفعل بعدها منصوبا بـ(أن) مضمرة، والمصدر المؤول المتكون ، يقع في محل جر بحرف الجر حتى.

أ- المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) المضمرة والفعل بعد فاء السببية.

وقد ورد في موضع واحد في جزء عم وهو في قوله تعالى: ﴿ أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكْرَىٰٓ ﴾ **عبس: ٤**.

ففي هذه الآية تحقق شرط إضمار (أن) بعد الفاء، وهو كون الفاء للسببية، وكذلك أن يسبقها نفي أو طلب، وهنا فقد سبقت بطلب، حيث إن الفعل (يذكر) واقع في جواب التمني، المفهوم من الكلام، ([٢]) والمصدر المؤوّل (أن تنفعه..) في محلّ رفع معطوف على مصدر منتزع من الترجّي المتقدّم أي عسى لديك تزكية أو تذكير فنفع من ذكرى.([٣])

ب- المصدر المؤول المنسبك من (أنَّ)

وقد ورد في ثلاثة مواضع في جزء عم وهي:

١- في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ العلق: ١٤، إنّ الحرف المصدري في هذه الآية هو (أنّ) المشددة، وهي أحد الأحرف المشبهة بالفعل، والتي تدخل على الجملة الاسمية، ولفظ الجلالة اسمها منصوب، وجملة (يرى) في محل رفع خبرها. والمصدر المؤول في محل جر بحرف الجر (الباء)، وشبه الجملة المتكونة متعلقة بالفعل (يعلم).([١]) وهناك من عدّ (الباء) جرف

---

[١] - ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هسام الانصاري: ٣١٦.
[٢] - ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون: ج١٠/ ٦٨٦. وينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج٢/ ١٢٧١.
[٣] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن: محمود صافي: ج٣٠/٢٤٢.
[١] - ينظر: المرجع السابق: ج٣٠/٣٦٩.

زائد، والمصدر المؤول في حل نصب مفعول به للفعل (يعلم).([1]) وقد يكون هذا الإعراب أقرب لروح المعنى.

٢- كذلك الحال في قوله تعالى: ﴿ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوۡحَىٰ لَهَا ۝٥ ﴾ **الزلزلة: ٥،** حيث تصدر الحرف المصدري (إنّ) الجملة وتكون منها مع اسمها وخبرها (أوحى) مصدر مؤول، وقع في محل جر بحرف الجر (الباء)، وشبه الجملة متعلقة بالفعل (تحدث).

٣- في قوله تعالى: ﴿ يَحۡسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخۡلَدَهُۥ ۝٣ ﴾ الهمزة: ٣. في هذه الآية تعرب (أنّ) حرف مصدري ونصب، و(مال) المضاف للضمير (الهاء) اسمها، وجملة أخلده في حل رفع خبرها، والمصدر المؤول المنسبك قد سد مسد مفعولي (أنّ).

ت- المصدر المؤول المنسبك من (أنْ) المخففة من الثقيلة

وهي المخففة من الحرف المصدري (أنّ). "وأن المخففة تنصب الاسم وترفع الخبر، كأصلها، إلا أن اسمها منوي، لا يبرز إلا في الضرورة."([2])" واعلم أن (أنْ) المخففة من الحروف المصدرية. فإذا قيل (أن المصدرية) فاللفظ صالح لـ(أنْ) الناصبة للفعل، و(أنْ) المخففة. والفرق بينهما أن العامل إن كان فعل علم فهي مخففة، وإن كان فعل ظن جاز الأمران نحو (وحسبوا أن لا تكونُ فتنة). فمن جعلها الأولى نصب، ومن جعلها الثانية رفع." ([3]) "وخبر (أنْ) المخففة إما جملة اسمية نحو (وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) و إما جملة فعلية مفصولة بقد. نحو: (ونعلم أن قد صدقتنا) أو حرف تنفيس، نحو، (علم أن سيكون)، أو حرف نفي (علم أن لن تحصوه)، أو لو نحو:(تبينت الجن أن لو كانوا) ما لم يكن الفعل غير كتصرف أو دعاء."([1])

وقد ورد هذا النوع من المصدر المؤول في ثلاثة مواضع في جزء عم وهي:

١- في قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ۝١٤ ﴾ **الانشقاق: ١٤ .** حيث ورد المصدر المؤول بعد الفعل (ظن) الذي جاء بمعنى اليقين، فالكافر يقول: أن لن يبعث([2])، كما أن الخبر قد وقع

---

[1] - **ينظر: إعراب القرآن: د. ياقوت، ج١٠/٥١٣٧.**
[2] - **الجنى الداني في حروف المعاني: ابن أم قاسم المرادي. ٢١٨.**
[3] - **المرجع السابق: ٢١٩ / ٢٢٠. وينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام الانصاري: ج١-١٨٦.**
[1] - **الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٢١٨.**
[2] - **إعراب القرآن الكريم لابي جعفر النحاس: ج٥/١٧٨.**

جملة فعلية منفية، وعليه فـ(إن) "هي المخففة من الثقيلة سادة مع ما في حيزها مسد مفعولي ظنّ.([1]) أما اسمها فهو ضمير الشأن (هو)، والتقدير (أيظن أنه لن يحور).

٢- في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾ ﴾ البلد: ٥.

لقد وقع المصدر المؤول (أن لن يقدر عليه أحد) بعد الفعل(يحسب)الذي فيه معنى الظن،كما أن خبر(أن) قد احتوى على النفي، وفي هذه الحالة فقد عدت (أن)المخففة من الثقيلة،([2]) والمصدر المؤول المنسبك قد سد مسد مفعولي حسب، أما اسم أن فهو ضمير الشأن.

٣- في قوله تعالى: ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾ ﴾ البلد: ٧

لقد تحقق في هذا الآية ما تحقق في سابقتها، لذا فقد سد المصدر المؤول مسد مفعولي يحسب. كما أن خبر أن هو ضمير الشأن. ويذكر القونوي أنه قد "أعاد أيحسب واحد للتنبيه على تغاير الحسبانين باعتبار متعلقهما."([3])

ث- المصدر المؤول المنسبك من (ما) المصدرية والفعل.

وقد ورد في سبعة مواضع في جزء عم توزعت كما يلي: (النازعات: ٣٥/ البروج: ٧/ الكافرون: ٢-٣-٤-٥ / المسد: ٢)

- إن الحرف المصدري في الآيات أعلاه هو (ما) المصدرية، التي تنقسم إلى وقتية([1]) وغير وقتية، "وهي التي تقدر مع صلتها، بمصدر، لا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: يعجبني ما صنعت، أي صنعك.([2]) و(ما) في كل الآيات من نوع المصدرية غير الزمانية.

- في الآية الأولى: قوله تعالى:﴿ يَوْمَ يَتَذَكَّرُ ٱلْإِنسَٰنُ مَا سَعَىٰ ﴿٣٥﴾ ﴾ النازعات: ٣٥ .(ما سعى) مصدر مؤول بمعنى (سعيه)، وما مصدرية كونت مع الفعل الماضي بعدها مصدرا وقع موقع المفرد، فأعرب بأنه في محل نصب مفعول للفعل (يتذكر).

---

[1] - ينظر: تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٤١.
[2] - ينظر: المرجع السابق: ج٥/ ٥٩٣.
[3] - حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: ج٢٠/ ٢٧٨.
[1] - وهي التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان، وتقدر بوقت الفعل. (ينظر الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٣٠،) ويطلق عليها ابن هشام مصطلح زمانية وغير زمانية: ينظر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ج٤/٤٦.
[2] - المرجع السابق: ٣٣١.

– أما في الآية الثانية في قوله تعالى:﴿ وَهُمْ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ شُهُودٌ ﴿٧﴾ ﴾ البروج: ٧ . فقد ورد المصدر المؤول (ما يفعلون) الذي جاء بمعني (فعلهم) في محل جر بحرف الجر (على).

– أما في الآية الثالثة: ورد المصدر المؤول (ما كانوا) في محل نصب على نزع الخافض. على تقدير حرف الجر(من).[1] كما أعرب المصدر بعد في محل نصب مفعول به ثان، كون الفعل(ثُوب) مبني للمجهول.[2]

– في الآيات ﴿ لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٣﴾ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ ﴿٥﴾ ﴾ الكافرون: ٢ - ٥ نلاحظ التكرار في استخدام المصدر المؤول المتكون من (ما) مع الفعل في زمنه المضارع وذلك في قوله تعالى (مَا تَعْبُدُونَ) وقوله (مَآ أَعْبُدُ) الذي تكرر في الآيتين (٣–٥) والفعل الماضي في قوله (مَّا عَبَدتُّمْ)، وفي كل تركيب تكونت دلالة محددة لها مقصوديتها، فالمضارع المتجدد هو ما عبر به عن عبادة الرسول، والماضي هو ما عبر به عن عبادتهم، وقد أصبحت عبادة الرسول حاضر ومستقبل، بينماعبادتهم باتت من الماضي المندثر. ويذكر الزمخشري أن (لا أعبد) يراد فيه المستقبل، بينما (ما) لا تدخل إلا على مضارع في معنى الحال.[1] وعليه فقد تكونت لدينا عدة مصادر مؤولة، وقع الأول في محل نصب مفعول به للفعل (أعبد) والتقدير (ما أنا عابد عبادتكم ولا أنتم عابدون عابدون عبادتي)[2]. والمصدر الثاني قد وقع في محل نصب مفعول لاسم الفاعل (عابدون) [3]. أما المصدر الثالث فقد وقع في محل نصب مفعول لاسم الفاعل (عابد) [4]. وهناك إعرابا آخر: حيث تعرب ما مصدرية في محل نصب مفعول ، وما يليها صلة الموصول. [5] وفي هذه الحالة عدت (ما) بمعنى من [1] وللدلالة على غير العاقل (الاصنام) وهي المقصود بقوله (ما عبدتم) وهذا شائع في القرآن.

---

[1] ـ وينظر الجدول في إعراب القرآن : ج٣٠/٢٧٨.
[2] ـ ينظر إعراب القرآن للنحاس: ج٥/ ١٨٤ـ ، ينظر: اعراب القرآن الكريم: د. ياقوت، ج١٠/٥٠٣١.
[1] ـ ينظر الكشاف للزمخشري: ج٦/ ٤٤٨. وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي: ج١١/ ١٣٤.
[2] ـ ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ج١١/١٣٦.
[3] ـ ينظر: إعراب القرآن وبيانه للدرويش:ج١٠/٦٠١. حبث يعربه مفعولا مطلقا.
[4] ـ ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ج١١/ ١٣٦. حيث يذكر أن (ما تعبدون) متعلق بقوله (عابد)
[5] ـ ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الانباري: ج٢/٥٤٢. وينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ج١١/ ١٣١.

– انتبه السمين الحلبي لما في التكرار من جمالية وحس لغوي بليغ، حيث يصف معنى الترديد في هذه السورة، بأنه "بارع الفصاحة."([2])

– في قوله تعالى: ﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنۡهُ مَالُهُۥ وَمَا كَسَبَ ۝٢ ﴾ المسد: ٢ وقع المصدر المؤول (ما كسب) في محل رفع معطوفا على (مالُه).

– يلاحظ وقوع المصدر المؤول في كل الآيات موقع المفرد، وعليه فقد ورد في محل رفع ونصب وجر. وفي كل الحالات أولت الحالة الإعرابية للمصدر بأنه في محل رفع ونصب وجر.

---

[1] - ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن لابن الانباري: ج٢/٥٤٢.
[2] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : ج١١/١٣٤.

الفصل الرابع

التأويـــــل بالزيـــــادة

الفصل الرابع

التأويل بالزيادة في جزء عم

مدخل: الزيادة في القرآن الكريم

شغلت قضية الزيادة في القرآن واللغة العلماء منذ القدم، حيث انقسموا لتيارين بارزين، الأول يمثله مجموعة من العلماء من النحاة والمفسرين وعلماء البلاغة، رفضت مبدأ الزيادة في القرآن. ينقل الزركشي عن الطرطوسي قوله: "زعم المبرد وثعلب ألا صلة([1]) في القرآن، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسع إنكاره، فذكر كثيرا. وقال ابن الخباز في التوجيه: وعند ابن السراج أنه ليس في كلام العرب زائد، لأنه تكلم بغير فائدة."([2])

أما المفسرون الذين رفضوا فكرة الزيادة في القرآن فكان على رأسهم محمد بن جرير الطبري(٣١٠هـ)، الذي يصرح في كتابه (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) أن الزيادة مما لا يليق أن يحمل كتاب الله عليه. كما يقرر مجموعة من القواعد تمثلت في أنه "ما من حرف ولا حركة في القرآن إلا وفيه فائدة، ثم إن العقول البشرية تدرك بعضها ولا تصل إلى أكثرها، وما أوتي البشر من العلم إلا قليلا" وأن "الأصل في الكلام لا سيما في كلام الله تعالى أن لا يكون زائدا" وأنه "ليس في القرآن ما لا معنى له" وأن الحكم بأن كلمة من كتاب الله لغو لا فائدة فيه مشكل صعب" وأقام الحجة على ذلك بأن الله تعالى وصف القرآن بكونه هدى وبيانا، وكونه لغو ينافي ذلك."([1])

أما الرازي فقد صرح في أكثر من موضع في تفسيره الكبير عن رفضه لمبدأ الزيادة في القرآن، حيث يقول في تفسير قوله تعالى:﴿ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾([2])"أما قوله: إنها

---

[1] - الصلة أحد المصطلحات التي دلت على الزيادة، وكذلك مصطلحات الحشو و اللغو و المقحم و التأكيد.

[2] - البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج٣/٧٢.

[1]- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: د. هيفاء عثمان فدا، دار القاهرة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠م/٣١٠.

[2] - سورة ابراهيم: الآية/١٠.

صلة فمعناه القول على كلمة من كلام الله عز وجل أنها حشو ضائع فاسد، والعاقل لا يجوز المصير إليه من غير ضرورة."([1])

ومن البلاغيين يبرز رأي ابن الأثير الذي لا يختلف في جوهره عن الآراء السابقة.([2]) وعليه فإن المعارضين لمفهوم الزيادة في القرآن انطلقوا من زاويتين: الأولى إيمانية منطقية، مفادها أن كلام الله عز وجل منزه عن القول بالحشو أو الزيادة فيه، فكل كلمة وحرف وضعت بمقدار. أما الزاوية الأخرى فدلالية، تختص بالمعنى، فطالما الزيادة قد كانت لمعنى وهذا متفق عليه، فلا يعقل القول بأن ما أفاد دلالةً هو حشوٌ.

أما التيار الآخر وهو الجمهور فقد قال بالزيادة، وقد مثل هذا التيار مجموعة كبيرة من العلماء على رأسهم الخليل وتلميذه سيبويه الذي أورد في كتابه مباحث عدة عن هذه الظاهرة التي أطلق عليها مصطلحي اللغو، والحشو، فينقل عن الخليل أن (مهما) تتكون من "(ما) أدخلت معها (ما) لغوا، بمنزلتها مع متى إذا قلت (متى ما تأتني آتك)، وبمنزلتها مع إن إذا قلت إن ما تأتني آتك)، وبمنزلتها مع أين كما قال سبحانه (أينما تكونوا يدرككم الموت).([3]) وهو بذلك يقر بالزيادة، إلا أن هذه الزيادة من وجهة نظر هذا الفريق قد جاءت لفائدة، يقول سيبويه في قوله تعالى ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ ﴾ النساء: ١٥٥. وهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام.([4])وعليه فالنحاة قد أدركوا من البداية أن الزيادة إنما تجيء لمعنى. ومن هذا المنطلق فالزيادة التي يقصدها هذا التيار إنما تخص الجانب الإعرابي فقط، دون الجانب الدلالي، وقد استندت رؤيتهم إلى اعتبار أن التركيب يمكن أن يستغني عن الحرف أو الفعل دون الاخلال بالمعنى العام للجملة، وبهذا فقد استندوا إلى مقولة أصل المعنى، يشير السكاكي في (مفتاح العلوم) أنه متى حكمنا على حرفٍ بزيادة لم نُرد سِوى أن أصل المعنى بدونه لا يختل، وإلا فلا بُد مِن أن تثبت له فائدّة([1]) وعليه فوجود اللفظ في التركيب قد عد عدولا عن الأصل، كما أن هناك عدولا آخر، وهو أن الحرف أو الفعل قد خرج عن معناه الوضعي (أصل الوضع) لإفادة معنى آخر وهو التوكيد حسب سيبويه. لذا فإن اللغو

[1] - التفسير الكبير للرازي: ج١٩/٩٢.
[2] - ينظر: زيادة الحروف بين التأييد والمنع: ٢٤٣.
[3] - الكتاب (كتاب سيبويه): ج٣-٥٩.
[4] - المرجع السابق: ج٤/٢٢١.
[1] - مفتاح العلوم للسكاكي: ١٠٠.

الذي يقصده النحاة ليس لغو المعنى، وإنما هو لغو الإعراب والصنعة الإعرابية؛ فالزيادة لم تؤثر من الناحية الإعرابية ليس غير، ووجودها من هذه الوجهة فقط يمكن أن نطلق عليه مصطلح الزيادة؛ فهي زيادة إعرابية لا دلالية. وربما يكون الدافع الأبرز للجمهور في اعتماد مبدأ الزيادة؛ أن المزيد في الكثير من الحالات لا يعمل فيما يليه، وذلك مثل زيادة كان وإن، كما أنه في بعض الحالات يكف ما يسبقه عن العمل إضافة لكونه غير عامل، وذلك في مثل زيادة ما.

ماهية اللفظ الزائد

يذكر الزركشي: "حق الزيادة أن تكون في الحروف وفي الأفعال ..، أما في الأسماء فنص أكثر النحويين على أنها لا تزاد. ووقع في كلام كثير من المفسرين الحكم عليها بالزيادة، كقول الزمخشري في قوله تعالى:﴿ يُخَادِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ﴾ البقرة: ٩ ، إن اسم الجلالة مقحم، ولا يتصور مخادعتهم لله تعالى"([1]). كما يذكر ابن فارس: "قال بعض أهل العلم:إن العرب تزيد في كلامها أسماء وأفعالا. أما الأسماء فالاسم والوجه والمثل. قالوا فالاسم في قولنا: (بسم الله). إنما أردناه (بالله) لكنه لما أشبه القسم زيد فيه الاسم. وأما الوجه فقول القائل:(وجهي إليك)، وفي كتاب الله جل ثناؤه: (ويبقى وجه ربك). قال الشاعر:

استغفر الله ذنبا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل

وأما المثل ففي قوله جل ثناؤه: (فأتوا بسورة من مثله). ويقول قائلهم: (مثلي لا يخضع لمثلك) أي أنا لا أخضع لك.([1])

أما زيادة الفعل فيذكر الزركشي أنه قد زيد (كان) و(أصبح) وذلك مثل قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا ﴿٢٩﴾ ﴾ مريم: ٢٩ . أما الحروف فيذكر ابن فارس: وقد تزاد حروف من حروف المعاني- كزيادة (لا) و(من) وغير ذلك.

[1] - البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج٣/٧٤.
[1] - الصاحبي لابن فارس: ١٥٧.

زيادة الحروف في جزء عم

يقول السيوطي: "إن الحرف إنما جيء به ليربط اسما باسم، أو فعلا بفعل، أو جملة بجملة، أو يعين اسما فقط، أو فعلا فقط، أو ينفي فعلا فقط، أو ينفي اسما فقط، أو يؤكد فعلا فقط، أو اسما فقط، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب.[١] وهذه الاستخدامات للحروف تكون في التراكيب القياسية المطردة، إلا أن الحروف في حال زيادتها تفقد هذه الخواص، ويكون موقعها في التركيب له وظيفة واحدة فقط وهي التوكيد، "قال ابن جني: كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى."[٢] والمعلوم أن الإعادة أو التكرير للجملة إنما يكون في باب التوكيد. وقد وضح ابن جّني موقفه من زيادة الحرف في التركيب اللغوي في الجزء الثاني من كتابه القيم الخصائص "فأشار إلى أن زيادة الأحرف أمر خارج عن القياس، وكذلك حذفها، وذلك أّنه إذا كانت إّنما جيء بها اختصاراً وإيجازاً كانت زيادتها نقضاً لهذا الأمر وأخذاً له بالعكس والقْلب، ألا ترى أن الإيجاز ضد الإسهاب. والقياس ألا يجوز حذفُ الحروف ولا زيادتها، ومع ذلك فقد حذفت تارةً وزيدت أخرى، وزيادة الحروف كثيرٌة وٕإن كانت على غير قياس.[٣]

أما حروف الزيادة في العربية فيمكن اجمالها فيما يلي:(أَنْ ، الباء ، الفاء ، الكاف ، اللام، لا(النافية) ، ما ، مِنْ ، ثم الواو) هذا حسب الترتيب الابجدي. وهذا التعداد يشير إلى الأغلب في الحروف المحذوفة، حيث تزاد حروف أخرى مثل الكاف، ولكن على قلة.[٤]

يطرح صاحب الجدول في إعراب القرآن قضية هامة وهي هل الزائد من الحروف يتعلق أم لا؟ ويجيب عن ذلك بأنه يجب أن نستثني من قولنا: (لا بد لحرف الجر من متعلق) الحرف الزائد كـ(الباء) و(من) في قوله تعالى (وَكَفى بِاللَّهِ شَهِيداً) (هَلْ مِنْ خالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ) ، وذلك لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء فأعينت على ذلك بحروف الجر. والزائد إنما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا، ولم يدخل للربط.[١]إلا أنه يشير إلى اللام كحالة متفردة في الزيادة حيث "يصح في اللام المقوية أن يقال إنها متعلقة بالعامل المقوّي، كقوله تعالى (مُصَدِّقاً لِما مَعَهُمْ) و (فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ) و (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيا تَعْبُرُونَ)

---

[١] ـ الاشباه والنظائر للسيوطي: ج٢٦/٣.
[٢] ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي: ج٧١/٣.
[٣] ـ ينظر: الخصائص لابن جني:ج٢٨٠/٢
[٤] ـ ينظر: المرجع السابق: ج٧٥/٣.
[١] ـ الجدول في إعراب القرآن: ج٣٦٣/٣٠.

لأن التحقيق أنها ليست زائدة محضة، لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزله منزلة القاصر، ولا معدية محضة لاطراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين المنزلتين.([1])

وقد ورد في جزء عم شواهد لبعض هذه الأحرف توزعت كما يلي:

١- زيادة الباء

الباء "حرف مختص بالاسم، ملازم عمل الجر. وهي ضربان: زائدة، وغير زائدة."([2]) أما الزائدة فيذكر صاحب الجنى الداني أن لها ستة مواقع إعرابية وهي (الفاعل- المفعول- المبتدأ- الخبر- الخبر- البدل- التوكيد المعنوي).([3]) ويجعلها صاحب مغني اللبيب في تقسيمه للمعاني التي تخرج إليها الباء أنها تتخذ معنى التوكيد.([4])

أما في جزء عم فقد وقعت الباء زائدة في موقعين، وهما موقع الخبر، وموقع المفعول، أما موقع الخبر فقد كانت:

أ- **في موقع خبر(ما) العاملة عمل ليس** ، وذلك في خمسة مواضع توزعت كما يلي:

١- في قوله تعالى: ﴿وَمَا صَاحِبُكُم بِمَجْنُونٍ ﴿٢٢﴾﴾ **التكوير: ٢٢**. "أي ليس خطابه ولا بيانه ولا فعله فعل مجنون."([1]) " كما تبهته الكفرة،" وهذا يدل على نفي الصفة بشكل قطعي ، وهو ما أفادته زيادة الباء في هذا الموضع.([2])

٢- في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ **التكوير: ٢٤** . يقول الزمخشري: "وما محمد على ما يخبر به من الغيب ورؤية جبريل والوحي إليه وغير ذلك (بضنين) بمتهم من الظنة وهي النهمة، وقرئ: بضنين، من الضن وهو البخل." ([3])

٣- في قوله تعالى:﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿٢٥﴾﴾ **التكوير: ٢٥**. يذكر البيضاوي في تفسير هذه الآية: "(وما هو)وما القرآن(بقول شيطان رجيم)؛أي بقول بعض المسترقة للسمع، وبوحيهم

---

[1] - ينظر: المرجع السابق: ج٣٠/٣٦٣.
[2] - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٣٦.
[3] - الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي: ٤٨ وما بعدها.
[4] - مغني اللبيب: ج٢/١٤٦.
[1] - إعراب القرآن للنحاس: ح٥/١٦٢.
[2] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٢٦.
[3] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٢٧.

إلى أوليائهم من الكهنة."([1]) وعلى الرغم من عدم إرادة كل الشياطين والتقيد بالبعض، إلا أن الاستغراق في هذه الآية كان لنفي فعل القول أن يكون لشيطان رجيم.

٤- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ ﴿١٦﴾ ﴾ الانفطار: ١٦

"أي لا يفارقونها أبدا ولا يغيبون عنها، بل هم فيها."([2]) وعليه فقد أكدت الباء الزائدة نفي صفة الغياب عمن هم أصحاب النار. فهم حاضرون ملازمون لحرها. حتى إن البيضاوي يعد أن المعنى يدل على خلودهم فيها، وخاصة أن الجملة الاسمية أفادت الدوام والثبات.([3]) حيث إن النفي قد دل على على دوام نفي الصفة، وليس نفي الدوام كما هو الحال في الجمل السابقة.

٥- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ ﴿١٤﴾ ﴾ الطارق: ١٤

لقد سبق هذه الآية قسم محذوف الفعل والمقسم به دلت عليه أن المؤكدة مع اللام، وهو أشد أنواع التأكيد من الله سبحانه أن القرآن قول فصل، ثم يتجه إلى استغراق نفي صفة الهزل عن القرآن الكريم. "أي لم ينزل باللعب"([4]) وهو بذلك يؤكد مدى جدية القرآن ورسالته.

- وعليه فمما سبق نخلص أن زيادة الباء عبارة عن أحد الأساليب ذات الدلالة الخاصة في العربية، حيث ظهر مدى الأثر الذي تحدثه هذه الزيادة على المعنى، بحيث تفيد استغراق نفي الصفات (الجنون والضن والقول والغياب والهزل)، وكذلك تأكيد هذا النفي([1])، وهو غاية الزيادة ومصدر دلالتها.

لقد كانت أكثر مواقع ما النافية في القرآن قد وردت بالترافق مع زيادة الباء بعدها في الخبر. "والصحيح أن الباء تدخل في خبر ما عند الحجازيين وعند تميم على السواء"([2]) وهذا يثبت أن هذا الأسلوب من الأساليب الأصيلة في العربية، الذي تكمن أهميته فيما يحدثه من أثر معنوي و بلاغي على الخطاب.

---

[1] - حاشية القونوي على البيضاوي: ج٢٠/١٢٥.
[2] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٥٢٧.
[3] - ينظر: حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: ج٢٠/١٣٦.
[4] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٥٦١.
[1] - البرهان للزركشي: ج٣/٧٥.
[2] - ينظر: شرح الرضي للكافية: ج٢/ ١٨٨.

إن (ما) التي وردت في كل هذه الآيات هي الحجازية، وهي لغة قريش التي تعمل عمل ليس فترفع المبتدأ وتنصب الخبر. يقول النحاس في قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُوَ بِقَوْلِ شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾ التكوير: ٢" لو حذفت الباء لنصبت لشبه (ما) بليس."[1] .

إن وجه التأويل في الآيات السابقة يكمن في كون الخبر المفرد قد سبق بالباء الزائدة التي عملت فيه الجر شكلا، لا على الحقيقة؛ لأنه لا يوجد تعلق لشبه الجملة المتكونة من الباء ومجرورها؛ وعليه فقد اعتبر العلماء أن هذا الخبر منصوبا محلا، مجرورا لفظا، وخاصة أن الوضع الطبيعي لهذا العنصر أن يكون منصوبا، ذلك أن دخول الحرف كان عملا طارئا فرضه الأسلوب.

ب- في خبر ليس

١- في قوله تعالى: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ ﴾ الغاشية: ٢٢

يذكر النحاس أن السيطرة تعني الجبروت،[2] بينما يقول الزمخشري أن معناها التسلط،[3] وعليه فقد أفادت الزيادة المسبوقة بالنفي المتحصل من دلالة (ليس) التي يذكر الرضي أن دلالتها تتجه إلى نفي الكينونة، أفادت نفي كونه جبارا متسلطا على العباد. وعليه فهذا الأسلوب في جوهره يتقاطع بشدة مع الأسلوب السابق المتمثل في زيادة الباء بعد (ما) العاملة عمل ليس. بل يمكن عدهما امتدادًا لذات الأسلوب العربي في الخطاب. يقول الرضي: "اعلم أن الأصل في (ما) ألا تعمل كما في لغة بني تميم، .. وأما الحجازيون فقد أعملوها مع عدم الاختصاص، لقوة مشابهتها لليس؛ لأن معناهما في الحقيقة سواء، وذلك لأن معنى ليس في الأصل: ما كان، ثم تجردت عن الدلالة عن الزمان، فبقيت مفيدة لنفي الكون، ومعنى ما مجرد النفي، ومعلوم أن نفي الشيء بمعنى نفي كونه." [1]

[1] - إعراب القرآن للنحاس: ج١٦٣/٥.
[2] . ينظر:إعراب القرآن للنحاس: ج٢١٤/٥.
[3] - ينظر: الكشاف للزمخشري: ج٣٦٦/٦.
[1] - ينظر: المرجع السابق: ج٢/ ١٨٥.

يذكر ابن هشام أن هذا النوع من الزيادة في غير الموجب مقيسة، بعكس الزيادة في الموجب التي تحمل على السماع.[١] وربما تكون تلك النتيجة قد جاءت بناء على درجة شيوع هذه الظاهرة في القرآن الكريم الذي جاء موافقا لعادات العرب في كلامها.

ت- في المفعول به

وقد وردت الباء الزائدة الداخلة على المفعول به في موضعين وهما:

١- في قوله تعالى: ﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ۝١ ﴾ **العلق: ١**

"يذكر السمين الحلبي: "قوله:(باسم ربك) يجوز فيه أوجه، أحدها: أن تكون الباء للحال، أي اقرأ مفتتحا باسم ربك، قل بسم الله، ثم اقرأ، قاله الزمخشري. الثاني أن الباء مزيدة، والتقدير: اقرأ اسم ربك .. والثالث أن الباء للاستعانة والمفعول محذوف تقديره: اقرأ ما يوحى إليك مستعينا باسم ربك. الرابع أنها بمعنى (على)، أي أقرأ على اسم ربك."[٢] وقد وردت قراءة بدون ذكر الباء،[٣] مما يقرب فكرة كونها زائدة في هذا المقام، عدا عن كون التأويلات الأخرى لحالتها الإعرابية، قد اعتمدت على التقدير الذي اتخذ شكل المبالغة أحيانا، مثلما هو في الوجه الثالث الذي قال به السمين الحلبي.

٢- في قوله تعالى: ﴿ عَيۡنًا يَشۡرَبُ بِهَا ٱلۡمُقَرَّبُونَ ۝٢٨ ﴾ **المطففين: ٢٨ .**

ينقل أبو حيان في البحر عن الأخفش أنه قال في تفسير هذه اللآية: أي يشربها، أو منها"[١] ويذكر ابن الأنباري أن هناك تأويلا آخر، وهو أن تكون (بها) بمعنى (فيها).[٢] ويعضد الزيادة قراءة شاذة لابن أبي عبلة حيث قرأ (يشربها).[٣]

إن الباء الزائدة قد دخلت على الضمير الذي كان في موضع المفعول به، حيث إن الفعل متعدي لمفعول، وهذا ما يرجح تأويل الحالة الإعرابية في هذا التركيب، فالضمير في هذه الحالة في محل نصب على المفعولية.

---

[١] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ج٢/١٧٠-١٧١.
[٢] -الدر المصون للسمين الحلبي: ج١١/٥٥- ٥٦.
[٣] - ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج٢/ ١٢٨٣.
[١] - تفسير البحر المحيط : ج٨/٤٣٤.
[٢] - البيان في غريب إعراب القرآن لابن الانباري: ج٢/ ٥٠٢.
[٣] - زيادة الحروف بين التأييد والمنع: ٤٢٠. عن جامع البيان:١٤، ٢٩ : ٢٠٧.

- إن زيادة الباء في المواضع السابقة تطرح قضية هامة، وهي أيهما أفضل، ان نعد الباء زائدة أم يتم البحث عن تخريج آخر لهذه القضية كما لاحظنا في العديد من المواضع أن العلماء قد كانت لهم أقوال متعددة' قد يصار إلى الأخذ بأحدها عوض الحديث عن الزيادة، وفي هذا المقام فإن البدائل التي طرحت لتكون حلولا لمقولة الزيادة، قد كانت تحتوي على مبالغة في التأويل، فمعظمها قد اعتمدت على افتراضات بعيدة، وتقديرات يمكن أن تقود إلى الزلل والشطط، ومثال ذلك ما أورده السمين الحلبي من تأويلات بديلة للزيادة في تفسير قوله تعالى:﴿ ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ ﴾ العلق: ١. وعليه قد تكون مقولة الزيادة أقل كلفة من ناحية الدرس التركيبي- الدلالي، كما أن النحويين لم يتجاهلوا الدلالة المضافة للزيادة في اللغة.

٢- زيادة حرف الجر: من

وقد ورد في موضعين في جزء عم وهما:

١- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ١٩ ﴾ الليل: ١٩

٢- في قوله تعالى: ﴿ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٖ وَلَا نَاصِرٖ ١٠ ﴾ الطارق: ١٠

يقول أبو حيان في تفسيره لهذه الآية: "ولما كان الامتناع في الدنيا إما بقوة الانسان وإما بناصرٍ خارج عن نفسه نفى عنه تعالى ما يمتنع به وأوتي بـ(من) الدالة على العموم في نفي القوة والناصر."([1]) وهذا يوضح أن ما قد استغرقت في دلالتها نفي جنس القوة، والناصر بشكل عام الذي من شأنه نصرة الانسان في ذلك اليوم.

من شروط زيادة من التي تأتي زائدة في النص على العموم أو لتوكيد العموم، أن تسبق بنفي أو بنهي أو باستفهام. وقد سبقت في كلا الحالتين بالنفي. كما أن مجرورها في كلا الحالتين نكرة، وهو الشرط الثاني.

[1] - تفسير البحر المحيط: ج٨/٤٥٠.

وقد وقعت في الآيتين في موقع المبتدأ المؤخر. وهذا يستجيب للشرط الثالث، حيث يجب أن تقع في موقع المبتدأ أو الفاعل أو المفعول لجواز اعتبارها زائدة.(١) وقد جوز الأخفش زيادتها مطلقا دون شروط.(٢)

يقول المبرد: "وأما الزائدة التي دخولها على الكلام كسقوطها فقولك: ما جاءني من أحد، وما كلمت من أحد، وكقول الله عز وجل: ﴿أَن يُنَزَّلَ عَلَيْكُم مِّنْ خَيْرٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ **البقرة: ١٠٥)** إنما هو خير، ولكنها توكيد فهذا موضع زيادتها، إلا أنك دللت فيه على أنه للنكرات دون المعارف، إلا ترى أنك تقول: ما جاءني من رجل، ولا تقول: ما جاءني من زيد، لأن رجلا في موضع الجميع، ولا يقع المعروف هذا الموقع، كما يشير المبرد إلى أن النفي في هذه الحاله شيء قد عرفته بعينه."(٣) ويشير في موضع آخر إلى أن زيادة من تفيد استغراق الجنس "وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت مجيء واحد، وإذا قلت ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله."(٤) وربما تكون هذه هي الدلالة المركزية التي وجد هذا الأسلوب العربي من أجلها.حيث يذكر ابن هشام أنه قبل دخولها "يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال(بل رجلان)، ويمتنع ذلك بعد دخول من.(٥)

ويذكر سيبويه أن دلالة زيادة (من) تتجه إلى جانب نفي التبعيض–أي الدلالة على العموم– إلى إفادة معنى التوكيد.(١) وعليه فإنها تفيد في هذه الحالة توكيد استغراق نفي الجنس بعمومه.

٣–زيادة ما

يذكر ابن هشام أن (ما) الزائدة تقع كافة وغير كافة،(٢)

أ- ما الزائدة غير الكافة

وقد وقعت زائدة في خمسة مواضع توزعت كما يلي:

---

١ - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: ج٤/١٦٤-١٦٦.
٢ - ينظر: البرهان للزركشي: ج٣/ ٨٣.
٣ - المقتضب للمبرد: ج٤/١٣٧-١٣٨. (بتصرف)
٤ - المرجع السابق: ج١/ ٤٥.
٥ - مغني اللبيب : ج٤/ ١٦٣.
١ - ينظر الكتاب(كتاب سيبويه): ج٢/ ٣٠٧.
٢ - ينظر: مغني اللبيب: ج٤/ ٦٧. والمقصود هنا (ما) الزائدة غير التي تقع عوضا عن فعل محذوف مثل (إما أنت منطلقا) أو عن الاضافة (ينظر: الجنى الداني : ٣٣٢-٣٣٣)

١- في قوله تعالى:﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴿٤﴾ ﴾ الطارق: ٤

٢- في قوله تعالى:﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾ ﴾ الانفطار: ٨

٣- في قوله تعالى:﴿ فَأَمَّا ٱلۡإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكۡرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴿١٥﴾ ﴾ الفجر: ١٥

٤- في قوله تعالى:﴿ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبۡتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيۡهِ رِزۡقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ ﴾ الفجر: ١٦

في إعراب الآية الأولى يقول أبو البركات: "من قرأ بالتخفيف –يقصد (لمّا)– جعل (ما) زائدة، و(إنْ) مخففة من الثقيلة وتقديره (إن كل نفس لعليها حافظ). ومن قرأ بالتشديد، جعل (إنْ) بمعنى ما، و(لمّا) بمعنى (إلا) كقولك: نشدتك الله لمّا فعلت، أي إلا فعلت."([١]) أما أبو حيان فيذكر أن الجمهور قد قرأ (إنْ) خفيفة، (كل) رفعا (لما خفيفة)، فهي عند البصريين مخففة من الثقيلة و(كل) مبتدأ و(اللام) هي الداخلة للفرق بين إن النافية وإن المخففة، و(ما) وحافظ خبر المبتدأ، وعليها متعلق به. وعند الكوفيين (إن) نافية و(اللام) بمعنى إلا وما زائدة وكل وحافظ مبتدأ وخبر، والترجحيح بين المذهبين المذكورين في علم النحو."([٢]) ومهما يكن الخلاف فهو لم يتطرق إلى زيادة (ما) حيث يتفق المذهبان على زيادتها.

وفي الآية الثانية: يقول الزمخشري في أول اختياراته لإعراب (ما) في (ما شاء) أنها مزيدة.([١]) ويذكر الشوكاني: "(ما) مزيدة، و(شاء) صفة لصورة، أي ركبك في أي صورة شاءها من الصور المختلفة."([٢]) ويذكر أبو البقاء أن أحد وجوه إعراب هذه الآية أن تكون (ما) زائدة، و(في) تتعلق بعدلك. والتقدير (ركبك في أي صورة شاء).([٣])

وفي المقابل هناك من عد(ما) في هذه الآية موصولة و(شاء) صلتها والتقدير (ركبك التركيب الذي شاء.([٤]) كما جوّز الزجاج أن تقع في معنى الشرط والجزاء، والمعنى (في أي

---

[١] - البيان في غريب اعراب القران لابن الانباري: ج٢/ ٥٠٦.
[٢] - تفسير البحر المحيط لأبي حيان الاندلسي: ج٨/٤٤٨.
[١] - ينظر: الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٣٠.
[٢] - ينظر: فتح القدير للشوكاني: ج٥/ ٥٢٦
[٣] - ينظر: البيان في غريب اعراب القران لابن الانباري: ج٢/٤٩٨.
[٤] - تفسير التحرير والتنوير : الإمام الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للتشر، تونس، ١٩٨٤م. ج٣٠/١٧٧.

صورة ما شاء أن يركبك ركبك).([1]) كما عدها الزمخشري موصولة، حيث تتعلق شبه الجملة(في أي صورة) بـ(عدلك)، في حين ينتصب (ما) بشاء، والتقدير"(عدلك في صورة عجيبة).([2])

أما في الآية الثالثة: فيذكر الشوكاني أن (ما) في قوله (إذا ما) زائدة.([3]) وكذلك الأمر في الآية الرابعة.

لقد وقعت ما الزائدة في الآية الأولى بعد الرافع: حيث وقعت بعد المبتدأ، كما وقعت في الآية الثانية بعد المجرور (صورة). كما وقعت في الآيتين الثالثة والرابعة بعد أداة الشرط غير الجازمة (إذا). مما أجاز اعتبارها زائدة.([4]) حيث يذكر المرادي أن زيادتها بعد أداتي الشرط: الجازمة (إن) وغير الجازمة (إذا) كثير.([5]) مع العلم أنها تتبع الجوازم بشكل عام ([6]) كما لم يعثر الباحث على أمثلة لوقوعها بعد الخافض الاسم، وبعد الأسماء الخافضة، وبين التابع والمتبوع.([7])

لقد كانت (ما) الزائدة في كل الحالات من نوع الزائدة لمجرد التوكيد، والتي يقول المرادي أنها تلك التي يكون دخولها في الكلام كخروجها.([1])

لاحظنا أن مواضع زيادة (ما) كانت في الحشو، يذكر ابن جني: "وأن من اتسع بزيادة (ما) حشوا وغير أولٍ لم يستجز زيادتها أولا إلا في شاذٍ من القول.([2]) وعليه فالقاعدة أن يكون الزائد في الحشو لا في أول الكلام أو تاليه.

يلاحظ أن الآراء التي رفضت زيادة (ما) قد لجأت إلى نوع من التأويلات التي اتصفت بالبعيدة في غالب الأحيان، وذلك كما رأينا تقديرات بعض النحاة والمفسرين لوقوعها موصولة أو مصدرية، ومثال ذلك ما ورد في إعراب قوله تعالى:﴿ فِيٓ أَيِّ صُورَةٖ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴾ **الانفطار**:٨. وبالمقابل يلاحظ سهولة الإعراب عند من قال بالزيادة.

---

[1] ـ معاني القرآن وإعرابه :الزجاج. : أبو إسحاق إبراهيم بن السري(٣١١هـ) تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨. ٢٩٥-٢٩٦.

[2] ـ ينظر: الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٣١.

[3] ـ ينظر: تفسير فتح القديرللشوكاني: ج٥/٥٨٥.

[4] ـ ينظر: مغني اللبيب : ج٤/ ٩٨-١٠٦.

[5] ـ ينظر: الجنى الداني: ٣٣٣.

[6] ـ ينظر: مغني اللبيب: ج٤/١٠٠.

[7] -المرجع السابق: ١٠٩/١٠١.

[1] ـ ينظر: المرجع السابق: ٣٣٢.

[2] ـ ينظر: الخصائص: ج١-٢٩٠.

ب- ما الكافة

راقب النحاة مواقع ما الزائدة الكافة، فوجدوا أنها تقع في مواضع متنوعة، حيث وقعت بعد الأفعال (قل–كثر –طال)، فكفتها عن عمل الرفع، وكذلك وقعت بعد الأحرف المشبهة بالفعل، فكفتها عن عمل الرفع والنصب، كذلك وقعت بعد حروف الجر، وبعد بعض الأسماء التي تفتقر للاضافة فكفتها عن الجر.[١] ويذكر ابن يعيش: " ومعنى الكافة أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل. وقد دخلت كافة على الكلم الثلاث: الحرف والاسم والفعل."[٢]

أما ما وقع من شواهد لـ(ما) الكافة في جزء عم فكانت كما يلي:

١– في قوله تعالى:﴿ فَإِنَّمَا هِيَ زَجْرَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾ ﴾ **النازعات: ١٣**

٢- ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾ ﴾ **النازعات: ٤٥**

٣- في قوله تعالى:﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ ﴾ **الغاشية: ٢١**

في الآيات الثلاث أعلاه يلاحظ إضافة (ما) إلى الحرف المشبه بالفعل (إن)، حيث كفته عن العمل، ويلاحظ ذلك من خلال وقوع ما يفترض أنه في موقع النصب على أنه اسم (إن) وهي الأسماء (هي– أنت– أنت) في الآيات على التوالي في موقع الرفع على الابتداء، حيث إنه في هذه الحالة تعود الجملة الاسمية إلى سابق عهدها قبل دخول الحرف المشبه بالفعل، إذ يتحول المركب (إنما) للدخول على الجمل[١] وليس المفردات،[٢]. وعليه فإعراب الأسماء السابقة الذكر يكون على أنها مبتدآت، وخاصة أن معنى الكف هو منع الإعمال. وتكون في محل رفع ذلك أنها وقعت ضمائر رفع منفصلة، والأسماء التي تليها تقع موقع الأخبار عنها.

إن انضمام (ما) إلى (إنّ) لا يعني أنها أبطلت عملها وأبقت دلالة التوكيد فحسب كما يفهم من معنى الكف الذي يتمحور حوله جهد النحاة في هذا الجانب، بل يتعدى ذلك، فالتوكيد في

---

١ - ينظر: مغني اللبيب : ج٤/ ٦٧ وما بعدها.
٢ - شرح المفصل:٦٧/٥.

١ - لم يعثر الباحث على شواهد على دخولها على الجملة الفعلية في جزء عم. وشاهد ذلك قوله تعالى:﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ الأنبياء: ١٠٨) حيث دخلت في قوله (إِنَّمَا يُوحَىٰٓ) على الجملة الفعلية، وفي قوله تعالى (أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ) على الجملة الاسمية.
٢ - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ج٣١٦/١.

هذه الحالة لم يفارق (إن) حيث يتعذر حسب عبد القاهر إلحاق أي من المؤكدات بعد (إنما)، ومنها القسم، وعليه فإن الدلالة المضافة للتوكيد في هذا الباب هي النفي والإثبات.(1) كما ينفي ابن هشام أن تكون(ما) قد أفادت معنى النفي في هذا التركيب بأي حال من الأحوال.(2)

كما أن هناك فائدة بلاغية ولغوية كبرى لهذا التركيب، ألا وهي تكوين أداة الحصر أو القصر(إنما) التي أفادت في هذه الحالة الحصر الاضافي،(3) حيث تم قصر الصفة (منذر) على الموصوف (أنت)، بحيث يتعدى الرسول صلى الله علية وسلم صفة الإنذار لغيرها من الصفات. ويضاف لذلك أن هذا التركيب قد تميز بسمة أسلوبية هامة، بحيث أصبح من الأساليب اللغوية الأساسية، فهو مدار القصر في اللغة، والأصل في الأسلوب، حيث يحمل القصر بالنفي و(إلا)عليه.

لقد أعمل النحاة (إن) على الرغم من اتصال (ما) الكافة بها في العديد من الحالات، حيث سمع عن العرب نصب اسمها، حيث يذكر الأزهري أن إعمال (إن) في (إنما) نادر، وأن هنالك من قاس ذلك على بقية أخواتها (أن- كأن- لكن- لعل) وقوفا على السماع.(1) كما أعملوا ليت في (ليتما) ومثال ذلك قول الشاعر:

قالت ألا ليتما هذا الحمامَ لنا　　　　إلى حمامتنا أو نصفه فَقَدِ

"فمن نصب (الحمام)، وهو الأرجح عند الكوفيين في نحو(ليتما زيدا قائمٌ) فما زائدة غير كافة، وهذا اسمها، ولنا الخبر."(2)

٤-زيادة لا

يذكر المرادي أن (لا) حرف، يكون عاملا وغير عامل، وأصول أقسامه ثلاثة: لا النافية، ولا الناهية، ولا الزائدة.(3) وعليه فقد عدّ لا الزائدة أصلا لاستعمال (لا) في اللغة. ويعرفها ابن هشام بأنها الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده.(1)

1 - خصائص التراكيب: ١٦٥،(بتصرف)
2 - ينظر: مغني اللبيب: ج٤/٨٠-٨١.
3 - ينظر: حاشية القونوي على البيضاوي: ج٢٠/٨٠.
1 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ج١/ ٣١٨.
2 - مغني اللبيب: ج٤/٧٨.
3 - الجنى الداني: ٢٩٠.

وقد وردت زائدة في جزء عم في الأحوال التالية:

أ- لتأكيد النفي:

- في قوله تعالى:﴿ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ ﴾ **النبأ: ٢٤**
- في قوله تعالى:﴿ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّابًا ﴿٣٥﴾ ﴾ **النبأ: ٣٥**
- في قوله تعالى:﴿ فَمَا لَهُۥ مِن قُوَّةٍ وَلَا نَاصِرٍ ﴿١٠﴾ ﴾ **الطارق: ١٠**

يذكر الشوكاني في تفسير هذه الآية: أنها "مستأنفة لبيان ما اشتملت عليه من أنهم لا يذوقون في جهنم أو في الأحقاب بردا ينفعهم من حرها، ولا شرابا ينفعهم من عطشها."([٢]) وعليه فقد وردت (لا) الثانية بمثابة مؤكد لما سيؤول عليه حال المشركين من نفي حصولهم على "برد ريحٍ ولا ظلٍ ولا نوم"([٣]) إلا الحميم. وهذا يوضح كيفية ودلالة زيادتها في هذه الحالة لتأكيد النفي.([٤]) ففي(لا) الأولى نفي الرحمن من خلال السياق القرآني إمكان حصولهم على البرد، ثم تم تأكيد ذلك في تكرار النفي بـ(لا) مع تأكيد عدم إمكان حصولهم على إي شراب، حيث أفاد التنكير العموم.

أما في الآية الثانية فقد ذكر الزمخشري: "أي لا يكذب بعضه بعضا ولا يكذبه، أو لا يكاذبه."([١]) ودلالة ذلك أن (لا) وردت لتأكيد النفي (نفي الكذب). فقد أفادت (لا) تأكيد نفي إمكانية أن يكذب بعضهم بعضا.([٢])

وكذلك الحال في الآية الثالثة: فقد أكدت (لا) الزائدة، نفي وجود أي ناصر إلى جانب نفي وجود القوة التي من شأنهما أن يغيثا من ينحرف عن طاعة الله.

يلاحظ أن المنفي بعد (لا) قد ورد في كل الآيات نكرة. حيث يدل التوكيد في هذه الحالة على نفي العموم، فقد نفي في الآية الأولى عموم الشراب، وفي الثانية نفي عموم الكذب، وفي الثالثة نفي عموم الناصر. مما يوضح خصوصية الأسلوب الذي ينتج عن زيادة (لا) في العربية،

---

[١] - مغني اللبيب: ج٣/ ٣٣١.
[٢] - تفسير فتح القدير: ج٥/ ٤٨٥.
[٣] - معاني القرآن و إعرابه للزجاج: ج٥/ ٢٧٣.
[٤] -ينظر: الجنى الداني: ٣٠١.
[١] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٠٢.
[٢] - ينظر: فتح القدير: ج٥/ ٤٨٩.

حيث تؤثر هذه الزيادة في السياق بشكل خلاق، وتدفع باتجاه طاقات دلالية، تثبت في الذهن قطع نفي وجود أو تحقق المنفي بعدها كما لاحظنا من سياق الشواهد القرآنية.

ب- الواقعة في أول القسم:

وقد وردت في ثلاثة مواضع في جزء عم وهي:

١- في قوله تعالى:﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلشَّفَقِ ﴿١٦﴾ ﴾ **الانشقاق: ١٦**

٢- في قوله تعالى:﴿ فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ﴿١٥﴾ ﴾ **التكوير: ١٥**

٣- في قوله تعالى:﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ﴿١﴾ ﴾ **البلد: ١**

يذكر الزجاج في إعرابه للآية الأولى: "معناه فأقسم"([١]) ويفسر ذلك في موقع آخر حيث يذكر"ودخلت (لا) توكيدا كما قال عز وجل:﴿ لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ **الحديد:٢٩**.([٢])

وفي إعرابه الآية الثانية يذكر النحاس: "(لا) زائدة للتوكيد أي فأقسم بالخنس."([١]) ويؤكد ذلك ما ورد في الكشاف أنه تم التصريح بفعل القسم في هذه الآية مع تأكيده بـ(لا).([٢])

أما في الآية الثالثة فيذكر النحاس: "في(لا) ثلاثة أقوال: قال الأخفش: تكون صلة فهذا قول، وقيل هي بمعنى (ألا) ذكره أيضا الأخفش، والقول الثالث قول أهل التأويل...(لا) رد على كلامهم ثم ابتدأ (أقسم بهذا البلد).([٣]) والصلة هنا بمعنى الزيادة، وعليه فأول خياراته في إعرابها كان الزيادة. ويؤكد الشوكاني أنه في قوله تعالى:﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴿١﴾ ﴾ **القيامة: ١** أن "(لا) زائدة والتقدير أقسم قال السمرقندي: أجمع المفسرون أن معنى (لا أقسم): أقسم، واختلفوا في تفسير (لا) ، فقال بعضهم: هي زائدة، وزيادتها جارية في كلام العرب.. وقال بعضهم هي رد لكلامهم.. وقيل هي للنفي.. كما قرأ (لأقسم) وعليه تكون اللام للابتداء.([٤])

---

[١] **- معاني القرآن وإعرابه للزجاج:ج٥/٣٠٥.**
[٢] **- معاني القرآن وإعرابه للزجاج:ج٥/ ١١٥.**
[١] **- إعراب القرآن الكريم للنحاس: ج٥/١٦٠.**
[٢] **- ينظر: الكشاف: ج٦/ ٣٢٤ (الحاشية).**
[٣] **- إعراب القرآن الكريم للنحاس: ج٥/٢٢٧.**
[٤] **- ينظر: فتح القدير: ج٥/٤٤٤-٤٤٥. (بتصرف).**

وعليه فقد نال اعتبار زيادة (لا) إجماع العلماء تقريبا، ويأتي اعتبارها قد زيدت للتوكيد ليدلل على أن هذا التركيب نموذج لأسلوب عربي، يتميز بالحيوية، والقوة، فائدته إعطاء القسم طاقة دلالية مفادها التوكيد، مع كون القسم يحتوي على أعلى درجات التوكيد، مما ينتج طاقة توكيدية أكبر احتاجها المقام ليزيل إنكار المنكر. ويحيل إلى حقيقة ما رمت إليه الآيات.([١])

٥-زيادة اللام

ذكر سيبويه أن للام معنى واحد هو الملك واستحقاق الشيء،([٢]) وذكر المرادي أن الزمخشري قد جعل معناها الاختصاص.([٣]) وقد زيدت اللام في موضع واحد وهو في قوله تعالى:﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ البروج: ١٦

أن اللام الزائدة في هذه الآية هي من الصنف الذي تعد زيادته مطردة، وهو الذي تزاد به مع المفعول بشرطين: الأول: أن يكون العامل متعديا إلى واحد. الثاني: أن يكون قد ضَعُفَ، بتأخيره، نحو:﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ يوسف: ٤٣ ، أو بفرعيته، نحو ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ البروج: ١٦.([١]) وعليه فقد وجد في هذه الآية شرطي الزيادة، حيث زيدت لمفعول صيغة المبالغة جملة (ما يريد)، كما أنها قد وقعت زائدة لتقوية العامل (فعال). الذي ضعف كونه فرعا في العمل، ومن هذه العوامل التي تحتاج لتقوية إضافة إلى أمثلة المبالغة (المصدر واسمي الفاعل والمفعول).([٢])

٦-زيادة الفاء

يذكر المرادي أن (الفاء الزائدة) على ضربين:

الأول: الفاء الداخلة على خبر المبتدأ، إذا تضمن معنى الشرط. نحو: الذي يأتي فله درهم. فهذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط، لأنها دخلت لتفيد التنصيص على أن الخبر مستحق بالصلة المذكورة. ولو حذفت لاحتمل كون الخبر مستحقا بغيرها. فإن قلت كيف تجعلها زائدة وهي تفيد

---

[١] - يورد المرادي في الجنى الداني حالتين أخريين لزيادة (لا) وهما (١) أن تكون زائدة من جهة اللفظ مثل قولهم (جئت بلا زاد. وغضبت من لا شيء). (٢) أن تكون زائدة دخولها كخروجها وهو مما لايقاس عليه. (ينظر الجنى الداني: ٣٠٠-٣٠٢)

[٢] - ينظر: الكتاب (كتاب سيبويه): ٢١٧/٤.

[٣] - ينظر: الجنى الداني : ٩٦.

[١] - المرجع السابق: ١٠٥/١٠٦.

[٢] - ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ج٦٤٤/١.

هذا المعنى؟ قلت: إنما جعلتها زائدة، لأن الخبر مستغن عن رابط يربطه بالمبتدأ، ولكن المبتدأ لما شابه اسم الشرط دخلت الفاء في خبره تشبيها للجواب. وإفادتها هذا المعنى لا تمنع تسميتها زائدة. وبالجملة هذه الفاء شبيهة بفاء جواب الشرط."([1])

أما ابن مالك فكان له رأي مخالف، حيث يعد دخول الفاء على الخبر على ضربين، الأول موجب (وجوبا)، وذلك إذا تقدمت (أما)، وذلك كقوله تعالى:﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ فَسَوْفَ يَدْعُواْ ثُبُورًا ﴿١١﴾ ﴾ **الانشقاق**: ١٠ – ١١. ويذكر أنه لا تحذف بعد أما إلا في ضرورة الشعر.([2]) وقد تقصى الباحث الآيات التي وردت في جزء عم والتي شملتها هذه الظاهرة، وهي الآيات:(النازعات:٣٩-٤١/عبس:٦-١٠/ الانشقاق:٨-١١/ الليل:١٠/ القارعة:٧-٩) وهي الآيات التي وقعت خبرا متصلا بالفاء بعد المبتدأ الاسم الموصول الذي سبقته (أما). والملاحظ أنها جميعها كانت متصلة بالفاء. وعليه فإن ابن مالك قد يكون أكثر شمولا لتقصي الظاهرة قبل إصدار حكمه.

والثاني: أن اقتران الفاء بخبر المبتدأ الذي نحن بصدده جائز لا لازم، لأنها لم تلحقه إلا لشبهه بالجواب، فلم تساوه في لزوم لحقها، ليكون للأصل على الفرع مزية. وقد خلا الخبر المشار إليه من الفاء بإجماع القراء في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ **الزمر**: ٣٣. والواضح أن ابن مالك قد عالج القضية من جهة الوجوب والجواز، لسطوع الظاهرة وشيوعها، في حين عالجها المرادي من زاوية الزيادة، على اعتبار أن الفاء قد زيدت على أصل الوضع. وهذا ما يلمح إليه ابن مالك حين يذكر أن الأصل هو في الجواز، وأن له المزية في هذه الحالة. لذا فالأصل أن يكون الجواب بدون الفاء في كلا الحالتين، وهذا يعيدنا إلى مقولة المرادي بالزيادة.

وقد يكون ابن مالك قد حلّ هذا الإشكال حين ألحق هذه الظاهرة بإلحاق جواب الشرط بالفاء، فهي في نظره امتدادا لها "كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك تربط شبه الجواب بشبه الشرط،

---

[1] - **الجنى الداني: ٧٠-٧١.**
[2] - **ينظر شرح التسهيل: ج٣٢٨/٢. (بتصرف)**

وذلك في نحو(الذي يأتيني فله درهم)، وبدخولها فهم ما أراده المتكلم من ترتيب لزوم الدراهم على الإتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك.[١]

وعليه يمكن الخلوص إلى أن (الفاء) في الحالة الأولى، والتي عدها ابن مالك من الوجوب، ربما تكون فرعا على أصل قد تطور من جهة الاستعمال بحيث أصبحت أصلا، وكثيرا ما تلحق الفروع في اللغة الأصول وتصبح منها. وعليه فإن من عدها في هذه الحالة حرفا غير مزيد فقد أصاب، فهي لازمة الورود في الاستعمال القرآني – العربي.

أما (الفاء) الأخرى التي عدها ابن مالك من جهة الجواز، فهي امتداد لأصل الظاهرة، حيث يرد في جزء عم قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونِۭ ﴿٢٥﴾ ﴾ **الانشقاق: ٢٥**، كما يرد في قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ ﴿٦﴾ ﴾ **التين: ٦**، حيث يلاحظ تماثل جميع عناصر التركيب القرآني في الآيتين، مع خلاف واحد وهو عدم ورود (الفاء) في خبر الاسم الموصول، لذا وحيث إنه من الواجب ورود الفاء في أسلوب الشرط في حال عدم تحقق شروط الجواب،[٢] فإن اعتبارها امتدادا لظاهرة ارتباط جواب الشرط بالفاء كما يذكر ابن هشام ربما يكون بحاجة لمراجعة، كما أن ورود الفاء في الآيتين السابقتين ينفي كلام ابن هشام عن الاحتمال في حال عدم ذكر الفاء، لأن في الآيتين هناك وعد إلهي بالأجر، وهذا يخالف الكلام عن الاحتمال. لذا فقد يكون اعتبارها في الضرب الثاني مزيدة أفضل، وهذه النتيجة تطابق ما أورده المرادي من أن "الفاء تكون جوابا لأمرين: أحدهما الشرط بـ(إن) وأخواتها، والثاني ما فيه معنى الشرط نحو (أما). ومن هنا فإن الفاء المزيدة [١]في جزء عم قد وقعت في ثلاثة مواضع وهي:

١- في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ ثُمَّ لَمۡ يَتُوبُواْ فَلَهُمۡ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمۡ عَذَابُ ٱلۡحَرِيقِ ﴿١٠﴾ ﴾ **البروج: ١٠**

٢- في قوله تعالى:﴿ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلۡعَذَابَ ٱلۡأَكۡبَرَ ﴿٢٤﴾ ﴾ **الغاشية: ٢٤**

---

[١] - مغني اللبيب: ج٤٩٧/٢.

[٢] - ينظر: الجنى الداني : ٦٧.

[١] - الضرب الآخر من الزيادة التي يذكره المرادي، ولا يخالفه يه ابن هشام هو الفاء الواقعة في الخبر نحو قولهم (أخوط فَوَجَدَ). (مغني اللبيب ج٤٩٩/٢) ولا توجد أمثلة له في جزء عم من القرآن الكريم.

٣- في قوله تعالى:﴿ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمۡ أَجۡرٌ غَيۡرُ مَمۡنُونٖ ﴿٦﴾ ﴾ **التين: ٦**

لقد برزت ظاهرة مشتركة في الآيات أعلاه، ألا وهي وقوع المبتدأ اسما موصولا، والخبر جملة اسمية في للآيات الأولى والثالثة، وجملة فعلية في الآية الثانية. كما أن الخبر الذي وقع بعد جملة صلة الموصول، قد ارتبط بالفاء في كل الحالات، وعليه فهذه الفاء زائدة غير أصيلة في التركيب، هذا من الناحية الإعرابية. والله أعلم.

لقد برز التباين بين المحدثين في التعاطي مع هذه الظاهرة، مما انعكس على تطبيقها من خلال كتب إعراب القرآن، فقد أعربها صاحب الجدول في إعراب القرآن"(الفاء) زائدة لمشابهة الموصول للشرط"([١]) كما أورد الدرويش في إعراب الآية الثانية: والفاء رابطة لما في الموصول من معنى الشرط"([٢]) ويعربها د. ياقوت: "(الفاء استئنافية)،([٣]) وهذا يوضح التباين في فهم وتحليل النصوص التي وردت عن السلف في هذه القضية.

وفي هذا الصدد ترفض د. فدا مقولة زيادة (الفاء) في كل حالاتها، وتقول بأنها تفيد الربط فقط.([١]) وحيث إن الربط غرضا عاما([٢]) للفاء في كل استعمالاتها، لذا فهي إذا ما زيدت فلغرض الربط أيضا.

٥٥٥٥٥للنلاملامتتتجد٩٩ه٥٥بلب٤٤يببب

٧- زيادة الواو

وقد ورد ذلك في موضع واحد وهو في قوله تعالى:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴿١﴾ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ﴿٢﴾ ﴾ **الانشقاق: ١ - ٢**

يذكر العكبري أن جواب إذا فيه أقوال: أحدها – أذنت، والواو زائدة. والثاني– هو محذوف، تقديره: يقال: يا أيها الانسان إنك كادح. وقيل التقدير: بعثتم أو جوزيتم... والثالث– أن(إذا) مبتدأ، و(إذا الارض) خبره، والواو زائدة، حكي عن الأخفش. والرابع أنها لا جواب لها، والتقدير: اذكر إذا السماء.([٣])

[١] - الجدول في إعراب القرآن: ج٣٠/٢٩٣.
[٢] - إعراب القرآن وبيانه: ج١٠/٤٦٠.
[٣] - إعراب القرأن الكريم د. ياقوت: ج١٠/٥١٣٠.
[١] - زيادة الحروف بين التأييد والمنع: ٥٥٨.
[٢] - ينظر: الجنى الداني للمرادي: ٦٦. حيث يذكر أن معنى الفاء الربط.
[٣] - التبيان للعكبري: ج٢/١٢٧٨.

وينقل صاحب فتح القدير عن ابن الأنباري أنه يخطئ من قال بزيادة الواو في هذا المقام: لأن العرب لا تقحم الواو إلا مع حتى"([١]) إلا أنه قد ورد زيادتها بعد إذا وفي مواضع أخر.([٢]) ورغم ذلك فإن القول بالزيادة في هذا الموضع بالذات قد يكون فيه نظر، حيث يظهر بوضوح كون الواو قد عطفت فعل الانشقاق على فعل الإذن والإحقاق، لذا فقد تم تشريك هذه الأفعال مما يعطي وضوح للأسلوب القرآني. وكذلك فإن القول بالزيادة في هذا المقام من شأنه أن يحرم الآيات من الدلالة المضافة التي يجلبها حذف الجواب كما تبين في بابه.

ثانيا - زيادة الاسم

لقد نص جمهور النحاة على عدم زيادة الأسماء، إلا أن هناك من قال بزيادتها،([٣]) وقد قيل بزيادتها في جزء عم في موضع واحد وهو :في قوله تعالى:﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾ الأعلى:١

يذكر العكبري: في إعرابه لهذه الآية: "قيل لفظة (اسم) زائدة. وقيل في الكلام حذف مضاف إليه؛ أي سبح مسمى ربك."([١]) والتسبيح للاسم هو تنزيهه عما لا يصح من المعاني، والصون عن الابتذال.([٢]) كما أن التسمية "هي اللفظ الدال على المسمى، والاسم هو المعنى المسمى به، كما أن الوصف قد يطلق ويراد به اللفظ كذلك الاسم يطلق ويراد به المسمى اطلاقا لاسم الدال على المدلول، وعليه اصطلحت النحاة عل أنه للمعنى دون اللفظ قوله تعالى: ﴿ سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ﴾ الأعلى: ١"([٣]). وهذا قد ينفي من حيث الدلالة مقولة زيادة الاسم في هذا الموضع، فنحن لا نعبد الاسم الدال، بل نعبد الإله، وهو مدلول الاسم، نحن نعبد الذات التي يُستدل عليها من الاسم، لذا فالاسم وسيلتنا لاستحضار الذات ومن هنا فقد يكون اعتباره زائدا بحاجة لإعادة النظر.

---

[١] - ينظر: فتح القدير: ج٥/ ٥٤٠.
[٢] - ينظر: الجنى الداني: ١٦٦.
[٣] - ينظر: البرهان للزركشي: ج٣/٧٤،(بتصرف)
[١] - التبيان للعكبري: ج٢/١٢٣٨.
[٢] ينظر: الكشاف للزمخشري: ج٦/٣٥٦. (بتصرف).
[٣] - حاشية القونوي على البيضاوي: ج٢٠/٢١١.

الفصل الخامس

الحمـــــــــل علــــــى المعنـــــــى

الفصل الخامس الحمل على المعنى

مدخـــــــــــل

إن الأصل في اللغة أن يكون معنى الكلام محمولاً على اللفظ وهو الغالب الجاري في لغة العرب.([1]) إذ جعل ابن جني الدلالة اللفظية أولى مراتب الدلالات ومن بعدها الدلالة المعنوية. ([2]) وعلى اساس ذلك تحصل المطابقة من حيث الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتأنيث والتذكير وغيرها. ولهذا كانت القاعدة عند النحاة أن الحمل على اللفظ أفصح وأكثر([3]) "والحمل أولا على المعنى ثم اللفظ غير ممنوع، وله نظير في القرآن، وإن كان الكثير بالعكس."([4]) والشيء إذا حمل على اللفظ جاز بعده الحمل على المعنى، وإذا حمل على المعنى ضعف الحمل بعده على اللفظ، لأن المعنى أقوى."([5]) يقول المبرد "اعلم أن الشيء لا يجوز أن يحمل على المعنى إلا بعد استغناء اللفظ؛ وذلك قولك: ما جاءني غير زيد وعمروٌ. حمل عمرو على الموضع؛ لأن معنى قوله (غير زيد) إنما هو: إلا زيد، فحمل (عمرو) على هذا الموضع. حيث حدث الاستغناء في هذه الحالة عن (لا) بغير.([6]) ، وعليه فإن مفهوم الحمل على المعنى هو أن يكون الكلام في معنى كلام آخر، فيقوم اللغوي بحمله على ذلك المعنى، دون اللفظ أو الموضع. ففي المثال السابق كان الكلام على معنى (إلا)، وقد حمله المبرد على هذا المعنى مع إحداث التغيرات التركيبية التي من شأنها أن تجعل السياق ينسجم مع هذا الحمل. وقد حمل النحويون على المعنى من خلال تقديراتهم للعامل النحوي، وذلك بعد استيفاء اللفظ حقه كما ذكر المبرد. وعليه فالحمل على المعنى ينتج بناء على تغيرات تختص باللغة في بعدها السطحي، مما يجعل اللغوي يسارع إلى البنية العميقة، مستدعيا من الحصيلة اللغوية العامة، ما من شأنه أن يرأب الصدع الذي جعل مساق القول يتحقق بتلك الطريقة المغايرة. وذلك بعد تقدير اللفظ المبدل أو المحمول عليه ليستقيم المعنى، وهذا في صلب التأويل النحوي.

وقد أكد النحاة الصلة الوثيقة بين مبحث الحمل على المعنى والترادف في العربية. ومرد ذلك ما بين المحمول والمحمول عليه من تقارب دلالي، فلكي يحدث الاقتناع عند المتلقي يجب

---

[1] - ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم : ج٢٨٦/٣.
[2] - ينظر: الخصائص : ٩٨/٣
[3] - فقه اللغة المقارن: ٨٢. (بتصرف)
[4] - الكليات للحموي: ٣٧٩.
[5] - المرجع السابق: ٣٨٠.
[6] - المقتضب للمبرد: ٢٨١/٣.

أن يكون هناك رابط بين اللفظين، وهذا الرابط هو القرابة المعنوية بينهما، فلولا التقارب المعنوي بين (إلا) و(غير) في المثال السابق لما صح الحمل على المعنى. كذلك لا يمكن تحقق ظاهرة الحمل على التوهم، إلا في حالة وجود لفظين مترادفين أو متقاربين بشكل ما بحيث يتوهم العقل أن أحدهما قد حل محل الآخر، ومن ثم تكون التغيرات التي تحدث على الجملة بمثابة القرائن التي تدل على هذا الحمل، سواء كان ذلك من خلال الجمع على التَّوهم، أو زيادة حرف توهُّماً، أو بناء صيغة قياساً متوهماً على صيغة أُخرى أو غير ذلك من المظاهر([1]). ومثال ذلك في قراءة ﴿ مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِى ظُلُمَٰتٍ لَّا يُبْصِرُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ البقرة: ١٧. حيث قرأ ابن السميقع (الذين)،([2]) فلو لم تكن صلة قرابة بين اللفظين لما كان هناك مجال للوهم. وربما يكون ذلك أوضح في التضمين، فإن تضمن فعل لآخر، وحمله عليه لا يمكن أن يحدث دون تقارب بين الفعلين، وما التغيرات التي تحدث في الجملة من تعدٍ ولزومٍ، وكذلك دخول حرف الجر على غير الفعل الذي يأتي عادة مصاحبا له، إلا قرائن دالة على التضمين. وبالمقابل فإن الترادف ليس المبدأ الوحيد الذي يقرر هذا التقارب، وخاصة أننا ندرس مجموعة معقدة من العلاقات التركيبية التي يحكمها السياق وتقررها القرائن المختلفة.

والمتأمل لظاهرة الحمل على المعنى يجد أن قصد المتكلم يكون حاضرا في بعض أنواع الحمل، وخاصة التضمين، في حين لا يكون حاضرا في التوهم، لأن الوهم نوع من الخطأ([1])، وإن كان مبررا، بأن المتكلم قد جاء بالرديف، أو العلاج لهذا الوهم، من خلال إحداث التغيرات اللازمة المصاحبة التي من شأنها أن تبرر الخطأ، وتقرب الدلالة. قال ابن جني في الخصائص: اعلم أن العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ إلى غيره، لأنه إذا انصرفت عن اللفظ إلى غيره ضعفت معاودته إياه، لأنه انتكاث وتراجع، فجرى ذلك مجرى إدغام الملحق وتوكيد ما حذف."([2]) وقصد بذلك أن عملية الحمل إذا تمت لا يقوم المتكلم بإعادة النظر بما أنتج من جملة وذلك لتحقق الدلالة، وكذلك لما في الرجوع من استحضار لما لم يعد حاضرا في التركيب.

---

[1] - ينظر: الاشباه والنظائر: ج٢/ ١٠٢ وما بعدها.
[2] - ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ج١١٧١/٢.
[1] - ينظر: لسان العرب مادة (و.هـ.م)
[2] - الاشباه والنظائر: ج١١٥/٢.

ويذكر ابن جني في الخصائص: "كان أبو علي-رحمه الله- يرى وجه ذلك، ويقول: إنما دخل هذا النحو في كلامهم؛ لأنهم ليست لهم أصول يراجعونها، ولا قوانين يعتصمون بها، وإنما تهجم بهم طباعهم على ما ينطقون به؛ فربما ما استهواهم الشيء فزاغوا به عن القصد، هذا معنى قوله وإن لم يكن صريح بلفظه."(١) وهو بذلك يشير إلى قضية هامة في هذا المبحث، يمكن أن تلقي الضوء عن أحد أهم اسرار الحمل على المعنى، فالعربي بطبعه يتحدث بسليقته التي قد تؤثر بها بعض العادات اللغوية الناشئة عن تكوينه النفسي والاجتماعي، مما قد تجعله في سياقات الكلام إما من غير قصد أو عن قصد يخرج عن الأنساق العامة للقول، وهذا ما يجعل هذه الخروقات لأنساق اللغة تخرج عن المطرد المألوف من القواعد عند النحاة مما يدفعهم لتأويلها، أما الذي عن غير قصد فهو الحمل على التوهم، وأما الذي عن قصد فقد يكون التضمين لما في ذلك من نزعة لتكثيف المعنى في السياق.

وعليه فمن الواجب في دراستنا لهذا المبحث أن نراعي عنصرين أساسين وهما/ القرابة المعنوية أو التركيبية التي أجازت للمتكلم الحمل على المعنى، وكذلك تحديد أثر السياق على هذا الحمل.

الحمل على المعنى دراسة تطبيقية

أولا- الحمل على المعنى (التوهم)

شاع هذا المبحث في كتب الأقدمين مختصا بباب العطف، فعالجوا قضية العطف على التوهم كونها الأكثر انتشارا في اللغة والقرآن، وأهملوا بقية المباحث الخاصة بهذا الباب، على الرغم أن ابن جني قد عالج هذه القضية بشكل مناسب، خارج موضوع العطف، حيث أورد العديد من الشواهد التي من شأنها أن تضيء جزءا هاما من هذا المبحث. وقد آثر العلماء اطلاق مصطلح الحمل على المعنى على هذا الباب تأدبا. حيث فرَّق أبو حيّان بين الحمل على المعنى والحمل على التوهم بقوله: "العامل في العطف على الموضع موجود دون مؤثّره، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره موجود"(١)؛ أي أنّ العامل في العطف على الموضع موجود، إلاّ

١ - الخصائص لابن جني: ج٣/٢٧.
١- ينظر :تفسير البحر المحيط ج٨، ص٢٧٥.

أنّ أثره في المعطوف عليه غير موجود، والعامل في العطف على التَّوهم مفقود وأثره في المعطوف موجود([1]).

وقد ورد الحمل على التوهم في جزء عم في المواضع التالية:

١- توهم اسم الشرط على أنه موصول :

وذلك في قوله تعالى:﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ **الزلزلة:** ٧ – ٨ . حيث قرأ عكرمة بالرفع (يراهُ)، في الموضعين "إما على تقدير الجزم يحذف الحركة المقدرة، وإما على توهم أن (من) موصولة،"([2]) ويورد الحموز إن التقدير الإعرابي الأول هو لغة من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة على حرف العلة. ([3]) وعليه فالتوهم الذي حدث كان أن القارئ قد رفع جواب الشرط على توهم أن أداة الشرط في صورتها الموصولة، في حين كان فعل الشرط قد جزم.

وما أجاز هذا الحمل على التوهم التقارب بين الاسم الموصول وأداة الشرط (من). فأداة الشرط تحمل معنى الاسم الموصول.

ويلاحظ في هذا النوع من الحمل على التوهم أن هناك تقاربا بين المعنى المعجمي للتوهم ووجود الظاهرة، فتوهم الشيء حسب ابن منظور هو تخيله.([1]) فالحادث في هذا المقام أن هناك تخيلا ما من شأنه إخراج الإعراب عن حالته الطبيعية إلى حالة أخرى الأمر الذي استدعى التأويل. كما يلاحظ تعدد الاوجه الإعرابية حول هذه المسألة الأمر الذي يضع حالة من عدم اليقين حول الحمل على المعنى. هذا إضافة إلى أثر السياق المقامي في هذا النوع من التركيب.

---

[1] حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ج٣، ص٦٧.
[2] ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج٧٠/١١.
[3] ـ التأويل النحوي في القرآن الكريم: ج١١٨٤/٢.
[1] ـ ينظر: لسان العرب: مادو (و.هـ.م)

٢- العطف على المعنى (التوهم):

العطف على مصدر متوهم من معنى الكلام تعطف عليه المصادر المؤولة بعد (الواو- الفاء- أو).([١])

وقد ورد في موضع واحد في جزء عم وهو في قوله تعالى:﴿ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ﴾ **عبس: ٤.**

ففي هذه الآية تحقق شرط إضمار (أنْ) بعد الفاء، وهو كون الفاء للسببية، وكذلك أن يسبقها نفي أو طلب، وفي هذا المقام قد سبقت بطلب، حيث إن الفعل (يذكر) واقع في جواب التمني، المفهوم من الكلام،([٢]) والمصدر المؤوّل (أن تنفعه..) في محلّ رفع معطوف على مصدر منتزع من الترجّي المتقدّم أي عسى لديك تزكية أو تذكير فنفع من ذكرى.([٣])

كما يجعل ابن هشام هذا المبحث في اطار الحمل على المعنى،(٤) وهو بذلك ربما يتبع نهج من ساوى بين الحمل على التوهم والحمل على المعنى وخاصة في العطف تلطفا مع القرآن الكريم. كما يضع د. الحموز هذا المبحث مكررا في (العوامل المعنوية) حيث يقول"الفعل المضارع ينصب بعد الواو والفاء وأو عند البصريين بـ(أن) مضمرة، وعلى الصرف أو الخلاف.([٥])

ثانيا - الحمل على الموضع

يذكر د. الحموز أن القدماء من النحاة قد ركزوا في مؤلفاتهم على باب العطف في مبحث الحمل على الموضع أكثر من غيره وذلك كما رأينا في مبحث الحمل على التوهم،([١]) كما نلاحظ اهتمام النحاة في هذا الباب حيث أفرد له ابن هشام مبحثا في مغني اللبيب، بحيث شمل الظاهرة.([٢]) أما ما ورد منه في جزء عم فهو كما يلي:

١- الحمل على المعنى بعد الحمل على اللفظ بعد (من الموصولة)

وذلك في قوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠ ﴾ **الشمس: ٩ – ١٠.**

جاء في البحر" الظاهر أن فاعل (زكى) و(دسّ) ضمير يعود على (من) قاله الحسن وغيره.

---

[١] - لقد ورد الحمل على التوهم في مواضع أخرى من القرآن الكريم يعددها د. عبد الفتاح الحموز في (التأويل النحوي في القرآن الكريم: ج٢/١١٧٠ وما بعدها)

[٢] - ينظر: الدر المصون في علم الكتاب المكنون: ج١٠/ ٦٨٦. وينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج٢/ ١٢٧١.

[٣] - ينظر: الجدول في إعراب القرآن: محمود صافي: ج٣٠/٢٤٢.

[٤] - ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج٢/٣٧٦.

[٥] - التأويل النحوي في القرآن الكريم: ج٢/١٢٦٣.

[١] - المرجع السابق: ج٢/١٢١٥.

[٢] - ينظر: مغني اللبيب: ج٥/٤٦٤-٥٠٤.

ويجوز أن يكون ضمير الله تعالى، وعاد الضمير إلى (من) مؤنثا باعتبار المعنى (معنى النفس) من مراعاة التأنيث، وفي الحديث ما يشهد لهذا التأويل، كان عليه السلام إذا قرأ هذه الآية قال: اللهم إن نفسي تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها."([1])

وعليه فقد حمل الضمير (فاعل زكى) أولا على معنى اللفظ وهو الاسم الموصول كما حمل بعد ذلك على معنى ما هو خارج النص، ويفهم من المعنى.

ثالثا الحمل على الحكاية

ورد في جزء عم مواضع كان فيها الحمل على الحكاية، وقد توزعت كما يلي:

١- بعد (إذ) المضافة إلى جملة تفيد الحال:

وذلك في قوله تعالى: ﴿ **إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ** ﴿٦﴾ ﴾ **البروج: ٦** . يذكر السمين الحلبي أن التأويل "قتلوا في هذا الوقت."([2]) وهذا يعني أن الجملة الاسمية التي وردت بعد (إذ) قد أفادت الحال الثابتة، وما جعلها تفيد الحال قوله (قعود). وعليه فالجملة بعد (إذ) يجب أن تحمل على حكاية الحال كما تحمل الجملة ذات الفعل المضارع. حيث إن الاصل أن يتبع (إذ) ما هو ماضي المعنى فإذا ما تبعها ما هو مضارع أو ما يدل على الحال، فيؤول على الحمل على حكاية الحال، وإما على أن لم تقع في حكم الواقع."([3])

٢- في العامل في (إذا) إذا كان ماضيا:

(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان حيث وضع لاستغراق المستقبل، وعليه فمن المفروض أن يكون جوابه وهو العامل فيه مستقبل المعنى، أما إذا جاء ماضي المعنى فهو في هذه الحالة محمول عند الزمخشري على حكاية الحال الماضية،([1]) أما عند أبي البقاء فهو مؤول بمستقبل محكي به في الحال.([2])وقد ورد ذلك في المواضع التالية في جزءعم:

---

[1] ـ تفسير البحر المحيط: ج٨/ ٤٧٥.
[2] ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:ج١٠/٧٤٦.
[3] ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن :١/١٣٦، وينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم : ج٢/ ١٢٧٠.
[1] ـ ينظر: الكشاف للزمخشري: ج١/ ٦٤٥. وينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ج١٢٧١/٢.
[2] ـ ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج٣٠٤/١.

١- في قوله تعالى:﴿ إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ ١ ﴾ التكوير: ١. حيث كان جواب (إذا) قوله تعالى: ﴿ عَلِمَتۡ نَفۡسٞ مَّآ أَحۡضَرَتۡ ١٤ ﴾ التكوير: ١٤. وعليه فـ(علمت) هي عامل النصب في الآية السابقة.([1])

٢- في قوله تعالى:﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ١ ﴾ الانشقاق: ١.

٣- في قوله تعالى:﴿ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٣ ﴾ المطففين: ١٣

٤- في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ٢٢ ﴾ عبس: ٢٢

– لقد ورد جواب (إذا) وهو العامل فيها في الآيات السابقة جملة فعلية فعلها ماضي المعنى، ففي الآية الثانية على قول الفراء فإن قوله تعالى:﴿ وَأَذِنَتۡ لِرَبِّهَا وَحُقَّتۡ ٢ ﴾ الانشقاق: ٢ ، كذلك في الآية الثالثة فإن جواب (إذا) قوله تعالى:(قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ) . وفي الآية الرابعة فإن الجواب قوله تعالى: (أَنشَرَهُۥ) ، وهي جميعها جمل فعلية فعلها ماضي المعنى، وعليه فقد وقعت هذه الجمل مؤولة على حكاية الحال، ولكن على أي حال، هل حكاية الحال الماضية أم المستقبلة؟

– إن المتأمل لهذه الآيات يقف على أن الآيات (١-٢-٤) قد أفادت حكاية المستقبل المحكي به في الحال، كما رأى أبو البقاء، أما الآية (٣) فقد أفادت الماضي المحكي به في الحال، أو حكاية الحال الماضية، حسب الزمخشري، وعليه نخلص أن (إذا) في حال وقوع جوابها العامل فيها ماضي المعنى فإنها قد تفيد حكاية الماضي المحكي به في الحال، أو المستقبل المحكي به في الحال.

٣- المضارع المنفي بعد (ما)

وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ٤ ﴾ البينة: ٤

إن (ما) غير العاملة هي الداخلة على الفعل الماضي فيبقى على مضيته، وعلى المضارع فتخلصه للحال عند الجمهور، ولابن مالك رأي آخر حيث يذكر أنه قد يكون مستقبلا على قلة.([1])

---

[1] - ينظر: الكشاف للزمخشري:ج٦/٣٢٣.

وعليه فإن النحاة قد أولوا وقوع المضارع المنفي بعد (ما) على حكاية الحال الماضية، جاء في البحر المحيط: "أن (ما) لا تدخل على مضارع إلا وهو في موضع الحال، ولا على ماض إلا وهو قريب من الحال."([2]) ويمكن أن نتبين ذلك من دلالة الآية الكريمة، حيث إنّ تفرُّقَ الذين أوتوا الكتاب قد كان في زمن ماض بعد مجيء البينة لهم؛ وهذا يفيد أن الحدث محكي في الماضي؛ لذا أول على هذا الأساس.

٤- المضارع التالي لـ(لو)

وذلك في قوله تعالى: ﴿ كَلَّا لَوۡ تَعۡلَمُونَ عِلۡمَ ٱلۡيَقِينِ ٥ ﴾ **التكاثر: ٥**. يذكر العكبري"و(لو) يليها الماضي؛ ولكن وضع لفظ المستقبل موضعه، إما على حكاية الحال، وإما لأن خبر الله تعالى صدق، فما لم يقع بخبره في حكم ما وقع."([3]) وهذا يعني أن (لو) تخلص الفعل للماضي، وفي حال مجيء الفعل بعدها مضارعا، يصار إلى تأويله بأنه على حكاية الحال، وفي هذه الآية فإن التأويل على حكاية الحال المستقبلية، أو على أنه وعد من الله سيتحقق في المستقبل، وذلك لورود القسم المتمثل بقوله تعالى ﴿ لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ ﴾**التكاثر:٦** بعد المضارع المسبوق بـ(لو).

٥- المفرد التالي للقول

وذلك في قوله تعالى: ﴿ إِذَا تُتۡلَىٰ عَلَيۡهِ ءَايَٰتُنَا قَالَ أَسَٰطِيرُ ٱلۡأَوَّلِينَ ١٣ ﴾ **المطففين: ١٣**.

يشترط العلماء في المفرد المرفوع الواقع بعد القول أن يكون محكيا، كما تحكى الجملة، وذلك على أن بقدر له عامل.([1]) والآية أعلاه قد وردت محكية على أنها ابتدأت بفعل ماض يعمل في (إذا). كما أنها هنا قد وردت محكية لورود الاسم المرفوع (أساطير) بعد القول ، وقد قدر العلماء له عامل رافع، حيث إن التقدير (هي أساطير) وعلية يقع في موقع الخبر المحذوف مبتدأه جوازا لوقوعه بعد القول. ([2]) ومن هنا فقد عد العلماء هذا النوع من التركيب محكيا.

---

[1] - ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ٣٢٩ (بتصرف).
[2] - تفسير البحر المحيط: ج٥/ ٤٣٥.
[3] - التبيان في أعراب القرآن: ج١٣٦/١.
[1] - ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: ح١٢٧٥/٢.
[2] - إعراب القرآن للنحاس، ج١٧٧/٥. وينظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ج٢١٧/١

رابعا : التضمين

التضمين لغة:

التضمين مصدر قياسي من الفعل ضَمَّنَ. جاء في مقاييس اللغة" "(ضمن)، الضاد والميم والنون أصل صحيح، وهو جعل الشّيء في شيء يحويه من ذلك قولهم:(ضمّنت الشّيء) إذا جعلته في وعائه، والكفالة تسمّى ضمانا من هذا، لأنّه إذا ضمنه فقد استوعب ذمته"([1])وعليه فالتضمين لغة هو بمعنى ايداع شيء شيئا آخر، إيداعا حقيقا أو مجازيا، وهو معنى يكاد يكون مطابقا للتضمين النحوي.

التضمين اصطلاحا:

لعل ابن جني أول من تطرق للتضمين من حيث الاصطلاح،حيث يعرفه بأنه يكون: إذا كان الفعل بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدى بحرف، والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر، فلذلك جيء بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه."([2]) وقد يكون تعريف ابن جني للتضمين ناقصا، على الرغم من ذكره أن الفعل الثاني يحل دلاليا محل الفعل الأول وما يدل على هذا التغير الدلالي هو حرف الجر، وذلك لأنه ركز على التضمين الفعلى دون غيره،. كما أنه يلغي دلالة الفعل المذكور لصالح دلالة الفعل الذي يدل عليه حرف الجر عند تأويله، وهذا ما تنبه له الزمخشري، عندما ذكر أن الغرض من التضمين هو"إعطاء مجموع معنيين؛ وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ."([3])

وقد يكون تعريف ابن هشام قد راعى واختزل ما أورده الرجلان عندما ذكر"قد يشربون لفظا معنى لفظ آخر فيعطونه حكمه ويسمى ذلك تضمينا وفائدته ان تؤدي الكلمة مؤدى كلمتين."([1]) فمصطلح الإشراب قد حدد دلالة التضمين في النحو، حيث أصبح هناك امتزاج تركيبي مؤداه امتزاج بين دلالتين، وهذا ما يرمي إليه التضمين النحوي.

ويذكر د. فاضل السامرائي"للتضمين غرض بلاغي لطيف؛ وهو الجمع بين معنيين بأخصر أسلوب، وذلك بذكر فعل وذكر حرف جر يستعمل مع فعل آخر، فنكسب بذلك معنيين:

---

[1] ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس: مادة (ض.م.ن). ج٣/٣٧٢.
[2] ـ الخصائص : ٣٠٨/٢.
[3] ـ الكشاف للزمخشري: ج٣/٥٨١.
[1] ـ حاشية الدماميني على مغني اللبيب: ج٢/٥٥٩. وينظر: الكليات للكفوي: ٢٦٧. حيث يعيد نفس التعريف.

معنى الفعل الأول ومعنى الفعل الثاني."(1) وهذا البعد الدلالي المتكون من اتحاد أكثر من فعل، سمة أسلوبية متميزة، اختصت بها العربية، وعبرت عن صور تركيبية مبتكرة. يذكر الكفوي أن "فائدة التضمين هي أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين، فالكلمتان معقودتان معا قصدا وتبعا؛ فتارة يجعل المذكور أصلا والمحذوف حالا، كما قيل في قوله تعالى: (ولتكبروا الله على ما هداكم) كأنه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم. وتارة بالعكس كما في قوله تعالى: (والذين يؤمنون بما أنزل الله) أي: يعترفون به مؤمنبن."(2)

التضمين بين التعليل والتأويل:

لجأ النحاة للتضمين لتعليل العديد من الظواهر النحوية، ومنها على سبيل المثال في باب البناء. يذكر ابن يعيش"والأسباب الموجبة لبناء الاسم ثلاثة: تضمن معنى الحرف، ومشابهة الحرف، والوقوع موقع الفعل المبني."(3) وذلك نحو"منْ، وكمْ، وقبلُ، وبعدُ، وأين، وكيفَ، وأمسِ، وهؤلاءِ، إنما بنيت هذه الأسماء لأنها أشبهت الحروف، وتضمنت معناها."(4) فالتضمين في هذه المباحث يبحث كعلة.

وهذا التضمين يختلف تماما عن التضمين الذي نحن بصدده في هذا المبحث، فعدا عن المفهوم الذي أوضحناه أعلاه للتضمين، يذكر د. الجواري أن السبب الذي دفع النحاة لتأويل التضمين"هو تخلص من مأزق لم يقع في حسبانهم ابتداء أو أنهم حين افترضوا لكل حرفٍ وظيفةً لا يفارقها، وفعلا أو أفعالا لا يقع إلا بعدها، ثم وجدوا أن ذلك غير مطرد، لجأوا إلى هذا الذي لجأوا إليه لئلا يعودوا إلى القاعدة التي أقاموها فيعيدوا فيها نظرًا، وهذا دأبهم في كثير من المسائل النحوية."(1) وهو بذلك يشي بالآلية التي تم على أساسها تأويل ظاهرة التضمين في العربية. ومن هنا فالتأويل جاء عند فشل القياس على قاعدة مطردة نسبيا، وهي التلازم الموضوعي بين الفعل وحرف الجر، وخاصة تلك التي تتعدى بالجار، كما عالج التأويل أيضا ظاهرة الأفعال اللازمة التي أصبحت متعدية بطريقة أو أخرى مخالفة بذلك أحد الأصول المطردة.

---

1 - معاني النحو لفاضل السامرائي: ج12/3.
2 - الكليات للكفوي: 267.
3 - شرح المفصل: ج286/2.
4 - اسرار العربية: 30.
1 - حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر (بحث): د.محمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج3/ مجلد 33/ تشرين أول: 1981م.

التضمين بين الفعل والحرف

اختلف نحاة البصرة والكوفة حول حقيقة ظاهرة التضمين، حيث ذهب نحاة الكوفة إلى جواز إنابة حروف الجر بعضها عن بعض، فمذهبهم أن حروف الجر يقع بعضها موقع بعض، وعليه فهم يجيزون مسألة تناوب الحروف في المعنى وخاصة حروف الجر.([١]) أما البصريون فقد كان لديهم مذهب مختلف مفاده أن لكل حرف معنى يؤديه، وقد ينجر معه معان أخرى."([٢]) فكل حرف من حروف الجر تختص بمجموعة من الأفعال، يكون السياق الفيصل في صحة اقتران الفعل بالحرف. علاوة على أن الحرف لا دلالة له في ذاته، فـ"الحرف: ما لا يجوز أن يخبر عنه، ولا يكون خبرا.([٣])

وقد وقف ابن هشام بحسه اللغوي موقفا وسطا من الموقفين حيث استعرض الموقف البصري قائلا: "ومذهب البصريين أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما أن أحرف الجزم والنصب كذلك، وما أوهم ذلك عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ.. وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف. وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى."([٤]) وهذا" هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ، فهم لا يجعلون هذا شاذا. ويذكر ابن هشام أن مذهبهم أقل تعسفا، وهو جنوح من المصنف حسب تعبيرالدماميني لمخالفة مذهبهم، وذلك لكون البصريين قد تعسفوا في الحكم بعد استحالة أن يكون للتأويل المقبول مجال، وحيث لا يتأتى التضمين، حيث قالوا بالشذوذ، مع كون التضمين قد جعل كلمة تنوب عن الأخرى،([١]) مما دفع ابن هشام بالجنوح للتيسير.

أولا- التضمين في باب الفعل:

١- تضمين ما يتعدى بمفعول ما يتعدى بواسطة:

يذكر الأشموني أن المتعدي يصير لازما أو في حكم اللازم في عدة حالات أولها التضمين.([٢])

وقد وردت هذه الظاهرة في المواضع التالية من جزء عم:

---

[١] - الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٤.

[٢] - شرح المفصل: ج٤-٤٥٦.(بتصرف)

[٣] - الأصول لابن السراج: ١-٤٠.

[٤] - ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ج٢/١٧٩-١٨٠. (بتصرف)

[١] - ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ج١/٤١٢.(بتصرف)

[٢] - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج١/١٩٩.

١- في قوله تعالى: ﴿ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴿١٢﴾ ﴾ النبأ: ١٢

في هذه الآية "عبر عن الخلق بالبناء لأنه أريد تشبيهها بالقباب المضروبة على الخلق .. في قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ ﴾ البقرة: ٢٢ بناء قبة مضروبة عليكم البناء الذي بمعنى المبنى ليستر بيتا كان أو خيمة لكن بالغلبة التحقيقية في الأول صار حقيقة عرفية ولما كان الرفع معتبرا في البناء عبر عن خلق السماء بالبناء كما عبر عن السقف في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَّحْفُوظًا ﴾ الأنبياء: ٣٢ فالقول أن البناء يختص بأسفل البيت ضعيف جدا."([١]) ومن هنا فإن فعل البناء قد تضمن معنى فعل الخلق، إو الرفع حيث إن"(فوقكم) ظرف منصوب متعلّق بـ(بنينا) بتضمينه معنى رفعنا.([٢])

ويلاحظ جمالية الأسلوب الناتج عن التضمين في هذه الآية، حيث اختزل فعل البناء إلى جانبه فعلي الخلق والرفع، مما دفع بالخيال والوعي إلى تكوين تصور واقعي لعملية خلق السماء. وتقريب هذه العملية المعقدة من وعي الانسان المتواضع.

٢- في قوله تعالى: ﴿ رَّبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴿٣٧﴾ ﴾ النبأ:٣٧

يقول الزمخشري: "الضمير في (لا يملكون) لأهل السموات والأرض،أي ليس في أيديهم لأهل السموات والأرض، أي ليس في أيديهم مما يخاطب به الله ويأمر به في أمر الثواب والعقاب خطاب واحد يتصرفون فيه تصرف الملاك، فيزيدون فيه أو ينقصون منه. أو لا يملكون أن يخاطبوه بشيء من نقص العذاب أو زيادة في الثواب، إلا أن يهب لهم ذلك ويأذن فيه."([١]) وفي قول الزمخشري (أن يهب لهم ذلك)عبر عن ادراكه أن هنالك تضمنًا للفعل (يملكون) حيث إنه لا يتعدى بالجار، يقال (يملك مالا)، وعليه فإن حرف الجر في (منه) متعلّق بـ(يملكون) بتضمينه معنى ينالون.([٢])

[١] - حاشية القونوي على البيضاوي: ج٢٠/١٤.
[٢] - الجدول في اعراب القرآن: ج٣٠/٢١٥.
[١] - الكشاف : ج٥/٣٠٢.
[٢] - الجدول في اعراب القرآن: ج٣٠/٢٢١.

ويلاحظ القيمة المضافة لاستعمال الفعل يملك، حيث أفاد انعدام الإرادة من الملائكة والبشر، وتمام العبودية لله، وكذلك فإن استخدام حرف الجر من قد أشعر بأن من أراد القيام بأي فعل لا يمكن أن يتم بلا إذن منه سبحانه.

٣- في قوله تعالى: ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ المطففين: ٢٨

يذكر أبو البركات أن " الباء في (بها) فيها وجهان. أحدهما: أن "تكون زائدة، وتقديره يشربها. أي يشرب منها. والثاني أن تكون الباء بمعنى (فيها).[1] أما السمين الحلبي فيورد الوجهين، ويضيف: "أو ضُمنّ (يشرب) معنى يروي.[2] وعليه تكون شبه الجملة (بها) متعلّقة بـ(يشرب) بتضمينه معنى يرتوي أو يلتذّ.[3]

٤- في قوله تعالى: ﴿ لَّا يُسْمِنُ وَلَا يُغْنِي مِن جُوعٍ ﴿٧﴾ ﴾ الغاشية: ٧

"أي لا يسمن الضريع آكله ولا يدفع عنه ما به من الجوع.[4] "والمقصود من الطعام أحد الأمرين يعني منفعتي الغذاء وهما إزالة الجوع وإفادة السمن والقوة في البدن منتفيتان عنه."[5] وهذا ما جعل صاحب الجدول يقول أن الفعل (يغني) متضمن معنى الفعل (يدفع)[1] ولذا فقد عدى بحرف الجر (من). وربما يكون أفضل لو كان التقدير لا يحفظ من الجوع أو يقي منه.

٥- في قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِّنَفْسٍ شَيْـًٔا ۖ وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ ﴿١٩﴾ ﴾ الانفطار: ١٩

والمعنى: أنها لا تملك نفس من النفوس لنفس أخرى شيئا من النفع والضر.[2] وهذا يجعل الفعل يملك يقترب من تضمن معنى الفعل تقدم، الذي يتعدى بحرف الجر (اللام). وبهذا يكون التقدير (يوم لا تقدم نفس لنفس شيئا).

في هذا المقام يلاحظ مدى إفادة التضمين للدلالة المضافة التي لا يستطيع الفعل (يقدم) أن يقدمها منفردا. فحرف الجر قد أشعر بأن الملك أو التملك يكون لأجل الآخر. وكذلك فالتملك

---

[1] - البيان في غريب إعراب القرآن: ج٢/ ٥٠٢.
[2] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج٦٠٠/١٠.
[3] - الجدول في إعراب القرآن: ٢٧٥/٣٠.
[4] - تفسير فتح القدير:ج٥/ ٥٧٣.
[5] - حاشية القونوي على تفسير البيضاوي: ج٢٣٣/٢٠.
[1] - الجدول في إعراب القرآن:ج٣٠/ ٣١٢.
[2] - تفسير فتح القدير:ج٥/ ٥٢٨.

يدل على أن النفس لا تملك من أمرها شيئا فالحالة مطلق العبودية لله سبحانه. وعليه فإن التضمين في هذه الآية قد كون سمة أسلوبية لها قوة تعبيرية ما كانت لتكون بمعزل عن آلية التضمين.

٢- تضمين ما يتعدى بواسطة ما يتعدى بنفسه:

يذكر الأشموني أن التضمين أحد الوسائل اللغوية لجعل الفعل متعديا،([1]) وذلك بتضمين الفعل اللازم دلالة فعل متعدٍ، وقد ورد هذا النوع من التضمين في شاهد واحد في جزء عم وهو: في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنذَرْنَٰكُمْ عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى كُنتُ تُرَٰبًۢا ﴿٤٠﴾ ﴾ النبأ: ٤٠

الملاحظ في هذه الآية أن الفعل (ينظر) وهو فعل قاصر، أو لازم، قد تعدى لمفعول وهو الاسم الموصول (ما) دون حرف الجر، وفي الاصل يقال (ينظر إلى ما قدمت يداه)، وعليه يجيز النحاة أن يكون الاسم الموصول في محل نصب على نزع الخافض، أو أن يكون "النظر بمعنى الانتظار، أي ينتظر ما قدمته يداه."([2]) وقد يكون الفعل قد تضمن معنى (يشاهد) "أي يشاهد ما قدمه من خير أوشر"([1]) وفي حال افترض تضمن الفعل اللازم فعلا متعديا، يكون الفعل قد انتقل من حالة اللزوم إلى التعدي.

وللدكتور ابراهيم السامرائي اطروحة ورأي في هذا المبحث، حيث يرى أن الأفعال اللازمة هي الأصل في اللغة، وأن الأفعال المتعدية قد تطورت عنها من خلال استعمال حروف الربط، والتخلي عنها بإسقاطها عند نزع الخافض، أو لأسباب أخرى، ومن هنا فقد اطردت هذه الظاهرة حتى أصبح الفعل المتعدي أكثر شيوعا في اللغة من الفعل اللازم، وهو بذلك يخالف جمهور النحاة القدماء والمحدثين، حيث يفترضون أن الفعل المتعدي هو الأصل، وأن اللازم فرع عليه، منطلقين من البعد الإحصائي للمسألة.([2]) "وعلى هذا فإن التقديم بالذكر لا يعني أبدًا عندهم أن المتعدي أسبق من اللازم من الناحية التاريخية، إذ إن هذا النوع من الدرس لم يخطر ببالهم."([3])

---

[1] - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ج١/٢٠١.
[2] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج١٠/٦٦٦.
[1] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥/٤٩١.
[2] - ينظر: الفعل زمانه وابنيته: د. ابراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٨٨٣م. / ٨٢-٩٢.
[3] - المرجع السابق:٨٢.

٣- تضمين ما يتعدى بواسطه ما يتعدى بواسطة:

١- في قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكۡتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسۡتَوۡفُونَ ۝٢ وَإِذَا كَالُوهُمۡ أَو وَّزَنُوهُمۡ يُخۡسِرُونَ ﴾ **المطففين: ٢ - ٣**

يقول القاضي أبو السعود في تفسيره لهذه الآية "أي إذا اكتالوا من الناس مكيلهم بحكم الشراء ونحوه يأخذونه وافيا وافرا وتبديل كلمة (على) بـ(من) لتضمين الاكتيال معنى الاستيلاء أو للإشارة إلى أنه اكتيال مضربهم لكن لا على اعتبار الضرر في حيز الشرط الذي يتضمنه كلمة (إذا) لإخلاله بالمعنى بل في نفس الأمر بموجب الجواب فإن المراد بالاستيفاء ليس أخذ الحق وافيا من غير نقص بل مجرد الأخذ الوافي الوافر حسبما أرادوا بأي وجه تيسر من وجوه نقص بل مجرد الأخذ الوافي الوافر حسبما أرادوا بأي وجه تيسر من وجوه الجيل وكانوا يفعلونه بكبس المكيل وتحريك المكيال والاحتيال في ملئه."([1]) وعليه فإن دلالة الكيل كانت بمعنى الاستيلاء، حيث إن منطق السياق يوضح أن هكذا كيل لم يعد من النوع المتعارف عليه في العرف، وإنما هو نوع مذموم من الكيل بحيث يقوم طرف بالاستيلاء على حق الآخر بالغش، ومن هنا كان حرف الجر (على) حاضرا في المعنى العام للآية، دالا على هذا التضمُّن، فهو ملازم للفعل المتضمن من جهة، وكذلك فهو موح بأن هناك ما يدفع العقل لتتبع سر هذا التركيب الجديد الذي زاوج بين لحرف (على) والفعل (يكتال)، وعليه فهنالك نوع من العدول عن أصل الوضع سببه التضمين.

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ۝٨ ﴾ **البروج: ٨**

إن الفعل (نقم) يتعدى بـ(على)، وفي هذه الآية نراه قد عدي بـ(من)، مما يدفع للجزم بأن الفعل قد تضمن معنى فعلا آخر، ألا وهو (تكرهون) "أي: تكرهون من جهتنا الايمان."([1]) وللسمين الحلبي رأي آخر حيث يورد في قوله تعالى: ﴿ قُلۡ يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ إِلَّآ أَنۡ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ **المائدة: ٥٩** "ومناسبة التضمين فيها أن من عاب على شخص فعله فهو كاره له ومصيبه عليه بالمكروه فجاءت هنا فعل بمعنى افتعل كقدر واقتدر، ولذلك عديت بـ(من) دون

[1] - تفسير أبي السعود: ج٥/ ٤٩٥.
[1] - التبيان في إعراب القرآن: ج١-٤٤٧.

(على) التي أصلها أن تتعدى بها ."[1] وهو بذلك يقصد أن (نقم) قد تضمن (انتقم) لذا فقد عدي بالجار (من). هذا على الرغم من أنه يذكر أن التقدير:(ما تكرهون من جهتنا إلا الإيمان).[2]

٣- في قوله تعالى:﴿ يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا ﴿٤﴾ بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَىٰ لَهَا ﴿٥﴾ ﴾ الزلزلة: ٤ – ٥

في قوله تعالى ﴿ أَوْحَىٰ لَهَا ﴾ جاء حرف الجر (اللام) مضافا إلى الضمير، والمعلوم أن الفعل أوحى قد تلازم معه باطراد حرف الجر (إلى)، ويذكر العلماء أنه يتعدى لحرف الجر اللام أيضا،[3] وعليه فإن هناك من ضمن الفعل (أوحى) معنى الفعل (سمح) "أي: أوحى ربك إلى الملائكة لأجل الأرض أي لأجل ما يفعل فيها سكانها، ويجوز تضمين (أوحى) معنى سمح أي: سمح لها بالتحديث."[4]

٤- تضمين فعل الصيرورة فعل الخلق:

١- في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ الْأَرْضَ مِهَادًا ﴿٦﴾ وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴿٧﴾ وَخَلَقْنَاكُمْ أَزْوَاجًا ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتًا ﴿٩﴾ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾ وَبَنَيْنَا فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴿١٢﴾ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴿١٣﴾ ﴾ النبأ: ٦ – ١٣

٢- في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُ غُثَاءً أَحْوَىٰ ﴿٥﴾ ﴾ الأعلى: ٤ – ٥

٣- في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ ﴾ البلد: ٨

لقد ورد الفعل (جعل) في الآيات أعلاه في سبعة مواضع، أولها الفعل﴿ أَلَمْ نَجْعَلِ ﴾ الذي سبق باستفهام انكاري، "والمعنى قد جعلنا الأرض مهادا واختير الجعل هناك لأن فيه معنى التضمين، وهو هنا تصيير شيء لشيء وأما الخلق فبمعنى الإيجاد ولذا اختير خلق هنا وكذا الكلام في قوله: (وجعلنا نومكم)."[1] وقد أعرب السمين الحلبي (مهادا) مفعول به ثان لأن الجعل بمعنى التصيير. وفي هذه الحالة يتضمن الفعل المتعدي لمفعولين فعلا آخر متعديا

[1] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج٤-٣٢٢.
[2] - المرجع السابق: ج١-٣١٧.
[3] -ينظر: التبيان للعكبري: ج١٢٩٩/٢.
[4] - الجدول في إعراب القرآن: ج٣٠/ ٣٨٣.
[1] - حاشية القونوي على البيضاوي: ج٢٠/ ١١.

لمفعولين. كما يعربها حالا تؤول بمشتق وفي هذه الحالة يكون فعل الجعل قد تضمن فعل الخلق.([1])

ويذكر الشوكاني في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴾ **النبأ: ١٣** "المراد الشمس، وجعل هنا بمعنى:خلق. وهكذا قوله (وجعلنا نومكم سباتا) وما بعده، لأن هذه الأفعال قد تعدت إلى مفعولين فلا بد من تضمينها معنى فعل يتعدى إليها كالخلق أو التصيير ونحو ذلك. وقيل أن الجعل بمعنى الانشاء التكويني الذي بمعنى التقدير والتسوية."([2])

وفي قوله تعالى: ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ **الأعلى: ٥** يذكر أبو البركات "إن جعلت (جعله) بمعنى خلق ، كان (غثاء أحوي) منصوبا على الحال. وإن جعلته بمعنى (صير)، كان (غثاء أحوى) نصبا لأنه مفعول ثانٍ. أي جعله غثاء أسود يابسا. وقيل تقديره، الذي أخرج المرعى أحوى أخضر، فجعله غثاء"([1])

وفي قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ نَجْعَل لَّهُۥ عَيْنَيْنِ ﴿٨﴾ ﴾ **البلد: ٨** . شبه الجملة (له) متعلق بمحذوف مفعول به ثان، إذا تضمن (جعل) الفعل (صير)، وتتعلق بالفعل (جعل) إذا تضمن الفعل (خلق). ([2])

٥- تضمين فعل الرؤية معنى فعل الإخبار

١– في قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يَنْهَىٰ ﴿٩﴾ ﴾ **العلق: ٩**

٢– في قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ إِن كَانَ عَلَى ٱلْهُدَىٰٓ ﴿١١﴾ ﴾ **العلق: ١١**

٣– في قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ ﴿١٣﴾ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ ﴿١٤﴾ ﴾ **العلق: ١٣ – ١٤**

٤– في قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ ﴾ **الماعون: ١**

يذكر الزمخشري في تفسيره للآيات الثلاث الأولى: "ويكثر من جواب أرأيت محذوفا لدلالة ما بعده عليه، كأنه قيل: أخبرني، وما تقول فيمن يكذب بالجزاء؟ وفيمن يؤذي اليتيم ولا

---

[1] - الدر المصون ٦٣٢/١٠.
[2] - فتح القدير للشوكاني: ج٤٨٣/٥.
[1] - البيان في غريب اعراب القران : ج٢/ ٥٠٨
[2] - ينظر: الجدول في إعراب القرأن: ج٣٠-٣٣٣.

يطعم المسكين؟ أنعم ما يصنع؟"[١] ويؤكد الشوكاني: أن قوله"﴿ أَرَءَيۡتَ ﴾ في الثلاثة المواضع بمعنى أخبرني؛ لأن الرؤية كما كانت سببا للإخبار عن المرئي، أجرى الاستفهام عنها مجرى الاستفهام عن متعلقها. والخطاب لكل من يصلح له."[٢] وعليه ففي هذه الآيات تضمن الفعل(رأيت) المتعدي لمفعول معنى (أخبرني) لذا فقد تعدى لمفعولين. وخاصة أن ابي السعود يجعل الفعل الأول دلالته الرؤية البصرية، والفعلين الآخرين دلالتهما الرؤية القلبية،[٣]

في الآية الرابعة: يلاحظ أنها امتداد لذات الأسلوب في الآيات السابقة، يذكر الزمخشري: "والمعنى هل عرفت الذي يكذب بالجزاء."[١] ففيها تضمن معنى الاخبار حيث يمكن تقدير (هل خبرت) أو (أأخبرك) بمن يفعل كذا وكذا.

٦- تضمين الفعل اللازم معنى الفعل المتعدي

في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ ﴾ **الضحى: ٢** والتقدير (والليل إذا سجى، أي غطى كل شيء. قال الأصمعي : سجو الليل : تغطيته النهار"[٢]، والأصل في معنى سجى هو سكن ودام وأظلم"[٣]وعليه فإن الفعل (سجى) اللازم قد تضمن معنى الفعل (غطى) المتعدي مما يوجب تقدير مفعول به محذوف. والقرينة في هذا المقام حالية، تدل عليها الحال الشاهدة.

٧- التضمين من خلال الأسلوب العربي

في قوله تعالى: ﴿ فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ۝١٨ ﴾ **النازعات:١٨** .

يذكر أبو البقاء: "لما كان المعنى أدعوك جاء بإلى."[٤] وقد استعمل العرب هذا الأسلوب قاصدين التلطف في الدعوة إلى الفعل، أو الاستدعاء بلطف.[٥] فهو أسلوب شبيه بالعرض. وفي هذا الأسلوب يتم تضمين الكلام الفعل (أدعو). يقول أبو البركات "هل لك في كلامهم

---

[١] - الكشاف للزمخشري: ج٦/٤٤٠.
[٢] - تفسير فتح القدير للشوكاني: ج٥-٦٢٩.
[٣] - ينظر: تفسير أبي السعود: ج٥/٥٥٤.
[١] الكشاف: ج٦/٤٣٩.
[٢] - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي : ج٢٠/ ٩٢.
[٣] - ينظر: لسان العرب: مادة (س.ج.ا)
[٤] - التبيان في إعراب القرآن للعكبري: ج٢/ ١٢٦٩.
[٥] - تفسير البحر المحيط: ج٨/ ٤١٣.(بتصرف)

محمول على (ادعوا) فكأنه قال: ادعوا إلى التزكي.([1]) وهذا لا يفيد شيئا في الإعراب.([2]) وعليه فالتضمين في هذه الحالة قد تحقق من خلال الأسلوب العربي الذي ضمن التركيب (هل لك) معنى الدعوة بالرفق للفعل، وهو نوع من الطلب، هذا الأسلوب الفريد قد جعل الفعل متضمنا في الكلام تدل عليه القرينة الحالية، التي تتمثل في التعويل على فهم المتلقي، وعلى قصد المتكلم. حيث يصبح هذا الأسلوب عند شيوعه في الكلام بمثابة أحد العادات الكلامية التي يتعارف فيها على تضمين الفعل لهذا القول.

أما السمين الحلبي فيذكر الأوجه المختلفة لإعراب هذه الآية "قوله (هل لك): خبر مبتدأ مضمر. و(إلى أن) متعلق بذلك المبتدا، وهو حذف شائع. والتقدير هل سبيل إلى التزكية. ومثله (هل لك في الخير) يريدون هل لك رغبة في الخير.([1])

ثانيا ـ تناوب حروف الجرفي جزء عم

وقد ورد ذلك في موضع واحد في جزء عم وهو: في قوله تعالى: ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴿١٩﴾ ﴾ الانشقاق: ١٩. يذكر أبو البركات: "أي حالا بعد حال، وعن، تأتي بمعنى بعد. ومنه قولهم: سادوا أكابرا عن أكابر، أي: بعد أكابر."([2]) ويؤكد أبو البقاء أن الحرف (عن) يأتي بمعنى (بعد). "أي طبقا حاصلا عن طبق.([3]) وفي هذه الحالة فقد تضمن حرف الجر (عن) معنى الظرف (بعد)، وهو أسلوب متميز، وربما يجيزه التقارب بين معنى (بعد) الظرفية، ومعنى التجاوز الذي يفيده حرف الجر (عن).

ونخلص مما سبق أن التضمين عبارة عن سمة أسلوبية متميزة ترفد الأسلوب العربي بطاقة دلالية مضاعفة، مما يؤثر في البعد الدلالي.

كما يلاحظ أن الأفعال المتضمنة كانت تتميز بالتقارب الدلالي ، وأنه على الرغم من كون حروف الجر لا تحمل دلالة في ذاتها إلا أنه كان لها الدور الحاسم في عملية التضمين؛ فحروف الجر ترفد الدلالة في غيرها، من خلال الربط الدلالي، مما يجعل دورها متميزا على هذا

---

[1] ـ البيان في غريب إعراب القرآن: ج٢/ ٤٩٣.
[2] ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج١٠/٦٧٦.
[1] المرجع السابق: ج١٠/ ٦٧٦.
[2] ـ البيان في غريب إعراب القرآن: ج٢/٥٠٣.
[3] ـ التبيان للعكبري: ج٢/ ١٢٧٩.

الصعيد. حيث يصبح حرف الجر بمثابة (الشيفرة) التي تدل على الفعل المتضمن الغائب من حيث الرسم والحاضر من حيث المعنى متضمنا في الفعل الموجود في الكلام، وهذا يجعل من حرف الجر جزء من نسق دلالي موجود في الذهن، يمكن أن يشير إلى المتضمن من افعال التي تكون عادة مترافقة معه في الأسلوب الشائع. وهذا يقرب التضمين من معنى التقدير الذي شهدناه في الحذف إلا أن التضمين يختلف في مضمونه عن التقدير، وذلك كون "التضمين زيادة بتغيير الوضع، والاضمار زيادة بغير تغيير"([1]) كما أن التضمن يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصح إظهاره معه.والتقدير أن يكون على وجه يصح إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف."([1])

وللتضمين فائدة جليلة، تكمن في الإيجاز الذي تحققه عملية إشراب الأفعال وما ينتج عنها من توحد لدلالة الأفعال، ففي قوله تعالى: ﴿ أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۝١ ﴾ الماعون: ١ هناك توحد بين دلالة الفعلين (رأى وأخبر) تتحقق في الوعي من خلال أسلوب التضمين العربي، وهذا الإيجاز يحقق معه غرض جليل آخر، وهو الاتساع في المعنى من خلال"إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنى فذ.([2]) حيث تكون الكلمة التي تؤدي مؤدى كلمتين معقودتين معا قصدا وتبعا.([3]) وهي بهذه الحالة إنما يقصد بها الإيجاز مع التوسع في المعنى.

---

[1] - الاشباه والنظائر: ج١/ ١٦٩.
[1] - الاشباه والنظائر:ج١/٢٥٠.
[2] - الكشاف للزمخشري: ج٣/٥٨١.
[3] - الكليات للكفوي: ٢٦٧.

الفصل السادس

الإحالة

الفصل السادس (الإحالة في جزء عم)

الإحالة ظاهرة نصية، مجالها النص اللغوي، وتكمن فائدتها في الربط الدلالي النصي، وهي بذلك تمتد على مساحة النص، حيث تتصف بالاستمرار، وتتخذ أشكالا متعددة ومتباينة.

وما يجعل الإحالة تدخل في مجال التأويل النحوي، الطبيعة الخاصة للعناصر الإشارية، التي لابد لها من عود في النص سواء سابقا أم لاحقا، أو ما يفهم من المقام العام للقول، ودون هذا العود لا يمكن تفسير المرمى الحقيقي لمعنى هذه العناصر.

الإحالة لغة

الإحالة مصدر من (أحال) على وزن (إفعلة)، وقد ورد في المعجم بمعان عدة منها:([1])

- التحول من موضع لآخر (المكان).
- التحول من حال لحال في الزمان (الحول).
- التحول (حال لونه) من صورة لأخرى. وفي كل الحالات فإن المعنى الجامع للمادة المعجمية هو الربط الزماني (الحول) أو المكاني (حال) أو الحسي أو المعنوي بين حدثين، كما في قوله (ص) (من أحال فقد دخل الجنة). أي انتقل من الضلال إلى الإيمان.

الإحالة اصطلاحا

يعرف د. البحيري الإحالة بأنها "علاقة دلالية إضافية ولها ألفاظ محددة يطلق عليها المحيلات أو ألفاظ الإحالة، وهي ألفاظ لا معنى لها في ذاتها أصلا ولكنها تتحول إلى ألفاظ لها معنى في ذاتها."([2]) وهو بذلك يشير إلى علاقة افتقار بين عناصر الموقف الكلامي، بحيث تكون هنالك ألفاظ لا دلالة لها في ذاتها منفردة. بل يجب إحالتها إلى ما يفسر هذه الدلالة ويمظهرها، ومثال ذلك الضمائر حيث "تتعلق دلالة هذه العناصر بالمقام الإشاري لأنها غير ذات معنى، ما لم يتعين ما تشير إليه، فهى أشكال فارغة في المعجم الذي يمثل المقام الصفر. وهي تقوم بوظيفة تعويض الأسماء وتتخذ محتوى ما تشير إليه.([3]) وهذا ما كان يرمي إليه فان ديك عندما عرفها بأنها "فعل تداولي تعاوني بين متكلم ومخاطب، في بنية تواصلية وفقا للنموذج التالي: يحيل المتكلم المخاطب على ذات بواسطة حد."فالضمائر (الحد) لا يمكن أن تحدد

---

[1] -ينظر: لسان العرب : مادة (ح.و.ل).
[2] نظرية التبعية في التحليل النحوي: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة الأجلو المصرية ، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م/ ١٠٣.
[3] نسيج النص ١١٦.

ماهيتها ما لم يكن هناك ما يسميه العلماء العرب المرجع أو عود الضمير (الذات)، وبدونه يكون الضمير مجرد وعاء دلالي فارغ. كما أن ما تشير دلالة الإحالة إليه يمكن أن يكون في المقال، أو في المقام. مع أن البعض قد ركز على القرينة المقامية في تعريفه متجاهلا المقالية وهو دي بو غراند عندما عرف الإحالة بأنها "العلاقة بين العبارات من جهة وبين الأشياء والمواقف في العالم الخارجي الذي تشير إليه العبارات"([1]) وهو بذلك يشير إلى الإحالة المقامية بصفة عامة، حيث في هذه الحالة يشير النص إلى ما هو خارجه، ويكون ذلك بمثابة القرينة المفسرة أو المؤولة للنص. وهذه الإحالة تصدق على الإحالة الضميرية والإشارية عندما تتعلق القرينة بالمقام فقط. "والإحالة معظم صورها من قبيل مبدأ الاختصار، حيث هي عود الضمير إلى مرجع أو إشارة إلى ذلك المرجع أو وصف له بالموصول أو بوسيلة أخرى غير الموصول."([2])

وفي هذا المقام لا بد من توضيح بعض المصطلحات التي توضح العناصر الإحالية:

١- **العنصر الإحالي :** وهو كل مكون يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره، وهو يمثل أبسط عنصر في بنية النص الإحالية. وينقسم إلى قسمين:

- **العنصر الإحالي المعجمي:** يعود على مكون مفسر له، يدل على ذات أو مفهوم مجرد، وعدد العناصر الإحالية المعجمية كبير في المعجم.
- **العنصر الإحالي النصي:** يعود على مكون مفسر له، يمثل مقطعا من نص وعددها محدود في المعجم.([3])

٢- العناصر الإشارية:

العنصر الإشاري هو كل مكون لا يحتاج في فهمه إلى مكون آخر يفسره، وهو أنواع:

أولا: العناصر الإشارية اللغوية: وتنقسم أيضا إلى قسمين:

أ- **عنصر إشاري معجمي:** يتمثل في وحدة معجمية مفردة يحال إليها.

ب-**عنصر إشاري نصي:** يتمثل في مقطع أو جزء من نص يحال عليه بعنصر.([1])

---

[1] - **النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوغراند، ترجمة/ د. تمام حسان، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٩٨م/١٧٢.**
[2] - **الموقعية في النحو العربي: ٢٠٤.**
[3] **نسيج النص: ١٣٢. وينظر: التأويل النحوي المقامي: (رسالة دكتوراه)،١١٧.**

وهذا النوع من العناصر يختص بالمقال. حيث إنها"مقاطع من الملفوظ قد تطول وقد تقصر، وقد تمثل جزءا من مقاطع تجري الإحالة عليها للاختصار، واجتناب التكرار.([2])

ثانيا: العناصر الإشارية غير اللغوية:

وتجمع كل عنصر إشاري يتوفر ما يعود عليه في الملفوظ، وللمقام الحسي ها هنا دور أساسي في الربط بين عنصر وارد في النص، والمفسر الذي يرتبط به والموجود خارج النص.([3]) كأن يجعل ضمير المتكلم على ذات صاحبة المتكلم حيث يرتبط عنصر احالي بعنصر إشاري لغوي هو ذات المتكلم. وهذا التقسيم للعناصر الإشارية تقاطع وينسجم مع مقولة القرائن في التأويل النحوي، حيث إن العناصر الإشارية النصية بمثابة القرينة اللغوية (المفسر) التي توضح دلالة العنصر الإحالي ، أما العناصر الإشارية غير اللغوية، فهي بمثابة القرائن المقامية التي من شأنها تحليل وتفسير العنصر الإحالي . فهي عادة تنتمي لمفسر موجود خارج النص تتم الإحالة إليه.

أنماط الإحالة:

يربط النحاة بين الضمائر وأسماء الإشارة والإبهام ، وهذا ما وجدناه عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) فالأسماء المبهمة قد تعني عنده أسماء الإشارة والضمائر، حيث يقول: "والأسماء المبهمة:(هذا)، و(هذان)، و(هذه)، و(هاتان)، و(هؤلاء)، و(ذلك)، و(ذانك)، و(تلك)، و(تانك)، و(أولئك) ، و(هو) ، و(هي) ، و(هما) ، و(هنَ) ، وما أشبه هذه الأسماء"([4]). وقد تعني عنده أسماء الإشارة وحدها، التي عدّها واحدة من المعارف الخمسة وهي: "الأسماء التي هي أعلام خاصة ، والمضاف إلى المعرفة. والألف واللام ، والأسماء المبهمة ، والإضمار .. أما الأسماء المبهمة فنحو: (هذا)، و(هذه)، و(هذان)، و(هاتان)، و(هؤلاء)، و(ذلك)، و(تلك) .. وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته."([5]). أما المبرد (ت ٢٨٥هـ) فيضيف إليها الاسم الموصول في قوله: "واعلم أن الصلة موضحة للاسم؛ فلذلك كانت هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى ألا ترى أنك لو قلت: (جاءني الذي)، أو (مررت بالذي) . . . ، لم يدْلُلْك ذلك على شيء حتى تقول: (مررت بالذي قام) أو (بالذي من حاله كذا

---

[1] - ينظر: نسيج النص: ١٢٨ (بتصرف). وينظر: التأويل النحوي المقامي: (رسالة دكتوراه)، ١١٨.
[2] نسيج النص: ١٣٠/١٢٩.
[3] - المرجع السابق : ١٢٩-١٣٠.
[4] - كتاب سيبويه: ٧٧/٢-٧٨.
[5] - المرجع السابق: ج٥/٢.

وكذا) ، أو (مررت بالذي أبوه منطلق). فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعت اليد عليه"[١]. إلا أن العلماء قد استبعدوا الاسم الموصول من المبهمات وذلك لكون علاقة الاسم الموصول مع صلته بمثابة المركب الإضافي،([٢]) حيث لا يمكن أن يظهر منفردا كما مثل لذلك المبرد، ومن جهة أخرى لا يمكن توكيده إلا مع صلته، حيث يقال (الذي قام، الذي قام أخي). يذكر ابن يعيش: "فمنزلة الذي ونحوه من الموصولات وحده منزلة حرف من الكلمة، من حيث كان لا يفهم معناه إلا بضم ما بعده إليه، فصار لذلك من مقدماته، ولذلك كان الموصول مبنيا، فالموصول وحده اسم ناقص، أي ناقص الدلالة فإذا جئت بالصلة، قيل: موصول حينئذٍ."([٣]) ومن هنا فالأسماء المبهمة في اللغة وهي موضوع الإحالة في هذا المبحث هي، الضمائر وأسماء الإشارة. ومن هنا تنقسم أنماط الإحالة إلى قسمين وهما: الإحالة الضميرية والإحالة الإشارية.

وفي هذا المقام لا بد لنا من الربط بين دلالة الإحالة والإبهام، وذلك لكون العناصر المحيلة في اللغة هي ذاتها الأسماء المبهمة، وذلك لكون هذه الأسماء دائما في حالة افتقار إلى ما يزيل إبهامها، وعليه تحدث الإحالة إلى عناصر إشارية لغوية من شأنها أن تزيل الغموض وتجعل التركيب يستقيم. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الإبهام يكون ملازما لهذه الاساماء في مستواها المعجمي، أي قبل الاستعمال أما في الاستعمال فيتضح معناها وتكون من المعارف.([٤])

الإحالة الضميرية:

يعرف ابن مالك الضمير بأنه "الموضوع لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه أو خطابه أو غيبته."([٥]) وهو بذلك يؤكد على أهمية المتكلم عند استخدام الضمائر، فهو مركز الدلالة بحيث يعين ما يقصد تسميته، وذلك من خلال توجيه الدلالة للتكلم أو الخطاب أو الغيبة. وهي الأنواع التي يتكون منها الضمير.

---

[١] ـ المقتضب: ١٩٧/٢.
[٢] ـ يجعل سيبويه المبهمات من اسماء الاشارة كالمركب الاضافي حين يقول "وإنما صار المبهم بمنزلو المضاف لأن المبهم تقرب به شيئا أو تباعده، وتشير إليه. (ينظر الكتاب: ج١٢/٢)
[٣] ـ شرح المفصل: ج٣٨٨/٢.
[٤] ـ ينظر: التأويل النحوي المقامي (رسالة دكتوراه): ١٢٤.
[٥] ـ شرح التسهيل: ج١٢٠/١.

ويذكر السيوطي: "وتسمية هذا القبيل من الأسماء بالضمير اصطلاح بصري وفي اصطلاح الكوفيين يعبرون عنه بالكناية أو المكنى."([1]) والمذهب البصري على التفريق بينهما حيث يعدون "المضمر هو ضرب من الكناية، فكل مضمر كناية وليس كل كناية مضمرا."([2])

أما عن سبب وضع الضمائر يذكر ابن يعيش "إنما أتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحترازا من الإلباس. فأما الإيجاز فظاهر، لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم، وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت:(زيد فعل زيد)، جاز أن يتوهم في (زيدٍ) الثاني أنه غير الأول."([3])"لذا يؤتى بالضمير لينص على أن المراد هو المذكور بعينه."([4])

ومهما يكن من اختلاف حول المصطلح فالحقيقة المرادة لدى الطرفين أن يعود أحد ألفاظ (الضمير- الكناية) إلى متقدم مفسر حيث إن دلالة مادة (فسر) تدور في المعجم حول (البيان والإيضاح) ([5]) وهذا ما يفتقر الضمير إليه.

وعلاقة الضمير بالمفسر علاقة وجودية؛ فلا يمكن أن تستقيم دلالة الضمير دون مفسر يعين مسماه، ووجود الضمير دون المفسر حتما يكون ضربا من الإبهام والتعمية التي ترفضها منطق اللغة، يقول سيبويه"وإنما تضمر اسما بعدما تعلم أن من يحدث قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئًا يعلمه."([6]) وفي ذلك يقول عباس حسن إن الضمائر "سواء أكانت للمتكلم أم لمخاطب أم للغائب فلا بد من شيء يزيل إبهامها ويفسر غموضها، فأما ضمير المتكلم والمخاطب فيفسرهما وجود صاحبهما وقت الكلام، فهو حاضر بنفسه أو حاضر يكلمه غيره مباشرة، وأما ضمير الغائب فصاحبه غير معروف لأنه غير حاضر ولا مشاهد، فلا بد لهذا الضمير من شيء يفسره، ويوضح المراد منه." والاصل في هذا المفسر الموضح أن يكون –في غير ضمير الشأن – متقدما على الضمير، ومذكورا قبله؛ ليبين معناه أولا ويكشف المقصود منه

---

[1] - همع الهوامع : ج١/١٩٤.
[2] - شرح المفصل: ج٢/ ٢٩٢.
[3] - شرح المفصل: ج٢/٢٩٢.
[4] - شرح الكافية للرضي: ج٢/٤٠١.
[5] ينظر: مقايسس اللغة مادة (ف.س.ر).
[6] - كتاب سيبويه: ج٢/٦.

ثم يجيء بعده الضمير.. فيكون خاليا من الإبهام والغموض فيسمى ذلك المفسر الموضح: مرجع الضمير."([1])

ومن كلام سيبويه وعباس حسن نستنتج أن المفسر أو القرينة الدالة على ماهية الضمير في العربية لها منطقها الواضح، فالمفسر (العنصر الإشاري) لضمير المتكلم هو الحضور أو قرينة (الحال الشاهدة)، وكذلك الحال مع ضمير المخاطب، حيث يكون حاضرا في المشهد اللغوي، ويعين الحضور حقيقة المقصود من الضمير، أما ضمير الغائب الذي يتضح أنه أكثر غموضا –لانعدام وجود الحال الشاهدة– فلا بد له من مفسر سابق له يتمثل في قرينة مقالية لغوية يحدد ماهيته. وهذا المفسر هو الاسم الظاهر المتقدم عليه، ويحكم ذلك أيضا قرينة الرتبة حيث لا يجوز في اللغة أن يتقدم المضمر رتبة على مفسره.

ويذكر المحدثون أن الغرض الأساسي من الإحالة الضميرية هو الربط لدلالي حيث يقسم الزناد الربط إلى صنفين "ربط دلالي يوافق الربط البنيوي (التركيبي). وربط دلالي إضافي يمثل الإحالة؛ وهو الربط الإحالي."([2]) فالربط الأول خاص بالنظم أو نظام التعليق داخل الجملة أو النص. أما الربط للآخر فهو الربط الإحالي الخاص بالعناصر الإشارية في النص." الذي يمد جسور الاتصال بين الاجزاء المتباعدة في النص."([3])

أما شكل الربط الدلالي فيوضحه خطابي بأن يكون بين الجمل "أو على الاصح بين عناصر هذه الجمل علاقات، تتم هذه العلاقات بين عنصر وآخر وارد في جملة سابقة أو جملة لاحقة، أو بين عنصر ومتتالية برمتها سابقة أو لاحقة. يسمي الباحثان (يقصد هاليداي ورقية حسن) تعلق عنصر بما يسبقه علاقة قبلية، وتعلقه بما يلحقه علاقة بعدية، ويمكن أن يمثل لهاتين العلاقتين بما يلي:

س ← ص=علاقة قبلية

س → ص=علاقة بعدية .([4])

---

[1] - النحو الوافي: ج١/١٧٦.
[2] - نسيج النص: ١٢٢.
[3] - المرجع السابق: ١٢٢.
[4] - لسانيات النص : ١٣.

كما يربط المحدثون بين الإحالة والاتساق أوالتماسك النصي "يقصد عادة بالاتساق ذلك التماسك الشديد بين الاجزاء المشكلة لنص/ خطاب ما. ويهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العناصر المكونة لجزء من خطاب أو خطاب برمته. ومن أجل وصف اتساق الخطاب/ النص يسلك المحلل الواصف طريقة خطية متدرجة من بداية الخطاب (الجملة الثانية منه غالبا) حتى نهايته، راصدا الضمائر والاشارات المحيلة، إحالة قبلية أو بعدية، مهتما أيضا بوسائل الربط المتنوعة كالعطف، والاستبدال، والحذف ، والمقارنة، والاستدراك، وهلم جرا، كل ذلك من أجل البرهنة على أن النص/ الخطاب (المعطى اللغوي بصفة عامة) يشكل كلا متآخذا."[١]

نموذج تطبيق (١)

ضمائر المتكلم في جزء عم (سورة النبأ)

قَالَ تَعَالَى: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿ عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ ﴿١﴾ عَنِ ٱلنَّبَإِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٢﴾ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ مُخْتَلِفُونَ ﴿٣﴾ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ
﴿٤﴾ ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٥﴾ أَلَمْ نَجْعَلِ (١) ٱلْأَرْضَ مِهَٰدًا ﴿٦﴾ وَٱلْجِبَالَ أَوْتَادًا ﴿٧﴾ وَخَلَقْنَٰكُمْ (٢) أَزْوَٰجًا ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا (٣) نَوْمَكُمْ
سُبَاتًا ﴿٩﴾ وَجَعَلْنَا (٤) ٱلَّيْلَ لِبَاسًا ﴿١٠﴾ وَجَعَلْنَا (٥) ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا ﴿١١﴾ وَبَنَيْنَا (٦) فَوْقَكُمْ سَبْعًا شِدَادًا ﴿١٢﴾ وَجَعَلْنَا (٧)
سِرَاجًا وَهَّاجًا ﴿١٣﴾ وَأَنزَلْنَا (٨) مِنَ ٱلْمُعْصِرَٰتِ مَآءً ثَجَّاجًا ﴿١٤﴾ لِّنُخْرِجَ (٩) بِهِۦ حَبًّا وَنَبَاتًا ﴿١٥﴾ وَجَنَّٰتٍ أَلْفَافًا ﴿١٦﴾ إِنَّ يَوْمَ
ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَٰتًا ﴿١٧﴾ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴿١٨﴾ وَفُتِحَتِ ٱلسَّمَآءُ فَكَانَتْ أَبْوَٰبًا ﴿١٩﴾ وَسُيِّرَتِ ٱلْجِبَالُ فَكَانَتْ
سَرَابًا ﴿٢٠﴾ إِنَّ جَهَنَّمَ كَانَتْ مِرْصَادًا ﴿٢١﴾ لِّلطَّٰغِينَ مَـَٔابًا ﴿٢٢﴾ لَّٰبِثِينَ فِيهَآ أَحْقَابًا ﴿٢٣﴾ لَّا يَذُوقُونَ فِيهَا بَرْدًا وَلَا شَرَابًا ﴿٢٤﴾ إِلَّا
حَمِيمًا وَغَسَّاقًا ﴿٢٥﴾ جَزَآءً وِفَاقًا ﴿٢٦﴾ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ لَا يَرْجُونَ حِسَابًا ﴿٢٧﴾ وَكَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا (١٠) كِذَّابًا ﴿٢٨﴾ وَكُلَّ
شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ (١١) كِتَٰبًا ﴿٢٩﴾ فَذُوقُوا۟ فَلَن نَّزِيدَكُمْ (١٢) إِلَّا عَذَابًا ﴿٣٠﴾ إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا
﴿٣٢﴾ وَكَوَاعِبَ أَتْرَابًا ﴿٣٣﴾ وَكَأْسًا دِهَاقًا ﴿٣٤﴾ لَّا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا كِذَّٰبًا ﴿٣٥﴾ جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ عَطَآءً حِسَابًا ﴿٣٦﴾ رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ
وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ ۖ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ﴿٣٧﴾ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا ۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ
وَقَالَ صَوَابًا ﴿٣٨﴾ ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ ۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴿٣٩﴾ إِنَّآ (١٣) أَنذَرْنَٰكُمْ (١٤) عَذَابًا قَرِيبًا يَوْمَ يَنظُرُ
ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ ٱلْكَافِرُ يَٰلَيْتَنِى (١٥) كُنتُ (١٦) تُرَٰبًۢا ﴿٤٠﴾ ﴾ النبأ: ١– ٤٠[٢]

---

[١] - لسانيات النص: ٥.

[٢] - الارقام في الآيات أعلاه تحدد مواضع الضمائر، وسيقوم الباحث بعد ذلك بالإشارة لمواضع الضمائر من خلال الأرقام.

- ضمائر المتكلم في العربية سبعة منها: ضميرا الرفع (أنا ، نحن) المنفصلان للمفرد والجماعة. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ (٢٤) ﴾ النازعات: ٢٤ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ تَنزِيلٗا (٢٣) ﴾ الإنسان: ٢٣ و(نا) ضمير متصل للجماعة ويأتي في محل رفع كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ شَقَقۡنَا ٱلۡأَرۡضَ شَقّٗا (٢٦) ﴾ عبس: ٢٦ ونصب كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّآ (١٣) أَنذَرۡنَٰكُمۡ (١٤)عَذَابٗا قَرِيبٗا ﴾ وجر كما في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّ عَلَيۡنَا حِسَابَهُم (٢٦) ﴾ الغاشية: ٢٦ ، و(التاء المضمومة) ويأتي متصلا في محل رفع للمفرد وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ تُرَٰبَۢا (٤٠) ﴾ النبأ: ٤٠، و(الياء) ويأتي متصلا للمفرد في محل نصب أو جر، و(إياي ، إيانا) فهي ضمائر النصب المنفصلة للمفرد والجمع المتكلم ﴿ وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمۡ إِيَّانَا تَعۡبُدُونَ (٢٨) ﴾ يونس: ٢٨ ،وقد ورد في هذه الآية أربعة ضمائر وهي: (نحن ، نا ، التاء المضمومة، الياء).

- لقد ورد ضمير المتكلم في هذه الآية في ستة عشر موضعا. وكان أكثر الضمائر استخداما في هذه الآية هو الضمير (نا) المتصل الذي يعبر عن جماعة المتكلمين، حيث ورد ظاهرا في (أحد عشر موضعا)، منها تسعة مواضع في محل رفع وهي (٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-١١-١٤) وجاءت متصلة مع الأفعال(جعل- بنى- خلق-أنزل- أنذر- أحصى). وقد وقعت جميعا في محل رفع فاعل. كما وقعت مرة واحدة في محل نصب، وذلك باتصالها بـ(إن) المؤكدة الناصبة المشبهة بالفعل وذلك في الموضع(١٣). ومرة في محل جر في الموضع (١٠)، وذلك بوقوعها مضافا إليها الاسم الظاهر (آيات).

- إن جميع هذه الضمائر التي هي في أصل وضعها للجمع قد عبرت في حقيقة الأمر عن المفرد، وفي ذلك نوع من العدول، فالمتكلم في هذه الآيات هو الخالق عز وجل، والآيات تبرز أفعال الخلق، حيث يذكر "سبحانه بديع صنعه، وعظيم قدرته ليعرفوا توحيده."([1]) وعليه كان لا بد من تفخيم الفاعل، وهذا يتأتى من خلال التكلم عنه بصيغة الجمع.

- ورد ضمير المخاطب (نحن) في ثلاثة مواضع في هذه السورة وهي: (١-٩-١٢)، وفي كل المواضع كانت على شكل الضمير المستتر، الذي يشير إلى الخالق، وهو بذلك امتداد لدلالة الضمير السابق (نا)، حيث جاء الخطاب بصيغة الجمع من قبل الفرد لغرض التفخيم.

[1] - فتح القدير : ج٥/٤٨٢.

– ورد الضمير المتصل (التاء المضمومة) الذي يدل على المتكلم المفرد مرة واحدة وذلك في الموضع (١٦) وهو ضمير رفع حيث وقع في محل رفع اسم كان.

– ورد الضمير (ياء المخاطب) في موضع واحد وهو الموضع (١٥) حيث جاء في موضع النصب، على أنه اسم ليت.

تنوعت إحالة الضمائر إلى مفسرها في الآيات أعلاه حيث وردت على الأشكال التالية:

– **إحالة مقامية** : وتسمى الإحالة خارج النص وتعني: "إحالة عنصر لغوي على عنصر غير لغوي موجود في المقام الخارجي، كأن يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلم ، حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم"([١]). وقد ورد هذا النوع من الإحالة مع الضمائر (نحن– نا) حيث إن المرجع أو المفسر المحال إليه هو الخالق عز وجل. وهو موجود في مقام التكلم خارج النص، حيث لم يرد لفظا يحال إليه سواء سابق أم لاحق في الآيات.

– **إحالة قبلية:** وهي الأكثر تداولا([٢])، وتعرف بأنها"استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى، أو عبارة أخرى سابقة في النص"([٣]) وقد وجدت هذه الإحالة في موضعين وهما (١٥–١٦). حيث عاد الضمير في الحالتين على مفسر سبق التلفظ به وهو قوله (الكافر).

إن الغرض من هذا الأسلوب يكون في كل الحالات هو الإيجاز، وذلك يتبدى في الآيات من خلال إشارة الخالق لذاته الموجودة في المقام من خلال الضمائر التي دلت على المتكلم، وهو بذلك يختصر تكرار الاسم ذاته في عدد كبير من المواضع. كما ساهم ذلك في ربط النسيج

---

[١] ـ علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق ـدراسة تطبيقية على السور المكية ـ: صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ٢٠٠٠م. / ٤٠.

[٢] ـ المقصو أنها الاكثر تداولا مع الضمائر في مجموعها وليس مع ضمائر المتكلم، فالمتكلم قد يكون أكثر حضورا في المقام كما رأينا.

[٣] ـ المرجع السابق: ٣٨.

النصي وعمل على زيادة تماسكه، وذلك بربط العناصر النصية وفق الشكل التالي:

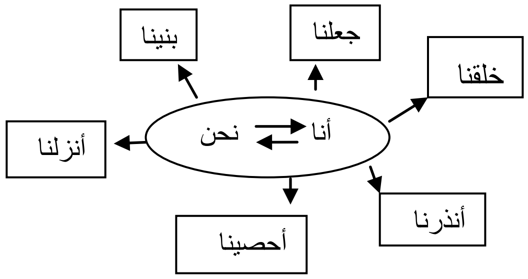

فالمتكلم هو مركز الدلالة في النص القرآني وهو الله سبحانه، حيث تدور الأفعال حول أحوال قدرته وعظمته، ويشكل الضمير البؤرة التي تتمحور حولها الدلالة وتعود إليها في كل مرة مع فعل جديد باتصاله بذات الرابط المضمر؛ مما جعل النص عبارة عن بناء متماسك الأركان. يقول ابن يعيش: "وإنما أتي بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز، واحتراز من الإلباس، فأما الإيجاز فظاهر؛ لأنك تستغني بالحرف الواحد عن الاسم بكامله، فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم. وأما الإلباس فلأن الأسماء الظاهرة كثيرة الاشتراك، فإذا قلت زيد فعل زيد، جاز أن يتوهم في (زيد) الثاني أنه غير الأول."([1]) وهذا يوضح الأهمية التي تتوخى من خلال استعمال الضمائر في اللغة.

نموذج تطبيق رقم (٢)

ضمائر المخاطب ([2])في جزء عم (شواهد متفرقة)

الآيات التالية من سورة النازعات احتوت على ضمائر المخاطب :

١- ﴿ هَلۡ أَتَىٰكَ (١) حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ ﴾ النازعات: ١٥﴿ ٱذۡهَبۡ (٢) إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ النازعات: ١٧﴿ فَقُلۡ (٣) هَل لَّكَ (٤) إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ (٥) ﴿١٨﴾ ﴾ النازعات: ١٨﴿ وَأَهۡدِيَكَ (٦) إِلَىٰ رَبِّكَ (٧) فَتَخۡشَىٰ (٨) ﴿١٩﴾ ﴾ النازعات: ١٩﴿ ءَأَنتُمۡ (٩) أَشَدُّ خَلۡقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ ﴾ النازعات:٢٧﴿ مَتَٰعًا لَّكُمۡ (١٠) وَلِأَنۡعَٰمِكُمۡ (١١)

[1] شرح المفصل: ج٢/٢٩٢.
[2] ضمائر الخطاب في العربية متعددة الاشكال والأغراض، ويمكن حصرها فيما يلي:
أ- ضمائر المخاطب المنفصلة (أنت –أنتما- أنتم / أنتِ- أنتما- أنتن).
ب- ضمائر المخاطب المنفصلة (كتبتَ – كتبتما- كتبتم /كتبتِ- كتبتما- كتبتن).
ت- ضمائر النصب المنفصلة الموضوعة للمخاطب: (إياك- إياكما- إياكم/ إياكِ- إياكما، إياكن).
ث- ضمائر النصب المتصلة الموضوعة للمخاطب:(سألتكَ- سألتكما- سألتكم/سألتكِ- سألتكما-سألتكنّ).

﴿ ٣٣ ﴾ النازعات: ٣٣ ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ(١٢) عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرۡسَىٰهَا ٤٢ ﴾ النازعات: ٤٢ ﴿ فِيمَ أَنتَ(١٣) مِن ذِكۡرَىٰهَآ ٤٣ ﴾ النازعات: ٤٣ ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ(١٤) مُنتَهَىٰهَآ ٤٤ ﴾ النازعات: ٤٤ ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ(١٥) مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا ٤٥ ﴾ النازعات: ٤٥

لقد ورد ضمير الرفع المنفصل في المواضع (٢-٣-٥-٨-٩-١٣-١٥) حيث ورد مستترا تقديره (أنت) في المواضع (٢-٣-٥-٨) كما ورد ظاهرا يدل على جمع الذكور في الموضع (٩) وظاهرا منفصلا يدل على المفرد المخاطب في الموضعين الأخيرين.

إن المفسر أو المحال إليه في المواضع (٢-٣) كان (موسى من الآية السابقة) حيث كانت الإحالة قبلية، وربما الذي فرض ورود هذه الإحالة اللغوية -وكان يمكن الاعتماد على مقام الخطاب- هو أن الخطاب اتجه لاستحضار الماضي السحيق الذي يراد أخذ العبرة والسلوى ([1]) للرسول صلى الله عليه وسلم منه. فبدون وجود المفسر في شكله الاسمي القبلي كان من العسير معرفة على من تعود دلالة الضمير. وكذلك الحال في الموضعين (٥-٨) فالضمير المستتر يعود على (فرعون من الآية ١٧) وهي إحالة قبلية فرضها السياق العام للآياتظ، حيث كان سيتعذر وضوح دلالة الضمير في حال غياب المفسر.

في الموضع (٩) ورد ضمير الرفع المنفصل الدال على جمع الذكور، ويقصد به "منكري البعث" ([2]) من ذكور وإناث حيث يعبر جمع الذكور عن الجمع المختلط لغلبة الذكور، كما يلاحظ أن الإحالة لهذا الضمير مقامية يوضحها طبيعة الخطاب القرآني، حيث جاءت هذه الآية لزجر المشركين وتأكيد البعث بعد قولهم ﴿ يَقُولُونَ أَءِنَّا لَمَرۡدُودُونَ فِي ٱلۡحَافِرَةِ ١٠ ﴾ النازعات: ١٠ وكانوا بذلك ينكرون البعث.([3])

في الموضعين (١٣-١٥) ورد الضمير المنفصل (أنت) الذي يعبر عن المفرد المخاطب. وكان في الموضع الأول يشير إلى الرسول ص الذي كان يذكر الساعة وسأل عنها ومعنى الآية

[1] ينظر في ذلك تفسير فتح القدير: ج٥/٤٩٨.
[2] الكشاف: ٣٠٨/٦.
[3] ينظر: تفسير فتح القدير: ج٥/٤٩٧.

"ما أنت من ذكرها لهم وتبيين وقتها في شيء"([1]). وعليه فالإحالة في هذا الموضع مقامية حيث إن المحال إليه موجود في مقام الخطاب.

أما في الموضع (١٥) فالمحال إليه الرسول محمد صلى الله عليه وسلم أيضا، والإحالة مقامية، حيث قصرت صفة الإنذار على الرسول ص ، فلا تغادره لغيره، في حين يغادرها لصفات أخرى.

٢- ﴿ هَلْ أَتَىٰكَ (١) حَدِيثُ مُوسَىٰٓ ﴿١٥﴾ ﴾ النازعات: ١٥ ﴿ ٱذْهَبْ (٢) إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ ﴾ النازعات: ١٧ ﴿ فَقُلْ (٣) هَل لَّكَ (٤) إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ (٥) ﴿١٨﴾ ﴾ النازعات: ١٨ ﴿ وَأَهْدِيَكَ (٦) إِلَىٰ رَبِّكَ (٧) فَتَخْشَىٰ (٨) ﴿١٩﴾ ﴾ النازعات: ١٩ ﴿ ءَأَنتُمْ (٩) أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ ۚ بَنَىٰهَا ﴿٢٧﴾ ﴾ النازعات: ﴿ مَتَٰعًا لَّكُمْ (١٠) وَلِأَنْعَٰمِكُمْ (١١) ﴿٣٣﴾ ﴾ النازعات: ٣٣ ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ (١٢) عَنِ ٱلسَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَىٰهَا ﴿٤٢﴾ ﴾ النازعات: ٤٢ ﴿ فِيمَ أَنتَ (١٣) مِن ذِكْرَىٰهَآ ﴿٤٣﴾ ﴾ النازعات: ٤٣ ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ (١٤) مُنتَهَىٰهَآ ﴿٤٤﴾ ﴾ النازعات: ٤٤ ﴿ إِنَّمَآ أَنتَ (١٥) مُنذِرُ مَن يَخْشَىٰهَا ﴿٤٥﴾ ﴾ النازعات: ٤٥

في المواضع (١-٤-٦-٧-١٠-١١-١٢-١٤) ورد ضمير الخطاب متصلا، وكان في كل الحالات هو الضمير (الكاف) الذي يأتي في محل نصب وجر.

لقد ورد الضمير في محل نصب في المواضع (١-٦-١٢)، حيث اتصل الضمير بالفعل في كل الحالات، وكان المفسر في الموضع الأول يحدده المقام، فالخاطب هو الرسول صلى الله عليه وسلم حيث وردت سيرة الأولين للتسرية عنه. أما في الموضع (٦) فقد كانت الإحالة سياقية مقالية قبلية فالمخاطب هو (فرعون من الآية ١٧)، أما في الموضع (١٢) فقد كانت الإحالة مقامية حيث إن المقصود في الخطاب هو الرسول ص . وهنا نرصد تعدد وتنوع أشكال الإحالة، وفي كل الحالات هناك ذات الوظائف وهي الربط إلا جانب الاختصار.

كما ورد الضمير في محل جر في المواضع (٤-٧-١٠-١١-١٤) حيث جاء مجرورا بحرف الجر في الموضعين (٤-١٠) أما في بقية المواضع فقد ورد مضافا إليه اسما ظاهرا .

[1] الكشاف: ج٦/٣١٠.

في الموضعين (٤–٧) كانت الإحالة سياقية مقالية قبلية حيث عاد الضمير على (فرعون في الآية ١٧).

في الموضع (١٠–١١) يعود الضمير على المتساءلين عن البعث، والإحالة في هذه الحالة مقامية.

في الموضع (١٤) يعود الضمير على الرسول صلى الله عليه وسلم والإحالة سياقية.

٣- ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ (١) لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ﴿٣﴾ ﴾ **عبس: ٣** ﴿ فَأَنتَ (٢) لَهُۥ تَصَدَّىٰ (٣) ﴿٦﴾ وَمَا عَلَيْكَ (٤) أَلَّا يَزَّكَّىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ (٥) يَسْعَىٰ ﴿٨﴾ وَهُوَ يَخْشَىٰ ﴿٩﴾ فَأَنتَ (٦) عَنْهُ تَلَهَّىٰ (٧) ﴿١٠﴾ ﴾ **عبس: ٦ - ١٠**

في الآيات أعلاه يبين توزع الضمائر التي في مجملها محالة إحالة مقامية إلى شخص الرسول صلى الله عليه وسلم، مدى الربط النصي الذي يحققه هذا التوزع. فمركز الحدث هو الرسول المخاطب فهو حاضر من خلال ضمائر المخاطب من (١ وإلى ٧) على أنواعها.المتصل والمنفصل والمستتر والذي في محل رفع أو نصب أو جر. كل هذه الضمائر تضافرت في هذه المساحة الضيقة من القول لتحدث فعلها إيجازا وربطا، وما جعلها تحقق هذه الغاية بنجاح كونها تشترك في الخطاب.

٤- ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ (١) ﴿٢٦﴾ ﴾ **التكوير: ٢٦** ﴿ لِمَن شَآءَ مِنكُمْ (٢) أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ (٣) إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٢٩﴾ ﴾ **التكوير: ٢٨ - ٢٩**

في الآيات أعلاه من سورة التكوير شكل آخر من أشكال الخطاب، حيث ورد في المواضع (١–٣) ضمير الرفع (واو الجماعة) الذي لم يوضع في الأصل للخطاب، إلا أن ما جعله يحمل دلالة المخاطبين هو حال الفعل الذي ابتدأ بحرف المضارعة (التاء) الذي يدل على المخاطب، وكانت وظيفة (واو الجماعة) الدلالة على الجمع فقط، لذا كانت النتيجة أن دلت على جماعة المخاطبين. أما الإحالة فمقامية حيث إن المخاطبين هم مجموع من يدعي أن الامر للإنسان في الهداية وعدمها. ([1])

[1] - ينظر: تفسير فتح القدير: ج٥/٥٢٤.

٥- ﴿أَرَءَيْتَ (١) ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ۞ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ۞ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ۞ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ۞ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ۞ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ۞ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ۞﴾ **الماعون: ١ – ٧**

في قوله تعالى (أرأيت) ورد ضمير المخاطب (التاء المفتوحة) والذي يقع في موضع الرفع على الفاعلية. وقد كان هذا الضمير في هذا المقام محورا للدلالة، وسر ذلك أن القرآن العظيم قد توجهت دلالته في مستهل الآية لخطاب الرسول بإحالة مقامية، وذلك في بداية الآية مكونة من ذلك مشهدا يسهل على المتلقي أن يضع نفسه موضع المخاطب، ومن ثم يدرك المغزى من الآيات، فالمشهد بعد ذلك يري من ويعجب ممن يكذب بالدين، فيدع اليتيم و يمنع الطعام عن المسكين. إن هذا العرض على هذه الصورة لهو معجز وفي غاية التأثير بحيث يتبادر لذهن كل من يسمع الآيات إلى أن يستنكر هذه الأفعال بل وينبذها. كما يلاحظ أن الضمير قد يعود إلى " خطاب لكل عاقل"([١])وفي هذه الحالة فقد عاد الضمير على أكثر من مرجع أو مفسر، وحيث إنه جائز ومنطقي في كلا الحالتين، فإن هذا الامر يمكن عده من أحوال انفتاح الدلالة في النص القرآني، وهذا من مواطن الاعجاز القرآني. كما أنه إذا اعتبرناه موجه لخطاب كل عاقل فالضمير المفرد قد عاد على المجموع.

نموذج تطبيق رقم (٣)

ضمائر الغائب في جزء عم (سورة عبس نموذجا)

قَالَ تَعَالَىٰ: أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿عَبَسَ (١) وَتَوَلَّىٰٓ (٢) ۞ أَن جَآءَهُ (٣) ٱلْأَعْمَىٰ ۞ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ (٤) يَزَّكَّىٰٓ (٥) ۞ أَوْ يَذَّكَّرُ (٦) فَتَنفَعَهُ (٧) ٱلذِّكْرَىٰٓ ۞ أَمَّا مَنِ ٱسْتَغْنَىٰ (٨) ۞ فَأَنتَ لَهُۥ (٩) تَصَدَّىٰ ۞ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَّكَّىٰ (١٠) ۞ وَأَمَّا مَن جَآءَكَ (١١) يَسْعَىٰ (١٢) ۞ وَهُوَ (١٣) يَخْشَىٰ (١٤) ۞ فَأَنتَ عَنْهُ (١٥) تَلَهَّىٰ ۞ كَلَّآ إِنَّهَا (١٦) تَذْكِرَةٌ ۞ فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ (١٧) ۞ فِى صُحُفٍ مُّكَرَّمَةٍ ۞ مَّرْفُوعَةٍ مُّطَهَّرَةٍ ۞ بِأَيْدِى سَفَرَةٍ ۞ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ۞ قُتِلَ ٱلْإِنسَٰنُ مَآ أَكْفَرَهُۥ (١٨) ۞ مِنْ أَىِّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ (١٩) ۞ مِن نُّطْفَةٍ خَلَقَهُۥ (٢٠) فَقَدَّرَهُۥ (٢١) ۞ ثُمَّ ٱلسَّبِيلَ يَسَّرَهُۥ (٢٢) ۞ ثُمَّ أَمَاتَهُۥ (٢٣) فَأَقْبَرَهُۥ (٢٤) ۞ ثُمَّ إِذَا شَآءَ (٢٥) أَنشَرَهُۥ (٢٦) ۞ كَلَّا لَمَّا يَقْضِ (٢٧) مَآ أَمَرَهُۥ (٢٨)

---

[١]- حاشية الشيخ زادة على تفسير البيضاوي: ج٨/ ٦٩٦.

﴿٢٣﴾ فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ (٢٩) ﴿٢٤﴾ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَآءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا ٱلْأَرْضَ شَقًّا ﴿٢٦﴾ فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا (٣٠) حَبًّا ﴿٢٧﴾
وَعِنَبًا وَقَضْبًا ﴿٢٨﴾ وَزَيْتُونًا وَنَخْلًا ﴿٢٩﴾ وَحَدَآئِقَ غُلْبًا ﴿٣٠﴾ وَفَٰكِهَةً وَأَبًّا ﴿٣١﴾ مَّتَٰعًا لَّكُمْ وَلِأَنْعَٰمِكُمْ ﴿٣٢﴾ فَإِذَا جَآءَتِ ٱلصَّآخَّةُ ﴿٣٣﴾
يَوْمَ يَفِرُّ ٱلْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ (٣١) ﴿٣٤﴾ وَأُمِّهِۦ (٣٢) وَأَبِيهِ (٣٣) ﴿٣٥﴾ وَصَٰحِبَتِهِۦ (٣٤) وَبَنِيهِ (٣٥) ﴿٣٦﴾ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُمْ (٣٦)
يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ (٣٧) ﴿٣٧﴾ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ مُّسْفِرَةٌ ﴿٣٨﴾ ضَاحِكَةٌ مُّسْتَبْشِرَةٌ ﴿٣٩﴾ وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ عَلَيْهَا (٣٨) غَبَرَةٌ ﴿٤٠﴾
تَرْهَقُهَا (٣٩) قَتَرَةٌ ﴿٤١﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ (٤٠) ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾ **عبس: ١ – ٤٢**

يبدأ ضمير الغيبة في هذه الآية مستترا في الموضعين (١–٢) حيث إن ضمير الغائب الذي لا بد له من محال إليه أو مفسر سابق عليه، قد ورد مستترا ودونما مفسر ظاهر، حيث إنه قد استتر ودل عليه المقام المتمثل بسبب النزول، فالمقصود سيدنا محمد عليه السلام. أما في الموضع (٣) فقد ورد ضمير الغائب متصلا ظاهرا في قوله (جاءه) وهو امتداد لدلالة الضمير المستتر في الآية السابقة.

في الآية الثالثة نلحظ أن هناك عدولا من الغيبة إلى الخطاب دل عليه استخدام ضمير المخاطب، يذكر الزمخشري" في الاخبار عما فرط منه، ثم الاقبال عليه بالخطاب: دليل على زيادة الانكار، كمن يشكو إلى الناس جانيا جنى عليه، ثم يقبل على الجاني إذا حمى في الشكاية مواجها له بالتوبيخ وإلزام الحجة."([١]) فالعدول كان له الأثر البارز في ابراز الدلالة وحقنها بمعان مضافة مما أثراها وقربها من المتلقي. كما كان لها أثرها المنشود حيث يذكر السلف أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يعبس في وجه فقير بعدها قط.([٢]) وقد يكون الالتفات يهدف لتخيف وطأة العتاب على الرسول صلى الله عليه وسلم حيث إنه بدأ بعرض المشهد بفاعل غائب ليعي المعاتب ما فعل ويدركه، ثم العدول لخطاب العتاب."لأن المشافهة أدخل في العتاب، أي: أي شيء يجعلك داريا بحاله حتى تعرض عنه." ([٣])

كما يلاحظ أنه في نفس الآية استخدام ضمير الغائب المتصل (الهاء) ظاهرا في المواضع (٤–٧) ومستترا في المواضع (٥–٦) ولكن هذه المرة كان المفسر حاضرا حسب الأصول وهو في قوله (الاعمى) في الآية الثانية.

---

[١] **الكشاف:٣١٤/٦.**
[٢] **المرجع السابق. ٣١٤/٦.**
[٣] **تفسير فتح القدير: ٥٠٨/٥.**

في المواضع (٨-٩-١٠) فضمائر الغيبة المستترة في (٨-١٠) والظاهر المتصل في (٩) قد عادت على (من استغنى) حيث يدل المفسر على صناديد قريش الذين كانوا في حضرة رسول الله عند وقوع حادثة العبوس.([١])

في المواضع (١١-١٢-١٤) عاد ضمير الغائب المستتر على قوله تعالى (من جاءك) وهو الاعمى، فالمفسر المحال إليه حاضر، أما في الموضع (١٣) فقد كان الضمير منفصلا بارزا يدل على ذات المفرد الغائب، وكان الضمير متصلا في الموضع (١٥)، ومفسره الاعمى أيضا.

إن الآيات السابقة قد شكلت نموذجا لمدى أهمية استعمال الضمائر في الربط النصي، حيث إن الضمائر بأنواعها قد عادت على ذات المفسر مما جعل العبارة تمتاز بالاتساق والوحدة الدلالية، كما يلاحظ أن هذا الربط كان في مستوى النص (العبارة) حيث عمل على ترابط مجموع الجمل من خلال تكرار الضمير الغائب وعوده على نفس المفسر، وعليه فقد أدى ذلك إلى وجود نوع من الإيجاز الشديد، وذلك أن استخدام الضمير قد كان عوضا عن تكرار المفسر وهو في هذا المقام الاسم الموصول مع صلته مما كان سيؤدي للتكرار والملل وذلك لتشظي النص.

في المواضع (١٦-١٧) يذكر العكبري" (إنها) الضمير للموعظة، والضمير في الفعل للقرآن. ([٢]) ويذكر السمين الحلبي تأويلا آخر للضائر في هذه المواضع " قوله: (إنها): الضمير للسورة أو الآيات،قوله (ذكره): يجوز أن يكون الضمير لله تعالى؛ لأنه منزل التذكرة، وأن تكون للتذكرة، وذكر ضميرها لأنها بمعنى الذكر والوعظ.([٣]) وفي هذه الآيات نموذج لما يطلق عليه الضمير الملبس أو المحتمل، وهو الضمير الذي له أكثر من تأويل قد تصدق ويقرها منطق التفسير، ويأتي هذا النوع من الاحتمال عندما تكون دلالة المرجع أو المفسر تمتاز بالغموض أو الإبهام الناتج عن عدم ذكرها بشكل صريح، والاعتماد على المقام في تحديدها، أو لكون الآيات تحتوي على أكثر من مفسر محتمل. وقد ورد الضمير المحتمل أيضا في الموضع (٤) حيث يذكر الشوكاني أن الضمير في (لعله) راجع إلى الأعمى، وقد يكون راجع إلى الكافر المنكر.([١])

---

[١] - الكشاف: ٣١٣/٦.
[٢] - التبيان للعكبري: ج٢/ ١٢٧١.
[٣] - الدر المصون: ٦٨٩/١٠. وينظر: تفسير فتح القدير: ٥٠٩/٥.
[١] تفسير فتح القدير: ٥٠٨/٥.

الضمير الغائب في المواضع (١٨-٢٩) على مستويين، الأول الضمير الغائب المفرد المتصل الظاهر (الهاء) في (١٨-١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٦-٢٨-٢٩) وجميعها وقعت في محل نصب، كما أنه يمكن أن تحال إلى مفسر واحد وهو قوله (الانسان).أما المستوى الثاني فهي الضمائر المستترة في المواضع (١٩-٢٠-٢١-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥-٢٦) حيث تعود هذه الضمائر التي تقع في موضع فاعل تقديره (هو) على مفسر واحد وهو الخالق عز وجل، والقرينة الدالة على حضوره مقامية توضحها طبيعة الأفعال المتمثلة في الخلق والتقدير والاماتة والنشور، والتي في مجملها مقصورة على الله سبحانه وجلت قدرته. أما في الموضع (٢٧) فقد ورد الضمير المستتر عائدا على الانسان وهو في محل رفع تقديره (هو).([١])

في الموضع (٣٠) عاد ضمير الغائب المتصل (ها) على مفسره في الآية السابقة (الأرض)، رابطا الجملتين في النص ومحدثا نوعا من الإيجاز.

في المواضع (٣١-٣٢-٣٣-٣٤-٣٥) عاد ضمير الغائب (الهاء) والواقع في كل الحالات متصلا بالاسم في محل جر بإضافة الاسم إليه، عادت هذه الضمائر على قوله تعالى (المرء) وهو مفسر ظاهر في المقال. والملاحظ أن الربط هنا قد أعاد مجموعة من الضمائر على شاكلة واحدة بمرجع مفسر واحد، وهذا ما لم يتحقق في الموضع (٣٦) ففي قوله (منهم) لقد عاد ضمير الغائب (هم) المتصل على مفسر متعدد حيث اشتمل على مجموعة من الأسماء الظاهرة التي سبقته وهي (اخيه-أمه- ابيه- صاحبته - بنيه) وهذه الأسماء مجتمعة قد كونت المفسر، مما حقق نوعا خاصا من الربط والاختصار هو عكس النوع في الآيات السابقة التي جاء على شكل المفسر المفرد والضمائر المتعددة، فالمعادلة في هذا المقام هي كون الضمير هو الجامع الواحد والمفسر هو المتعدد، وفي كلا الحالتين هناك حالة من ربط المتعدد وجمعهم إلى لفظ جامع.

في الموضع (٣٧) لقد عمل الفعل (يغنيه) في الفاعل المستتر الذي يعود على المفسر (شأن) في الآية نفسها. وكذلك ضمير الغائب المتصل (الهاء)، الواقع في محل نصب، والذي يعود على قوله (امرئ) في الآية السابقة.

---

[١] ينظر: تفسير فتح القدير: ٥/٥٠٩.

في الموضع (٣٨-٣٩) عاد ضمير الغائب المفرد (ها) على قوله (وجوه) ، والملاحظ أن الضمير في هذه الآيات يدل على المفرد الغائب في أصل وضعه، إلا أن مفسره كان يدل على الجمع. كما يلاحظ أن المفسر في هذا الموضع نكرة؛ "لأنه في مقام التفصيل، وهو من مسوغات الابتداء بالنكرة."([1])

في الموضع (٤٠) ورد ضمير الغائب المنفصل (هم) حيث إن مرجعه قوله (أولئك)، عند من يعده ضمير فصل، وقد تكون دلالته تتمثل في أصحاب الوجوه إذا اعتبرناه مبتدأ يختص مع خبره (جملة الصلة) في ازالة ابهام الاسم الموصول. وهذا يوضح أن هناك فارق دلالي ينتج عن التركيب في هذا النوع من الإعراب مما يتطلب من المعرب عدم أخذ الامور بشكل آلي، فيعرب هذا الضمير في موضع الفصل أوالابتداء، كما عهدناه في كتب الإعراب.

لقد وقع المفسر في هذه السورة بأشكال متعددة. حيث وقع اسما ظاهرا (واحدا) في العديد من المواضع كما رأينا وهو الوضع الأكثر شيوعا في السورة. كما وقع ظاهرا إنما متعدد والضمير المحال إليه واحد يدل على الجمع. كما وقع المفسر في المقام أو في السياق الخارجي للنص، وضحه سبب النزول ، كما دلت عليه قرينة عقليه في مواضع أخرى. ومن هنا يمكن الخلوص أن مفسر ضمير الغائب يقع على شكلين، الأول أن يوجد في السياق المقالي للآيات أو النص في غير القرآن، أو أن تدل عليه قرينة السياق المقامي للآيات، والتي عادة ما تتعلق بسبب النزول، أو المقام العام للآيات أو النص في غير القرآن.

ضمير الشأن

يعرفه أبو حيان بأنه "ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه.وتسميه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرا، وضمير القصة إذا كان مؤنثا."([1]) وقد ورد في جزء عم في ثلاثة مواضع وهي:

١- في قوله تعالى :﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ﴾ **الإخلاص: ١.**

---

[1] **تفسير فتح القدير: ج٥/٥١٢.**
[1] **همع الهوامع: ج١-٢٢٤.**

حيث ورد في هذه الآية على صورة ضمير المفرد الغائب،"وضمير الشأن لازم الإفراد لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبة الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع."([1])

وفي موقع المبتدأ، حيث تم تقديم الضمير (هو) على جملة (الله أحد) الواقعة خبرا وعليه فقد جاء "مفسره الجملة بعده"،([2]) وهو بذلك يتميز عن بقية أحوال مفسر ضمير الغائب كما لاحظنا، حيث يقع المفسر عادة لفظيا، وكذلك تكون الإحالة قبلية.

كما يلاحظ أنه لا حاجة إلى الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ لأن الجملة نفس المبتدأ([3]).فهذه الجملة "خبرا عن ذلك الضمير، وتفسيرا له. ويوحدون الضمير؛ لآنهم يريدون الأمر والحديث، لأن كل جملة شأن وحديث، ولا يفعلون ذلك إلا في مواضع التفخيم."([4]) . والفرق بينه وبين الضمائر أنه لا يعطف عليه، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يتقدم خبره عليه، ولا يفسر بمفرده. وسماه الكوفيون: ضمير المجهول، لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه.([5])

وقد يجوز اعتبار الإحالة مقامية على "أنه ضمير عائد على ما يفهم من السياق؛ لأنه يروى في الأسباب التي دعت إلى نزولها أنهم قالوا صف لنا ربك وانسبه وقيل قالوا له أمن نحاس هو أم من حديد فنزلت. وحينئذ يجوز أن يكون الله مبتدأ واحد خبره والجملة خبر الأول، ويجوز أن يكون أحد خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد"([6])

٢- في قوله تعالى :﴿ إِنَّهُۥ ظَنَّ أَن لَّن يَحُورَ ﴿١٤﴾ ﴾ الانشقاق: ١٤

٣- في قوله تعالى :﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴿٥﴾ ﴾ البلد: ٥

٤- في قوله تعالى :﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴿٧﴾ ﴾ البلد: ٧

---

[1] - همع الهوامع: ج١/٢٢٥.
[2] - همع الهوامع : ج١/٢٤٤.
[3]- ينظر: أوضح المسالك:ج١/١٩٧.
[4] - شرح المفصل:ج٢/٣٣٥.
[5] - همع الهوامع : ج١/٢٤٤.
[6] - إعراب القرآن وبيانه :ج١٠/٦١٦.

في الآيات الثلاث أعلاه وقع ضمير الشأن محذوفا تقديره (هو) في محل نصب اسم (أنْ) المصدرية المخففة عن الثقيلة، سادة مع ما في حيزها مسد مفعولي ظنّ."(1) ويذكر السيوطي أن ضمير الشأن يأتي "منصوبا في بابي : إن وظن."(2) كما يلاحظ أنه من المفروض أن تكون الإحالة في هذه الحالات بعدية، حيث إن المفسر لضمير الشأن عادة هى الجملة الواقعة بعده، وهي التي وقعت هنا في محل رفع خبر (أنْ). إلا أن المفسر في الجملة الأولى كان قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ ﴿١٠﴾ ﴾ الانشقاق: ١٠. وعليه فالإحالة هنا قبلية. وهذا يطرح سؤالا حول حقيقة الضمير المحذوف صناعة في هذا الباب، وهل هو حقا ضمير الشأن؟ وخاصة أن الزمخشري في تعريفه لضمير الشأن يذكر: "وذلك نحو قولك: (هو زيدٌ منطلقٌ)، أي: الشأن والحديث زيدٌ منطلقٌ." (3) وعليه سمي ضمير الشأن لأنه يختزل دلالة الشأن أو القصة بعده. فإذا ما وجد مفسرٌ قبليٌ له، فهذا يعني أن مفهوم الشأن اللاحق قد أصبح بحاجة لإعادة النظر فيه. ويدل على ذلك أن الآيتين الأخريين قد ورد لهما مفسر قبلي، وذلك في قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ ﴿٤﴾ ﴾ البلد: ٤ .والجدير ذكره أن هذا التوجيه الإعرابي الذي يعد أن مخففة من الثقيلة في هذا المقام، واسمها ضمير الشأن محذوف يمثل "إجماع النحاة .. لأنه يشترط في أن المفتوحة إذا خفّفت أن يكون اسمها ضميرا للشأن."(4)

ضمير الفصل:

وقد ورد في المواضع الآتية:

١- في قوله تعالى :﴿ فَإِنَّ ٱلْجَحِيمَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٣٩﴾ ﴾ النازعات: ٣٩

٢- قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ ﴿٤١﴾ ﴾ النازعات: ٤١

٣- في قوله تعالى :﴿ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَفَرَةُ ٱلْفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾ عبس: ٤٢

---

1 - تفسير فتح القدير: ج٥/٥٤١. وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن:ج٢/٥٠٣.
2 -همع الهوامع: ج١/٢٤٦.
3 - شرح المفصل: ج٢/٣٣٤.
4 - إعراب القرآن وبيانه:ج١٠/٤٨٧.

٤- في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ ٦ ﴾ البينة: ٦

٥- في قوله تعالى :﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ٧ ﴾ البينة: ٧

٦- في قوله تعالى :﴿ إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلۡأَبۡتَرُ ٣ ﴾ الكوثر: ٣

لقد كان الضمير المستعمل فصلا هو ضمير الرفع للغائب بأشكاله المختلفة إفرادا وجمعا. وضمير"الفصل ويسمى عمادا، ودعامة، وصفة: ضمير رفع منفصل، يقع مطابقا لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخ. بعده معرفة، أو كهي في منع اللام."([١]) كما جاء "مطابقا ما قبله في الافراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث."([٢]) وفي الغيبة أيضا. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه قد يطابقه في التكلم والخطاب أيضا.

لقد وقع ضمير الفصل في كل الحالات بين اسمين معرفتين، ففي المثال الأول وقع بين (ٱلۡجَحِيمَ) و(ٱلۡمَأۡوَىٰ) المعرفين بـ(أل). وفي الثاني وقع بين (أُوْلَٰٓئِكَ) و(ٱلۡكَفَرَةُ) وهكذا في بقية المواضع. وهو بذلك يزيل شبهة أن يقع الاسم المعرفة بعد المبتدأ أو ما بمنزلته موقع الصفة. أما الفرق بين كون الضمير للفصل أم الابتداء، فلا يعلم إلا بالإرادة أو النية. ولا يظهر الفرق بينهما في اللفظ، ويظهر مع الفعل، لأن أخباره منصوبة، نحو قولك: (كان زيد هو القائمَ)، وظننت زيدا هو العاقلَ) فاعلم أن هو فصلٌ بنصب ما بعده."([٣]) " والغرض من دخول الفصل في الكلام .. إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله. وأن الذي بعده خبر، وليس بنعت، وقيل: أتي به ليؤذن بأن الخبر معرفة، أو ما قاربها من النكرات. وإنما اشترط أن يكون من الضمائر المنفصلة المرفوعة الموضع، لأن فيه ضربا من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل."([٤])

[١] - همع الهوامع: ج١/ ٢٢٦.
[٢] - المرجع السابق: ج٢٢٨/١.
[٣] - ينظر: شرح المفصل: ج٣٣١/٢.
[٤] - المرجع السابق:ج٣٢٩/٢.

لقد وقع ضمير الفصل في الموضعين الأول والخامس، في محل نصب اسم إن "الداخل على المبتدأ وخبره. كما كان الأول في المعنى"([1]) أي اسم إن وليس الخبر. أما في المواضع الأخرى فقد فصل بين المبتدأ وخبره المعرفة.

لقد كان المفسر في جميع الحالات اسما مفردا، يسبق الضمير، وعليه فالإحالة في هذا المقام قبلية. حيث نجد أن المفسر في الوضع الأول قوله: (ٱلۡجَحِيمَ) . وفي الآية الثانية اسم الإشارة(أُوْلَٰٓئِكَ) الذي سبق بمفسر أيضا. وهكذا في بقية المواضع.

ثانيا الإحالة الإشارية

ويقصد بالإحالة الإشارية تلك الإحالة التي يكون فيها العنصر الإحالي أحد أسماء الإشارة([2]) يذكر المرادي" لم يحد اسم الإشارة لأنه كما قيل محصور بالعد فلا يحتاج إلى حد. وحده في التسهيل بقوله : ما وضع لمسمى وإشارة إليه. وقال بعضهم هو الموضوع لمعين في حال الإشارة، وقال ابن الحاجب: وهو ما وضع لمشار إليه.([3])

ويعرفها ابن يعيش"الأسماء التي يشار بها إلى المسمى، وفيها من أجل ذلك معنى الفعل، ولذلك كانت عاملة في الأحوال، وهي ضرب من المبهم، وإنما كانت مبنية لتضمنها معنى حرف الإشارة. وذلك أن الإشارة معنى، والموضوع لإفادة المعاني إنما هي الحروف، فلما استفيد من هذه الأسماء الإشارة، علم أن للإشارة حرفا تضمنه هذا الاسم، وإن لم ينطق به، فبني كما يني (منْ) و(كمْ) ونحوهما. وقال قوم إنما بني اسم الإشارة لشبهه بالمضمر، وذلك أنك تشير به إلى ما بحضرتك ما دام حاضرا، فإذا غاب زال عنه ذلك الاسم."([4]) وعليه فأسماء الإشارة من المبهمات التي تفتقر إلى ما يزيل إبهامها، وهذا ما جعل النحاة يقرنونها بالضمائر، حيث إن "الإشارة المتحققة نوعان: حسية ومعنوية، وثمة فارق كبير بين البنية الإحالية لضمير الإشارة

---

[1] - ينظر: شرح المفصل: ج٢/٣٢٩.

[2] التأويل النحوي المقامي : (رسالة دكتوراه) ١٢٤. وللإشارة ألفاظ بعينها: (ذا) للواحد ، و (ذي وذه وتي وته) للواحدة ، و (ذان وذين) للاثنين،و (تان وتين) للاثنتين، (أولاء) للجمع مطلقًا، و (هنا) للمكان. وغالبًا تسبق أسماءَ الإشارة (ها) التنبيه ؛ فنقول: (هذا وهذي وهذه...) وقد تلحق (ذا وتي وهنا) كاف الخطاب وتتصرف كالكاف الاسمية ؛ وإن كان الكاف فيها لا محل له من الإعراب؛ فنقول: (ذاك وتيك وهاتيك وهناك) وقد يثنى ويجمع فنقول: (ذاكما وذاكم...) وقد تلحق بالاسم اللام مع الكاف فنقول: (ذلك وتلك وهنالك) ؛ فتفيد الكاف الخطاب، وتفيد اللام البعد.(ينظر: همع الهوامع: ج١/٢٤٤ (بتصرف)

[3] - توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية لين مالك للمرادي: ج١/٤٠٥.

[4] - شرح المفصل: ج٢/٣٥٢.

حين تكون حسية، وحين تكون معنوية. سواء تعلق ذلك بالمحال إليه (مفرد أو جملة أو جزء من نص أو نص كامل) أو باتجاه الإحالة، أي هل الإحالة الواقعة هي إحالة إلى متقدم أم هي إحالة إلى متأخر؟ أو بالوظيفة التي يؤديها كل نوع منهما.([1])

نموذج التطبيق (٤)

أسماء الإشارة في جزء عم

لقد تنوع استعمال أسماء الإشارة في جزء عم وكان على الشكل التالي:

أ- اسم الإشارة للمفرد المذكر القريب :

وقد ورد في المواضع التالية:

١- في قوله تعالى:﴿ ثُمَّ يُقَالُ هَٰذَا (١) ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ ﴿١٧﴾ ﴾ **المطففين: ١٧**

٢- في قوله تعالى:﴿ إِنَّ هَٰذَا (٢) لَفِى ٱلصُّحُفِ ٱلۡأُولَىٰ ﴿١٨﴾ ﴾ **الأعلى: ١٨**

٣- في قوله تعالى:﴿ فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا (٣) ٱلۡبَيۡتِ ﴿٣﴾ ﴾ **قريش: ٣**

في الموضع (١) ورد اسم الإشارة (هذا) الذي يدل على المفرد القريب، أما مفسره أو المحال إليه فقد كان سابقا تضمنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِنَّهُمۡ لَصَالُواْ ٱلۡجَحِيمِ ﴿١٦﴾ ﴾ **المطففين: ١٦**. والإحالة هنا سياقية لغوية، وكذلك فهي حسية قال الشوكاني: "أي تقول لهم خزنة جهنم تبكيتا وتوبيخا: هذا الذي كنتم به تكذبون في الدنيا فانظروه وذوقوه." وعليه فالحسية تكمن في إقبالهم على النار عند خطابهم بهذه القول الأليم. وما أجاز أن يشار للجحيم بـ(ذا) الذي للقريب هو كون من يشير إليه خزنة النار، فهو في المقام حينئذ يكون قريب.

أما في الموضع (٢) فالإحالة كذلك قبلية يذكر صاحب الكشاف: "هذا إشارة إلى قوله ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ﴿١٦﴾ وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ ﴿١٧﴾ ﴾ **الأعلى: ١٤ – ١٧**. يعني أن معنى هذا الكلام وارد في تلك الصحف. وقيل إلى ما في السورة كلها."([2]) والإحالة في هذه الحالة لما تضمنته الآية من قيم ودعوة للتوحيد.

---

[1] - **دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة. ١٤٥ . وينظر: التأويل النحوي المقامي: (رسالة دكتوراه) ١٢٥.**

[2] **الكشاف: ج٦/ ٣٦٠.(بتصرف).**

في الموضع (٣) جاءت الإحالة بعدية حيث إن المشار إليه هو قوله: ﴿ٱلۡبَيِّتِ﴾ ، كما أن الإحالة حسية.

ب- اسم الإشارة للمفرد المذكر البعيد : وقد ورد ذلك في المواضع التالية:

٤- في قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ (١) ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ﴿٣٩﴾ ﴾ **النبأ: ٣٩**

٥- في قوله تعالى﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ ﴿٢٥﴾ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ (٢) لَعِبۡرَةً لِّمَن يَخۡشَىٰٓ ﴿٢٦﴾ ﴾ **النازعات: ٢٥ - ٢٦**

٦- في قوله تعالى:﴿ وَٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ (٣) دَحَىٰهَآ ﴿٣٠﴾ ﴾ **النازعات: ٣٠**

٧- في قوله تعالى:﴿ خِتَٰمُهُۥ مِسۡكٞۚ وَفِي ذَٰلِكَ (٤) فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ ﴿٢٦﴾ ﴾ **المطففين: ٢٦**

٨- في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمۡ جَنَّٰتٞ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ذَٰلِكَ (٥) ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡكَبِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ **البروج: ١١**

٩- في قوله تعالى:﴿ هَلۡ فِي ذَٰلِكَ (٦) قَسَمٞ لِّذِي حِجۡرٍ ﴿٥﴾ ﴾ **الفجر: ٥**

١٠- في قوله تعالى:﴿ جَزَآؤُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ جَنَّٰتُ عَدۡنٖ تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدٗاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ (٧) لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ ﴿٨﴾ ﴾ **البينة: ٨**

١١- في قوله تعالى:﴿ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ (٨) لَشَهِيدٞ ﴿٧﴾ ﴾ **العاديات: ٧**

في الموضع (١) يذكر الشوكاني"والإشارة بقوله (ذلك) إلى يوم قيامهم على تلك الصفة، وهو مبتدأ وخبره: (اليوم الحق) أي الكائن الواقع المتحقق." عليه فاسم الإشارة الذي احتوى على اللام التي أفادت البعيد، والكاف التي للخطاب، قد أشار إلى القيامة على أنها الحق، وهذا يفيد حتمية التحقق، وإن طال الزمان. وعليه فالإحالة في هذه الآية يمكن اعتبارها قبلية، فالآيات من (١٦-٣٨) تتحدث عن أحوال يوم القيامة، وعليه فمن المنطقس أن يشار إلى ذلك اليوم كامتداد للآيات، وامعانا في ربط النص القرآني، كما يمكن أن تكون الإحالة بعدية، وذلك كون النص القرآني قد احتوى على المشار إليه حيث وقع خبرا لاسم الإشارة. ومن هنا فقد توزعت الإحالة إلى سياقية قبلية وبعدية، كما توزعت بين كونها نص ليس بالقصير وهي الإحالة القبلية، ومفردة

وهي الإحالة البعدية. مما يؤكد على متانة نسيج النص القرآني. وقد يقول قائل أن مناسبة نزول الآيات كانت السؤال عن المشار إليه وهو نبأ يوم القيامة، وعليه فالسياق الخارجي حاضرٌ في النص كمحال إليه، وهذا أيضا يمكن التعويل عليه، ووضعه في الحسبان، فالنص في هذه الحالة قد تعاورت عليه سبل الربط، مما ساهم في تعدد مصادر المحال إليه، وهذا يثبت أن نسيج النص القرآني يحتوي على أعلى درجات الوحدة البنيوية.

في الموضع (٢) كانت الإحالة لاسم الإشارة (ذلك) قبلية تمثلت في قوله تعالى ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ ﴾ **النازعات: ٢٥**. حيث إن المشار إليه هو النكال ، الذي سيصبح عبرة لمن يخشى، والإحالة في هذه الحالة حسية حيث إن النكال أو العقاب هو نتاج فعل فرعون في المرتين وهما انكار الالوهية وادعاء الربوبية لنفسه.(١) كما أن المحال إليه نص، وذلك لما تختزله الآية من أحداث تفهم من مقام الآيات.

في الموضع (٣) (بعد) أفادت التأخير؛"لأنه خلق الارض غير مدحوة، ثم خلق السماء، ثم دحا الارض."(٢) ومهما يكن فإن الإشارة في هذه الحالة قد اختزلت عملية خلق السماء الواردة في الآيات السابقة، وبالتالي فالإشارة قد ساهمت في عملية ايجاز شديد في الآيات إلى جاني عملية الربط مع المحال إليه السابق، فالإحالة في هذه الآية قبلية.

في الموضع (٤) كانت الإحالة قبلية، حيث إن الإشارة اختزلت ما تحتويه الآيات (٢٥) و(٢٦) ، والتي تصف أحوال أهل الجنة يوم القيامة، عندما يسقون من الرحيق المختوم، والذي يوصف بأن ختامه مسك،(٣) وقد يكون اسم الإشارة قد اختزل دلالة الآيات (١٨) وحتى (٢٦) والتي توضح أحوال المؤمنين يوم القيامة بشكل عام ومنها ما يسقونه. وعليه فقد كانت الإحالة نصية، وساهمت في الإيجاز الشديد، حيث لولا الإشارة لتعيّن إعادةُ العديد من التفاصيل السابقة مما كان سيحدث ارباكا ناجما عن التكرار والغموض.

لقد كان المحال إليه في الموضع (٦) عبارة عن جزء من نص يحتوي مجموعة من المقسمات بها دون جواب القسم. والإحالة قبلية فالمحال إليه الآيات من (١) وحتى (٤) يذكر

---

١ - **ينظر: الكشاف: ج٦/٣٠٨.**
٢ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج١٠/٦٧٩.**
٣ - **ينظر: تفسير فتح القدير : ج٥/٥٣٦.**

الشوكاني"هذا الاستفهام لتقرير تعظيم ما أقسم سبحانه به وتفخيمه من هذه الامور المذكورة، والإشارة بقوله (ذلك) إلى تلك الامور ، والتذكير بتأويل المذكور من الامور التي أقسمنا بها قسمٌ، أي مقسم به حقيق بأن تؤكد به هذه الاخبار. لذي حجر) أي عقل ولب"([1]) وعليه فقد اختزلت الإشارة دلالة تلك الآيات، وهذا ما جعل دلالة اسم الإشارة تتحول من الإبهام في المستوى المعجمي، إلى حامل مجموعة كبيرة مكثفة من الدلالات، وعليه فهذه الأسماء القليقلية نسبيا في اللغة تتحصل على فائدة عظيمة.

في الموضع (٧) هنالك إحالة قبلية لاسم الإشارة فالمشار إليه جملة (جزاؤهم) السابقة وما اتصل بها من فضلات. والجزاء الحسن في تلك الحالة أمر حسي.

في الموضع (٨) الإحالة قبلية، تتمثل في قوله تعالى﴿ إِنَّ ٱلۡإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٞ ۝٦ ﴾ **العاديات:** ٦ ، وعليه فالمحال إليه جملة، والإحالة معنوية. والملاحظ في الإحالة القبلية أن هناك ترتيب فريد، يبدأ بالمحال إليه أو المفسر ، ثم اسم الإشارة، ويليه ما يشبه الجواب ، ومثال ذلك في الموضع (٨) حيث بدأت الآيات بوصف الانسان بالكنود وهو جواب للقسم المحقق حتما، ثم تمت لاشارة إلى ذلك فاختزل أو اشرب اسم الإشارة ذلك المعنى، ثم تلى ذلك قوله (لشهيد) أي التأكيد على شهادة الله على ذلك.

ت- اسم الإشارة للمفرد المؤنث البعيد

وقد ورد في موضع واحد وهو في قوله تعالى:﴿ قَالُواْ تِلۡكَ(٩)إِذٗا كَرَّةٌ خَاسِرَةٞ ۝١٢ ﴾**النازعات:** ١٢

في الموضع (٩) ورد اسم الإشارة (تلك) في مجمل نقل القرآن لاستهزاء الكفار بالقيامة والبعث، فهي "مبتدأ مشار بها إلى الرجفة والردة في الحافرة، وكرة خبرها."([2]) "والمعنى أنها إذا صحّت فنحن إذا خاسرون لتكذيبنا بها، وهذا استهزاء منهم."([3]) وعليه فالإحالة مقامية، والمفسر تقديره "إإذا كنا عظاما نرد ونبعث،؟"([4]) وقد تكون سياقية قبلية يفسرها قوله تعالى: ﴿ يَقُولُونَ أَءِنَّا

[1] - تفسير فتح القدير: ج٥/٥٨٠.
[2] - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ج١٠/٦٧٣.
[3] الكشاف:ج٦/٣٠٦.
[4] - المرجع السابق: ج٦/٣٠٦.

لَمَرۡدُودُونَ فِي ٱلۡحَافِرَةِ ﴿١٠﴾ ﴾ النازعات: ١٠. حيث ورد الاستفهام عن البعث الذي قد يوطئ للإشارة الساخرة.

ث- اسم الإشارة للجمع القريب

١- في قوله تعالى:﴿ وَإِذَا رَأَوۡهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ (١٠)لَضَآلُّونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ **المطففين: ٣٢**

٢- لقد وردت الإحالة في هذه الآية قبلية حيث يشير اسم الإشارة إلى ما يحتويه الضمير (هم) في قوله (رأوهم) من معنى، حيث إن مفسره (الذين آمنوا) في الآية (٢٩) من السورة. وعليه فالإشارة حسية. وقد وردت الإشارة بلفظ القريب، لما يوضحه مقام الآيات من قرب حسي واحتكاك بين فريق المؤمنين والكفار.

ج- اسم الإشارة للجمع البعيد

٣- في قوله تعالى:﴿ أُوْلَٰٓئِكَ (١١)هُمُ ٱلۡكَفَرَةُ ٱلۡفَجَرَةُ ﴿٤٢﴾ ﴾ **عبس: ٤٢**

٤- في قوله تعالى:﴿ أَلَا يَظُنُّ أُوْلَٰٓئِكَ (١٢)أَنَّهُم مَّبۡعُوثُونَ ﴿٤﴾ ﴾ **المطففين: ٤**

٥- في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ فِي نَارِ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآۚ أُوْلَٰٓئِكَ (١٣) هُمۡ شَرُّ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴿٦﴾ ﴾ **البينة: ٦**

٦- في قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أُوْلَٰٓئِكَ (١٤) هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ ﴿٧﴾ ﴾ **البينة:٧**

إن الآيات أعلاه عبارة عن امتداد لظاهرة أسماء الإشارة في جزء عم، فالإحالة في المواضع جميعها قبلية، وربما يكون استخدام اسم الإشارة للبعيد موافقا لمقام تعيين المشار إليه في الآيات. كما أن الإشارة في كل المواضع حسية.

تم بحمد الله

الخاتمـــــــــــــــــة

- تبين أن هناك علاقة عضوية بين مصطلحي التأويل والتفسير، وكذلك أن هناك ترابطا بين مصطلحي السياق والتأويل، ومصطلحي المقام والحال. كما أن هناك وحدة موضوعية بين دلالة كل من الحال ومقتضى الحال ودلالة الحال والحال الشاهدة.
- الحذف أبرز الظواهر التي عالجها التأويل النحوي، حيث برز متماهيا مع معظم أبواب النحو. فوقع في العمدة والفضلة، في بابي الجملة الاسمية والفعلية. كما طال الاسم والفعل والحرف، والجملة ، وما هو أكثر من جملة. وقد عبر اسلوب عن طباع العرب في الاستغناء عما يمكن الاستغناء عنه لوجود القرينة الدالة. وقد أفاد ذلك تثبيت المعنى وترسيخه في الذهن، إلى جانب الاختصار والإيجاز.
- تعامل النحاة العرب مع الحذف بموضوعية في غالب الأحوال حيث برز التأويل في معظم الحالات تقريبا، ما عدا في حالات قليلة، كما في مبحث القطع، حيث غلب عليهم النظر العقلي. كما عينوا القرائن التي تعين على استشفاف كنه المحذوف، وكانت مقالية وحالية وصناعية. وقد كان استعمال القرينة الصناعية في القليل من الحالات. كما عين العلماء الأغراض البلاغية التي خرج إليها الحذف، وهذا يحسب لهم حيث تمازج علم النحو بالدلالة، وأبرز الجمالية التي وجد عليها النص القرآني مما أظهر ملامح الاعجاز في هذا الباب.
- أولت الرتبة في التراكيب النحوية، انطلاقا من وجود مواقع أصلية لعناصر الجملة العربية المفيدة المتعارف عليها، وعليه فقد أولت الرتبة في جزء عم برد الكلام إلى الصورة الأصلية التي يجب أن يكون عليها، وذلك بتقدير أصل مفترض.
- أكد البحث اختصاص هذا النوع من التأويل بالرتب غير المحفوظة. كما برز غرض أمن اللبس سببا أساسيا لهذه الظاهرة. وفي هذا الصدد فقد لاحظ الباحث أن للاسم المتصدر وجوبا علاقة قوية بالبناء، فكأن التصدر نوعا من التعويض عن قرينة العلامة الإعرابية.

- وقد برزت جمالية تغير الرتبة من خلال ما تضفيه على النص من طاقة تعبيرية، إضافة إلى الدلالات الزائدة التي تتكون من خلال ظواهر مقصودة في هذا الأسلوب العربي مثل التخصيص، والقصر، والتوكيد.
- انصب تأويل النحاة على الحالة الإعرابية دون الموقع والعلامة الإعرابية، كما كان هناك نوعٌ من التماهي بين الحالة الإعرابية والإعراب المحلي. فكل مظاهر التأويل في هذا الفصل تقع في نطاق الاعراب المحلي. (الجمل – أشباه الجمل – المصادر المؤولة)، كما أبرز تحليل الظاهرة في جزء عم معظم ملامح هذه الظاهرة في العربية حيث أولت الجمل وأشباه الجمل التي في محل رفع ونصب وجر وجزم . أما في المصادر المؤولة فقد وردت أنواع دون الأخرى، حيث لم توجد مصادر مسبوكة من (كي) و(لو).
- كان لاستخدام هذا الأسلوب الذي يتمثل في إحلال الجملة أو شبه الجملة أو المصدر المؤول . محل المفرد دلالته التي لا يمكن أن تتحقق باستخدام المفرد، ذلك لكون هذه المركبات تحتوي على معان مضافة لا يحققها اللفظ المفرد.
- بعد استقصاء دلالة الزيادة في علم النحو، توصل الباحث أن ما قصده النحاة من المصطلح لغو الاعراب، حيث تنبهوا منذ البداية لما تحدثه الزيادة من معنى مضاف، وعليه فالمقصود هو الزيادة الإعرابية لا الدلالية.
- اقتصرت الزيادة في جزء عم على الحروف والاسم. ورغم إيحاء المصطلح أن هناك ملفوظا زائدا؛ فأن الباحث يرى أنه هذه الظاهرة قد تكون أقرب إلى إفادة الايجاز. وذلك لكون الحرف الزائد قد أفاد معنى التوكيد أو استغراق النفي أو القصر، أو غيرها من المعاني المضافة، التي تتحقق من خلال زيادة الأحرف، وهذا لعمري قمة الايجاز. كما أن الزيادة قد برزت كأحد الأساليب العربية البليغة، التي ساهمت في إثراء الخطاب القرآني بمزيد من الدلالات المضافة.
- أكد البحث أن الحمل على المعنى يعبر عما أفرزه الطبع والسليقة العربية من أسلوب يخرج عن المطرد المألوف نتيجة التكوين النفسي– الاجتماعي. حيث تم تأويل هذا الخروج بحمل معنى لفظ على معنى لفظ آخر. ولم يكن هذا الخروج عن المألوف عبثا، بل كان لغرض التعويض عن نقص الالتفات باستخدام لفظ يقارب اللفظ المحمول عليه في المعنى،

- إن الحمل على الحكاية قد أفاد إما حكاية المستقبل المحكي به في الحال أو حكاية الحال الماضية.
- أبرز التضمين اسلوبا عربيا خاصا مفاده تضمن لفظ لمعنى لفظ آخر مما يحدث نوعا من الدلالة المركبة التي تغني المعنى، مع تحقق مبدأ الإيجاز والاختصار، مع التوسع في المعنى. كما يفيد هذا الأسلوب في دفع الخيال والوعي لتكوين تصور واقعي لعلميات معقدة مثل تصور واقع خلق الكون كما تبين من الآيات.
- تنوعت صور الإحالة في جزء عم، بين الإحالة الضميرية والإشارية، وقد حققت في كلتا الحالتين الغاية المنشودة من العناصر الإحالية وهي ربط النسيج النصي القرآني مع الإيجاز. وتعددت صور الإحالة فكانت هناك صور للإحالة المقامية التي تعلقت بالأحوال العامة التي نزلت فيها الآيات، كما كانت هناك صور للاحالة السياقية اللغوية، والتي انقسمت لإحالة قبلية وبعدية، حيث وُجد في كلا الحالتين المفسر أو المحال إليه في النص. وكان في بعض المواقع حسيا ، وفي بعضها الآخر معنويا.
- لقد كانت هذه الظواهر المختلفة التي عالجها مصطلح التأويل النحوي بمثابة العصب الرئيسي لمقولة التماسك النصي في علم اللغة الحديث، كما أنها في مجملها تعد المقومات الأساسية لدراسة نحو النص. وقد أبرزت المعاني المضافة لهذه الظواهر ما يمكن أن يطلق عليه نصا آخر، يعد الصورة الواعية التي تبرز حقيقة إعجاز النص القرآني العظيم.
- إن تكرار الحديث عن الدلالات المضافة التي صاحبت جميع الظواهر التي عالجها مصطلح التأويل النحوي؛ يدل بما لا يدع مجالا للشك أن هذه الطواهر تندرج تحت إطار مصطلح الايجاز في مما يفتح الباب لإقران المصطلحين (الايجاز – التأويل) في الدرس اللغوي.

تمت بحمد الله

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم بالرسم العثماني وبهامشه تفسير الإمامين الجليلين "جلال الدين المحلي (٨٦٤هـ)" و "جلال الدين السيوطي: (٩١١هـ) ، قدم له / الشيخ عبد القادر الارناؤوط، دار ابن كثير، دت.

٢- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف بالسعودية، دت .

٣- الإتقان في علوم القرآن: للحافظ الإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) وبهامشه: كتاب إعجاز القرآن: للقاضي أبي بكر الباقلاني ، مطبعة حجازي ، القاهرة، ١٣٦٨هـ.

٤- الأثر المفتوح: امبرتو ايكو، ترجمة عبد الرحمن بوعلي، دارالحوار للنشر والتوزيع ، ط٢، اللاذقية سوريا، ٢٠٠١م .

٥- الإحكام في أصول الأحكام ، تصنيف الإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، تقديم إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، دت.

٦- إحياء النحو: ابراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والنشر، القاهرة، ١٩٣٧.

٧- اساس البلاغة: لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ) ، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٨- أسرار اللغة: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري(ت٥٧٧هـ) ، تحقيق: محمد بهجت بيطار، المجمع العلمي العربي بدمشق ، دت.

٩- الاشباه والنظائر في النحو: للإمام جلال الدين السيوطي (٩١١هـ) ، تحقيق/ عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٨٥م

١٠- إشكالية القراءة و آليات التأويل، نصر حامد أبو زيد، ،المركز العربي الثقافي، ط٧، الدار البيضاء ، ٢٠٠٥م.

١١- الأصول "دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب": د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ، ٢٠٠٠م.

١٢- الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (٣١٦هـ)، تحقيق/ د. عبد الحسين الفتلي، دار الرسالة، ط٣، بيروت، ١٩٩٦م.

١٣- أصول النحو العربي ، د. علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر. ط١ ، القاهرة، ٢٠٠٦م.
١٤- أصول النحو العربي في رأي النحاة، رأي ابن مضاء، وضوء علم اللغة الحديث: د.محمد عيد، عالم الكتب، ط٤، القاهرة ، ١٩٨٩.
١٥- إعراب القرآن :لأبي جعفر أحمد بن اسماعيل النحاس (٣٣٨هـ) ، تحقيق / د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ' ط٢، القاهرة ، ١٩٨٥م.
١٦- إعراب القرآن وبيانه: محيي الدين درويش، دار الإرشاد للشئون الجامعية – حمص – سورية، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) ، (دار ابن كثير – دمشق – بيروت) ، ط٤، ١٤١٥هـ.
١٧- إعراب القرآن الكريم: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية،الاسكندرية بمصر، دت..
١٨- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، قرأه وعلق عليه : د. محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، القاهرة ، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م .
١٩- الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية: د. ميشيل زكريا: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والوزيع، ط٢، بيروت، ١٩٨٦م.
٢٠- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: الامام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (٧٦١هـ)، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية بيروت، دت.
٢١- الايضاح في علل النحو : لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ): تحقيق/ د. مازن المبارك، دار النفائس، ط٣- بيروت، ١٩٧٩م
٢٢- الايضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع) : الخطيب القزويني، جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد (٧٣٩هـ) : تحقيق/ ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م
٢٣- بحوث في أصول التفسير ومناهجه ، أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي ، مكتبه التوبه، السعودية، ط٤، السعودية، ١٤١٩هـ.

٢٤- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين محمد بن عبد اللهِ الزركشي(ت٧٤٩هـ)،تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، دار المعرفة ، ط١، ، بيروت ، لبنان ،١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م .

٢٥- البلاغة والأسلوب: د. محمد عبد المطلب، مكتبة لبنان ناشرون، ط١، بيروت، ١٩٩٤م.

٢٦- البلاغة والأسلوبية عند السكاكي ، د. محمد صلاح أبو حميدة ، دار المقداد للطباعة ، ط١، غزة ، ٢٠٠٧م.

٢٧- البلاغة العربية اسسها وعلومها و فنونها : عبد الرحمن حسن الميداني، ط١- دمشق ، ١٩٩٦م.

٢٨- البيان في غريب إعراب القرآن : ابو البركات ابن الانباري(٥٧٧هـ) ، تحقيق / د. طه عبد الحميد طه، وزميله، دار الهيئة المصرية للكتاب . القاهرة ، ١٩٨٠م.

٢٩- البيان والتبيين : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (٢٥٥هـ)، تحقيق / عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط٧، القاهرة، ١٩٩٨م

٣٠- تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري ، (ت٤٠٠هـ) ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٧٩م .

٣١- التأويل بين السيميائيات والتفكيكية : أمبرتو ايكو ، ترجمة وتقديم : سعيد بنكراد ، المركز الثقافي العربي ، ط٢، الدار البيضاء بالمغرب، ٢٠٠٤م

٣٢- تأويل الشعر " قراءة ادبية في فكرنا النحوي" د. مصطفى السعدني ، منشأة المعارف بالاسكنرية ، مصر . ١٩٩٢م

٣٣- التبيان في إعراب القرآن : أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (٦١٦هـ) . تحقيق/ علي محمد البجاوي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ايداع عام ١٩٧٦م.

٣٤- التداولية اليوم علم جديد في التواصل: أن وربول وزميله، ترجمة/ د. سيف الدين دغفوس وزميليه، المؤسسة العربية للنشر-طبع دار الطليعة، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م

٣٥- تعدد المعنى في القرآن : د. الفة يوسف، دار سحر للنشر ولية الآداب منوبة، ط٢، دت، تونس.

٣٦- -التطبيق النحوي ، د- عبده الراجحي، دار الصحابة ، ط١، طنطا (مصر)، ٢٠٠٩م.

٣٧- تفسير أبي السعود : قاضي القضاة : أبي السعود بن محمد العمادي الحنفي (٩٨٢هـ) ، تحقيق عبد القدر أحمد عطا، مطبعة السعادة ، القاهرة و مكتبة الرياض الحديثة بالرياض ، دت.

٣٨- تفسير البحر المحيط : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية ، ط١، بيروت، ١٤١٣-١٩٩٣م.

٣٩- تفسير التحرير والتنوير : الإمام الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للتشر، تونس، ١٩٨٤م.

٤٠- تفسير فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، تأليف : محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٥٠هـ)، تحقيق/ د. عبد الرحمن عميرة، وضع فهارسه لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء، دار الوفاء، د.ط. إيداع عام ١٩٩٤م.

٤١- التفسير الكبير: فخر الدين، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني، الشهير بـ"الإمام الفخر الرازي"(٥٤٥هـ) المطبعة البهية المصرية لصاحبها عبد الرحمن محمد، مؤسسة المطبوعات الاسلامية.

٤٢- التفسير و المفسرون: د. محمد حسين الذهبى ، مكتبه وهبه ، ط٧ ، القاهرة ، ٢٠٠٠م.

٤٣- تلخيص المفتاح(متن التلخيص): جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني (٧٣٩هـ)، شرحه وضبطه/ الشيخ عبد الرحمن البرقوقي، مطبعة النيل،ط١، القاهرة،١٣٢٢هـ،١٩٠٤م.

٤٤- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، تحقيق/ أ.د.عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، القاهرة، ٢٠٠١م.

٤٥- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني : تحقيق / د. محمد خلف الله أحمد ، ومحمد زغلول سلام، دار المعارف بالقاهرة، ط٢- القاهرة، ١٩٧٦م.

٤٦- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، (ت-٣١٠ هـ)،تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، بيروت١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م

٤٧- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (٦٧١ هـ) ،تحقيق/ هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة : ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣.

٤٨- جامع الدروس العربية : الشيخ مصطفى الغلاييني ، منشورات المكتبة العصرية ، ط٢٢، بيروت ، ١٩٨٩م.
٤٩- الجدول في إعراب القرآن الكريم: محمود بن عبد الرحيم صافي (المتوفى: ١٣٧٦هـ)، دار الرشيد، دمشق – مؤسسة الإيمان، بيروت ، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ

٥٠- جمالية الخبر والانشاء ، د- حسين جمعة، د.ط، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ٢٠٠٥م.
٥١- الجملة الفعلية: د. علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٥٢- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي (ابن أم قاسم) (٧٤٩هـ)، تحقيق/ فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٢م.

٥٣- حاشية الدسوقي على السعد ، المطبعة الكبرى الأميرية ٬ القاهرة ، ١٣١٧هـ .
٥٤- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دت.

٥٥- حاشية العطار على جمع الجوامع ، دار الكتب العلمية ، دت بيروت .
٥٦- حاشية الفتوحات الجلية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية : العلامة الشيخ سليمان الجمل . دط . دت.
٥٧- حاشية القونوي عصام الدين اسماعيل بن محمد الحنفي (١١٩٥هـ)على تفسير الإمام البيضاوي (٦٨٥هـ)، ومعه : حاشية التمجيد لمصلح الدين بن ابراهيم الرومي الحنفي(٨٨٠هـ)، ضبط وتحقيق/ عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٦م.

٥٨- حاشية محيي الدين بن شيخ زادة "محمد بن مصلح الدين مصطفى القوجوي الحنفي" (٩٥١هـ) ، تحقيق / محمد عبد القادر شاهين ، دار الكتب العلمية ،ط١- ، بيروت ، ١٩٩٩م.
٥٩- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي : د. عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت ، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م .

٦٠- الخصائص ، أبو الفتح ، عثمان بن جني ، تحقيق \ محمد علي النجار ، المكتبة العلمية، القاهرة، دت.

٦١- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية : د. عبد العظيم ابراهيم المطعني ، مكتبة وهبة . ط١، القاهرة ، ١٩٩٢م.

٦٢- دراسات لاسلوب القرآن الكريم: د. عبد الخالق عضيمة، دار الحديث، القاهرة، دت.

٦٣- دراسات في علم اللغة : د. كمال بشر ، دار المعارف ، ط٩ ، القاهرة ، ١٩٨٦.

٦٤- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق / أحمد محمد الخراط، دار القلم ، دمشق، دت.

٦٥- دلائل الاعجاز : ابو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧٤هـ) ، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي ، ط٥، القاهرة ، ٢٠٠٤م

٦٦- دلالات التراكيب – دراسة بلاغية: د. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، ط٢، القاهرة، ١٩٨٧م.

٦٧- دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم : د. منير محمد المسيري ، مكتبة وهبة ، ط١- القاهرة ، ٢٠٠٥م

٦٨- دور الكلمة في اللغة : ستيفن أولمان ، ترجمة/ د. كمال بشر، مكتبة الشباب ، القاهرة، دت.

٦٩- الرسالة :الإمام محمد بن ادريس الشافعي(ت٢٠٤هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت . (دت)

٧٠- زيادة الحروف بين التأييد والمنع وأسرارها البلاغية في القرآن الكريم: د. هيفاء عثمان فدا، دار القاهرة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠م

٧١- السيميائية وفلسفة اللغة: امبرتو ايكو ، ترجمة د. أحمد الصمعي ، المؤسسة العربية للترجمة ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥م .

٧٢- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك "منهج السالك إلى ألفية ابن مالك": تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي ، ط١، بيروت ، ١٩٥٥م.

٧٣- شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري(٧٤٩هـ)، ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٨م.
٧٤- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : ابن الناظم، ابي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (٦٨٦هـ) ، تحقيق/ محمد باسل سود العيون، دار الكتب العلمية ،ط١. بيروت ، ٢٠٠م.
٧٥- شرح التسهيل لابن مالك: جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (٦٧٢هـ)، تحقيق/د. عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط١، القاهرة، ١٩٩٢م.
٧٦- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: للشيخ خالد عبد اللہ الأزهري (٩٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ٢٠٠٠م.
٧٧- شرح الدماميني على مغني اللبيب :للإمام محمد بن أبي بكر الدماميني (٨٢٨هـ) ، صححه وعلق عليه/ أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، بيروت، ٢٠٠٧م.
٧٨- شرح الرضي على الكافية: رضي الدين، محمد بن الحسن الأستراباذي، (ت٦٨٦هـ) ، تحقيق / يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي، ط٢،ليبيا،١٩٩٦م.
٧٩- شرح شذور الذهب: لأبي محمدعبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الانصاري المصري(٧٦١هـ) ، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٤م

٨٠- شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين، أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (٦٤٣هـ)، تحقيق/د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية’ ط١، بيروت، ٢٠٠١م.
٨١- شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي (٦٤٦هـ) ، تحقيق / د. موسى بناي علوان العليلي ، مطبعة الآداب في النجف الأشرف ، العراق ، ١٩٨٠م..
٨٢- شرح الوافية نظم الكافية: لأبي عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، تحقيق/ د. موسى بناي علوان العليلي، مطبعة النجف الاشرف، العراق، ١٩٨٠م.
٨٣- شرح الورقات للجويني ، تاج الدين عبد الرحمن بن ابراهيم الفزاري (ابن الفركاح الشافعي) (ت٦٩٠هـ)، تحقيق/ سارة شافي الهاجري، دار البشائر الاسلامية، الكويت، د.ت، أصلها رسالة ماجستير – جامعة الكويت.

٨٤- شروح التلخيص (مختصر العلامة سعد الدين التفتازاني على مختصر المفتاح للخطيب القزويني)، و(ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي) و(عروس الافراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي). وبهامشه (كتاب الايضاح للقزويني)، دار الهادي ومؤسسة البيان العربي، ط٤، بيروت، ١٩٩٢م.

٨٥- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها : للإمام أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(٣٩٧هـ)، تحقيق/ أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت، ١٩٩٧م.[١]

٨٦- الطراز: للامام يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي اليمني (٧٤٥هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، ط١، بيروت، ٢٠٠٢م.

٨٧- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: د. طاهر سليمان حمودة ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، دط، الاسكندرية بمصر، ١٩٩٨م.

٨٨- علم اللغة الاجتماعي: د. كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، ط ، القاهرة

٨٩- علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق –دراسة تطبيقية على السور المكية –: صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ٢٠٠٠م. / ٤٠.

٩٠- عناصر النظرية النحوية عند سيبويه : د: حسن بحيري ، مكتبة الانجلو مصرية، ط١، القاهرة، ١٩٨٩م

٩١- الفروق اللغوية : أبو هلال العسكري (٣١١هـ) ، تحقيق ، محمد إبراهيم سليم ، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة ، دت.

٩٢- الفعل زمانه وابنيته: د. ابراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، ط٣، بيروت، ١٨٨٣م

٩٣- فقه اللغة المقارن : د. إبراهيم السامرائي، دار العلم للملايين، ط٣-بيروت، ١٩٨٣م..

٩٤- الفلسفة والتأويل . نبيهة قارة ، دار الطليعة ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٨م .

٩٥- فلسفة التأويل : نصر حامد أبو زيد ، دار الوحدة للطباعة والنشر، ط١، بيروت،١٩٨٣م

٩٦- فلسفة التأويل ، هانس غادامير ، ترجمة محمد على الزين ، الدار العربية للعلوم ، ط٢ ، بيروت ،٢٠٠٦م.

٩٧- في البلاغة العربية "علم المعاني – البيان – البديع": د.عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية ، بيروت، دت.

٩٨- قانون التأويل:للإمام أبي حامد الغزالي، قرأه وعلق عليه: محمد بيجو، ط١، ١٩٩٣م.

٩٩- قضايا اللغة في كتب التفسير: د. الهادي الجطلاوي ، نشر كلية الآداب سوسة و دار محمد علي الحامي، ط١، تونس، ١٩٩٨م.

١٠٠- الكتاب (كتاب سيبويه) : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ) ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي ، ط٣، القاهرة، ١٩٩٨م- ١٤١٨هـ.

١٠١- كتاب التعريفات ، العلامة علي بن محمد الشريف الجرجاني ، مكتبة لبنان ، دط ، بيروت ، ١٩٨٥م .

١٠٢- الكشاف عن غوامض التنزيل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل: للعلامة جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ)، تحقيق/ الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وزملائه، مكتبة العبيكان ، ط١، الرياض، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

١٠٣- كتاب الصناعتين الكتابة والشعر ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق على محمد البجاوي وزميله، عيسي البابي الحلبي وشركاه ، ١٩٧١م

١٠٤- كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)،تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ،مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، ط١ ، بيروت ، ١٩٨٨م .

١٠٥- الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية " لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (١٠٩٤هـ)، تحقيق/ د.عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة، ط٢، بيروت، ١٩٩٨م.

١٠٦- لسانيات النص "مدخل إلى انسجام الخطاب": محمد خطابي، المركز الثقافي العربي، ط١، الدار البيضاء، ١٩٩١م.

١٠٧- اللغة والإبداع الأدبي : د. محمد العبد ،الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ط٢ ، القاهرة ، ٢٠٠٧م

١٠٨- اللغة العربية معناها ومبناها: د. تمام حسان ، دار الثقافة، الدار البيضاء بالمغرب، طبعة ١٩٩٤م.

١٠٩- المجتبى من مشكل اعراب القرآن الكريم: أ.د. أحمد بن محمد الخراط، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٦هـ.

١١٠- المحتسب في وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، أبو الفتح ، عثمان بن جني، (ت٣٩٢هـ)، تحقيق \ علي النجدي ناصف وزميليه، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة، ١٣٨٦هـ.

١١١- المحصول في علم أصول الفقه ، الإمام فخر الدين الرازي ، تحقيق د. طه العلواني ، مؤسسة الرسالة ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٢م.

١١٢- المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، دار الشرق العربي، ط٣، بيروت، دت.

١١٣- المستصفى من علم الأصول :الإمام أبو حامد . محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. حمزة بن زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة، جدة بالسعودية ، دت.

١١٤- معاني القرآن وإعرابه :الزجاج. : أبو إسحاق إبراهيم بن السري(٣١١هـ) تحقيق/ عبد الجليل عبده شلبي- عالم الكتب – الطبعة الأولى – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

١١٥- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، ط٢، القاهرة، ٢٠٠٣م.

١١٦- معجم القاموس المحيط: مجد الدين، محمد بن يعقوب الفيروزآبادي الشيرازي(ت٨١٧هـ)، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، سنة١٣١٠هـ ، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة ، دت.

١١٧- معجم لسان العرب: جمال الدين، محمد بن منظور الإفريقي، (ت ٧١١هـ) دار صادر، ط١، بيروت، ١٩٩٢م.

١١٨- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د. محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، ط١. ١٩٨٥م.

١١٩- معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٣٩٥هـ)، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩م.

١٢٠- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية. ط٤، القاهرة. ٢٠٠٤م

١٢١- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف ابن أحمد ابن عبد الله بن هشام الانصاري المصري (٧٦١هـ)،تحقيق وشرح/د. عبد اللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية بالكويت (٢١)، مطبعة السياسة، ط١، الكويت ، ٢٠٠٠م.

١٢٢- مفتاح العلوم: للإمام إبي يعقوب يوسف ابن أبي بكر محمد بن علي السكاكي(٦٢٦هـ)، تحقيق/ رفيق زرزور، دار الكتب العلمية، ط٢، بيروت، ١٩٨٧م.

١٢٣- المفردات في غريب القرآن ، ابي القاسم الحسين بن محمد (الراغب الاصفهاني) (ت ٥٠٢هـ) تحقيق/ محمد سيد كيلاني، دار المعرفة ، بيروت، دت.

١٢٤- مقالات في اللغة والادب: د. تمام حسان: عالم الكتب، ط١، القاهرة، ٢٠٠٦م.

١٢٥- المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزد المبرد(٢٨٥هـ) ، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ١٩٩٤م.

١٢٦- من اسرار اللغة:د. ابراهيم أنيس،مكتبة الانجلو المصرية، ط٦، القاهرة، ١٩٧٨م.

١٢٧- من النص إلى الفعل، أبحاث التأويل، بول ريكور، ترجمة محمد براءة، حسّان بورقية، الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط١ ،القاهرة،٢٠٠١م

١٢٨- موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم : العلامة محمد علي التهانوي ،تقديم واشراف ومراجعة/ د. رفيق العظم وزملائه، مكتبة ابنان ناشرون، ط١، بيروت، ١٩٩٦م.

١٢٩- الموقعية في النحو العربي : د. حسين رفعت حسين ، عالم الكتب ، ط١، القاهرة ، ٢٠٠٥م.

١٣٠- النحو والدلالة "مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي": د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠م

١٣١- النحو العربي والدرس الحديث : د. عبده الراجحي ، دار النهضة للنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٧٩م.

١٣٢- النحو العربي نقد وبناء: د.ابراهيم السامرائي، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٧م.

١٣٣- النحو الوافي : عباس حسن، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٥م

١٣٤- نسيج النص "بحث فيما يكون به الملفوظ نصا": الأزهر الزناد، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٩٣م.

١٣٥- النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوغراند، ترجمة/ د. تمام حسان، عالم الكتب، ط١، القاهرة، ١٩٩٨م

١٣٦- نظرية التبعية في التحليل النحوي: د. سعيد حسن بحيري، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط١، القاهرة، ١٩٨٨م

١٣٧- نظرية السياق (دراسة أصولية): د. نجم الدين قادر كريم الزنكي، دار الكتب العلمية، ط١، بيروت ، ٢٠٠٦.
١٣٨- النهاية في الغريب والأثر: الإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري (ابن الأثير) (ت ٦٠٦هـ) ، تحقيق طه أحمد الزاوي وزميله ، المكتبة الإسلامية ' (دت) ،
١٣٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة : الأولى ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م.

الرسائل الجامعية

١- أثر السياق قي توجيه شرح الأحاديث عند ابن حجر العسقلاني ، الباحث أحمد مصطفى الأسطل، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية – غزة/ فلسطين، ٢٠١١م.
٢- التأويل النحوي في القرآن الكريم: رسالة دكتوراه ،الباحث عبد الفتاح الحموز، كلية الآداب بجامعة دار العلوم بالقاهرة ، عام ١٩٨٠.
٣- التأويل النحوي عند المفسرين، مجمع البيان للطبرسي نموذجا، رسالة دكتوراه، الباحث حسين خضير ، من جامعة ذي قار بالعراق، عام ٢٠٠٢م
٤- التأويل النحوي عند ابن هشام الأنصاري، رسالة دكتوراه ، ليث قهير عبد الله الحياني الهيتي إلى كلية الآداب بجامعة بغداد، عام ٢٠٠٤م.
٥- التأويل النحوي المقامي، دراسة تحليلية في ضوء اللسانيات التداولية، رسالة دكتوراه، الباحث حسين موسى على أبو جزر، قسم الدراسات اللغوية والأدبية بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، عام ٢٠٠٦ .
٦- التأويل النحوي في الحديث الشريف ، رسالة دكتوراه، الباحث فلاح إبراهيم الفهدي، جامعة بغداد ، عام ٢٠٠٦
٧- التأويل النحوي عند الفخر الرازي في مفاتيح الغيب: رسالة ماجستير، الباحث أكرم نعيم عطوان الحميداوي، كلية الآداب بجامعة الكوفة، عام ٢٠٠٨،
٨- دلالة السياق: رسالة دكتوراه، الباحث ردة الله بن ردة الطلحي، جامعة أم القرى، الرياض ، ١٤٢٠م
٩- سياق الكلام في العلاقات النحوية عند سيبويه : رسالة ماجستير، الباحثة : سارة عبد الله الخالدي، الجامعة الأمريكية ببيروت . لبنان ، ٢٠٠٦م

البحوث

١- حقيقة التضمين ووظيفة حروف الجر (بحث): د.محمد عبد الستار الجواري، مجلة المجمع العلمي العراقي، ج٣/ مجلد ٣٣/ تشرين أول: ١٩٨١.